

مخدوق تنهية العراق

( KPMG )

لسنة / ٢٠١٣

## صندوق تنمية العراق لسنة ٢٠١٣

بعد التحية:

قامت شركة التدقيق الدولية (KPMG) بتدقيق حسابات صندوق تنمية العراق للفترة من ٢٠١٣/١/١ ولغاية ٢٠١٣/١٢/٣١ وقدمت تقريرها النهائي عن البيانات المالية للصندوق الذي اشتمل على بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية وبيان تحصيل مبيعات النفط المصدر إضافة إلى كتاب الإدارة الخاص بالوزارات وكتاب الإدارة الخاص بالمحافظات تضمنت بعض التحفظات وقد أظهرت نتائج متابعة الهيئات الرقابية المختصة ما يلي :

### ١- بيان المقبوضات والمدفوعات

أ - من خلال مطابقة المبالغ الظاهرة في كشف المقبوضات والمدفوعات النقدية المرفق مع تقرير شركة التدقيق الدولية (KPMG) للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ مع البيانات المالية بموجب السجلات المسوكة من قبل وزارة المالية / دائرة المحاسبة قسم إدارة النقد لوحظ وجود فروقات في بعض الحسابات ، وقد تم تبليغ دائرة المحاسبة بتلك الفروقات بموجب مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (٢٤١/٦/و) والمؤرخة في ٢٠١٤/٩/٢٢ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٤ ، وقد بررت وزارة المالية / دائرة المحاسبة إدارة النقد بموجب مذكرتيها المرقمتين (٢ ، ١) والمؤرختين في (١/١٢ و ٢٠١٥/١/١٨) على التوالي أسباب تلك الفروقات :

الحساب	المبلغ بموجب سجلات وزارة المالية ألف دولار	المبلغ بموجب تقرير شركة التدقيق ألف دولار	الفرق ألف دولار	أسباب الفرق								
المقبوضات من الموجودات المجمدة خارج العراق	١٦٦٠	٢٠١٩	(٣٥٩)	إن الفرق البالغ (٣٥٩) ألف دولار يمثل مبالغ مجمدة تعود إلى مصرف الرافدين تم قيدها في سجلات وزارة المالية – دائرة المحاسبة / قسم إدارة النقد ضمن فقرة الإيرادات الأخرى في حين ثبت من قبل شركة التدقيق ضمن فقرة الأرصدة المجمدة .								
مقبوضات أخرى	١٤٣٩٤٤٢	٨٥٦٠١٤	٥٨٣٤٢٨	إن الفرق البالغ (٥٨٣٤٢٨) ألف دولار يمثل ما يلي : <table><tr><th>المبلغ ألف دولار</th><th>التفاصيل</th></tr><tr><td>٤١٠٢٣٨</td><td>مبلغ ممول إلى وزارة النفط بموجب الكتاب المرقم (٢٦٤٦٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/١١</td></tr><tr><td>١٧٢٨٣١</td><td>مبلغ ممول إلى وزارة النفط بموجب الكتاب المرقم (٢٦٤٦٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/١١</td></tr><tr><td>٣٥٩</td><td>مبلغ يعود إلى مصرف الرافدين تم قيده ضمن فقرة الإيرادات الأخرى وقد ظهر ضمن الأرصدة المجمدة في تقرير شركة التدقيق</td></tr></table>	المبلغ ألف دولار	التفاصيل	٤١٠٢٣٨	مبلغ ممول إلى وزارة النفط بموجب الكتاب المرقم (٢٦٤٦٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/١١	١٧٢٨٣١	مبلغ ممول إلى وزارة النفط بموجب الكتاب المرقم (٢٦٤٦٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/١١	٣٥٩	مبلغ يعود إلى مصرف الرافدين تم قيده ضمن فقرة الإيرادات الأخرى وقد ظهر ضمن الأرصدة المجمدة في تقرير شركة التدقيق
المبلغ ألف دولار	التفاصيل											
٤١٠٢٣٨	مبلغ ممول إلى وزارة النفط بموجب الكتاب المرقم (٢٦٤٦٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/١١											
١٧٢٨٣١	مبلغ ممول إلى وزارة النفط بموجب الكتاب المرقم (٢٦٤٦٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/١١											
٣٥٩	مبلغ يعود إلى مصرف الرافدين تم قيده ضمن فقرة الإيرادات الأخرى وقد ظهر ضمن الأرصدة المجمدة في تقرير شركة التدقيق											
التحويلات إلى وزارة المالية	٦٥٩٠٠٠٠٠	٦٥٩٠٠٠٢١	(٢١)	إن الفرق البالغ (٢١) ألف دولار يمثل المبلغ المدفوع من حساب الـ (DFI) بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٦ والذي سبق وان تم إيداعه بتاريخ ٢٠١٣/٤/١١								

الحساب	المبلغ بموجب سجلات وزارة المالية ألف دولار	المبلغ بموجب تقرير شركة التدقيق ألف دولار	الفرق ألف دولار	أسباب الفرق						
خطابات الاعتمادات لصالح الوزارات العراقية	٣١٧٠٢٠٠١	٢٠٩٤٣٨٦٦	١٠٧٥٨١٣٥	خطابات الاعتمادات لصالح الوزارات العراقية إن الفرق البالغ (١٠٧٥٨١٣٥) ألف دولار يمثل ما يلي :						
				<table><tr><th>المبلغ ألف دولار</th><th>التفاصيل</th></tr><tr><td>٨٢٣١٥٩٠</td><td>مبلغ عن تراخيص وزارة النفط مبلغ مسحوبة مباشرة من حساب (DFI) نيويورك لسنة ٢٠١٣ لدى ريزرف بنك</td></tr><tr><td>٢٥٢٦٥٤٣</td><td>مبالغ محولة إلى حساب وزارة الدفاع الـ (FMS)</td></tr></table> <p>تم قيدها من قبل وزارة المالية ضمن فقرة خطابات الاعتمادات لصالح الوزارات في حين ظهر ضمن فقرة المدفوعات الأخرى في تقرير شركة التدقيق</p>	المبلغ ألف دولار	التفاصيل	٨٢٣١٥٩٠	مبلغ عن تراخيص وزارة النفط مبلغ مسحوبة مباشرة من حساب (DFI) نيويورك لسنة ٢٠١٣ لدى ريزرف بنك	٢٥٢٦٥٤٣	مبالغ محولة إلى حساب وزارة الدفاع الـ (FMS)
المبلغ ألف دولار	التفاصيل									
٨٢٣١٥٩٠	مبلغ عن تراخيص وزارة النفط مبلغ مسحوبة مباشرة من حساب (DFI) نيويورك لسنة ٢٠١٣ لدى ريزرف بنك									
٢٥٢٦٥٤٣	مبالغ محولة إلى حساب وزارة الدفاع الـ (FMS)									
مدفوعات أخرى	٤٢٧٣٩٨	١٠٦٠٢٤٤٠	(١٠١٧٥٠٤٢)	إن الفرق البالغ (١٠١٧٥٠٤٢) يمثل ما يلي :						
				<table><tr><th>المبلغ ألف دولار</th><th>التفاصيل</th></tr><tr><td>٨٢٣١٥٩٠</td><td>مبالغ تراخيص النفط الظاهرة ضمن فقرة المدفوعات الأخرى بموجب تقرير شركة التدقيق والتي تم الإشارة إليها أنفا</td></tr><tr><td>٢٥٢٦٥٤٣</td><td>مبالغ محولة إلى وزارة الدفاع حساب (FMS) والظاهرة ضمن فقرة المدفوعات الأخرى بموجب تقرير شركة التدقيق والتي تم الإشارة إليها أنفا</td></tr></table>	المبلغ ألف دولار	التفاصيل	٨٢٣١٥٩٠	مبالغ تراخيص النفط الظاهرة ضمن فقرة المدفوعات الأخرى بموجب تقرير شركة التدقيق والتي تم الإشارة إليها أنفا	٢٥٢٦٥٤٣	مبالغ محولة إلى وزارة الدفاع حساب (FMS) والظاهرة ضمن فقرة المدفوعات الأخرى بموجب تقرير شركة التدقيق والتي تم الإشارة إليها أنفا
				المبلغ ألف دولار	التفاصيل					
				٨٢٣١٥٩٠	مبالغ تراخيص النفط الظاهرة ضمن فقرة المدفوعات الأخرى بموجب تقرير شركة التدقيق والتي تم الإشارة إليها أنفا					
٢٥٢٦٥٤٣	مبالغ محولة إلى وزارة الدفاع حساب (FMS) والظاهرة ضمن فقرة المدفوعات الأخرى بموجب تقرير شركة التدقيق والتي تم الإشارة إليها أنفا									
(٥٨٣٠٧٠)	تنزل المبالغ الممولة إلى وزارة النفط والتي لم تظهر ضمن تقرير شركة التدقيق									
(٢١)	ينزل المبلغ حيث تم إيداعه في حساب الـ (DFI) بتاريخ ٢٠١٣/٤/١١ وتم دفعه بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٦ ضمن فقرة المدفوعات الأخرى بموجب كشوفات إدارة النقد في حين ظهر في تقرير شركة التدقيق ضمن فقرة التمويلات إلى وزارة المالية									

ب - أظهرت نتائج مطابقة البيانات المالية الخاصة بصندوق تنمية العراق بموجب سجلات البنك المركزي العراقي مع ما أظهره تقرير شركة التدقيق الدولية للسنة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ وجود فروقات في بعض الحسابات وقد تم توجيه مذكرتنا المرقمة (ب/٢١٩) والمؤرخة في ٢٠١٤/٩/٣٠ إلى البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للاستثمارات لتوضيح أسباب تلك الفروقات وقد برر البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للاستثمارات بموجب مذكرته المرقمة (٣٧٧١/٢/٥) والمؤرخة في ٢٠١٤/١٠/١٦ أسباب بعض تلك الفروقات وكما مبين أدناه :

الحساب	الرصيد بموجب سجلات البنك المركزي العراقي ألف دولار	الرصيد بموجب تقرير شركة التدقيق ألف دولار	الفرق ألف دولار	أسباب الفرق
مقبوضات من الموجودات المجمدة خارج العراق	١٦٦٠	٢٠١٩	(٣٥٩)	إن الفرق يمثل مبلغ أضيف إلى حساب الأرصدة المجمدة تم تنزيله من الإيرادات الأخرى يخص مصرف الرافدين وتم تعديله في سجلات البنك المركزي العراقي بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠ . وقد أيدت الهيئة الرقابية المختصة إجراء البنك .
مقبوضات أخرى : ضمن رصيد الحساب البالغ (٨٥٦٠١٤) ألف دولار بموجب تقرير شركة التدقيق لوحظ وجود فروقات في الحسابات الفرعية ما بين تقرير شركة التدقيق وسجلات البنك المركزي العراقي وكما مبين جانباً	- تأمينات نقدية مسترجعة من خطابات الضمان ٩٧٤٦٠٤  - أخرى ٤٥٧٣٠٩	٣٩٩٠٦٣	٥٧٥٥٤١	قام البنك المركزي العراقي بإعادة مبلغين مقدارهما (٤١٠٢٣٨) ألف دولار و (١٧٢٨٣٢) ألف دولار على التوالي إلى حساب مبالغ مسترجعة بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٢ حيث وجد إن اسم المرسل خطأً . وقد أيدت الهيئة الرقابية المختصة إجراء البنك .  لم يبرر البنك المركزي العراقي أسباب الفرق ٣٥٨
مدفوعات أخرى : ضمن رصيد الحساب البالغ (١٠٦٠٢٤٤٠) ألف دولار بموجب تقرير شركة التدقيق لوحظ وجود فرق وكما مبين جانباً	- حساب تحصيل مبيعات النفط (OPRA) ٨٢٣١٥٨٩	٧٦٤٨٥٢٠	٥٨٣٠٦٩	قام البنك المركزي العراقي بتنزيل المبلغين (٤١٠٣٨) ألف دولار و (١٧٢٨٣٢) ألف دولار من حساب تحصيل مبيعات النفط وإضافتها إلى فقرة المدفوعات الأخرى بتاريخ ٢٠١٤/٧/٣٠ والمبلغ المتبقي والبالغ (٧٥٢٨) ألف دولار يخص حساب قروض مستردة قامت الشركة بتسجيله لحساب تحصيل مبيعات النفط . وقد أيدت الهيئة الرقابية المختصة إجراء البنك .
النقد وشبه النقد (أرصدة لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك) : ضمن رصيد الحساب البالغ (١٨٩٥٠٩١) ألف دولار لوحظ وجود فرق ضمن الحساب الفرعي وكما مبين جانباً	- البنك المركزي العراقي / الصندوق ١٧٩٢٩٣٩	١٧٩٢٩٤٢	(٣)	لم يبرر البنك المركزي العراقي أسباب الفرق
القروض المستلمة	٧٥٢٨	-	٧٥٢٨	إن الفرق يخص دفعة قروض مستردة قامت شركة التدقيق بإظهاره ضمن حساب تحصيل مبيعات النفط . وقد أيدت الهيئة الرقابية إجراء البنك .



إن الملاحظات الواردة في كل من الفقرات (١ - أ ، ب) تشير إلى ضعف المتابعة والتنسيق بين كل من وزارة المالية والبنك المركزي العراقي وشركة التدقيق الدولية (KPMG) بخصوص الأسس والمبادئ والتبويات التي اعتمدت في بيان المقبوضات والمدفوعات الذي أعد من قبلها وذلك لسهولة تدقيق وتفسير الفروقات الواردة أعلاه ، علما أنه سبق وأن أشرنا إلى ذلك في تقريرينا المرقمين (٢٣١٢٨/٣/١/١) و (٢٧٠٣٨/٣/١/١) والمؤرخين في ٢٠١٢/١١/١ و ٢٠١٣/١٢/٣١ على التوالي عن متابعتنا لتقرير شركة التدقيق الدولية (ارنست ويونغ) عن تدقيق صندوق تنمية العراق للسنتين (٢٠١١ و ٢٠١٢) .

### ج - مبيعات المنتجات النفطية المصدرة

ورد في تقرير شركة التدقيق [ بلغ النقد المستلم من مبيعات المنتجات النفطية المصدرة خلال السنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠١٣ مبلغ (١٨٦١٢٣) ألف دولار (منذ التأسيس ولغاية ٣١/كانون الأول / ٢٠١٣ : ٣٦٥٩٦٤٩) ألف دولار ولم يتم إيداع هذه المقبوضات في حساب تحصيل مبيعات النفط المصدر ولم يتم إثباتها ضمن القوائم المالية للصندوق حيث يتم إيداع هذه المبالغ في حسابات مصرفية خاصة بشركة تسويق النفط (سومو) .

وقد بينت دائرة الرقابة الداخلية في شركة تسويق النفط (سومو) بموجب كتابها المرقم (٣١/تق) والمؤرخ في ٢٠١٥/١/٧ ، إن النقد المستلم عن مبيعات المنتجات النفطية المصدرة لعام ٢٠١٣ بلغ كما يلي :

- (١٨٣٧٦٢٩٦٩/٧٧) دولار أمريكي .

- (٣٥٨٠٩٣٣٠٠٠/-) دينار عراقي .

علما انه تم تحويل أقيام المنتجات النفطية المصدرة إلى حساب وزارة المالية استناداً إلى توجيهات وزارة النفط / الدائرة الاقتصادية والمالية بموجب كتابها المرقم (أ/م/٤/٤/٣٥١٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/٢/٣ ومرفقه كتاب وزارة المالية المرقم (١٥٠٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/١/٢٧ الذي بين رقم حسابهم لدى البنك المركزي العراقي .

### د - شحنات النفط التي تم تحميلها من قبل شركات النفط الدولية وتحويلات المصرف

#### المركزي العراقي لحساب تحصيل مبيعات النفط

ورد في تقرير شركة التدقيق [ انه لم يتم اعتبار شحنات النفط الخام المحملة من قبل شركات النفط الدولية للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠١٣ حسب عقود الخدمة جزء من مبيعات النفط المصدر في قائمة تحصيل مبيعات النفط المصدر . هذه الكميات المحملة لا يمكن تحصيلها نقداً ولم يتم إيداعها في حساب تحصيل مبيعات النفط كما في ٣١/كانون الأول/٢٠١٣ تشكلت لجنة برئاسة وزارة المالية وتضمنت بعضويتها البنك المركزي العراقي ووزارة النفط وذلك لتحديد آلية مناسبة للتأكد من دفع المبالغ المستحقة لحساب تحصيل مبيعات النفط والمتعلقة بشحنات النفط الخام المحملة من قبل شركات النفط الدولية . قررت اللجنة إن يقوم البنك المركزي العراقي بتحويل كامل قيمة النفط المحمل إلى حساب تحصيل مبيعات النفط . إن القيمة الإجمالية للنفط المصدر من قبل شركات النفط الدولية بلغت (٨٤٦٢٨٨٩) ألف دولار أمريكي خلال السنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠١٣ قام البنك المركزي بتحويل مبلغ (٧٦٤٨٥٢٠) ألف دولار أمريكي إلى حساب تحصيل مبيعات النفط مقابل القيمة العينية للنفط المحمل من قبل شركات النفط الدولية ] .

وقد أيدت دائرة الرقابة الداخلية في شركة تسويق النفط بموجب كتابها المرقم (٣١/تق) والمؤرخ في ٢٠١٥/١/٧ ما جاء من توضيح للآلية المتبعة في تسديد مستحقات النفط الخام من عقود الخدمة والمبالغ الواردة من المبيعات لعام ٢٠١٣/١٣/١٣ وبالبالغة (٨٤٦٢٨٨٩) ألف دولار والمبالغ المسددة من قبل البنك المركزي العراقي إلى حساب تحصيل مبيعات النفط مقابل القيمة العينية للنفط المحمل من قبل شركات النفط الدولية وبالبالغة (٧٦٤٨٥٢٠) ألف دولار .

## هـ - تقارير إنتاج النفط من إقليم كردستان

أشار تقرير شركة التدقيق الدولية [ إن وزارة النفط لم تستلم تقارير إنتاج النفط من إقليم كردستان خلال السنتين المنتهيتين في ٣١/كانون الأول/٢٠١٢ و ٢٠١٣ . إن التقارير المستلمة من قبل وزارة النفط تتضمن الكميات التي تم ضخها في الأنابيب فقط ولا تشمل التقارير أية معلومات عن الكمية المنتجة في إقليم كردستان .

وقد بينت وزارة النفط بموجب كتابها المرقم (و/٢٧٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/٦/١٩ والموجه إلى لجنة الخبراء الماليين إن إقليم كردستان لم يلتزم بقرار الأمم المتحدة المرقم (١٩٥٦) ولم تودع المبالغ المتحققة من بيعه للنفط الخام والمشتقات النفطية في حساب العراق المخصص ولم تدخل في ميزانية العراق الفدرالية أو حساب البنك المركزي العراقي أو حساب وزارة المالية وإن إقليم كردستان سبب ضرر بالموازنة العامة للدولة بسبب عدم تسليم الكميات المنتجة من الإقليم والمنفق عليها بين الحكومة الاتحادية والإقليم .

إن لجنة الخبراء الماليين مستمرة في متابعتها للموضوع مع الجهات ذات العلاقة حيث طلبت من وزارة الخارجية بموجب كتابها المرقم (١٤) والمؤرخ في ٢٠١٤/٦/٢٩ إبلاغ مجلس الأمن الدولي والمنظمات الدولية المعنية باستمرار عدم تزويد حكومة الإقليم اللجنة بهذه المعلومات رسمياً على الرغم من استمرار طلب لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ببيان كمية النفط المصدرة من الإقليم خلال هذه الفترة لتحديد مدى الضرر الواقع على صندوق التعويضات نتيجة عدم اقتطاع نسبة (٥ %) المحددة بقرارات مجلس الأمن الدولي وحيث إن القرارات الدولية تفرض اقتطاع تلك النسبة من جميع صادرات النفط العراقي وإن عدم اقتطاعها يعتبر مخالفة لتلك القرارات .

وكانت الأمم المتحدة قد أعلنت بتاريخ ١٧ كانون الأول سنة ٢٠١٤ أن العراق طلب رسمياً تأجيل دفع (٦، ٤) مليار دولار من تعويضات حرب الخليج إلى دولة الكويت لمدة عام على خلفية أزمة سيولة نقدية يواجهها بسبب انخفاض أسعار النفط والحرب مع داعش.

وقد أيدت وزارة النفط / الدائرة الفنية بموجب كتابها المرقم (ف ٢/٢٠٠/٢) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٢ ما ورد بتقرير شركة التدقيق .

## و - أنظمة التحميل والقياس

ورد في تقرير شركة التدقيق [ إن وزارة النفط العراقية ومنذ عام ٢٠٠٨ قامت بتنفيذ نظام قياس شامل للنفط في العراق وفقاً للممارسات المعيارية للتحاسب المالي في صناعة النفط (١٠٠ %) كما في ٣١/كانون الأول/٢٠١٣ و (١٠٠ %) كما في ٣١/كانون الأول/٢٠١٢، وهو الذي يتم بموجبه قياس كميات النفط الخام والمنتجات النفطية التي يتم تجهيزها أو أستلامها من وإلى الشركات النفطية أو بين الشركات النفطية والشركات الأخرى خارج القطاع النفطي بالإضافة فقد تم تركيب ما يعادل (٧ %) من المخطط الأساسي للنظام إما بالنسبة لنظام قياس الكميات المصدرة عبر منافذ التصدير فقد بلغت نسبة الانجاز (٨٥ %) كما في ٣١/كانون الأول/٢٠١٣ و (٦٦ %) كما في ٣١/كانون الأول/٢٠١٢ لأغراض المناقشة الداخلية وهي التي يتم على أساسها قياس كميات النفط الخام والمنتجات التي يتم مناقشتها أو استهلاكها داخل الشركات النفطية والتي لا يترتب على أثرها تحاسب مالي بين الشركات .

وقد أيدت وزارة النفط / الدائرة الفنية بموجب كتابها المرقم (ف ٢/٢٠٠/٢) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٢ ما ورد بتقرير شركة التدقيق الدولية من نسب الانجاز المتحققة .

وقد أظهرت نتائج متابعتنا لتنفيذ نصب أجهزة القياس للنفط الخام والمنتجات النفطية وفق نظام القياس والمعايرة كما في ٢٠١٤/٩/٣٠ ، إن نسبة الانجاز الفعلي الكلي مقارنة بالمخطط الكلي بلغت (٩٣ %) وإن نسبة الانجاز الفعلي الكلي مقارنة بالمخطط التراكمي بلغت (٩٣ %) أيضاً ، علماً إن الوزارة خططت لنصب (٢٥١) عداد خلال الفصل الثالث في حين بلغ عدد المنجز فعلاً (٩) عداد فقط وكما موضح في الكشف المرفق حيث تركز الحيد في كل من الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية والتي خططت لنصب (٢٠٠) عداد وكذلك الشركة العامة لمصافي الجنوب والتي خططت لنصب (٢٩) عداد ولم يتم تنفيذ ذلك:

## إجمالي كشف متابعة نتائج تنفيذ نصب معدات القياس والمعايرة للخطتين الأساسية والمستحدثة لغاية نهاية الفصل الثالث / ٢٠١٤

الشركات		المخطط للأعوام من ( ٢٠١٤ - ٢٠٠٩ )						المجموع	المنجز						المجموع التراكمي المنجز لغاية ٢ف ٢٠١٤	ف٣/٢٠١٤			المخطط التراكمي لغاية ٢ف ٢٠١٤	نسبة الانجاز كما في نهاية ف٣ ٢٠١٤	
		عام ٢٠٠٩	عام ٢٠١٠	عام ٢٠١١	عام ٢٠١٢	عام ٢٠١٣	عام ٢٠١٤		٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤ (ف١+٢ف)		مخطط (١٥)	المنجز (١٦)	الحيد (١٧)	(١٨)	المنجز الكلي إلى المخطط الكلي (١٩)	المنجز الكلي إلى المخطط التراكمي (٢٠)
نفط الشمال	-	٧٨	١١٠	-	-	٦	١٩٤	-	٨٦	٦	٢٢	-	١٢	١٢٦	١٤	١٤	-	١٤	١٩٤	٦٥	٦٧
نفط الوسط	-	-	-	-	-	١٥	٣٢	-	-	-	٥١	٨	٧	٦٦	٣	٣	-	٣	٢٩	٢٠٦	٢٥٤
نفط الجنوب	-	١٦	١٢١	-	٤٦	-	١٨٣	-	٤٤	٤١	٤٢	٣٠	-	١٥٧	-	-	-	-	١٨٣	٨٦	٨٦
نفط ميسان	١٢	١	٣٣	١٩	٤	٤	٧٣	١٢	٢٠	١	١٧	٤	١	٦١	-	-	٦+	٧٣	٨٤	٨٤	٨٤
مصافي الشمال	٢٠١	٣٨	-	-	٥	٣	٢٤٧	١٨٧	١٣	١٧	٨٣	١٢	١	٣١٣	١	١	-	١	٢٤٦	١٢٧	١٢٨
مصافي الوسط	٦٤	٢١٧	٣١١	-	-	-	٥٩٢	٤	٣٤٨	١٥٣	٣	٤٩	٢٣	٥٨٠	-	-	-	-	٥٩٢	٩٨	٩٨
مصافي الجنوب	-	١٣٧	-	-	-	-	١٣٧	-	٢٧	٨	١٢	٦	-	٥٣	٢٩	٢٩	-	٢٩	١٣٧	٣٩	٣٩
غاز الشمال	٢٢	١٢	٣٥	-	٢	٣	٧٤	٢١	٢٠	٢٥	٨	٢	٢	٧٨	-	-	-	-	٧٤	١٠٥	١٠٥
غاز الجنوب	٢	١٨	-	-	-	-	٢٠	٣	-	١	-	-	٢٥	٢٩	٤	٤	-	٤	٢٠	١٤٥	١٤٥
خطوط الانابيب	٣٥٩	٥١	-	-	٣٥	٣	٤٤٨	٣٥٩	٢٠	١٣٧	١٣٨	٨٥	٢	٧٤٣	-	٢	٢	٢+	٤٤٨	١٦٦	١٦٦
توزيع المنتجات النفطية	٦٩٥	١٧٣٣	٥٦٤	-	-	-	٢٩٩٢	٦٩٥	-	١٨٨	٨٣٩	٥٤٤	٨٩	٢٣٥٥	٢٠٠	٢٠٠	-	٢٠٠	٢٩٩٢	٧٩	٧٩
تعبئة الغاز	-	٣٨	١١	-	-	-	٤٩	-	٤٠	٢٤	٣٢	٣	٦	١٠٦	-	-	١+	٤٩	٢١٦	٢١٦	٢١٦
المجموع	١٣٥٥	٢٣٣٩	١١٨٥	١٩	١٠٩	٣٤	٥٠٤١	١٢٨١	٦١٨	٦٠١	١٢٤٧	٧٤٣	١٦٨	٤٦٦٧	٢٥١	٢٥١	٩	٢٤٢	٥٠٣٧	٩٣	٩٣

$$\text{حيث : (٧) = (١ + ٢ + ٣ + ٤ + ٥ + ٦)}$$

$$\text{(١٤) = (٨ + ٩ + ١٠ + ١١ + ١٢ + ١٣ + ١٦)}$$

$$\text{(١٥) = (مخطط ف٣/٢٠١٤ للمتبقين من الخطة الأساسية + ف٣ من خطة المنافذ المستحدثة لعام/٢٠١٤)}$$

$$\text{(١٧) = (١٦ - ١٥)}$$

$$\text{(١٨) = (١ + ٢ + ٣ + ٤ + ٥ + مخطط ف١/٢٠١٤ + مخطط ف٢ مستحدثة/٢٠١٤ + مخطط ف٣ مستحدثة/٢٠١٤)}$$

$$\text{(١٩) = (٧/١٤) x ١٠٠}$$

$$\text{(٢٠) = (٨/١٤) x ١٠٠}$$

علما إن شركة ليتون هول (Letton Hall Group) قامت بأعداد تقرير في حزيران ٢٠١٣ لصالح شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ ولجنة الخبراء الماليين عن تدقيق صندوق تنمية العراق لسنة ٢٠١٢ وهو جزء من المراجعة لتنفيذ خطة عدادات النفط الشاملة لسنة ٢٠١٢ ، حيث قامت الشركة بمراجعة مواقع العدادات المحددة من قبل وزارة النفط ووفق المعايير الدولية و تعليمات وزارة النفط وتم إجراء التدقيق خلال الفترة من (٢ ولغاية ٦ حزيران ٢٠١٣) حيث تم زيارة المواقع المبينة أدناه:

- شركة مصافي الجنوب
- مصفى البصرة
- شركة نفط الجنوب
- ميناء البصرة النفطي
- ميناء خور العمية النفطي
- بريتش بتروليم ، ميناء الشامية ، الرميطة
- ميناء الفاو (تمت زيارته في الوقت الفائض ولم يتم تضمينه في أعمال التدقيق)

- إن مواقع ميناء البصرة النفطي وميناء خور العمية النفطي قد سبق وأن تم تدقيقها في سنة ٢٠١٢ من قبل مجموعة ليتون هول .
- إن مواقع شركة مصافي الجنوب الواقعة خارج البصرة والشامية قد تم تدقيقها للمرة الأولى من قبل مجموعة ليتون هول .
- إن ميناء الفاو لا يزال تحت الإنشاء وقد تمت زيارة الشركة إلى الميناء بهدف الاطلاع على أعمال نصب العدادات الرئيسية قبل أن تدخل بشكل نهائي إلى الخدمة.

#### ملخص الإجراءات

إن تقرير العدادات يتكون من المشاهدات والملاحظات والاستنتاجات والتوصيات لكل من التقرير الميداني لشركة مصافي الجنوب وميناء البصرة النفطي وميناء خور العمية النفطي ومنشآت عدادات الشامية كما نص عليه العقد. كما تم أيضا زيارة ميناء الفاو النفطي بالرغم من كونه خارج نطاق التدقيق وتم تضمين المشاهدات والتوصيات بشأنه في التقرير.

#### ملخص للمشاهدات والملاحظات والتوصيات للتقرير الميداني لشركة (Letton Hall Group) عن الجهات الواردة أعلاه

- ندرج أدناه المشاهدات والملاحظات والتي تم اعتبارها من قبل الشركة جوهرية في طبيعتها:
- التدبذبات في ضغط الضخ خلال عمليات تحميل الصهاريج قد تسبب في عدم استقرار عملية القياس في محطة القياس ، كما تم استخدام التدخل البشري لتوصيل المنتج إلى محطة القياس بوضع السيطرة (اليدوي) لتجنب السيطرة الالكترونية لعمل العداد . إن تشغيل محطة القياس بالوضع اليدوي يلغي القدرة الذاتية لمحطة القياس على المحافظة أليا على التدفق بشكل ثابت وفق ما هي مصممة لأجله إن هذه الممارسة تؤدي إلى زيادة أخطاء القياس ويجب أن يتم تصحيحها.
- التوثيق لم يكن متوفرا في موقع العدادات لتحديد ما إذا كانت المعايير واحتسابات التدقيق أو الصيانة قد أجريت بشكل منسق وما إذا كانت قياسات الحجم للمنتج دقيقة. إن عدم وجود التوثيق يقوض فاعلية وفائدة التدقيق وإن تعليمات وزارة النفط (١ و ٦) واضحة جدا فيما يتعلق بضرورة توفر الوثائق في أنظمة العدادات.
- لم يكن الوقت المتاح كافيا للتحقق والمراجعة في تلك المواقع للاطلاع على العمليات في محطات العدادات وتحليل عينات السوائل. إن متطلبات التدقيق لا تقتصر على أداء قياس الرقابة على منشآت العدادات فقط وإنما تشمل أيضا تدقيق الممارسات والنتائج الموثقة.
- قد يكون النظام والعدادات الموجودة في شركة مصافي الجنوب لا تتوافق مع متطلبات الأداء.

وقد قامت الشركة بوضع التوصيات التالية والتي اعتبرتها جوهرية بطبيعتها وتتعلق بعدة محاور وكما مبين أدناه:

- أن يتم نصب عدادات كوريوليس لقراءة الكتلة لتحديد الحجم وخصوصاً إن التسليم يكون بحسب الحجم ، إن طريقة الحجم المحتسب بموجب عدادات كوريوليس لم تكن متوفرة كما لم تتوفر تجهيزات أو آلية لتحديد الكثافة المطلوبة للاحتساب.
- إن إعادة توجيه عدادات كوريوليس لوضع (إشارة) يجب أن يأخذ بالحسبان حتى يتم التمكن من تفريغ العدادات عندما تكون خارج الخدمة لمنع المنتج من التراكم في الأنابيب ولتتمكن من إعادة تصفير العداد عند عودته إلى العمل.
- يجب أن يتم التركيب والتوزيع وتدريب المشغل واستخدام الإجراءات المفصلة للعمليات والمعايرة لكل محطة .
- يجب أن تجري معايرة الأدوات بطريقة (الدوائر) ويجب توثيق نتائج القياس الخاص بها والأوراق الخاصة بمؤشرات العداد كما (وجدت) وكما (تركت).
- عندما تكون عدادات التسليم والاستلام مزدوجة فأن كلا المحطتين يجب إن تدقق ، مع ضرورة الانتباه الخاص إلى المحطة الأولية أو الرئيسية .
- يجب بذل الجهود للوصول لاستقرار تذبذبات ضغط المحطة لتحسين أداء القياس.
- احتسابات الدقة وعدم التأكد يجب أن تكون موجودة لكل محطة.

واستناداً إلى العقد الموقع مع شركة التدقيق الدولية (KPMG) عن تدقيق صندوق تنمية العراق لسنة ٢٠١٣ كان من المفترض قيام نفس الشركة (Letton Hall Group) بإجراء زيارات ميدانية لمواقع عدادات معينة إلا إن الظروف الأمنية التي مر بها البلد أدت إلى تأخر مجيء خبير الشركة المختصة أنفة الذكر .

### ز - حساب المبيعات العسكرية الأجنبية للحكومة العراقية (FMS)

لقد تم فتح حساب المبيعات العسكرية الأجنبية في ٤ كانون الأول ٢٠٠٦ بناءً على طلب البنك المركزي العراقي يمول هذا الحساب من الصندوق وقد خصص للمشتريات الأمنية لوزارات ( العدل ، الداخلية ، الدفاع ) ، يتم تحويل إيرادات فوائد هذا الحساب الناتجة عن استثمارات اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة بالكامل من حساب (FMS) منذ تأسيسه إلى حساب الصندوق الرئيسي وقد تم تشكيل لجنة بموجب الأمر الديواني المرقم (٨٥) لسنة / ٢٠٠٩ والصادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء بكتابها المرقم (١٧٣٣٩) والمؤرخ في ٢٠٠٩/٦/١٠ برئاسة ممثل عن وزارة المالية وعضوية ممثلين عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي وكل من وزارات (الدفاع ، الداخلية ، العدل) لمعالجة الإشكالات والصعوبات التي تواجه تنفيذ البرنامج ، كما تم تشكيل لجنة بموجب الأمر الديواني المرقم (١ / س) الصادر بموجب كتاب مكتب رئيس الوزراء المرقم (٥١/١٢/س) والمؤرخ في ٢٠١٢/١/٨ برئاسة ممثل عن البنك المركزي العراقي وعضوية ممثلين عن كل من وزارات (الدفاع ، الداخلية ، العدل) وديوان الرقابة المالية الاتحادي تتولى تدقيق ما تم تسديده من مبالغ إلى الجانب الأمريكي خلال البرنامج وتحديد جهات الصرف بشكل دقيق ولكل جهة على حدة مع إجراء مطابقة لغرض التحقق من صحة صرف المبالغ وتجنب حالة فقدان أو اختفاء أموال البرنامج وقد بلغ رصيد هذا البرنامج (٦١٢٧٩٣٥) ألف دولار في ٢٠١٣/١٢/٣١ بموجب تقرير شركة التدقيق (KPMG) .

وقد بينت وزارة المالية / دائرة المحاسبة النقدية بموجب كتابها المرقمين (٢٢٥٠٢) و (٢٢٨٢٩) والمؤرخين في (١٠/٢٨ و ٢٠١٤/١١/٣) على التوالي ما يلي :

- أن المبالغ الممولة خلال السنة ٢٠١٣ :  
(٢٤١٠٤٨١٤٤١) دولار ويعادل (٢٨١٠٦٢١٣٦٠٢٠٦) دينار عراقي، علماً انه لا يوجد تخصيص له وإنما تم التمويل ضمن الموازنة الجارية والاستثمارية لوزارة الدفاع وفيما يخص وزارتي الداخلية والعدل لم يتم تمويلهم خلال السنة/٢٠١٣ كما انه لا يوجد سلف ممنوحة لتلك الوزارات خلال تلك السنة .

- أن المبالغ الممولة خلال الفترة من (١/١) ولغاية (٢٠١٤/٩/٣٠) :  
(٤٨٩٢٥٤٢٦٠) دولار ويعادل (٥٧٣٤٠٥٩٩٢٧٢٠) دينار عراقي وقد تم منحها على شكل سلف يتم تسويتها عند إقرار الموازنة .

وقد أظهرت متابعتنا للوزارات ذات العلاقة ما يلي :

#### أولا : وزارة الدفاع

- إن موقف الوزارة الخاص ببرنامج حساب المبيعات العسكرية (FMS) منذ فتح الحساب ولغاية ٢٠١٣/١٢/٣١ وحسب كتاب مكتب الأمين العام / المديرية العامة للموازنة والبرامج / مديرية الشؤون المالية المرقم (العدد/اتفاقيات/٢/٢/٤) والمورخ في ٢٠١٣/٨/٤ وتأييد مديرية الموازنة المؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٧ كما يلي :
- مجموع المبالغ الممولة من وزارة المالية لحساب المبيعات العسكرية (FMS) لغاية ٢٠١٣/١٢/٣١ (٩٨٧٧٩١١٧٢٦) دولار (تسعة مليار وثمانمائة وسبعة وسبعون مليون وتسعمائة واحد عشر ألف وسبعمائة وستة وعشرون دولار ) .
- كلفة الرسائل التي تم المصادقة عليها (٩٦٧٥٣٥٦٧٧٦) دولار (تسعة مليار وستمائة وخمسة وسبعون مليون وثلاثمائة وستة وخمسون ألف وسبعمائة وستة وسبعون دولار) .
- مجموع المبالغ المسحوبة للمواد المجهزة (٣٢٢٣٠٦٩٠٩٧) دولار (ثلاثة مليار ومائتان وثلاثة وعشرين مليون وتسعة وستون ألف وسبعة وتسعون دولار) .
- مجموع المبالغ تحت التنفيذ للمواد قيد التجهيز (٣٦٣٩٧٩٧٥٨٨) دولار (ثلاثة مليار وستمائة وتسعة وثلاثون مليون وسبعمائة وسبعة وتسعون ألف وخمسمائة وثمانية وثمانين دولار ) .
- إن المبلغ المتبقي من رسائل تقاسم الكلف (٢٠٧٧١٨٢٩) دولار (عشرون مليون وسبعمائة وواحد وسبعون ألف وثمانمائة وتسعة وعشرون دولار) والجدول أدناه يوضح تفاصيل تلك الكلف :

المبلغ / دولار	التفاصيل
٣١٧٦٢٥٦٨٤	الكلفة التخمينية الكلية
٤٢١٣٥٠٦٨	الكلفة المسحوبة
٢٥٤٧١٨٧٨٧	الكلفة تحت التنفيذ
٢٠٧٧١٨٢٩	المتبقي

- علما أن الجانب العراقي يتحمل مبلغ قدره (١١٤١٨٨٩١٠) دولار أمريكي (مائة وأربعة عشر مليون ومائة وثمانية وثمانون ألف وتسعمائة وعشرة دولار) .
- مجموع التسويات القيدية للمواد المجهزة (٧٦٥٣١٧٨٠٧) دولار (سبعمائة وخمسة وستون مليون وثلاثمائة وسبعة عشر ألف وثمانمائة وسبعة دولار ) ، علما انه لم يجر أي تسوية قيدية على الرسائل منذ تاريخ ٢٠١١/١٢/٣١ .

ونظرا لوجود إشكالات في حسم موضوع خطوط الكلف غير المنظورة واعتماد قوائم الثمن (DD645) الصادرة عن إدارة برنامج (FMS) ولغرض إجراء التسويات القيدية لهذه الخطوط وبدون مطالبة الجهات المستفيدة بوثائق صرف الكلف فقد خاطبت وزارة الدفاع الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابها المرقم (ق ٢٩١٢١/٦/٤) والمؤرخ في ٢٠١٤/٧/٨ لغرض عقد اجتماع للأطراف ذات العلاقة بالموضوع لغرض المراجعة المالية للبرنامج والاتفاق على صيغة محددة لإجراء التسويات القيدية لهذه الخطوط ولا زال الموضوع قيد الدراسة .

### ثانياً : وزارة الداخلية

إن موقف الوزارة الخاص ببرنامج حساب المبيعات العسكرية يتمثل بمبلغ قدره (٣١٦٨٧٧٣١١) دولار (ثلاثمائة وستة عشر مليون وثمانمائة وسبعة وسبعون ألف وثلثمائة واحد عشر دولار) موقوف من السنة السابقة في سجلات الوزارة . وقد حصلت موافقة وزير الداخلية وكالة السابق على سحب المبالغ المتبقية في صندوق المبيعات العسكرية بالإيعاز إلى وزارة المالية لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن ذلك واستخدام تلك الأموال لتمويل احتياجات الوزارة من المعدات الأمنية تطبيقاً لأحكام المادة (٩) من تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية ولم يحسم الموضوع لغاية تاريخه .

### ثالثاً : وزارة العدل

إن موقف الوزارة الخاص ببرنامج حساب المبيعات العسكرية يتمثل بمبلغ قدره (٦١٤٧٠٣٦٠٠٠٠) دينار عراقي موقوف في سجلات دائرة الإصلاح العراقية من سنوات سابقة وقد قامت الدائرة أنفة الذكر بمفاتحة وزارة المالية / دائرة المحاسبة بموجب الكتاب المرقم (٧٤٠١) والمؤرخ في ٢٠١٤/٢/٢٧ لإعلامها بالإجراءات الواجب إتباعها ولم يتم حسم الموضوع لغاية تاريخه .

## ٢- الملاحظات الواردة في تقرير شركة التدقيق الدولية (KPMG) لسنة ٢٠١٣

أ - بلغ عدد الملاحظات الواردة في التقرير ( ٢٩٩ ) ملاحظة منها (١٢٩) ملاحظة جديدة و(١٧٠) ملاحظة مكررة عدا ملاحظات إقليم كردستان وقد تم تصفية (٢٤) ملاحظة منها ولا زالت (٢٧٥) ملاحظة أما قيد التصفية أو لم يتم اتخاذ إجراء بصدد الكشوفات المرفقة (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) تبين تفاصيلها والجدول أدناه يبين عدد الملاحظات ونسبها المئوية :

التفاصيل	العدد	مصفاة	قيد التصفية	لم يتخذ إجراء بصدد
الملاحظات الكلية	٢٩٩	٢٤	٥٦	٢١٩
النسبة المئوية %	١٠٠ %	٨ %	١٩ %	٧٣ %

ب - الجدول أدناه يبين عدد الملاحظات ونسبها المئوية حسب درجة الخطورة حيث لا زالت هناك (١٦٤) ملاحظة عالية الخطورة و(٩٩) ملاحظة متوسطة الخطورة و (١٢) ملاحظة منخفضة الخطورة لم يتم تصفيتها.

التفاصيل	العدد	عالية الخطورة	النسبة	متوسطة الخطورة	النسبة	منخفضة الخطورة	النسبة
الملاحظات الكلية	٢٩٩	١٨٠	٦٠ %	١٠٦	٣٦ %	١٣	٤ %
الملاحظات المصفاة	٢٤	١٦	٦٧ %	٧	٢٩ %	١	٤ %
الملاحظات المتبقية	٢٧٥	١٦٤	٦٠ %	٩٩	٣٦ %	١٢	٤ %

و لا زالت المتابعة مستمرة مع الإدارات المعنية بخصوص الملاحظات المتبقية والبالغة ( ) ملاحظة .

ج - لم يتمكن فريق شركة التدقيق الدولية (KPMG) ولغاية تاريخه من إجراء التدقيق على وزارة الداخلية وتشكيلاتها لامتناع الوزارة من استقبال الفريق رغم أعمام مجلس الوزراء المرقم (د.ت/٣١٨٦٤/٤) والمؤرخ في ٢٠/١٠/٢٠١٣ إلى الوزارات كافة لتسهيل مهمة شركات التدقيق الدولية التي تقوم بتدقيق حسابات صندوق تنمية العراق إضافة إلى كتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٨) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٤ والموجه إلى وزارة الداخلية - مكتب الوزير والذي تم الطلب بموجبه الموافقة على بدء الفريق بالتدقيق كون وزارة الداخلية هي المؤسسة الوحيدة التي لم يتم تدقيقها ولغاية تاريخه .

د - لم تقم بعض الجهات المتمثلة بـ [ وزارة ، جهة مستقلة ، محافظة ] بالإجابة على جميع ملاحظات شركة التدقيق والتي قد تم تزويدها بها من خلال هيئات الرقابية المختصة ودوائرنا الرقابية في المحافظات ولجنة الخبراء الماليين وأدناه أمثلة على ذلك :

الجهة	الملاحظات التي لم ترد الإجابة عليها
الوقف الشيعي	(٥) ملاحظة من أصل (٩)
محافظة بابل	(٥) ملاحظة من أصل (٨)
محافظة كربلاء	(٥) ملاحظة من أصل (٧)
محافظة ذي قار	(٤) ملاحظة من أصل (١٥)
الهجرة والمهجرين	(٣) ملاحظة من أصل (٦)



## هـ - الملاحظات المشتركة للوزارات والهيئات المستقلة والمحافظات

من خلال دراستنا لتقرير شركة الدقيق الدولية (KPMG) لسنة ٢٠١٣، اتضح وجود البعض من الملاحظات المشتركة بين عدد من الوزارات وتشكيلاتها والهيئات المستقلة والمحافظات لم تقم شركة التدقيق بأظهارها كملاحظات مشتركة في تقريرها النهائي المقدم إلينا وكما مبين أدناه:

ت	ملاحظة شركة التدقيق	الجهة (الوزارة أو تشكيلاتها، جهة مستقلة / محافظة)
أولاً	<u>تدني نسب انجاز المشاريع الاستثمارية</u> من خلال مراجعتنا لاحظنا تدني في نسب انجاز المشاريع الاستثمارية كما في ٢٠١٣/١٢/٣١ لبعض الوزارات والمحافظات	وزارة التربية ، وزارة الصحة ، وزارة الهجرة والمهجرين ، وزارة العدل ، محافظة الديوانية
ثانياً	<u>فترة توقيع العقد</u> من خلال مراجعتنا للعقود الموقعة عام ٢٠١٣ ، لاحظنا إن توقيع العقود يتم بعد مضي فترة (١٤) يوم المسموح بها بعد الاحالة وهذا مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة [(سابعاً) - الفقرة عشرون (ب)]	ديوان أوقاف الديانات المسيحية والايديدية والصابنة المندانية ، وزارة البيئة ، وزارة الموارد المائية، وزارة الهجرة والمهجرين ، وزارة التربية ، وزارة الكهرباء، أمانة بغداد ، محافظة البصرة ، محافظة ذي قار، الوقف السني ، الشركة العامة لتجارة الحبوب ، المنشأة العامة للطيران المدني ، الشركة العامة للتصميم وتنفيذ المشاريع ، جامعة بغداد ، الهيئة العامة للإسكان
ثالثاً	<u>لجان تحليل العطاءات</u> من خلال مراجعتنا لاحظنا إن بعض الوزارات وتشكيلاتها والمحافظات تتعاقد في بعض الأحيان مع شركات خاسرة حسب ما تظهره بياناتها المالية المقدمة قبل عملية التعاقد مما يدل على عدم دراسة تلك البيانات من قبل لجان الفتح والتحليل للتأكد من الكفاءة المالية لتلك الشركات كما نصت تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ /عاشراً - ج)	وزارة الشباب والرياضة ، وزارة الاتصالات ، وزارة الكهرباء ، وزارة الزراعة ، وزارة الموارد المائية ، وزارة الثقافة ، وزارة الهجرة والمهجرين ، محافظة بابل ، الهيئة العامة للطرق والجسور ، الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية
رابعاً	<u>حساب السلف والأمانات</u> لاحظنا وجود سلف وأمانات متراكمة منذ سنوات سابقة لم يتم تسويتها لغاية ٢٠١٣/١٢/٣١	وزارة الزراعة ، وزارة الثقافة ، وزارة الصحة ، وزارة حقوق الإنسان ، وزارة البلديات والأشغال العامة ، محافظة كربلاء ، ديوان الوقف السني
خامساً	<u>عدم تهيئة المواقع المخصصة لإقامة المشاريع</u> من خلال مراجعتنا لعقود الوزارات وتشكيلاتها والمحافظات لاحظنا إن تلك الجهات قامت بإبرام بعض العقود لتنفيذ مشاريع دون التأكد من تهيئة الأراضي المخصصة لتنفيذها الأمر الذي يؤدي إلى تأخير تنفيذ المشاريع أو توقف بعضها لعدم إمكانية إزالة المعوقات في الوقت المناسب وهذا مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ [ المادة الثالثة - أولاً - الفقرة (و ، ز) ]	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ديوان الوقف السني ، محافظة الديوانية ، محافظة كربلاء ، الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية

ت	ملاحظة شركة التدقيق	الجهة (الوزارة أو تشكيلاتها، جهة مستقلة / محافظة)
سادسا	<u>المدد الإضافية للعقود</u> من خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا إن المدد الإضافية الممنوحة للشركات المتعاقد معها لتنفيذ المشاريع تتجاوز في بعض الحالات مدة تنفيذ العقد الأصلية	وزارة الدفاع ، وزارة الزراعة ، وزارة العلوم والتكنولوجيا ، وزارة التربية ، أمانة بغداد ، ديوان أوقاف الديانات المسيحية والايديوية والصابنة المندانية ، محافظة البصرة ، محافظة ذي قار ، الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية ، جامعة بغداد ، المنشأة العامة للطيران المدني
سابعا	<u>تدني نسب الانجاز</u> من خلال مراجعتنا لنسب انجاز المشاريع ، لاحظنا إن هناك تدني في نسب الانجاز عن ما هو مخطط أو عن تاريخ توقيع العقد	وزارة الدفاع ، ديوان الديانات المسيحية والايديوية والصابنة المندانية ، الوقف الشيعي ، محافظة البصرة ، محافظة كربلاء ، محافظة الديوانية ، الشركة العامة للتصميم وتنفيذ المشاريع ، الهيئة العامة للطرق والجسور
ثامنا	<u>مشاريع متوقفة</u> من خلال مراجعتنا لعقود بعض الجهات لاحظنا وجود مشاريع متوقفة لأسباب مختلفة	ديوان الوقف الشيعي ، محافظة بابل ، المديرية العامة لتوزيع كهرباء الكرخ
تاسعا	<u>تأخر في فتح الاعتماد المستندي</u> من خلال مراجعتنا للعقود ، لاحظنا إن هناك تأخر في فتح الاعتماد المستندي الأمر الذي يؤدي إلى التأخر في التنفيذ	المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية في صلاح الدين ، الشركة العامة لتسويق الأدوية والمنتجات الطبية ، الشركة العامة للتبوغ والسكانر
عاشرا	لوحظ وجود تغييرات كثيرة في تصاميم ومواصفات بعض المشاريع بعد عملية التعاقد مثل تغيير بعض المواصفات والمخططات المطلوبة	وزارة الثقافة (أكثر من ٨٠% من عقود الوزارة تضمنت أوامر تغيير نتيجة لخطأ في التصاميم والخرائط)، ديوان الوقف الشيعي، ديوان الوقف السني، محافظة الديوانية، محافظة ذي قار

وقد تم الإشارة الى رد الادارة ومتابعة الهيئات الرقابية عن الملاحظات الواردة اعلاه ضمن الملاحظات الخاصة بكل وزارة.

## هـ - الملاحظات الخاصة بالوزارات والمحافظات

### أولاً - وزارة المالية

#### دليل الإجراءات والسياسات (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا أن الصندوق لا يمتلك سياسات وإجراءات رسمية تفصيلية تغطي كافة مجالات عملياته . تقوم وزارة المالية بشكل دوري بأصدار بعض التوجيهات المحاسبية لتبين الإجراءات الواجب إتباعها عند انجاز مهام معينة . مع ذلك ، فإن هذه التوجيهات غير شاملة ولا تغطي كافة جوانب عمليات الصندوق كما إن هذه التوجيهات لم يتم إكمالها بحيث تمثل دليل شامل للإجراءات والسياسات ليتم استخدامها بسهولة من قبل الموظفين ضمن أنشطة الصندوق].

#### رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٦) والمؤرخة في ٢٠١٥/١/٢٢ ومرفقها الكتاب المرقم (٧٠٠٦) والمؤرخ في ٢٠١٤/٤/١ إن صندوق تنمية العراق يتكون من حسابات مصرفية لإدارة عائدات النفط الخام والتي يتم إدارتها من قبل البنك المركزي العراقي نيابة عنها حيث يتم إيداع الإيرادات النفطية فيه ، ومن خلال هذا الحساب يتم تمويل كافة الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة وحسب المبالغ المخصصة لها في الموازنة بعد موافقة وزارة المالية على الدفع ، وتعتبر الألتزامات من قبل الوزارات العراقية ألتزامات ضمن الموازنة العراقية حيث تصدر وزارة المالية في بداية كل سنة مالية التعليمات الخاصة بتنفيذ الموازنة إضافة إلى ذلك تقوم بإصدار بعض التوجيهات والتعاميم التي تخص الوحدات الحسابية كافة والحسابات الخاصة بالحساب الختامي وبشكل دوري.

أما فيما يخص الدليل المحاسبي ، فقد تم إصدار الدليل المحاسبي الجديد وتم أعتماده وتنفيذه بتاريخ ٢٠١٤/١/١ ولكافة دوائر الدولة .

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت إن وزارة المالية لم تقم ولغاية تاريخه بوضع دليل سياسات وإجراءات رسمية تفصيلية يغطي كافة مجالات عمليات صندوق تنمية العراق.

#### النظام المحاسبي (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا إن النظام المحاسبي الحكومي الموجود المتعلق بإجراءات المحاسبة لا يتضمن نظام معلومات إدارية ورقابة داخلية ولا يتوافق مع حجم وهيكلية الصندوق الحالية، ويعتبر هذا النظام قديم مقارنة مع التقنيات والممارسات الحديثة المتبعة . لقد علمنا أن الحكومة العراقية تطبق حالياً تغيرات كاملة في نظام المحاسبة الالكتروني للأقسام المالية].

#### رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٦) والمؤرخة في ٢٠١٥/١/٢٢ ، إن هناك دراسة لتطبيق نظام الادارة المالية في العراق (FMIS) وان اللقاءات والمناقشات مستمرة حول النظام لغرض تنفيذه .

#### متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية إن هناك نقاط خلل تواجه الإدارات في تطبيق نظام الادارة المالية (FMIS) وما زالت النقاشات مستمرة بخصوصه وقد قام قسم إدارة النقد بمفاتحة البنك المركزي العراقي وشركة تسويق النفط (سومو) بخصوص ذلك .

#### السجلات المحاسبية للصندوق (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا إن السجلات المحاسبية للصندوق تستند على المعلومات التي يتم الحصول عليها من البنك المركزي العراقي والبيانات المالية الشهرية المرسلة من قبل البنك المركزي العراقي إلى وزارة المالية. هذه المعلومات تقتصر على عمليات الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك - الحساب الرئيسي فقط. نتيجة لذلك، لا يتوفر لدى الصندوق سجلات محاسبية متكاملة لدعم أرقام البيان المالي والإيضاحات المتعلقة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ .

إن بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية تم تجميعه من كشوفات الشهرية للمقبوضات والمدفوعات النقدية للحساب البنكي الرئيسي للصندوق المدار من قبل البنك المركزي العراقي ، الحساب الفرعي للصندوق المدار من قبل المؤسسات الأمريكية، كشوفات بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك والمعلومات المالية الأخرى المحفوظ بها من قبل وزارة المالية وكتب التأييد المستلمة من الأطراف الأخرى. خلال شهر تموز ٢٠٠٧، قامت وزارة المالية باستحداث قاعدة بيانات مخصصة للصندوق بحيث يتم جمع كافة عمليات وبيانات الصندوق ضمنها. ما زال العمل جارياً على مطابقة الأرصدة الافتتاحية للصندوق].

#### **رد الإدارة:**

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٦) والمؤرخة في ٢٠١٥/١/٢٢ ، إن الوزارة تحتفظ بسجلات محاسبية متكاملة للصندوق تتضمن جميع معاملات الصندوق وقد قامت باستحداث قاعدة بيانات خاصة بالصندوق منذ عام ٢٠٠٧ بحيث يتم جمع كافة عمليات وبيانات الصندوق وإصدار الكشوفات الخاصة بالحساب ويتم تزويد هيئة الرقابة المالية في الوزارة ولجنة الخبراء الماليين بها شهرياً.

أما فيما يخص الحساب الفرعي للصندوق الـ (PCO) والمدار من قبل المؤسسات الأمريكية فقد تم غلق الحساب وتحويل رصيده إلى حساب الـ (DFI) .

#### **متابعة الهيئة الرقابية:**

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة وزارة المالية فيما يخص استكمال مسك سجلات محاسبية متكاملة للصندوق ، أما فيما يخص فقرة المعلومات فما زالت الوزارة تعتمد على إشعارات البنك المركزي العراقي في تسجيل واثبات القيود المحاسبية الخاصة به .

#### **إعداد التقارير والبيانات المالية للصندوق (عالية/مكررة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال تدقيقنا لاحظنا أن وزارة المالية والبنك المركزي العراقي لا يقومان بإعداد بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق بشكل كامل على أساس شهري وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالقطاع العام " إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي" . حيث يقوم البنك المركزي العراقي بإعداد تقرير شهري يبين المقبوضات والمدفوعات للحساب الرئيسي للصندوق فقط ولا يتضمن الحساب الفرعي للصندوق المدار من قبل المؤسسات الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك ، إن سجلات وزارة المالية لا تشمل جميع المعلومات المالية التي ينبغي الإفصاح عنها في بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي". خلال شهر تموز ٢٠٠٧ ، قامت وزارة المالية باستحداث قاعدة بيانات مخصصة للصندوق بحيث يتم جمع كافة عمليات وبيانات الصندوق ضمنها. ما زال العمل جارياً على مطابقة الأرصدة الافتتاحية للصندوق].

#### **رد الإدارة:**

أكدت وزارة المالية / دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٦) والمؤرخة في ٢٠١٥/١/٢٢ ، نفس ما ورد بإجابتها على الفقرة السابقة والخاصة بالسجلات المحاسبية للصندوق بأنها [ تحتفظ بسجلات محاسبية متكاملة للصندوق تتضمن جميع معاملات الصندوق وتم استحداث قاعدة بيانات خاصة بالصندوق ومنذ عام ٢٠٠٧ بحيث يتم جمع كافة عمليات وبيانات الصندوق وإصدار الكشوفات الخاصة بالحساب ويتم تزويد هيئة الرقابة المالية ولجنة الخبراء الماليين بها شهرياً .

#### **متابعة الهيئة الرقابية:**

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة وزارة المالية فيما يخص استكمال مسك سجلات محاسبية متكاملة أما فيما يخص فقرة المعلومات فما زالت الوزارة تعتمد على إشعارات البنك المركزي العراقي في تسجيل واثبات القيود المحاسبية .

### التأمينات النقدية لدى البنوك المراسلة (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال عملية التدقيق لاحظنا، إن البنك المركزي العراقي ووزارة المالية لا يحتفظان بسجل يبين التأمينات النقدية القائمة المدفوعة من الصندوق بالنيابة عن الوزارات العراقية. إن التأمينات النقدية لخطابات الاعتماد لدى البنوك المراسلة لا تعتبر جزء من أرصدة الصندوق النقدية لأنه لا يتم السيطرة عليها من قبل الصندوق ومقيدة لدفعات لصالح خطابات اعتماد قائمة لصالح مجهزين. ومع ذلك، إن التأمينات النقدية تعتبر من موجودات الصندوق وأي نقد فائض بتاريخ أي خطاب اعتماد يجب أن يعاد إلى حساب الصندوق].

#### رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب الكتاب المرقم (٧٠٠٦) والمؤرخ في ٢٠١٤/٤/١، تم اعتماد نظام آلي لإبراز العمليات الخاصة بالتأمينات النقدية ولم يتم إصدار أي تقارير لغاية تاريخه حيث إن البرنامج لم يلبي المتطلبات وسيتم العمل على تحديثه واتخاذ اللازم مستقبلاً.

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت إن النظام المشار إليه بإجابة البنك قد تم تطبيقه في بداية سنة ٢٠١٢ ولم يصدر أي تقرير يبين نتائج التنفيذ لغاية تاريخه.

### تمويل حساب وزارة المالية الجاري من صندوق التنمية للعراق (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لاحظنا انه لا توجد حالياً اتفاقية مكتوبة بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي تبين آلية تغذية حساب وزارة المالية الجاري رقم (٧٠٠٠٩) لدى البنك المركزي العراقي من صندوق التنمية للعراق، حيث تتم تغذية حساب وزارة المالية الجاري لدى البنك المركزي عن طريق قيام البنك المركزي بتحويل المبلغ بالدولار الأمريكي المراد تغذيته من حساب صندوق التنمية للعراق إلى حساب البنك المركزي لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وإيداع ما يعادل المبلغ المحول بالدينار العراقي في حساب وزارة المالية بسعر صرف حسب سعر المزداد بتاريخ إيداع المبلغ في حساب وزارة المالية الجاري مطروحا منه ١٥ دينار عراقي لكل دولار كعمولة لصالح البنك المركزي العراقي].

#### رد الإدارة:

بينت وزارة المالية / دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٦) والمؤرخة في ٢٠١٥/١/٢٢ أن هناك مراسلات عديدة بين دائرتها ودائرة الدين العام ومنها الكتاب المرقم (٣٣٩) والمؤرخ في ٢٠١٥/١/١٢ والذي تضمن مفاتها لدائرة الدين العام لبيان إجراءاتهم بصدد الموضوع وكتاب دائرة الدين العام المرقم (١٥٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/٢/٤ والذي تضمن طلب الأخيرة إضافة فقرة على الاتفاقية مدار البحث وهي مراجعة أجور الخدمات المقدمة من قبل البنك المركزي العراقي عن نظام تسجيل السندات الحكومية بـ (GSRs) في دائرة الدين العام ونظام التسوية بـ (RTGS) في دائرة المحاسبة لغرض تخفيضها.

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أنه ولغاية تاريخه لم يتم تزويدها بأية وثيقة تمثل اتفاقية بين الأطراف ذات العلاقة، وأنها تؤيد ما ورد بإجابة الوزارة بخصوص مخاطبتها لدائرة الدين العام حيث تم تزويدها بنسخ من تلك الكتب.

### إصدار خطابات الاعتماد بالنيابة عن المؤسسات الحكومية ذات التمويل الذاتي (منخفضة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا أن هناك مؤسسات حكومية ذات تمويل ذاتي تابعة لبعض الوزارات تعمل على تحويل الأموال إلى الحسابات الجارية لوزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي وبعد ذلك يتم فتح خطاب الاعتماد عن طريق أرصدة الصندوق في بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك ونتيجة لذلك، خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، تم دفع مبالغ لخطابات اعتماد لوزارات معينة غير مشمولة في موازنة الدولة الفدرالية الممولة من الصندوق. وبالمقابل استلمت وزارة المالية دفعات مقدمة ولم يتم إيداعها في حسابات الصندوق وقد تم إيداعها في حساب وزارة المالية رقم (٣٠١١٦) لدى البنك المركزي العراقي.

والآتي أمثلة على المؤسسات التي يتم فتح خطابات اعتماد بالنيابة عنها:

- الشركة العامة للمنظومات / وزارة الصناعة.
- الشركة العامة للتجهيزات الزراعية/ وزارة الزراعة.
- شركة نفط الجنوب/ وزارة النفط.

#### **رد الإدارة:**

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٦) والمؤرخة في ٢٢/١/٢٠١٥ ، إن السياق المتبع ولغاية نهاية السنة ٢٠٠٧ في فتح الاعتمادات المستندية لدوائر التمويل الذاتي كان يتم عن طريق استلام مبالغ بالدينار العراقي ومن ثم يتم فتح الاعتماد المستندي بالعملة الأجنبية التي تم التعاقد عليها ولا يمكن إيداع المبلغ في حساب الصندوق لأنه دينار عراقي وفي سنة ٢٠٠٨ تم فتح حساب دوار لدى المصرف العراقي للتجارة لفتح الاعتمادات المستندية التي تقل مبالغها عن (٢) مليون دينار . أما الاعتمادات التي تزيد مبالغها عن مليوني دولار فيتم فتح الاعتماد المستندي من قبل وزارة المالية بعد إن يتم تزويدها بطلب من قبل الدائرة المعنية ونسخة من العقد ويتم فتح الاعتماد محسباً على تخصيصات الدائرة المعنية وذلك لأن هذه الدوائر أصبحت تمول مركزياً (الخطة الاستثمارية).

#### **متابعة الهيئة الرقابية:**

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق وإن ما ورد باجابة الوزارة يمثل آلية لفتح الاعتمادات.

#### **متابعة تحصيل مبلغ محجوز في الخارج (منخفضة/مكررة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال عملية تدقيقنا ،لاحظنا انه تم حجز مبلغ (٤٠٠ ، ٨٨٦ ، ١٠) دولار أمريكي من مبيعات صادرات النفط بقرار من قبل محكمة روما- ايطاليا بتاريخ ٢٣ آذار ٢٠٠٦ نتيجة لقضية ضد وزارة التخطيط العراقية. إن الحكومة العراقية تعتقد أن قرار الحجز لا يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣). ]

#### **رد الإدارة:**

لم تقم وزارة المالية ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (و/٢٦٨/٢٦ و ٢٧٠/٦ و ٣٠٣/٦ و ٣١٠/٦) والمؤرخة في (١٠/٢١ و ١٠/٢٣ و ١١/١٧ و ١١/٢٥ و ٢٠١٤/١١) على التوالي وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٢٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٤ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

#### **متابعة الهيئة الرقابية:**

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق وأكدت على ضرورة قيام وزارة المالية بالتنسيق مع وزارتي العدل والخارجية لمتابعة هذه القضية لاسترجاع المبلغ المحجوز موضوع البحث .

#### **التسوية بين وزارة المالية والوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى (عالية/مكررة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال تدقيقنا لاحظنا، إن وزارة المالية لا تعد تسوية شهرية حسب سجلاتها وسجلات الوزارات للدفعات التي يتم تمويلها من الصندوق للوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى لتغطية نفقاتها التشغيلية والرأسمالية].

#### **رد الإدارة:**

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٦) والمؤرخة في ٢٢/١/٢٠١٥ ، إن الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى تقوم بقيد المبالغ الممولة من الصندوق (لتغطية نفقاتها التشغيلية والرأسمالية) ضمن موازين المراجعة الشهرية وإزاء حساب جاري دائرة المحاسبة / النقدية وحسب الكتب الصادرة من قسم الأمور النقدية ويقوم قسما (النظام اللامركزي والخطة الاستثمارية) بدورهما بمتابعة قيد تلك المبالغ من خلال ما تظهره موازين المراجعة الشهرية الصادرة من الدوائر المعنية .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن الاعتماد على موازين المراجعة الشهرية للدوائر الحكومية لا يمنع من وجود اختلافات بين السجلات المحاسبية في الوزارة المعنية والسجلات المحاسبية في وزارة المالية .

### (١١) عدم المطابقة بين أقسام ووحدات دائرة المحاسبة (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال تدقيقنا، لاحظنا عدم وجود مطابقات بين أقسام ووحدات دائرة المحاسبة وكمثال على ذلك :

قامت وزارة المالية بتمويل بيت الحكمة بتاريخ ٢٨ آذار ٢٠١١ وبمبلغ قدره (٢٧٣) مليون دينار عراقي. تم تسجيل التمويل من قبل قسم الأمور النقدية على حساب وزارة الثقافة ، قام قسم إدارة النقد بتسجيل التمويل على حساب مجلس الوزراء بينما قامت وحدة الحسابات النقدية بتسجيل التمويل على حساب ديوان الرئاسة].

### رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٦) والمؤرخة في ٢٠١٥/١/٢٢ ، إن هذه الملاحظة تخص سنة ٢٠١١ وقد سبق وان تم الإجابة عليها في التقارير الرقابية السابقة حيث تمت المطابقة بين أقسام الدائرة وتم تعديل كافة التبويبات .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث تم ملاحظتها في بعض الدوائر الحكومية التي يعاد النظر في ارتباطها الإداري .

### (١٢) مهام قسم الأمور النقدية في دائرة المحاسبة (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لاحظنا عدد من النقاط المتعلقة بقسم الأمور النقدية تتطلب الاهتمام :

- يقوم القسم بتسجيل مبالغ التخصيصات والتمويلات الخاصة بالوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى وحسب الموازنة المخصصة بشكل يدوي.
- الكثير من المعاملات لم تكن منظمة جيداً مما يؤدي إلى مواجهة صعوبة في دراستها.

### رد الإدارة:

أجابت وزارة المالية / دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٦) والمؤرخة في ٢٠١٥/١/٢٢ ، يقوم القسم في الوقت الحالي بتسجيل مبالغ التخصيصات والتمويلات الخاصة بالوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى وحسب الموازنة المخصصة لها بشكل يدوي وآلي لحين ضبط العمل الآلي بشكل صحيح وهذا ما تم ملاحظته خلال السنة / ٢٠١٤ ، عند طلب أي معلومات من الحاسبة يتم تقديمها بصورة صحيحة وسيتم مستقبلاً الاعتماد على العمل الآلي فقط .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة أعلاه وحسب المتابعة مع قسم الحاسبة الالكترونية تبين انه قد تم تنفيذ البرنامج .

## نظام المعلومات في وزارة المالية

### (١) ضوابط الدخول المتزامن للنظام - نظام الدينار العراقي ونظام الدولار الأمريكي (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لنظامي الدينار العراقي والدولار الأمريكي، لاحظنا أنه لا يوجد محددات للسيطرة على دخول النظام من خلال أكثر من حاسوب من قبل نفس المستخدم وفي نفس الوقت. إن قدرة المستخدم على الدخول إلى النظام من خلال أكثر من حاسوب وفي نفس الوقت من الممكن أن يزيد من خطورة مشاركة استخدام اسم المستخدم والذي يؤدي إلى تعريض سلامة البيانات وسريتها إلى الخطر.

#### رد الإدارة:

أجابت دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٤) والمؤرخة في ٢٠١٥/١/٢٢ ، يوجد هناك طلب رسمي للعمليات والتعديلات والصيانة للنظام .

#### متابعة قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني :

أيد قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني في ديوان الرقابة المالية الاتحادي ما ورد بإجابة دائرة المحاسبة / إدارة النقد بوجود إجراءات موحدة متمثلة بطلبات رسمية حول صيانة وتطوير النظام .

### (٢) أمن نظام التشغيل - نظام السويقت (متوسطة/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لنظام التشغيل ويندوز ٢٠٠٣ الخاصة بنظام سويقت، لاحظنا عدم تغيير الحساب الرئيسي الافتراضي لنظام التشغيل ويندوز، وعلاوة على ذلك يتم استخدام هذا الحساب من قبل اثنين من موظفي قسم تقنية المعلومات. إن استمرار تفعيل الحسابات الافتراضية، قد يؤدي إلى تعريض المؤسسة إلى المخاطر التالية:

- سهولة دخول الشخص غير المصرح له للنظام.
- تعريض البيانات المالية إلى التغيير بقصد أو بدون قصد.
- وبالإضافة إلى ذلك، لا تستطيع المؤسسة محاسبة الموظفين المخطئين في حالة اشتراكهم في استخدام الحسابات الرئيسية الافتراضية.

#### رد الإدارة:

أجابت دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٤) والمؤرخة في ٢٠١٥/١/٢٢ ، أنه تم معالجة هذه الملاحظة .

#### متابعة قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني :

أيد قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني في ديوان الرقابة المالية الاتحادي ملاحظة شركة التدقيق حيث إن هذا الحساب يستخدم من قبل اثنين من موظفي قسم إدارة النقد ويرجع السبب إلى ذلك لكون نسخة نظام التشغيل ويندوز المستخدمة غير مرخصة .

### (٣) أمن الدليل النشط ( Active Directory ) لنظام التشغيل ويندوز سيرفر - نظام سويقت (عالية/جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا للدليل النشط لنظام التشغيل ويندوز سيرفر، لاحظنا التالي فيما يتعلق بضوابط كلمة السر:

- خيار إجبار المستخدم على تغيير كلمة السر خلال الدخول الأول غير مفعّل.
- خيار إجبار المستخدم على تغيير كلمة السر بشكل دوري غير مفعّل.
- كلمة السر غير معقدة.
- لم يتم تحديد الحد الأدنى لطول كلمة السر.
- خيار الاحتفاظ بأرشفة كلمات السر لمنع تكرار استخدام كلمة السر غير مفعّل.
- لم يتم تحديد الحد الأدنى لعمر كلمة السر.
- عدم توقيف الحساب الذي يقوم بعدد من المحاولات الفاشلة للدخول.

#### رد الإدارة:

أجابت دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٤) والمؤرخة في ٢٠١٥/١/٢٢ ، تم معالجة هذه الملاحظة .



#### متابعة قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني :

لم يؤيد قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني في ديوان الرقابة المالية الاتحادي ما ورد بملاحظة شركة التدقيق حيث انه لا يتم العمل بنظام ويندوز سيرفر في قسم إدارة النقد / دائرة المحاسبة .

#### (٤) توثيق تعديلات النظام - نظام الدينار العراقي ونظام الدولار الأمريكي (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا عدم وجود نظام لتوثيق التعديلات التي يتم إجراؤها على نظامي الدينار العراقي والدولار الأمريكي. إضافة إلى ذلك فان عملية توثيق المعلومات الخاصة بعملية برمجة الأنظمة غير فعالة].

##### رد الإدارة:

أجابت دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٤) والمؤرخة في ٢٢/١/٢٠١٥، توجد إجراءات على كافة التعديلات .

#### متابعة قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني :

أيد قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني في ديوان الرقابة المالية الاتحادي ما ورد بإجابة دائرة المحاسبة / إدارة النقد حيث يوجد سجل خاص يتم الاحتفاظ به لدى القسم توثق من خلاله كافة الطلبات لإجراء أي تعديل .

#### (٥) إجراءات طلب تعديل النظام - نظام الدينار العراقي ونظام الدولار الأمريكي (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا عدم وجود إجراءات موحدة يتبعها مستخدمي نظام الدينار العراقي والدولار الأمريكي لصندوق التنمية للعراق فيما يختص بطلبات تعديل وصيانة وتطوير الأنظمة. وفي اغلب الأحيان تكون تلك الطلبات شفوية. بدون طلب رسمي لعمل التعديل والتطوير على برنامج النظام، يصبح النظام معرض للمخاطر، حيث إن بعض التعديلات قد لا تكون صحيحة، أو لم يتم اختبارها بشكل كافٍ قبل تطبيقها. وللمساعدة في ضمان الحصول على هذه الأهداف، يجب تطوير وتطبيق عملية توثيق التعديلات المطلوبة من قبل المستخدم].

##### رد الإدارة:

أجابت دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٤) والمؤرخة في ٢٢/١/٢٠١٥، يوجد طلب رسمي للعمليات والتعديلات والصيانة للنظام .

#### متابعة قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني :

أيد قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني في ديوان الرقابة المالية الاتحادي ما ورد بإجابة دائرة المحاسبة / إدارة النقد بوجود إجراءات موحدة متمثلة بطلبات رسمية حول صيانة وتطوير النظام .

#### (٦) الدخول إلى البرنامج - نظام الدينار العراقي ونظام الدولار الأمريكي (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا إن مبرمجي الأنظمة لهم السيطرة الكاملة على برامج نظامي الدينار العراقي والدولار الأمريكي لصندوق التنمية للعراق، حيث يقوم المبرمج بكافة عمليات إدارة وتطوير ودعم النظام. إن هذه العمليات تقع ضمن اختصاصات مختلفة وبالتالي فان إمكانية عمل تعديلات غير موافق عليها مسبقاً بدون أن يتم اكتشاف ذلك تصبح عالية].

##### رد الإدارة:

أجابت دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٤) والمؤرخة في ٢٢/١/٢٠١٥، يتم التغيير أو التعديلات التي تطرأ على قاعدة البيانات من خلال الواجهات الرئيسية للبرنامج وليس من قاعدة البيانات .

#### متابعة قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني :

بين قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني في ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، أنه يتم تحديد شخص مخول بالقيام بتلك التعديلات وفقاً لموافقة أصولية من قبل وزارة المالية تسمح بذلك مع الأخذ بنظر الاعتبار ضرورة الفصل بين الوظائف بين المستخدم والمبرمج .

## **(٧) حماية معلومات الأنظمة - أنظمة الدينار العراقي والدولار الأمريكي والسويقت (عالية/مكررة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [أشارة إلى إمكانية الوصول المباشر إلى أجهزة الحاسوب الخاصة بأنظمة صندوق التنمية للعراق، لوحظ ما يلي:

- مشغل الأقراص المرنة مفعل.
- مشغل الأقراص المدمجة مفعل.
- مشغل الذاكرة المتنقلة مفعل.
- مستخدم النظام له صلاحيات كاملة على الحاسوب الخاص بالنظام.
- إن الاستخدام غير المقيد للأقراص والذاكرة المتنقلة بالإضافة إلى الصلاحيات الكاملة الممنوحة للمستخدم يزيد من احتمالية انتشار الفيروسات . واحتمالية استخدام برامج غير مصرح بها فضلا عن إمكانية نسخ المعلومات السرية والحساسة].

### **رد الإدارة:**

أجابت دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٤) والمؤرخة في ٢٢/١/٢٠١٥، انه تم معالجة موضوع عدم إمكانية الوصول المباشر إلى أجهزة الحاسوب.

### **متابعة قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني :**

بين قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني في ديوان الرقابة المالية الاتحادي أنه من خلال المتابعة تبين ان مشغل الأقراص المرنة ومشغل الأقراص المدمجة ومشغل الذاكرة المتنقلة غير مفعله .

## **(٨) تحديثات نظام التشغيل- أنظمة الدينار العراقي والدولار الأمريكي والسويقت (متوسطة/مكررة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا أن نظم التشغيل المتعلقة بأنظمة صندوق التنمية للعراق لا يتم تحديثها بشكل دوري حسب آخر التحديثات التي تصدر على شبكة الانترنت من قبل شركة مايكروسوفت.إن ذلك يزيد من مخاطر إمكانية استغلال نقاط الضعف في نظم الحماية الخاصة بنظام التشغيل].

### **رد الإدارة:**

بينت دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٤) والمؤرخة في ٢٢/١/٢٠١٥، أن الموضوع من مهام دائرة تكنولوجيا المعلومات ولم تقم الدائرة المعنية بالإجابة عن ملاحظة شركة التدقيق.

### **متابعة قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني :**

أيد قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني في ديوان الرقابة المالية الاتحادي ملاحظة شركة التدقيق حيث تبين من خلال المتابعة إن نظم التشغيل المتعلقة بأنظمة صندوق تنمية العراق لا يتم تحديثها بشكل دوري حسب آخر التحديثات التي تصدر على شبكة الانترنت لكون النسخ المستخدمة غير أصلية .

## **(٩) سياسات وإجراءات تقنية المعلومات - أنظمة الدينار العراقي والدولار الأمريكي والسويقت (عالية/مكررة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا، لاحظنا عدم وجود دليل سياسات وإجراءات موثق لتقنية المعلومات وذلك لإدارة نظم المعلومات والبنية التحتية لتقنية المعلومات. بدون تطوير سياسات وإجراءات شاملة لتقنية المعلومات، ستجد المؤسسة انه من الصعوبة أن تدير بشكل فعال ومستمر نشاطات تقنية المعلومات وتسيطر على مخاطر الأعمال المتعلقة بها وتطوير عملياتها اللازمة لتحقيق الأهداف الداخلية والخارجية].

### **رد الإدارة:**

أجابت دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٤) والمؤرخة في ٢٢/١/٢٠١٥، توجد سياسات وإجراءات لتقنية المعلومات .

### **متابعة قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني :**

أيد قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني في ديوان الرقابة المالية الاتحادي ملاحظة شركة التدقيق حيث لم يتم اتخاذ أي إجراء بصدد الملاحظة وأكد على ضرورة اعتماد إجراءات لإدارة تقنية المعلومات والحد من المخاطر المرافقة لها .

## **(١٠) الوصف الوظيفي - أنظمة الدينار العراقي والدولار الأمريكي والسويقت (متوسطة/مكررة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا، لاحظنا عدم وجود دليل رسمي وموثق للتوصيف الوظيفي، والذي يشرح بصورة واضحة مسؤوليات ومهام كل وظيفة وكذلك المؤهلات والمهارات التقنية التي يجب توافرها في الكادر. بدون تطوير دليل التوصيف الوظيفي بحيث يتم تحديثه بشكل دوري، سيكون من الصعب على الإدارة توزيع حمل العمل على الأشخاص أو الموظفين المناسبين لتلك الأعمال والذي يؤدي إلى التداخل غير المناسب في تنفيذ المهام. باستمرار عملية تعيين الكوادر من الممكن أن تزيد المشكلة بسبب كون الكادر الجديد لا يمتلك الدراية الكافية بما هو متوقع منه أو المخاطر الناتجة من كونهم ليسوا ملائمين للأعمال المناطة بهم، حيث إن ذلك يؤدي إلى عدم كفاءتهم في تنفيذ المهام].

### **رد الإدارة :**

أجابت دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٤) والمؤرخة في ٢٢/١/٢٠١٥، بوجود دليل رسمي لتوصيف المهام والمسؤوليات لكل وظيفة ولكن ليس بالضرورة وجودها بالكادر الوظيفي .

### **متابعة قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني :**

أيد قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني في ديوان الرقابة المالية الاتحادي ما ورد بإجابة دائرة المحاسبة / إدارة النقد بوجود دليل رسمي لتوصيف المهام والمسؤوليات .

## **(١١) التدقيق الداخلي لتقنية المعلومات- أنظمة الدينار العراقي والدولار الأمريكي والسويقت (متوسطة/مكررة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا، لاحظنا بأنه لا يوجد تدقيق داخلي لتقنية المعلومات وذلك لمراجعة النشاطات التي تقوم بها بالإضافة إلى ضمان وجود السيطرة الفعالة. الإدارة قد لا تكون متأكدة من فعالية أداء التدقيق الداخلي في المناطق التي تعتمد على وجود أنظمة المعلومات. وكذلك عدم وجود عملية تقييم مستقلة يؤدي إلى عدم قدرة الإدارة على ضمان إن برامج ومعدات تقنية المعلومات يتم استخدامها بشكل فعال بحيث يتم المحافظة على سرية البيانات].

### **رد الإدارة:**

أجابت دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٤) والمؤرخة في ٢٢/١/٢٠١٥، إن التدقيق الداخلي يتم عن طريق المستخدم للنظام من خلال اكتشاف الأخطاء لغرض معالجتها .

### **متابعة قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني :**

بين قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني في ديوان الرقابة المالية الاتحادي إن نتائج المتابعة أظهرت عدم وجود تدقيق على عملية إعداد البرنامج وعدم وجود عملية تقييم لعمليات وأنشطة تقنية المعلومات والاكتفاء بوجود موظف مختص يقوم بتدقيق مدى صحة البيانات التي تم تسجيلها في النظام ومقارنتها مع البيانات الورقية .

## **(١٢) عملية تغيير المقاييس وتطبيق التعديلات - نظام الدينار العراقي ونظام الدولار الأمريكي (عالية/مكررة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا على نظامي الدينار العراقي والدولار الأمريكي، لاحظنا أن تغيير المقاييس الخاصة بواجهات وتقارير الأنظمة يتطلب الدخول إلى البرامج لعملها وتعديلها بالنظر إلى الآلية المتبعة حالياً، يشكل خطر حدوث خطأ ما في ظل أبسط تغيير في المقاييس الخاصة بواجهات وتقارير الأنظمة يؤثر على البرامج الأساسية والذي يؤدي إلى التأثير على كمالية وفعالية وسرية البيانات].

### **رد الإدارة:**

أجابت دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٤) والمؤرخة في ٢٢/١/٢٠١٥، ليس بالضرورة الدخول إلى البرنامج لغرض تعديلها وإنما يتم العمل على بيئة أخرى .

### **متابعة قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني :**

بين قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني في ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، وجود بيئة (TEST) لغرض التعديلات وإن تلك التعديلات والتغييرات التي تجرى على الأنظمة تتم وفق متطلبات حاجة العمل .

### **(١٣) تعديل البرامج - نظام الدينار العراقي ونظام الدولار الأمريكي (عالية/مكررة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [ فيما يتعلق بتعديل البرامج، لاحظنا ما يلي:

- لا يتم تسجيل التعديلات التي تتم على الأنظمة.

- لا يوجد وصف لماهية التعديل.

- لا يوجد معايير لتسمية متغيرات الأنظمة.

- لا يتم عمل إصدارات للبرامج.

من دون وجود منهجية لتسجيل التعديلات فإن الإدارة لن تكون قادرة على ضمان أن التعديلات التي تجرى على الأنظمة موافق عليها وتم اعتمادها، مع عدم وجود معايير لتسمية المتغيرات وإصدارات البرامج فإن قسم تكنولوجيا المعلومات سيجد صعوبة في تحديد آخر تعديل أو تحديث تم على الأنظمة].

#### **رد الإدارة:**

أجابت دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٤) والمؤرخة في ٢٠١٥/١/٢٢، أنه تمت معالجة كافة الفقرات الواردة في ملاحظة شركة التدقيق .

#### **متابعة قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني:**

بين قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني في ديوان الرقابة المالية الاتحادي ما يلي :

- فيما يخص فقرة التسجيل : يوجد سجل خاص يتم من خلاله توثيق كافة الطلبات لإجراء أي تعديل .

- فيما يخص فقرة المعايير : لا يوجد هناك معايير لتسمية متغيرات الأنظمة .

- فيما يخص عمل إصدارات للبرنامج : النظام المطبق هو نظام واحد ولا توجد حاجة لعمل إصدارات أخرى .

### **(١٤) فصل المهام - نظام الدينار العراقي ونظام الدولار الأمريكي والسويقت (عالية/مكررة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لاحظنا أن نفس الشخص الذي يدير قاعدة بيانات ونظام التشغيل هو / هي نفس الشخص الذي يقوم بعمل وتطوير الأنظمة. إن الخطر الموجود من كون كادر تقنية المعلومات من الممكن أن يقوم بعمل تعديلات على الأنظمة غير مصرح لهم القيام بها، حيث إنه من الممكن أن يؤدي إلى تعريض أمن وسرية البيانات للخطر].

#### **رد الإدارة:**

بينت دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٤) والمؤرخة في ٢٠١٥/١/٢٢، بأنها لا تؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق بأن نفس الشخص الذي يدير قاعدة البيانات هو الذي يقوم بعمل وتطوير الأنظمة .

#### **متابعة قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني:**

بين قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني في ديوان الرقابة المالية الاتحادي بأنه لا توجد أساساً (data center) لكي يتم إدارتها .

### **(١٥) مراجعة سجلات التدقيق - نظام الدينار العراقي ونظام الدولار الأمريكي (متوسطة/مكررة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لنظامي الدينار العراقي والدولار الأمريكي، لاحظنا انه لم يتم تفعيل خاصية التدقيق الخاصة بقاعدة البيانات ونظام التشغيل والمتعلقة بالأنظمة وذلك لتسجيل الحركات التي تتم عليها. إن تفعيل هذه الخاصية يساعد على كشف التغيرات غير المعتمدة والتي من الممكن أن تحدث على البرامج بحيث تبين من الذي قام بعملية التغيير والتاريخ الذي تمت فيه هذه العملية].

#### **رد الإدارة:**

أجابت دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٤) والمؤرخة في ٢٠١٥/١/٢٢، تم معالجة الملاحظة .

#### **متابعة قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني:**

بين قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني في ديوان الرقابة المالية الاتحادي يوجد سجل (log file) لتوثيق أي حدث على الأنظمة وبشكل تفصيلي حيث يتم تسجيل اسم المستخدم وكلمة السر الخاصة به .

## **(١٦) ضوابط كلمة السر - نظام الدينار العراقي (عالية/مكررة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا لنظام الدينار العراقي، لاحظنا ما يلي فيما يتعلق بضوابط كلمة السر:

- المستخدمين ليس لديهم الحق في اختيار كلمات السر الخاصة بهم.
  - يتم حفظ كلمات السر في قاعدة بيانات بنص واضح.
  - كلمات السر غير معقدة.
  - كلمة السر غير قابلة للتغيير.
  - لا يتم الاحتفاظ بأرشفة كلمة السر.
  - ليس هناك تحديد أدنى لطول كلمة السر.
- بمرور الزمن، إذا لم يتم تغيير كلمات السر من فترة لأخرى يؤدي ذلك إلى فقدانها لفاعليتها وسريتها وبالتالي إلى زيادة الفرص لاختراق قاعدة البيانات من قبل أشخاص غير مسموح لهم بدخولها بحيث يصبحوا قادرين على الدخول إلى النظام والاطلاع على البيانات. إن استخدام كلمات سر بسيطة ومستخدمة سابقاً يؤدي إلى السهولة النسبية في معرفتها مما يؤثر على فعالية ضوابط الدخول إلى النظام والاطلاع على البيانات السرية.

### **رد الإدارة:**

أجابت دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٤) والمؤرخة في ٢٢/١/٢٠١٥، أنه تمت معالجة كافة الفقرات الواردة بملاحظة شركة التدقيق من حيث سلامة البيانات .

### **متابعة قسم الرقابة والتدقيق الإلكتروني :**

- بين قسم الرقابة والتدقيق الإلكتروني في ديوان الرقابة المالية الاتحادي ما يلي :
- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة : انه لا يؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق حيث ان المستخدمين لهم الحق باختيار كلمة السر الخاصة بهم .
  - فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة : انه لا يؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق حيث ان كلمات السر لا تظهر في قاعدة البيانات بنص واضح .
  - فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة : انه لا يؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق حيث إن استخدام كلمات السر غير المعقدة هو حرصاً على عدم نسيانها .
  - فيما يخص الفقرة (٤) من الملاحظة : أنه لا يؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق حيث ان كلمة السر قابلة للتغير وبشكل دوري .
  - فيما يخص الفقرة (٥) من الملاحظة : أنه يؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق حيث لا يتم الاحتفاظ بأرشفة كلمة السر . إذ أنه من المفترض الاحتفاظ بأكثر من نسخة وبأكثر من جهة .
  - فيما يخص الفقرة (٦) من الملاحظة : انه يؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق حيث انه لا يوجد تحديد أدنى لطول كلمة السر ولم يتم وضع ضوابط فنية لتحديد طولها.

## **(١٧) الشبكات المحلية والواسعة (LAN / WAN) - أنظمة الدينار العراقي والدولار الأمريكي والسويقت (متوسطة/مكررة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا، لاحظنا عدم وجود شبكات محلية وواسعة لربط الأنظمة الخاصة بصندوق التنمية للعراق. في غياب الشبكة المحلية والواسعة، سيؤدي ذلك إلى التأخير في تنفيذ العمل بسبب الترحيل اليدوي للحركات المالية. بالإضافة إلى ذلك قد تواجه المؤسسة زيادة تكلفة نقل البيانات والمخاطرة بسرية البيانات بسبب الوضع الحالي في العراق].

### **رد الإدارة:**

أجابت دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٤) والمؤرخة في ٢٢/١/٢٠١٥، لا توجد حاجة لقسم إدارة النقد لعملية ربط الأنظمة الخاصة بهم .

### **متابعة قسم الرقابة والتدقيق الإلكتروني :**

أيد قسم الرقابة والتدقيق الإلكتروني في ديوان الرقابة المالية الاتحادي ما ورد بإجابة دائرة المحاسبة / قسم إدارة النقد بعدم حاجة القسم لعملية ربط الأنظمة الخاصة بهم لاستقلالية نظامي الدينار العراقي والدولار الأمريكي احدهما عن الآخر .

## (١٨) إدارة النسخ الاحتياطي لتطبيقات - أنظمة الدينار العراقي والدولار الأمريكي والسويقت (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [عند فحص الضوابط التي تحيط بعملية إجراء النسخ الاحتياطية من الأنظمة، لاحظنا ما يلي:

- لا يوجد إجراء رسمي موثق يتم إتباعه للقيام بعملية إجراء النسخ الاحتياطية.
- لا يوجد جدول زمني محدد للقيام بعملية عمل النسخ الاحتياطية.
- فيما يخص نظامي الدينار العراقي والدولار الأمريكي لا يتم نقل النسخ الاحتياطية إلى مواقع خارجية وأمنية معتمدة من قبل الإدارة، وعوضاً عن ذلك يتم حفظها على ذاكرات فلاش بحيث تبقى مع مستخدمي الأنظمة.
- فيما يخص نظام سويقت، يتم عمل النسخ الاحتياطية بشكل أسبوعي على قرص صلب بحيث يتم الاحتفاظ به مع الشركة التي طورت النظام.
- عدم الاحتفاظ بسجل تاريخي للنسخ الاحتياطية.
- لا يتم تشفير بيانات النسخ الاحتياطية.
- عدم وجود فحص دوري للنسخ الاحتياطية وذلك لضمان سلامة البيانات.

### رد الإدارة :

أجابت دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٤) والمؤرخة في ٢٢/١/٢٠١٥، بما يلي :

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة : يوجد سجل يوثق تاريخ النسخ لكل شهر .
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة : تتم عملية النسخ شهرياً بعد مطالعة كشف البنك بالإضافة إلى نسخ سنوي .
- فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة : يتم نقل البيانات على (CD) حيث يتم الاحتفاظ بالبيانات من قبل القسم المعني .
- فيما يخص الفقرة (٤) من الملاحظة : تمت معالجة النظام من حيث سلامة البيانات .
- فيما يخص الفقرة (٥) من الملاحظة : يوجد سجل يوثق تاريخ النسخ اعتباراً من سنة ٢٠١٥ .
- فيما يخص الفقرة (٦) من الملاحظة : لم ترد إجابة دائرة المحاسبة / قسم إدارة النقد عن الملاحظة .
- فيما يخص الفقرة (٧) من الملاحظة : يوجد فحص دوري للقرص الخاص بالنسخ .

### متابعة قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني :

بين قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني في ديوان الرقابة المالية الاتحادي ما يلي :

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة : انه لا يؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق حيث يوجد سجل لتوثيق إجراءات النسخ الاحتياطي.
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة : انه لا يؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق حيث يتبع القسم جدول زمني لكل شهر وايضاً نصف سنوي .
- فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة : انه يؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق لعدم احتفاظ القسم بنسخ احتياطية لبيانات تلك الأنظمة وإنما يتم الاحتفاظ بها في مواقع داخل الوزارة مما يعرضها إلى خطر التلف والفقدان الأمر الذي يتطلب توجيه الوزارة بضرورة وضع آلية الاحتفاظ بنسخ احتياطية من تلك البيانات على الوسائط القابلة للنقل في مواقع بديلة خارج الوزارة حفاظاً عليها من الفقدان .
- فيما يخص الفقرة (٤) من الملاحظة : انه لا يؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق حيث يتم عمل النسخ الاحتياطية بشكل أسبوعي على قرص صلب وتحفظ النسخ الاحتياطية لدى قسم إدارة النقد / دائرة المحاسبة ، وان الشركة لم تقم بتصميم النظام بل قدمت مقترح لإنقال بالعمل من النظام اليدوي إلى النظام الآلي وقد تم تصميم النظام من قبل مبرمجي دائرة المحاسبة .
- فيما يخص الفقرة (٥) من الملاحظة : انه لا يؤيد ملاحظة شركة التدقيق حيث يوجد سجل لتوثيق إجراءات النسخ الاحتياطية .
- فيما يخص الفقرة (٦) من الملاحظة : انه لا يؤيد ملاحظة شركة التدقيق لعدم حاجة القسم لتشفير بيانات النسخ الاحتياطية .

- فيما يخص الفقرة (٧) من الملاحظة : انه لا يؤيد ملاحظة شركة التدقيق لوجود فحص دوري للقرص الخاص بالنسخ .

**(٢٠) واجهات أنظمة صندوق التنمية للعراق – أنظمة الدينار العراقي والدولار الأمريكي والسويقت (عالية/مكررة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا، لاحظنا عدم وجود واجهات تقوم بربط نظامي الدينار العراقي والدولار الأمريكي مع نظام سويقت. المؤسسات المالية تميل إلى الاعتماد على واجهات الربط الآلي بين الأنظمة لتوفير التكامل التام بينها مع التقليل من التدخل اليدوي. بدون وجود واجهات ربط الآلي ما بين الأنظمة، ربما تتعرض المؤسسة إلى مخاطر الأخطاء البشرية الناجمة عن العمليات اليدوية وعلاوة على ذلك سيؤدي ذلك إلى زيادة الوقت اللازم لتنفيذ العمل والكلفة والشكوك حول دقة البيانات المدخلة.

**رد الإدارة :**

أجابت دائرة المحاسبة / إدارة النقد بموجب المذكرة المرقمة (١٢٤) والمؤرخة في ٢٢/١/٢٠١٥، سيتم دراسة حاجة قسم إدارة النقد لذلك .

**متابعة قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني :**

بين قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني في ديوان الرقابة المالية الاتحادي بعدم حاجة قسم إدارة النقد لربط نظام الدينار العراقي مع الدولار لاستقلالية نظامي الدينار العراقي والدولار الأمريكي احدهما عن الآخر.

## **البنك المركزي العراقي**

### **أعداد التقارير للمبالغ المستردة والمسترجعة (عالية /مكررة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال عملية تدقيق البيانات المالية للصندوق في سجلات البنك المركزي العراقي ، لاحظنا أن بعض المبالغ المستردة إلى حساب من بنك (swfit) الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك ، لا يوجد مستندات مؤيدة لها باستثناء الحوالة البنكية الاحتياطي الفدرالي في نيويورك . بصورة عامة فإن المبالغ المستردة من إلغاء الاعتمادات المستندية ، الفوائد على التأمينات النقدية ، الزيادة في التمويل عن المبلغ المطلوب والمبالغ الواردة من الأرصدة خارج العراق والمبالغ المحولة من برنامج النفط مقابل الغذاء لا يوجد مستندات مؤيدة لها باستثناء ما ذكر أعلاه حيث أن المبالغ المستردة من إلغاء الاعتمادات المستندية تتضمن تأمينات نقدية مقابل الاعتمادات ، فإن الاعتراف بها ضمن المقبوضات النقدية للصندوق بدلاً من تقاصها مع الدفعات النقدية لقاء الاعتمادات في نفس الفترة يؤدي إلى ارتفاع المقبوضات والمدفوعات من الصندوق ] .

### **رد الإدارة :**

أجاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للاستثمارات / قسم الاستثمار بموجب الكتاب المرقم (٤٠٥٦/٢/٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٠ ، يتم إعداد التقارير للمبالغ المستردة والمسترجعة من خلال الإشعار الوارد من المراسل والذي يبين طبيعة الإيراد وفي حالة عدم معرفة التفاصيل يتم الاستفسار من المراسل بخصوص ذلك .

### **متابعة الهيئة الرقابية:**

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- إن إجابة البنك المركزي العراقي ركزت على الشرط الأول من الملاحظة وهو ما يخص المستندات المؤيدة وإنها تؤيد ما ورد بإجابة البنك المركزي العراقي حيث إن إشعار المراسل يتضمن شرح عن المبلغ المرسل كما يتم تسجيله في كشف المقبوضات .
- أما فيما يخص الشرط الثاني من الملاحظة (ارتفاع المقبوضات والمدفوعات ) من الصندوق فلم ترد إجابة البنك المركزي العراقي على هذه الفقرة ولغاية تاريخه .

### **تصنيف المقبوضات والمدفوعات النقدية لصندوق التنمية للعراق ( عالية /مكررة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [ أن البنك المركزي العراقي يحتفظ بقاعدة بيانات للمقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق معتمدة بواسطة برنامج الأكسل من خلال تدقيقنا لاحظنا التالي:

- لا يتم تصنيف المدفوعات النقدية من الصندوق وفقاً لأسلوب عرض البيان المالي للصندوق والذي يبين التصنيفات المختلفة لهذه المدفوعات.
- لا تحتوي قاعدة البيانات على الكثير من البيانات الضرورية للمدفوعات مثل رقم كتاب مصادقة وزارة المالية ، رقم خطاب الاعتماد ، اسم المستفيد ورقم الحساب الذي تم التحويل إليه ووصف عن كل عملية الاعتماد.

### **رد الإدارة :**

أجاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للاستثمارات / قسم الاستثمار بموجب الكتاب المرقم (٤٠٥٦/٢/٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٠ ، بما يلي :

- فيما يخص فقرة تصنيف المدفوعات النقدية من الصندوق وفقاً لأسلوب عرض البيان المالي للصندوق : تم الطلب من قسم تكنولوجيا المعلومات في البنك بإعداد مثل هذا البرنامج .
- فيما يخص قاعدة البيانات : تم إضافة الفقرات الواردة في ملاحظة شركة التدقيق إلى قاعدة بيانات المدفوعات مثل رقم كتاب مصادقة وزارة المالية ، رقم خطاب الاعتماد ، اسم المستفيد ، رقم الحساب الذي تم التحويل إليه وقد تم العمل بموجب ذلك اعتباراً من تموز /٢٠١١ .

### **متابعة الهيئة الرقابية:**

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص فقرة تصنيف المدفوعات النقدية من الصندوق وفقاً لأسلوب عرض البيان المالي للصندوق : لم يتم العمل لغاية تاريخه بالبرنامج الجديد .
- فيما يخص قاعدة البيانات : أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة البنك المركزي العراقي .



### الفائدة المدفوعة عن التأمينات النقدية مقابل خطابات الاعتماد (منخفضة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال عملية تدقيقنا للمقبوضات النقدية لاحظنا أن الفوائد المقبوضة مقابل المبالغ المودعة كتأمينات نقدية مقابل خطابات الاعتماد المفتوحة من بنك جي بي مورجن تبلغ (٣٧٩، ١٢٨) ألف دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٧ وأن رصيد التأمينات النقدية بلغ (٦١٦، ٤٧٤، ٢) دولار أمريكي و(٨٨٣، ١٤٠) يورو كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ وذلك حسب كتاب تأييد بنك جي بي مورجن مقابل خطابات الاعتماد المدفوعة . أن دفعات الفوائد يتم تحويلها على أساس فصلي لحساب الصندوق ومع ذلك ، لا يوجد دليل موثق أن الفائدة المستلمة تم إعادة احتسابها من أي طرف للتأكد من صحة ومعقولية مبلغ الفائدة المستلم هذه الفوائد المدفوعة مسجلة في بيان المقبوضات والمدفوعات الشهري المعد من قبل البنك المركزي العراقي، على الرغم من أن مصدر هذه الدفعات غير موثق بالإضافة إلى ذلك لاحظنا عدم تسجيل أي فائدة ضمن المقبوضات النقدية للصندوق مقابل التأمينات ] .

### رد الإدارة :

أجاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للاستثمارات / قسم الاستثمار بموجب الكتاب المرقم (٤٠٥٦/٢/٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٠، إن الفوائد التي تحتسب على أصل المبلغ المودع في بنك (JP Morgan) ولغاية إعادة فائض الاعتماد يتم احتسابها من قبل (TBI) كونه هو فاتح الاعتماد وتتوفر لديه كافة الأوليات وتفاصيل المبالغ المدفوعة ولا يوجد لدى البنك المركزي العراقي سوى إشعار صادر من الفدرال بنك يوضح فيه تسجيل الفائدة بشكل فصلي في حساب الـ (DFI) ويتم إعلام الـ (TBI) بذلك.

### متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية انه لازال الخلاف قائم ما بين البنك المركزي العراقي والمصرف العراقي للتجارة حول الجهة المسؤولة عن إعادة احتساب الفوائد وقد طلبت لجنة الخبراء الماليين بموجب كتابها المرقم (١٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/٦/٣٠ من البنك المركزي العراقي بتوجيه المديرية المعنية في البنك للقيام بتدقيق صحة ومعقولية تلك الفوائد إذ إن متابعة هذا الحساب من قبل المصرف العراقي للتجارة هي لأغراض التوثيق وان إشعارات احتساب الفوائد ترسل من قبل بنك الاحتياطي الفدرالي مباشرة إلى البنك المركزي العراقي وليس إلى المصرف العراقي للتجارة وقد أكد البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للاستثمارات / قسم الاستثمار للجنة الخبراء الماليين بموجب كتابه المرقم (٣٠٢٦/٢/٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/٨/١٧ إجابته الواردة أعلاه في فقرة رد الإدارة

### دليل الإجراءات والسياسات الداخلية ( عالية / مكررة )

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال تدقيقنا أن البنك المركزي العراقي لا يملك أي إجراءات وسياسات داخلية رسمي يغطي جميع عملياته. عادة ما يصدر البنك المركزي العراقي التعليمات لتحديد الإجراءات التي يجب إتباعها لتنفيذ مهمة معينة أو من خلال توجيهات الإدارة العليا لكيفية إتمام هذه الإجراءات وبالتالي تكون موثقة بصورة مذكورة داخلية طارئة. مع ذلك، فإن هذه التعليمات لا تشمل جميع الجوانب لوظائف الأقسام . ومن ناحية أخرى ، أن هذه التعليمات ليست موحدة في دليل واحد يشمل جميع السياسات والإجراءات الداخلية ، بحيث تمثل مرجع للموظفين . في حالة عدم وجود دليل سياسات موحد فستكون هناك مخاطر مثل :

- بعض الممارسات والنشاطات الجديدة لن تكون مشمولة بالتوجيهات السابقة .
- بعض الإجراءات يمكن أن تطبق بصورة غير متناسقة .
- بعض الإجراءات يمكن أن تكون غير محدثة في الوقت المناسب .
- قد لا يكون الموظفون على علم بجميع إجراءات وسياسات الشركة .

### رد الإدارة :

أجاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للاستثمارات / قسم الاستثمار بموجب الكتاب المرقم (٤٠٥٦/٢/٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٠، تعمل المديرية العامة للاستثمارات على تحديث دليل وسياسات اجراءات العمل ليتضمن تحديد أهداف ومهام المديرية المذكورة وبشكل عام .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ، علما إن هذه الملاحظة مكررة من عدة سنوات وإن البنك المركزي العراقي لم يقدم للهيئة الرقابية ما يشير إلى تحديث دليل للإجراءات والسياسات الداخلية لعملياته.

### مهام قسم التدقيق الداخلي (عالية /مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا أن جزء من مهام التدقيق الداخلي مراجعه جميع المعاملات ومع ذلك، لاحظنا بعض أوامر الدفع لم يتم مراجعتها من قبل قسم التدقيق الداخلي ومثال على ذلك :

رقم أمر الدفع	التاريخ	المبلغ/دولار
٢٠١١/٤٦٤	٣١- كانون الثاني - ٢٠١١	٥٢,٥٠٠,٠٠٠
٢٠١١/١٣٠٩	٢٩ - آذار - ٢٠١١	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
٢٠١١/٢٢٣٧	٨ - آذار - ٢٠١١	١,٣٩١,٣٠٣

بالإضافة إلى ذلك ، تقوم وحدة النفط في قسم الاستثمار لدى البنك المركزي العراقي بإرسال كشف شهري مفصل إلى شركة سومو يبين فيه الإيداعات في حساب عائدات النفط المستلمة، هذا الكشف لم يتم مراجعته من قبل قسم التدقيق الداخلي [.

### رد الإدارة :

لم يقم البنك المركزي العراقي ولغاية تاريخه بالإجابة على كتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي / دائرة تدقيق نشاط التمويل والتوزيع المرقم (ب / ٢٢٣) والمؤرخ في ٢٣/١٠/٢٠١٤ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن قسم التدقيق الداخلي لا يقوم بتدقيق كافة معاملات البنك ، علما إن البنك المركزي العراقي سبق له وإن تعاقد مع إحدى شركات التدقيق الدولية لغرض تطوير عمل القسم .

### عدم وجود خطة استثمارية العمل ( عالية /مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا أن البنك المركزي العراقي لا يملك خطة موثقة رسمية لاستثمارية العمل .

أن خطة استثمارية العمل تهدف إلى :

أ – تحديد وتقييم مختلف المخاطر الطارئة التي من الممكن أن تؤثر على أعمال البنك أو قابلية استثمارية البنك في أعماله التشغيلية .

ب – وضع خطط مناسبة لتخفيف الأثر الذي قد يصيب البنك من خلال تحديد المخاطر إلى أقصى حد ممكن .

### رد الإدارة :

أجاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للاستثمارات / قسم الاستثمار بموجب الكتاب المرقم (٤٠٥٦/٢/٥) والمؤرخ في ١٠/١١/٢٠١٤، تم تأسيس قسم لإدارة المخاطر في البنك المركزي العراقي يعمل الآن مع المديرية العامة للاستثمارات لتحديد وتقييم المخاطر وتحديد الإجراءات اللازمة للتخفيف من أثارها .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة البنك المركزي العراقي بتأسيس قسم إدارة المخاطر ويمارس عمله مع قسم إدارة الاستثمارات.

## وزارة النفط

### الحسابات الختامية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال الاطلاع على حسابات وزارة النفط لاحظنا تأخر الوزارة في إنجاز الحسابات الختامية لغاية تاريخ زيارتنا في ٢٠١٤/٧/١٥ لم يتم إنجاز الحسابات والمصادقة عليها من قبل ديوان الرقابة المالية . وهذا مخالف للقسم الأول - (٥) من تعليمات تنفيذ الموازنة . كما لم يتم المصادقة على حسابات الوزارة لسنة ٢٠١٢ من قبل ديوان الرقابة المالية ].

### رد الإدارة :

أجابت وزارة النفط / دائرة الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (١٦٩٠) والمؤرخ في ٢٠١٥/١/١٩ ومرفقه كتاب الدائرة الإدارية المرقم (٢د / ق.ي.١٤٤) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٧ ، إن الدائرة ملتزمة بتعليمات تنفيذ الموازنة رقم (٧) لسنة ٢٠١٣ القسم الأول من الفقرة (٥) حيث تم تقديم الحسابات الختامية لسنة ٢٠١٣ إلى ديوان الرقابة المالية الاتحادي بموجب الكتاب المرقم (٢٢٥٦/م/ر) والمؤرخ في ٢٠١٤/١/٢٢ قبل التاريخ المحدد بموجب التعليمات أعلاه وهو ٢٠١٤/١/٣١ وان ما ورد بتقرير شركة التدقيق غير دقيق .

### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية إن ديوان الرقابة المالية الاتحادي يرسل في نهاية كل سنة مالية متطلبات أنجاز البيانات المالية إلى الجهات الخاضعة لرقابته وعند استلام البيانات المالية من تلك الجهات تقوم الهيئات الرقابية المختصة بفحصها ومطابقتها مع تلك المتطلبات ويتم إعادتها في حالة وجود نواقص لغرض استيفائها واستكمالها من قبل تلك الجهات وهذا ما حصل بالنسبة إلى البيانات المالية لوزارة النفط للسنتين (٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣) وكما مبين أدناه :

البيانات المالية	رقم وتاريخ التقديم من الوزارة	رقم وتاريخ الإعادة من قبل الديوان
السنة / ٢٠١١	٢٠١٢/١/٣١ - ٢٩٣١	٢٠١٢/٣/١٢ - ٥٩٧٤
	٢٠١٢/٥/٣٠ - ١٣٩٦٢	٢٠١٤/٣/١١ - ٤٤٩١
		٢٠١٢/٦/٢٤ - ١٢٠١٢ كتاب تأكيد
السنة / ٢٠١٢	٢٠١٣/١/٢٨ - ٢٤٥٥	٢٠١٣/٢/١٨ - ٤١٨٩
	٢٠١٣/٣/١٨ - ٨٧٧٨	لدى الهيئة الرقابية قيد الانجاز
السنة / ٢٠١٣	٢٠١٤/١/٢٢ - ٢٢٥٦	لدى الهيئة الرقابية قيد التدقيق

### انخفاض في نسب الانجاز المالي (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا للتقرير الشهري كما في ٢٠١٣/١٢/٣١ لنسب مصروفات الموازنة الاستثمارية لاحظنا تدني في نسب الصرف في بعض مشاريع الشركات مثال على ذلك :

اسم الشركة	التخصيص السنوي	المصروف الفعلي	نسبة الصرف
شركة ناقلات النفط العراقية	٢٥٠٠٠	-	صفر %
شركة غاز الشمال	٧٦٢١	١٩٨	٣ %
شركة غاز الجنوب	٨٤٧١٦	٢٢٦٢	٣ %
معهد التدريب النفطي / بغداد	٢٨٣٨	٢٥٩	٩ %

## رد الإدارة :

أجابت وزارة النفط / دائرة الرقابة الداخلية بموجب كتابها المرقم (١٦٩٠) والمؤرخ في ٢٠١٥/١/١٩ ومرفقه كتاب شركة ناقلات النفط العراقية المرقم (٦٧١٨/تق) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٢٣ وكتاب معهد التدريب النفطي المرقم (م ب/٧٦٣١) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٢٤ بما يلي :

- فيما يخص شركة ناقلات النفط العراقية : إن مشروع شراء ناقلة منتوجات نفطية حمولة (١٠-٦) ألف طن والمدرج ضمن خطة ٢٠١٣ ، أنه تم نشر إعلان المناقصة مرتين وقد تم استبعاد العطاءات في المرة الأولى لعدم مطابقتها لشروط المناقصة وفي المرة الثانية تم اختيار ناقلة حمولة (٨٣٠٠) طن من شركة تركية وبسعر (٢٥) مليون دولار وتم رفع محضر اجتماع لجنة تحليل العطاءات إلى وزارة النفط / الدائرة الاقتصادية والمالية لجنة مراجعة المناقصات والعقود المركزية بالكتاب المرقم (٦١) والمؤرخ في ٢٠١٣/١١/١٨ وبعد عدة مراسلات مع الوزارة بخصوص موضوع طلب الإحالة بينت الوزارة بموجب كتابها المرقم (١٠٥٢٦) والمؤرخ في ٢٠١٤/١/٢٢ بعدم موافقة الوزير على الإحالة المقترحة أعلاه ووجه بشراء ناقلة نفط خام وعلى ضوء ذلك لم يتحقق الشراء ولذلك أصبح المصروف الفعلي صفر.
- فيما يخص معهد التدريب النفطي / بغداد : إن المشاريع الاستثمارية للمعهد ثلاثة وكما مبين أدناه:
  - مشروع التدريب الإلكتروني والتعلم عن بعد : تم تخصيص مبلغ (١٠٤٩٤٠٠) ألف دينار ولم يتم الصرف من تخصيص المشروع .
  - مشروع تطوير قدرات الوزارة في مجال اللامركزية الإدارية : تم تخصيص مبلغ (٨٧٧٥٠) ألف دينار ولم يتم الصرف من تخصيص المشروع .
  - مشروع تطوير مرافق خدمية في المعهد (إنشاء بناية مركز الفحص الهندسي/المرحلة الأولى ) تم تخصيص مبلغ (١٧٠٠٦٠٠) ألف دينار وإن أسباب تدني نسب الصرف على المشروع هي الآتي :
    - تأخر المصادقة على الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠١٣ .
    - التأخر في إعداد المخططات والتصاميم وجداول الكميات من قبل مكتب الاستشارات العلمية والهندسية والمصادقة عليها والتي استمرت للفترة من ٢٠١٣/٥/١٣ ولغاية ٢٠١٣/٧/٣١ .
    - إن المكتب الاستشاري حدد فترة لتنفيذ المشروع بـ (١١) شهر مما أدى إلى امتداد فترة تنفيذ وانجاز المشروع إلى عام ٢٠١٤ .
    - بينت دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة بموجب الكتاب المرقم (٤١٧٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٦ وجود مبلغ (١٥٠٠٠٠٠) ألف دينار فائضة لعدم إمكانية الاستفادة منها في عام ٢٠١٣ .
    - تم صرف مبلغ (٢٥٣٨٧٨) ألف دينار على المشروع لغاية ٢٠١٣/١٢/٣١ وبذلك تكون نسبة الصرف (١٥ %) .
    - الصرف على المشروع مستمر ويتم بضوء تقدم العمل والذرات الفعلية .
- فيما يخص شركتي غاز الشمال وغاز الجنوب : لم ترد إجابة الوزارة ولغاية تاريخه على كتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٤ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

## متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية :

- فيما يخص شركة ناقلات النفط العراقية : أنها تؤيد ملاحظة شركة التدقيق حيث إن شركة ناقلات النفط العراقية قامت بنشر الإعلان أكثر من مرة مما يشير إلى عدم الدقة في إعداد شروط المناقصة وبالتالي شراء ناقلة نفط خام بدلاً من شراء ناقلة منتوجات نفطية و بموافقة الوزير .
- فيما يخص شركة غاز الشمال : أنها تؤيد ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (١٨٤٣٨) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٠/٢ عن البيانات المالية لشركة غاز الشمال

لسنة ٢٠١٣ فقرة نتائج تنفيذ الموازنة الاستثمارية (مشروع تنفيذ التوليد الذاتي لكهرباء محطة ضخ الماء في دبس) .

- فيما يخص شركة غاز الجنوب : أنها تؤيد ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في تقرير البيانات المالية لشركة غاز الجنوب لسنة ٢٠١٣ فقرة حسابات الموازنة الاستثمارية .
- فيما يخص معهد التدريب النفطي / بغداد : أنها تؤيد ملاحظة شركة التدقيق حيث لم يبرر المعهد أسباب تدني نسبة الصرف على مشروعي (التدريب الالكتروني ومشروع تطوير القدرات) . أما بالنسبة لمشروع تطوير مرافق خدمية في المعهد : كان من المفترض إعداد المخططات والتصاميم وجدول الكميات في وقت سابق لتلافي التأخر في انجاز المشروع .

### شركة المشاريع النفطية

#### تدني نسب انجاز المشاريع (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا تدني نسب انجاز بعض فقرات المشاريع مما يؤدي إلى تأخر انجاز المشروع ومثال على ذلك :

رقم العقد	نسبة الانجاز المخطط	نسبة الانجاز الفعلي
إنشاء وحدة الازمرة في مصفى البصرة / الأعمال الكهربائية والأعمال الميكانيكية وأعمال السيطرة والآلات الدقيقة	١٠٠ %	صفر %
الخط الاستراتيجي الثاني / تجهيز ونصب منظومة السيطرة مع القابلو الضوئي	٥٠ %	٨ %
تطوير حقل حميرين / التشييد	١٠٠ %	١٨ ، ٦٤ %
أنبوب الغاز السائل صلاح الدين – حمام العليل	١٠٠ %	٤٢ ، ٥ %

#### رد الإدارة :

أجابت وزارة النفط / دائرة الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (١٦٩٠) والمؤرخ في ٢٠١٥/١/١٩ ومرفقه كتاب شركة المشاريع النفطية المرقم (م ٩٢٠٥/٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٣٠ بما يلي :

- فيما يخص عقد إنشاء وحدة الازمرة في مصفى البصرة الأعمال الكهربائية والأعمال الميكانيكية وأعمال السيطرة والآلات الدقيقة : إن المباشرة بالأعمال الكهربائية والآلات الدقيقة لا تتم إلا بعد أنجاز الأعمال المدنية وجزء من الأعمال الميكانيكية والتي تأخرت بسبب تأخر شركة هيدروكربون الأردنية في توفير المواد .

- فيما يخص عقد الخط الاستراتيجي الثاني / تجهيز ونصب منظومة السيطرة مع القابلو الضوئي: لا يوجد لدى الشركة عقد لنصب منظومة السيطرة مع القابلو الضوئي وإنما تم إعداد طلبية في حينها وقد تم الإعلان عنها والحصول على عروض فنية قيد الدراسة .

- فيما يخص تطوير حقل حميرين / التشييد : إن الظروف الأمنية تؤثر سلباً على العمل وتؤدي إلى تدني نسب الانجاز في المشروع .

- فيما يخص عقد أنبوب الغاز السائل صلاح الدين – حمام العليل : إن هناك صعوبات أمنية متعددة بين بيجي – حمام العليل .

### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص عقد إنشاء وحدة الازمرة في مصفى البصرة الأعمال الكهربائية والأعمال الميكانيكية وأعمال السيطرة والآلات الدقيقة : أنها تؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق حيث إن شركة هيدروكربون الأردنية متلكأة ومنذ عام ٢٠٠٦ ولم يتم سحب العمل منها كما لم يتم اتخاذ أي إجراءات قانونية ضدها .
- فيما يخص عقد الخط الاستراتيجي الثاني : أنها تؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق حيث إن المشروع متوقف حالياً .
- فيما يخص تطوير حقل حميرين / التشييد : المشروع متوقف بسبب الظروف الأمنية .
- فيما يخص عقد أنبوب الغاز السائل صلاح الدين – حمام العليل : المشروع متوقف بسبب الظروف الأمنية .

### شركة تسويق النفط

#### أولا - مبيعات المنتجات النفطية (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال تدقيقنا لاحظنا أن شركة تسويق النفط قامت ببيع منتجات نفطية عرضية وهي زيت وقود وزيت أساس ومخلفات التقطير الفراغي بقيمة (١٨٦، ١٢٣، ٠٠٠) دولار أمريكي خلال سنة/٢٠١٣ وتم غلق هذا المبلغ في حسابات وزارة المالية بدلا من حساب صندوق تنمية العراق (DFI) وذلك بناء على توجيهات من وزارة النفط / الدائرة الاقتصادية ووزارة المالية / دائرة المحاسبة ] .

#### رد الإدارة:

بينت دائرة الرقابة الداخلية في شركة تسويق النفط (سومو) بموجب كتابها المرقم (٣١/تق) والمؤرخ في ٢٠١٥/١/٧، إن النقد المستلم عن مبيعات المنتجات النفطية المصدرة لعام ٢٠١٣ بلغ كما يلي :

- (١٨٣٧٦٢٩٦٩/٧٧) دولار أمريكي .

- (٣٥٨٠٩٣٣٠٠٠/-) دينار عراقي .

علما انه تم تحويل أقيام المنتجات النفطية المصدرة إلى حساب وزارة المالية استناداً إلى توجيهات وزارة النفط / الدائرة الاقتصادية والمالية بموجب كتابها المرقم (أ/م/٣٥١٩/٤/٤) والمؤرخ في ٢٠١٤/٢/٣ ومرفقه كتاب وزارة المالية المرقم (١٥٠٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/١/٢٧ الذي بين رقم حسابهم لدى البنك المركزي العراقي .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة شركة تسويق النفط وإن غلق مبيعات المنتجات النفطية بحساب وزارة المالية تم استنادا إلى كتاب وزارة المالية المرقم (١٥٠٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/١/٢٧ وكتاب وزارة النفط/ الدائرة الاقتصادية والمالية المرقم (أ/م/٣٥١٩/٤/٤) والمؤرخ في ٢٠١٤/٢/٣ .

### المدينون (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال عملية تدقيقنا لشركة تسويق النفط لاحظنا وجود مبالغ مدينة بذمة شركات أجنبية ناتجة عن عمليات بيع النفط الخام بلغت (٢٦٨، ٥٧٧، ٣٦٠) دولار أمريكي وعمليات بيع منتجات نفطية بمبلغ (٦٢٩، ٣٢١، ٨) دولار أمريكي تمت في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٨ ] .

#### رد الإدارة:

أجابت شركة تسويق النفط / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب المذكرة المرقمة (٥٨٩/تق) والمؤرخة في ٢٠١٤/١٠/٢٩ ومرفقيها مذكرتي كل من الهيئة المالية التجارية المرقمة (٦٧٦/١ ح) والمؤرخة في ٢٠١٤/١٠/٢٨ وهيئة الشحن والكميات المرقمة (ش / ٩٣٠) والمؤرخة في ٢٠١٤/١٠/٢٧ بما يلي :

- إن المبالغ المدينة بذمة الشركات الناتجة عن عمليات بيع النفط الخام بلغت (١٤، ٣٤٥٣٦٤٩٣١) دولار وعن بيع المنتجات النفطية بلغت (٢١، ٤٣٧٦٤٧٩) دولار وليس كما ورد بملاحظة شركة التدقيق أعلاه .

- هناك مراسلات بين وزارة المالية / صندوق استرداد أموال العراق في الخارج وشركة تسويق النفط وآخرها الكتاب المرقم (ح ١٦٠٦/٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/٤/٩ بخصوص معالجة الأرصدة المجمدة الظاهرة في سجلات الشركة ولم ترد الإجابة على الكتاب لغاية تاريخه.

- قام مكتب المفتش العام في وزارة النفط بمخاطبة الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية بموجب الكتاب المرقم (ع ٧٤٧٥/١) والمؤرخ في ٢٠١٤/٧/٦ بخصوص الأرصدة المجمدة ولم ترد الإجابة على الكتاب لغاية تاريخه.

- قدمت الهيئة المالية التجارية إلى الهيئة الرقابية بموجب مذكرتها المرقمة (٨٢٥) والمؤرخة في ٢٠١٤/١٢/٢٣ جدول يبين أسماء الشركات التي بذمتها مبالغ مجمدة منذ عام ١٩٩٠ منها (١١) شركة لديها تعامل معها بعد عام ٢٠٠٣ فيما يخص عقود النفط الخام ، أما فيما يخص المنتجات النفطية فأن شركة تسويق النفط (سومو) تتعامل مع شركة (Bp Singapore) .

- بين البنك المركزي العراقي بكتابه المرقم (١٨٨٣/٨/٥) والمؤرخ في ٢٠٠٧/٧/٣ أن كافة الأرصدة المجمدة قد تم تحويلها إلى الخزانة الأمريكية وليس له علاقة بتحصيلها ، وإن الشركات التي كان لشركة تسويق النفط تعامل معها قد سددت ما بذمتها إلى البنوك المراسلة بموجب شروط الاعتماد المستندي المفتوح ولكن تلك البنوك قامت بتجميد تحويل الأموال إلى البنك المركزي العراقي بناءً على قرارات مجلس الأمن الدولي في حينها .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة شركة تسويق النفط.

#### غرامات التأخير (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال تدقيقنا لاحظنا أن مجموع الغرامات التي ترتبت على الشركة نتيجة لتأخر تحميل الناقلات قد بلغ ( ٦١ ، ٣٩٩ ) ألف دولار أمريكي خلال سنة/ ٢٠١٣ ] .

#### رد الإدارة :

أيدت شركة تسويق النفط / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب المذكرة المرقمة (تق / ٥٨٩) والمؤرخة في ٢٠١٤/١٠/٢٩ ومرفقها مذكرتي كل من الهيئة المالية التجارية المرقمة (ح ٦٧٦/١) والمؤرخة في ٢٠١٤/١٠/٢٨ وهيئة الشحن والكميات المرقمة (ش / ٩٣٠) والمؤرخة في ٢٠١٤/١٠/٢٧ مبلغ الغرامات لعام ٢٠١٣ (عقود خدمة + LC) والبالغ (٦١ ، ٣٩٩) ألف دولار (واحد وستون مليون وثلاثمائة وتسعة وتسعون ألف دولار أمريكي) .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ، علما أن هناك العديد من العوامل التي تعتبر خارج سيطرة شركة تسويق النفط تؤدي إلى فرض تلك الغرامات ومنها على سبيل المثال سوء الأحوال الجوية وأعمال الصيانة وقلة قابلية الخزن وقد بلغت الغرامات التأخيرية للسنوات [ ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ] كما مبين أدناه :

السنة	المبلغ / دولار
٢٠١١	١٤٧٦٠٦٧١
٢٠١٢	٢٤٨٢١١١٦
٢٠١٣	٦١٣٣٩٢٣٥

### البند العالقة في المطابقات المصرفية (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال عملية التدقيق للمطابقة بين شركة تسويق النفط والمصرف العراقي للتجارة (حساب رقم ١١٥١) لاحظنا أن هناك بنود عالقة لفترة طويلة وبأرصدة كبيرة منذ عام ٢٠٠٧ ].

#### رد الإدارة :

أجابت شركة تسويق النفط / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب المذكرة المرقمة (٥٨٩/ تق) والمؤرخة في ٢٩/١٠/٢٠١٤ ومرفقها مذكرتي كل من الهيئة المالية التجارية المرقمة (٦٧٦/١ ح) والمؤرخة في ٢٨/١٠/٢٠١٤ وهيئة الشحن والكميات المرقمة (ش / ٩٣٠) والمؤرخة في ٢٧/١٠/٢٠١٤ بما يلي:

- إن الملاحظة غير دقيقة حيث لا توجد أي أرصدة كبيرة منذ عام ٢٠٠٧ وكما في مطابقة الحساب المرقم (١١٥١) في ٣١/١٢/٢٠١٣.

- كان هناك مبلغ (٩، ٨٣٩٤٧) دولار موقوف لغاية ٣١/٧/٢٠١٣ وتمت تصفيته في ٣١/٨/٢٠١٣.

#### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية إن الشركة تتبع أسلوب المطابقة على أساس سنوي بعد انتهاء نفاذية العقود ، حيث يتم الطلب من المجهزين تزويد شركة تسويق النفط (سومو) بحركة حساب العقد وفقا لسجلاتهم ، علما إن هذا الإجراء غير كافي لعدم تسجيل ذلك في سجلات أصولية يمكن الرجوع إليها في حال التلاعب من قبل المتعاقدين لعقودهم.

### التسوية مع الحكومة السورية (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ وفقا لاتفاقية المقايضة الموقعة بين شركة تسويق النفط والحكومة السورية والتي تم تجديدها بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٧ ، يجب عقد اجتماعات شهرية بين الطرفين لتسوية الرصيد المستحق لكل طرف. مع ذلك، لم تتم تسوية نهائية لعمليات المقايضة لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. بالإضافة إلى ذلك ووفقا للاتفاقية الموقعة، عندما يتجاوز المبلغ المستحق لأي طرف عن ١٠ مليون دولار أمريكي لأكثر من ثلاثة أشهر، يجب أن يقوم الطرف الآخر بتحويل نقدي بقيمة ٧٥% من المبلغ المستحق. ومع ذلك، فإن المبلغ المستحق من الحكومة السورية قد تجاوز ١٠ ملايين دولار أمريكي، ولكن لم يتم تحويل أي مبالغ نقدية إلى شركة تسويق النفط ، وقد تزايدت المبالغ المستحقة للجانب العراقي لتبلغ ٣٠٢ ،٠٠٠ ،٠٠٠ مليون دولار أمريكي حتى نهاية ٢٠٠٧ ].

#### رد الإدارة :

أجابت شركة تسويق النفط / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب المذكرة المرقمة (٥٨٩/ تق) والمؤرخة في ٢٩/١٠/٢٠١٤ ومرفقها مذكرتي كل من الهيئة المالية التجارية المرقمة (٦٧٦/١ ح) والمؤرخة في ٢٨/١٠/٢٠١٤ وهيئة الشحن والكميات المرقمة (ش / ٩٣٠) والمؤرخة في ٢٧/١٠/٢٠١٤، إن المبالغ المشار إليها في الملاحظة أعلاه هي (٣٩، ٣٠٢٣٤٨٨٦٤) دولار ويمثل المبلغ فارق الميزان التجاري مع الفوائد التأخيرية المترتبة عليه وهناك مخاطبات بين الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية ووزارة النفط ووزارة المالية وسفارة الجمهورية السورية بخصوص إطفاء الديون المترتبة بذمة الجانب السوري وآخرها كتاب وزارة المالية / دائرة الدين العام / الدين الخارجي المرقم (١٢٨٢) والمؤرخ في ٢٧/١٠/٢٠١٤ الموجه إلى وزارة النفط والذي تضمن [ إن قرار الإعفاء أو التنازل عن هذه الديون أو جزء منها يقع خارج صلاحية وزارة المالية ويتطلب عرض الأمر على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب بشأنه ].

#### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة شركة تسويق النفط علما إن آخر كتاب قد تم تزويد الهيئة الرقابية به هو كتاب وزارة المالية المرقم (١٢٨٢) والمؤرخ في ٢٧/١٠/٢٠١٤ والموجه إلى وزارة النفط مكتب الوزير إلا انه أشار إلى مبلغ (٨٢، ٦٤٥٦٠٨٠١٤) دولار وقد بينت وزارة المالية بأن قرار الإعفاء أو التنازل عن هذه الديون أو جزء منها يقع خارج صلاحية وزارة المالية ويتطلب عرضه على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب بشأنه.



### التسويات الشهرية مع مجهزي المنتجات النفطية (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لا حظنا أن قسم المالية في شركة تسويق النفط لا يقوم بطلب كتاب تأييد أو يقوم بإعداد تسويات بين كشوف المجهزين للمنتجات النفطية والسجلات المحاسبية الأساسية على أساس شهري. ونتيجة لذلك ، فإن هناك احتمال بعدم إكتشاف الأخطاء المحاسبية في الوقت المناسب مثل فقدان أو تكرار الفواتير، أو البضائع المستلمة من قبل شركة تسويق النفط في فترة زمنية معينة ولكن يتم حسابها في فترة زمنية لاحقة].

### رد الإدارة :

أجابت شركة تسويق النفط / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب المذكرة المرقمة (تق / ٥٨٩) والمؤرخة في ٢٩/١٠/٢٠١٤ ومرفقها مذكرتي كل من الهيئة المالية التجارية المرقمة (ح ٦٧٦/١) والمؤرخة في ٢٨/١٠/٢٠١٤ وهيئة الشحن والكميات المرقمة (ش / ٩٣٠) والمؤرخة في ٢٧/١٠/٢٠١٤ ، انه استنادا إلى الآلية المقترحة من قبل شركة تسويق النفط في إجراء المطابقة مع المجهزين على أساس كل عقد ، تم مفاتحة الشركات المتعاقدة معها لتجهيز المنتجات النفطية وتم استلام جزء من الإجابات ولا زالت المتابعة مستمرة مع باقي الشركات.

### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية انه تم تزويدها بكتب مطالبة شركة تسويق النفط لتأييدات الشركات المتعاقدة إلا انه لم ترد الإجابة من قبل معظم الشركات على تلك الطلبات.

### السيطرة على القوائم وشهادات الاستيراد (منخفضة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا أن كافة الوثائق اليدوية مثل الإشعارات الدائنة والقوائم وشهادات الاستيراد الصادرة من قسم الشحن والمالية قد تم ترقيمها يدويا].

### رد الإدارة :

أجابت شركة تسويق النفط / الهيئة المالية التجارية بموجب المذكرة المرقمة (ح ٨٣٤/١) والمؤرخة في ٢٥/١٢/٢٠١٤ ، انه تم التعاقد مع الشركة العامة لنظم المعلومات لغرض تصميم نظام ممكن لعمل الهيئة المالية كمرحلة أولى ومن ثم كافة هيئات الشركة كمرحلة ثانية إلا إن العقد تم فسخه نظرا لعدم تصميم النظام بالجودة المطلوبة وان الشركة بصدد التعاقد مع شركة ثانية لتصميم النظام وفق ما هو مطلوب.

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ولا زالت مستمرة حيث إن شركة تسويق النفط لم تقم بتطبيق النظام الممكن الوارد بإجابتها لغاية تاريخه.

## وزارة التجارة / الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية الاعتمادات المستندية (عالية - جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعقود الاعتمادات المستندية لاحظنا وجود مبلغ (٤٠٩٩١١) دولار عن الاعتماد المرقم (٢٠٠٤/٤٩٧) والعائد لشركة دعبول إخوان / الأردنية لمادة صابون التواليت لم يتم إعادته إلى الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية عن الكمية غير المجهزة من مادة الصابون].

### رد الإدارة :

أجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية / قسم الرقابة والتدقيق بموجب المذكرة المرقمة (٢٣٤) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/١٠، تم التعاقد مع شركة دعبول إخوان لتجهيز مادة الصابون بكمية (١٥٠٠) طن وبقيمة إجمالية قدرها (١١٦٢٥٠٠) دولار (CIF) العراق وتم فتح الاعتماد المستندي المرقم (٢٠٠٤/٤٩٧) وقد قامت الشركة بشحن كمية (٢٠، ٩٢٦) طن ثم تم إلغاء الكمية المتبقية من الاعتماد و الطلب من المصرف العراقي للتجارة إلغاء الاعتماد وإعادة مبلغه إلى حساب (DFI) والبالغ قدره (٤٠٩٩١١) دولار لكن المصرف العراقي للتجارة أبلغ الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية بأن بنك (J. P Morgan) لندن لن يوافق على إلغاء الاعتماد إلا بعد حصول موافقة المجهز وتم الاتصال به والمتابعة مستمرة معه وأخرها كتاب الشركة المرقم (٦٣٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/٩/٢٨ .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إنه ولغاية تاريخه لم يتم تزويدها بالأوليات الخاصة بإلغاء الاعتماد وتحويل المبلغ المتبقي لحساب (DFI) .

## عقد شركة زهرة المواسم للتجارة العامة (عالية / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعقد شركة زهرة المواسم للتجارة العامة لاحظنا ما يلي :
- لم تقدم الشركة أعمال مماثلة تجارية وهذا يعتبر مخالفا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ [ المادة (خامسا) - الفقرة ثانيا (ج)].
  - لم تقدم الشركة حسابات ختامية وهذا يعتبر مخالفا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ [المادة (سابعة) - الفقرة عاشرا (ج)].
  - إن توقيع العقد تم بعد مضي فترة ١٤ يوم من تاريخ الإحالة وهذا يعتبر مخالفا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ [ المادة (سابعة) - الفقرة عشرون (ب) ] ، حيث كان تاريخ الإحالة في ٢٠١٣/٣/١٤ بينما تاريخ العقد ٢٠١٣/٤/١ .
  - لم يتم تثبيت اسم الشركة المجهزة على الأكياس . ولم يتم تثبيت عبارة (مستورد خصيصا لوزارة التجارة / الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية ) وذلك خلافا لبنود العقد.

### رد الإدارة :

- أجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية / قسم الرقابة والتدقيق بموجب المذكرة المرقمة (٢٣٤) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/١٠ بما يلي :
- فيما يخص الفقرتين (١ ، ٢) من ملاحظة شركة التدقيق: إن الشركة كانت حديثة التأسيس عند التعاقد معها وقد تم تسجيلها بتاريخ ٢٠١٣/٣/٤ بموجب رخصة الشركة وعليه ليس لها أعمال مماثلة ولا حسابات ختامية حيث لم تمضي سنة على تأسيسها عند التعاقد.
  - فيما يخص الفقرة (٣) من ملاحظة شركة التدقيق : تم إرسال العقد إلى الشركة المجهزة لغرض التوقيع بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٧ مباشرة بعد ورود تحويل للسيد المدير العام بتوقيع العقد بموجب هامش السيد الوزير المؤرخ في ٢٠١٣/٣/٢٧ وبعد توقيعه من قبل الشركة تم أستلامه بتاريخ ٢٠١٤/٣/٣١ وبسبب عطلة نهاية الأسبوع تم توقيعه من قبل السيد المدير العام في اليوم اللاحق المصادف ٢٠١٣/٤/١ .
  - فيما يخص الفقرة (٤) من ملاحظة شركة التدقيق: تم فرض نسبة خصم بموجب محضر لجنة الخصم المرقم (٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/٥ بسبب مخالفة المجهز لعدم تثبيت عبارة مستورد خصيصا لوزارة التجارة / الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية لأغراض مفردات البطاقة التموينية

وتم استقطاعها من مستحقاته بموجب استمارة التسديد المرقمة (٦٩) والمؤرخة في ٢٠١٣/٥/٦ وكتاب التسديد الموجه إلى المصرف العراقي للتجارة (TBI) المرقم (س / ٥٨٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/٩.

#### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- فيما يخص الفقرة (١) من ملاحظة شركة التدقيق : أبدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن توقيع العقد كان بتاريخ ٢٠١٣/٤/١ بعد مضي أكثر من ١٤ يوم على تاريخ الإحالة المؤرخ في ٢٠١٣/٣/١٤ ، وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقريرين الرقابيين المرقمين (١٤٦٢٦) و (١٤٥٩٣) والمؤرخين في ٢٠١٣/٧/١٠ و ٢٠١٤/٨/١٠ على التوالي .
- فيما يخص الفقرتين (٣) و(٤) من ملاحظة شركة التدقيق : أنها تؤيد ما ورد بإجابة الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية ولمخالفة المجهز نص الفقرة (٢ - ب ) من شروط العقد الخاصة بالتعبئة والعلامات قررت اللجنة المختصة في الشركة فرض خصم وكما مبين أدناه :
  - ٣ دولار / طن عن عدم تثبيت اسم الشركة .
  - ٥ دولار عن عدم تثبيت عبارة (مستورد خصيصا لوزارة التجارة لأغراض البطاقة التموينية) .
 وعليه فأن مجموع مبلغ الخصم عن مخالفة العلامات يكون (٦٠ ، ٦٠١٥٢١) دولار (ستمائة وواحد ألف وخمسمائة وواحد وعشرين دولار وستون سنت) وان الأساس المعتمد هو إجماع لجنة الخصم في الشركة

#### التعاقد المباشر (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعينة من عقود السكر لاحظنا أن الوزارة تقوم بالتعاقد بصورة مباشرة دون اللجوء إلى أسلوب المناقصات لسد الحاجة من مادة السكر ، معتمدة بذلك على قرار مجلس الوزراء رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٠ والذي ينص على ( تخويل وزارة التجارة صلاحية الشراء المباشر استثناء من أحكام المادة (٤) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ ) . مثال على ذلك:

اسم المجهز	رقم العقد
ED&FMAN	٥٤٩
شركة الخليج للسكر	٦٥١
ZER	٣٩٠

#### رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية / قسم الرقابة والتدقيق بموجب المذكرة المرقمة (٢٣٤) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/١٠ ، انه تم اللجوء إلى الشراء عن طريق التفاوض المباشر بسبب الفشل المتكرر للمناقصات المعلنة.

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أبدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق علما إن مجلس الوزراء قد منح الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية صلاحية التعاقد المباشر مع الشركات المجهزة المصنعة أو المنتجة للمادة بموجب قراره المرقمين (٥٦) لسنة ٢٠١٠ و(٣٧) لسنة ٢٠١١ وفيما يلي جدول لمقارنة أسعار البورصة العالمية والتركيبية السعريّة المعدة من قبل الشركة مع سعر التعاقد وأسعار العقود المشابهة :

رقم العقد	تاريخه	سعر البورصة مطروح	التركيبية السعريّة دولار/طن	سعر التعاقد دولار/طن	الفرق دولار	أسعار العقود المشابهة
٥٤٩	٢٠١٣/٧/٣	٤٨١ ، ٤	٦٥٥	٦٣٨	١٧	العقدين المرقمين ٩٩/٩٨ في ٢٠١٣/٢/١٢ بسعر تعاقد بلغ (٦٣٨) دولار / طن
٦٥١	٢٠١٣/٨/٢٩	٤٨٠ ، ٣	٦٥٣ ، ٣٠	٦٣٨	١٥	العقد المرقم (٣٧٨) في ٢٠١٣/٤/٢٣ بسعر ١٧٠٠ دولار / طن
٣٩٠	٢٠١٣/٤/٢٥	١٢٧٠	٧٠ ، ١٨٥٣	١٧٠٠	١٥٣	

### شروط التعبئة (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعينة من عقود السكر ، لاحظنا أن كافة العقود (تحت بند التعبئة) لا تشترط على المجهزين طباعة النص التالي على أكياس السكر المستوردة (أن المادة مستوردة خصيصاً لحساب وزارة التجارة / الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية من مفردات البطاقة التموينية) ، وذلك منعا لتداولها في الأسواق المحلية أو إمكانية تغييرها لدى الوكلاء المسؤولين عن توزيع مفردات البطاقة التموينية ].

### رد الإدارة :

أجابت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية / قسم الرقابة والتدقيق بموجب المذكرة المرقمة (٢٣٤) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/١٠، تم تثبيت عبارة مستورد خصيصاً لوزارة التجارة الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية لأغراض مفردات البطاقة التموينية في أغلب عقود السكر لعام ٢٠١٣ عدا العقود التي أبرمت عن طريق التفاوض حيث إن صيغة العقد وشروطه يتم الاتفاق عليها بموجب التفاوض الذي يتم بين الطرفين علماً إن السياق المتبع احتساب نسبة خصم على الكمية التي تجهز من قبل الشركة المجهزة بدون تثبيت تلك العلاقة .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لوحظ من خلال المتابعة وجود عدد من العقود لم يثبت عليها تلك العبارة علماً إنها تعتبر إحدى شروط العقد التي تنظمها العلاقة التعاقدية بين الطرفين ومن ضمنها فقرة العلامات والتعبئة التي تنص على عبارة (مستورد خصيصاً لحساب وزارة التجارة لأغراض البطاقة التموينية) ، وفي حالة مخالفة هذا الشرط تحال إلى لجنة الخصم لتحديد مبلغ الخصم على المخالفة والتي يتم خصمها من مستحقات المجهز.

### الشركة العامة لتجارة الحبوب

### فترة توقيع العقد (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعقود التحميل والتفريغ الموقعة عام ٢٠١٣، لاحظنا إن توقيع العقود يتم بعد مضي فترة ١٤ يوم وهذا يعتبر مخالفاً لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (سابعاً) – الفقرة عشرون (ب) مثال على ذلك :

اسم المتعهد	تاريخ الإحالة	تاريخ العقد
هيثم خزعل إسماعيل	٢٠١٣/١/٣٠	٢٠١٣/٣/١٠
خلف خضر محمد	٢٠١٣/١/٢١	٢٠١٣/٣/١٠
هيكل تايه خليف	٢٠١٣/٣/٧	٢٠١٣/٤/٣

### رد الإدارة :

أجاب قسم الرقابة والتدقيق في الشركة العامة لتجارة الحبوب بالمذكرة المؤرخة في ٢٠١٤/١٠/٢٧، إن سبب التأخر في توقيع العقود هو إرسالها إلى مكتب المفتش العام قبل توقيعها لغرض تدقيقها استناداً إلى توجيهات السيد الوزير وبعد تصفية الملاحظات المؤشرة من قبل المكتب تم إبرام تلك العقود.

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لوحظ وجود تأخير في العديد من عقود التحميل المبرمة خلال السنتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ وإضافة إلى عقود التحميل ، فقد أشرت التقارير الرقابية الخاصة بنتائج تدقيق عقود الإشراف والتجهيز نفس الملاحظة للسنوات (٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤) ومنها عقد ( تجهيز ونصب سائلو معدني في كربلاء) وعقد تسقيف المخازن الكونكريتية عدد (١) في مجمع حبوب الخورنق والذي صدر عنه التقرير الرقابي المرقم (٦٤٢٤) والمؤرخ في ٢٠١٤/٤/٨ ، وإن تبرير الشركة بخصوص تأخر توقيع العقود غير مقبول.

### عقد لويس درايفوس MOT/GB/R2/3/2013 (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعقد MOT/GB/R2/3/2013 الموقع مع لويس درايفوس الخاص باستيراد ٣٠ ألف طن رز من الاروغواي لاحظنا ما يلي:

١- لم يتم إعلام وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية والبنك المركزي العراقي والجهاز المركزي للإحصاء ودائرة تسجيل الشركات والهيئة العامة للضرائب باسم المتعاقد وعنوانه وجنسيته ومبلغ العقد ومدته حال إكمال إجراءات توقيع العقد وهذا مخالف للفقرة خامسا من المادة (٨) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ .

٢- تجاوزت مدة توقيع العقد (٨٧) يوما من تاريخ الإحالة حيث كانت الإحالة بتاريخ ٢٠١٣/٢/٦ بينما تاريخ توقيع العقد كان في ٢٠١٣/٥/٥ دون توجيه أي إنذار من قبل الشركة العامة لتجارة الحبوب إلى الشركة المجهزة وهذا مخالفا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية المادة (سابعاً) – الفقرة عشرون (ب) .

#### رد الإدارة :

أجاب قسم الرقابة والتدقيق في الشركة العامة لتجارة الحبوب بالذاكرة المؤرخة في ٢٠١٤/١٠/٢٧ بما يلي :

- فيما يخص الفقرة الأولى من الملاحظة : تم العمل حالياً ولكافة العقود التي تبرمها الشركة بإعلام الجهات المذكورة في ملاحظة شركة التدقيق بتفاصيل تلك العقود .

- فيما يخص الفقرة ثانياً من الملاحظة : بسبب حصول إشكاليات تتعلق بالمنشأ أحيل الموضوع إلى الدائرة القانونية وبعدها تم استحصل موافقة الوزير على استكمال الإجراءات وتوقيع العقد مع الشركة المذكورة .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص الفقرة الأولى من الملاحظة : انه بالرغم من قيام الشركة باعتماد إجراء لإعلام كافة الجهات المذكورة في ملاحظة شركة التدقيق إلا إن هذا الإجراء لم يطبق على كافة العقود وقد تم تطبيقه على عينة محدودة منها.

- فيما يخص الفقرة ثانياً من الملاحظة : إنها لا تؤيد ما ورد بإجابة الشركة العامة لتجارة الحبوب حيث إن حالة التأخير لا تنحصر بالعقد المشار إليه في ملاحظة شركة التدقيق حيث أشرت العديد من التقارير الرقابية الخاصة بنتائج تدقيق عقود تجهيز الحبوب نفس الملاحظة مما يؤكد استمرار حصول المخالفة من قبل الشركة .

### حسن التعاقدات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعقود الحنطة لاحظنا قيام بعض المجهزين بالتكؤ بالتجهيز والنكول مما أدى إلى تأخر وصول شحنة الحنطة المتعاقد عليها مثال على ذلك :

رقم المناقصة	اسم المجهز	التفاصيل
MOT/GB/W/9/3/2011	Ramoch SAL Offove	قيد مصادرة خطاب الضمان
MOT/GB/W/4/3/2012	جريسبان / الأردنية	تم مصادرة خطاب الضمان

#### رد الإدارة:

أجاب قسم الرقابة والتدقيق في الشركة العامة لتجارة الحبوب بالذاكرة المؤرخة في ٢٠١٤/١٠/٢٧ ، بأنه لم تتم الإحالة لكل من شركتي (راموش وجريسبان) لاحقا بسبب تلوؤ كل من الشركتين المذكورتين في تنفيذ عقود الحنطة .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الشركة العامة لتجارة الحبوب حيث لم تتم الإحالة للشركتين المذكورتين أعلاه بسبب تلكؤها بالتنفيذ علما أن موضوع شركة راموش أحيل من قبل لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء وأقرت بعدم مصادرة خطاب الضمان استنادا إلى التظلم المقدم من قبل الشركة المجهزة وكان لديوان الرقابة المالية الاتحادي رأي بالموضوع والمراسلات مستمرة بصدد الموضوع ولم تؤثر نتائج تدقيق الهيئة الرقابية حالات نكول في السنوات ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

## وزارة الهجرة والمهجرين

### عقد تجهيز مقر الوزارة بمادة البطانيات (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعقد تجهيز الوزارة بمادة البطانيات بمبلغ (١,٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار لاحظنا إن الوزارة قامت بتوجيه دعوة مباشرة إلى خمسة شركات تجارية لغرض تجهيز الوزارة (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) بطانية وهذا يخالف أسلوب الدعوة المباشرة الفقرة رابعا - أ من المادة (٤) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ لكون العقد ليس ذو طابع تخصصي أو سري أو استشاري أو عزوف مقدمي العطاءات عن المشاركة].

### رد الإدارة :

أجابت وزارة الهجرة والمهجرين / قسم العقود العامة الحكومية بموجب المذكرة المرقمة (١٥) والمؤرخة في ٢٠١٤/١/١٣ ، إن العقد ضمن منح الطوارئ المخصصة للاجئين السوريين وعليه فأن الأسلوب الأنسب للتعاقد هو توجيه الدعوات المباشرة للسرعة في مثل هذه الظروف وذلك حسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة - ٤ - (أساليب التعاقد) - رابعا /الدعوة المباشرة، علما إن العقد مستثنى من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة حيث إن العقد مستثنى من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ بموجب قرار مجلس الوزراء المرقم (٣٧٠) لسنة ٢٠١٣ والذي تضمن [ الموافقة على استثناء وزارة الهجرة والمهجرين من إجراءات التعاقد المنصوص عليها في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ لأغراض مساعدة اللاجئين السوريين في جمهورية العراق ].

### التأخر في الإحالة ( متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعقود وزارة الهجرة والمهجرين لاحظنا هناك تأخر في إجراءات التحليل والإحالة على الرغم من كون المشاريع هي مشاريع تشييد مبنى ولغاية ٢٠١٤/٢/٢ لم يتم العمل بإجراءات التحليل أو الإحالة . مثال على ذلك :

اسم المشروع	تاريخ الدعوة إلى العطاء	تاريخ فتح العطاء
تشديد فرع الوزارة في نينوى	٢٠١٣/١١/٢٧	٢٠١٣/١٢/٨
تشديد فرع الوزارة في صلاح الدين	٢٠١٣/١٢/١	٢٠١٣/١٢/١٥

### رد الإدارة :

أجابت وزارة الهجرة والمهجرين / الدائرة الإدارية بموجب المذكرة المؤرخة في ٢٠١٤/١١/١٣ مرفق بها إجابة قسم العقود العامة الحكومية المرقمة (١٥) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/١٣ ، إن مشروع إنشاء فرعي الوزارة في محافظتي (الموصل و صلاح الدين) وردا في نهاية عام ٢٠١٣ وقد تأخرت الإحالة لحين إقرار الموازنة وتم حسم موضوع الإحالة عند ورود كتاب وزارة المالية / دائرة الموازنة المرقم (١٥٢٤٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/٢/٢٧ والذي أشار إلى قرار مجلس الوزراء المرقم (٥٨) لسنة ٢٠١٤ والذي تضمن ( استمرار العمل بقرار مجلس الوزراء المرقم (٧٣) لسنة ٢٠١٣ بشأن العقود المصادق عليها في وزارة التخطيط ) .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ولا زال الوضع كما هو عليه بسبب الظرف الأمني في المحافظتين .

### التسويات المصرفية (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا للمطابقة الخاصة بالحساب الجاري رقم (١١٢٠٠) ] للوزارة لدى مصرف الرافدين ، لاحظنا وجود مبالغ عالقة متراكمة منذ عام ٢٠٠٨ لم تتم معالجتها . بلغت قيمة المبالغ العالقة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٢ (١٠،٩٥٦،١٥٠،٠٠٠) دينار عراقي. أن وجود هذه المبالغ العالقة وعدم معالجتها في المطابقات المصرفية يشير إلى ضعف نظام الرقابة الداخلي على حسابات المصارف والذي بدوره يؤدي إلى تراكم الفروقات بين الأرصدة في سجلات الوزارة والمصارف ] .

#### رد الإدارة :

لم ترد ولغاية تاريخه إجابة وزارة الهجرة والمهجرين على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٣٣٨) والمؤرخة في ٢٦/١٠/٢٠١٤ والمذكرة التأكيدية المرقمة (٢٤٨) والمؤرخة في ١١/٥/٢٠١٤ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٧) والمؤرخ في ٤/١٢/٢٠١٤ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق. متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت إن الوزارة شكلت لجنة بموجب الأمر الإداري المرقم (٧٨٥) والمؤرخ في ١٢/٢/٢٠١٤ لغرض معالجة المبالغ الموقوفة الظاهرة في مطابقة الحساب الجاري (١١٢٠٠) للوزارة ، وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في تقرير البيانات المالية لوزارة الهجرة والمهجرين لسنة ٢٠١٣ المرقم (٦٨٥) والمؤرخ في ١٥/١/٢٠١٥ حيث تمت التوصية بأجراء التحقيق بالملاحظة من قبل المفتش العام .

### مبالغ مجمدة لدى مصرف الرافدين (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لمطابقات الحسابات المصرفية الخاصة بالوزارة لاحظنا أن هنالك مبلغ (٧٣٦،٩٢٤،٦٠٧) دينار عراقي ضمن الحساب الجاري رقم (١١٤٦٦) لدى مصرف الرافدين مجمد منذ عام ٢٠٠٧. يمثل المبلغ المتبقي من منحة مجلس الوزراء لتوزيع هدايا عينية للنازحين لم يتم استخدامه من قبل الوزارة. أن الاحتفاظ بهذه المبالغ دون استخدام أو هدف للإنفاق يؤدي إلى منع استخدام هذه المبالغ للمنفعة العامة من قبل جهات حكومية أخرى ] .

#### رد الإدارة:

لم ترد ولغاية تاريخه إجابة وزارة الهجرة والمهجرين على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٣٣٨) والمؤرخة في ٢٦/١٠/٢٠١٤ والمذكرة التأكيدية المرقمة (٢٤٨) والمؤرخة في ١١/٥/٢٠١٤ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٧) والمؤرخ في ٤/١٢/٢٠١٤ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق. متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٢٣٥٥٢) والمؤرخ في ١٨/١١/٢٠١٢ ، كما تم الإشارة إليها في تقرير البيانات المالية لوزارة الهجرة والمهجرين لسنة ٢٠١٣ المرقم (٦٨٥) والمؤرخ في ١٥/١/٢٠١٥ حيث تمت التوصية بتحويل المبلغ إلى وزارة المالية لانتفاء الحاجة منه .

### قسم الرواتب (متوسطة / مكررة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعملية صرف الرواتب في الوزارة لاحظنا ما يلي:
- قيام بعض الموظفين بتحويل موظفين آخرين لاستلام رواتبهم بالنيابة عنهم دون وجود تفويض أو أي وثيقة مؤيدة متوفرة لدى الوزارة للتأكد من أن الممثلين مخولين بتحصيل دفعات الرواتب بالنيابة عن الموظفين.
  - عدم وجود لجنة في مركز الوزارة تكون مهمتها تسليم الرواتب للموظفين وإنما يتم تكليف موظفين بشكل غير رسمي من قبل مدير قسم المصروفات لغرض توزيع الرواتب على الموظفين.

#### رد الإدارة:

لم ترد ولغاية تاريخه إجابة وزارة الهجرة والمهجرين على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٣٣٨) والمؤرخة في ٢٦/١٠/٢٠١٤ والمذكرة التأكيدية المرقمة (٢٤٨) والمؤرخة في ١١/٥/٢٠١٤ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٧) والمؤرخ في ٤/١٢/٢٠١٤ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.



### متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية انه تم معالجة عملية صرف الرواتب بحيث لا يتم التسليم إلا عن طريق التحويل وإصدار أمر باللجنة الرئيسية لسحب الرواتب وتوزيعها على لجان الرواتب استناداً إلى الفقرة (٣) من محضر اجتماع اللجنة المشكلة بموجب الأمر الإداري المرقم (٤٩٨٣) في ٢٦/١٠/٢٠١٤ لمعالجة الملاحظات الواردة في تقرير شركة التدقيق .

### تدني نسب انجاز مشاريع الموازنة الاستثمارية (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لاحظنا أن نسب انجاز مشاريع الخطة الاستثمارية متدنية كما بتاريخ ٣١ تشرين الثاني ٢٠١٣ والجدول التالي يبين عينة من هذه المشاريع:

اسم المشروع	التخصيص السنوي (مليون دينار عراقي)	الفعلي (مليون دينار عراقي)	نسبة الانجاز
تشديد فرع الوزارة في محافظة المثنى	١,٣٦٤	٢٨	٢%
دراسات وتصاميم مجمعات سكنية /بصرة/بابل/ذي قار	٦٩٢	٢٤	٣%
بناية فرع الوزارة في محافظة صلاح الدين	١,٠٠٠	٤٣	٤%

### رد الإدارة:

أجابت وزارة الهجرة والمهجرين / قسم الخطة الاستثمارية بموجب المذكرة المرقمة (١١٣) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/١٠ ، إن سبب تدني نسب الانجاز للمشاريع كما مبين أدناه :

- فيما يخص مشروع تشييد فرع الوزارة في محافظة المثنى : التأخر في تخصيص قطعة الأرض و تم إبرام العقد في تاريخ ٢٠١٣/١٠/١٤ في نهاية السنة حيث تم صرف السلفة التشغيلية فقط وحسب الطلب المقدم من قبل الشركة بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٧ .
- فيما يخص مشروع دراسات وتصاميم مجمعات سكنية /بصرة/بابل/ذي قار: التأخر في تخصيص الأرض ولم يتم إبرام العقد لغاية تاريخه وقد تمت الإحالة في عام ٢٠١٤ .
- فيما يخص مشروع بناية فرع الوزارة في محافظة صلاح الدين : لم يرد أي صرف في عام ٢٠١٣ كعقود استشارات بسبب عدم وجود مشروع جديد يتطلب استشارة .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن نسب انجاز تلك المشاريع لا زالت متدنية وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في تقرير البيانات المالية لوزارة الهجرة والمهجرين لسنة ٢٠١٣ المرقم (٦٨٥) والمؤرخ في ٢٠١٥/١/١٥ .

## وزارة الشباب والرياضة خطابات الضمان (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال متابعتنا لخطابات ضمان حسن التنفيذ والسلف التشغيلية لاحظنا إن هناك خطابات ضمان تعود لسنوات سابقة لم يتم تمديدتها أو تصفيتها أو اتخاذ أي إجراء بحقها ولغاية ٢٠١٣/١٢/٣١ لا تزال هذه الخطابات ظاهرة في سجلات الوزارة دون أي إجراء مثال على ذلك:

اسم المشروع	اسم الشركة	رقم خطاب الضمان	تاريخ نفاذ خطاب الضمان
إنشاء ساحة مثيلة بالثلث الصناعي مع المدرجات في الصورة / واسط	شركة عيون الهدباء	٢٠١٠/٢٣٢٥/٩٠١	٢٠١١/٤/٢١
إنشاء منتدى شباب المحمودية / بغداد	شركة نبع السلام للتجارة	٢٠١١/٢٣٢/٩٠١	٢٠١٢/٨/٨
إنشاء بيت شبابي في كركوك	شركة العدائي	٢٠١١/٤٣٢/٣٣٨	٢٠١٢/٩/٢٦

### رد الإدارة :

قدمت وزارة الشباب والرياضة / دائرة الشؤون الفنية والهندسية عدد من خطابات الضمان والكتب المتعلقة بها إلى الهيئة الرقابية المختصة مرفقه بكتابها المرقم (٩٦٣٩/٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٧ بشأن المشاريع الواردة في ملاحظة شركة التدقيق .

### متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص مشروع إنشاء ساحة مثيلة بالثلث الصناعي مع المدرجات في الصورة / واسط لشركة عيون الهدباء : إن الوزارة قدمت ضمن إجابتها خطاب ضمان حسن التنفيذ المرقم (٧٣٣٣/٩٩٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/٢/٩ نافذ لغاية ٢٠١٤/٣/٢٢ بمبلغ (١٠٠) مليون دينار.
- فيما يخص مشروع إنشاء منتدى شباب المحمودية / بغداد لشركة نبع السلام للتجارة : إن الوزارة قامت بتوجيه كتابها المرقم (٦٦٢٥/١٧) والمؤرخ في ٢٠١٢/٧/٩ إلى مصرف إيلاف الإسلامي لتمديد خطاب الضمان المرقم (٢٠١١/٢٣٢/٩٠١) والمؤرخ في ٢٠١١/١٢/١٣ لمدة ستة أشهر من تاريخ الاستحقاق الذي ينتهي في ٢٠١٢/٨/٨ ليصبح نافذ لغاية ٢٠١٣/٢/٨ وبمبلغ (٣٨٥٦٠٠٠٠٠) دينار، كما قامت بتوجيه كتابيها المرقمين (١٤٦٨٠/١٣) و(٤٧٧٠/١٣) والمؤرخين في ( ٢٠١٣/١٢/١٥ و ٢٠١٤/٥/١٢ ) على التوالي إلى مصرف إيلاف الإسلامي طالبت فيهما بإعادة مبلغ خطاب الضمان والبالغين (١٩١١١٢٠٧) دينار و (١٩٣٠٠٠٠٠٠) دينار على التوالي ولم يقدم للهيئة الرقابية ما يؤيد إعادتهما.
- فيما يخص مشروع إنشاء بيت شبابي في كركوك لشركة العدائي : إن الوزارة قامت وبموجب كتابيها المرقمين (٧٥٥٩/١٧) و(١٠٣٧٦/١٧) والمؤرخين في (٨/١٣ و ٢٠١٢/١٠/٣٠) على التوالي والموجهان إلى مصرف الرافدين / الخالدية بطلب تمديد خطاب الضمان المرقم (٢٠١١/٤٣٢ /٣٣٨) والمؤرخ في ٢٠١٢/٣/٥ من تاريخ الاستحقاق الذي ينتهي في ٢٠١٢/٩/٢٦ ولمدة ستة أشهر ليصبح نافذ لغاية ٢٠١٣/١١/٦ بمبلغ (٧٥٠٠٠٠٠٠) دينار.

وقد تم اطلاع الهيئة الرقابية على كتب صحة صدور خطابات الضمان الواردة في الملاحظة ، علماً أن مسؤولية تمديد (تجديد) فترة خطابات الضمان تقع على عاتق جهة التعاقد استناداً إلى أعمام الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٢٠١٨٥) والمؤرخ في ٢٠١٠/٦/٩ المتضمن (ضرورة متابعة نفاذية خطاب الضمان) .

## لجان تحليل العطاءات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا إن الوزارة تتعاقد في بعض الأحيان مع شركات خاسرة حسب ما تظهره بياناتها المالية المقدمة إلى الوزارة قبل عملية التعاقد ، مما يدل على عدم دراسة تلك البيانات من قبل لجان الفتح والتحليل للتأكد من الكفاءة المالية لتلك الشركات ، كما نصت تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧/عاشرا) ، مثال على ذلك :

- عقد تنفيذ الأعمال الاستشارية الخاصة بملعب ديالى (٣٠٠٠٠) متفرج لشركة البيون الروسية .
- عقد تصميم وتنفيذ وإنشاء ملعب صلاح الدين (٣٠٠٠٠) متفرج مع بناء فندق لشركة بني كادا الهندسية (الايطالية الجنسية) .

إن عملية تحليل العطاءات بشكل مناسب يوفر على الوزارة الوقت والتكاليف ، وبالتالي تنفيذ المشاريع بشكل أفضل . وإن عدم دراسة الوضع المالي للشركات المشاركة قد يؤدي إلى إحالة المشاريع على شركات خاسرة وغير قادرة على تنفيذ تلك المشاريع المتعاقد عليها .

## رد الإدارة :

لم تقم وزارة الشباب والرياضة ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (٢٠٨/س) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٣ والمذكرة التأكيدية المرقمة (٢١١/س) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٩ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

## متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وأكدت على ضرورة مراعاة الملاءة المالية لكافة الشركات المشاركة والراغبة في التعاقد مع الوزارة وتجنب أحاله المشاريع على شركات خاسرة وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٥٨٩٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٤ عن عقد تصميم وتنفيذ وإنشاء ملعب صلاح الدين سعة (٣٠٠٠٠) متفرج المحال على شركة بني كادا الهندسية الايطالية .

## نسب انجاز متدنية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال متابعتنا لعقود الوزارة لاحظنا انخفاض نسب انجاز العقود وعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة كما نصت تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ١٤ - أولا) و(المادة ١٦ - ثانيا) مثال على ذلك :

اسم المشروع	تاريخ توقيع العقد	نسبة الانجاز لغاية ٣١/كانون الأول/٢٠١٣
إنشاء قاعة مغلقة ١٠٠٠ متفرج / البصرة	٢٠٠٩/٨/٢٦	١٢ %
إنشاء بيت الشباب / المثنى	٢٠٠٩/١/١٨	٢٥ %
أعمال السياج المحيطة بالمدينة الشبابية	٢٠١١/١٠/١٩	١٥ %
إنشاء بيت الشباب / كركوك	٢٠١١/٨/١٨	٨ %
إنشاء منتدى نموذج ب السلام	٢٠١٢/٢/٢	صفر %

## رد الإدارة :

قدمت وزارة الشباب والرياضة / دائرة الشؤون الفنية والهندسية إلى الهيئة الرقابية المختصة في الوزارة كشوفات بالمشاريع التي يوجد بها انحراف في كل من محافظات ( الانبار ، البصرة ، الديوانية ، المثنى ، بابل ، ديالى ، النجف ، المدينة الشبابية في شارع فلسطين ، محافظة بغداد الكرخ ) مرفقة بكتابها المرقم (٩٦٣٩/٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٧ تضمنت نسب الانجاز المخطط والفعلي وأسباب الانحراف والإجراءات المتخذة بصددھا .

### متابعة الهيئة الرقابية:

- أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أظهرت نتائج المتابعة تدني نسب انجاز تلك المشاريع كما إن الكشوفات المقدمة من الوزارة والمرفقة بإجابتها بينت ما يلي :
- فيما يخص مشروع إنشاء قاعة مغلقة ١٠٠٠ متفرج / البصرة : بلغت نسبة الانجاز المادي (١٢ %) وهي نفس النسبة الواردة في ملاحظة شركة التدقيق .
  - فيما يخص مشروع إنشاء بيت الشباب / المتنى : بلغت نسبة الانجاز المادي (٢٥ %) وهي نفس النسبة الواردة في ملاحظة شركة التدقيق ولا زالت لغاية ٢٠١٤/١٠/٣١ .
  - فيما يخص مشروع أعمال السياج المحيطة بالمدينة الشبابية : بلغت نسبة الانجاز المادي (٢٣%) بموجب كتاب / دائرة الشؤون الهندسية والفنية / قسم صيانة المنشآت المرقم (٨٥٥٣ /١) والمؤرخ في ٢٠١٤/٩/٢٩ المتضمن طلب استحصال موافقة الوزير على سحب العمل من الشركة المنفذة ، علما إن الوزارة قامت بتوجيه إنذار نهائي للشركة بموجب كتابها المرقم (١٠٩٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٠/١٦ بخصوص انجاز العمل .
  - فيما يخص مشروع إنشاء بيت الشباب / كركوك : بلغت نسبة الانجاز المادي (٨ %) وهي نفس النسبة المثبتة في ملاحظة شركة التدقيق وقد بينت مراحل سير العمل وجود تعارضات متمثلة بقبولوات كهربائية ذات الضغط العالي ظهرت في أساس البناية وكان رأي المشرف العام والمهندس المقيم إيجاد موقع بديل للمشروع .
  - فيما يخص مشروع إنشاء منتدى نموذج ب السلام / ميسان : لا توجد نسب انجاز مادي للمشروع كما أشارت إليها ملاحظة شركة التدقيق لعدم مباشرة الشركة المنفذة بالعمل لغاية تاريخه .

### ميزان المراجعة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لموازن المراجعة المعدة من قبل حسابات ديوان الوزارة لاحظنا إن هناك تأخر في إرسال ميزان المراجعة إلى وزارة المالية الاتحادية بسبب تطبيق وزارة الشباب والرياضة نظام جاري الفروع ابتداء من ٢٠١٣/٦/٢ مما أدى إلى تأخر المديريات في تقديم موازين المراجعة إلى حسابات المركز وهذا مخالف للقسم الأول (١ - أ ، ب) من تعليمات تنفيذ الموازنة مثال على ذلك :

التفاصيل	تاريخ التقديم
ميزان المراجعة لشهر تموز	٢٠١٣/٩/١٦
ميزان المراجعة لشهر آب	٢٠١٣/١٠/٨
ميزان المراجعة لشهر أيلول	٢٠١٣/١٠/٣٠
ميزان المراجعة لشهر تشرين الثاني	٢٠١٤/١/١٢

### رد الإدارة :

أجابت وزارة الشباب والرياضة / دائرة الشؤون المالية بموجب الكتاب المرقم (٢٢٨٤) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٢، إن تطبيق نظام جاري الفروع بين المركز والمحافظات إضافة إلى قلة الكادر الوظيفي في المحافظات سبب تأخير أنجاز موازين المراجعة في الوقت المحدد وقد تم إدخال الكادر المحاسبي في دورات تخصصية وتطويرية وتبليغ كافة مديريات الشباب والرياضة بتقديم موازين المراجعة في موعد أقصاه (٣-٢) من كل شهر بموجب الكتاب المرقم (٨٤٦) والمؤرخ في ٢٠١٤/٥/٥ .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث تم تشخيصها من خلال متابعة المراسلات بين وزارة المالية ووزارة الشباب والرياضة ، والسبب يعود إلى التأخر في تهيئة مستلزمات تطبيق نظام جاري الفروع ومنها الكادر الوظيفي وضعف متابعة تطبيقه للنظام مما يتطلب تشكيل فريق عمل من دائرة الشؤون المالية وقسم الرقابة والتدقيق الداخلي والأقسام والدوائر المعنية الأخرى لزيارة المديريات في

المحافظات للوقوف على مشاكل تطبيق النظام لإيجاد الحلول المناسبة لتجاوز التأخير في انجاز الموازين وتقديمها إلى وزارة المالية في وقتها المحدد في تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية .

### إزالة المشاكل القانونية والمادية المتعلقة بمواقع العمل (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال تدقيقنا لاحظنا إن هناك تقصير من قبل الوزارة في متابعة الأراضي الخاصة بها ، قبل الإعلان عن المشاريع ، حيث وجد بعد إحالة المشاريع إلى الشركات المنفذة تجاوزات كثيرة على الأراضي المخصصة للمشاريع من قبل بعض العوائل والمحال التجارية بالإضافة إلى وجود تجاوزات من قبل بعض الوزارات الأخرى ووجود أراضي تحتوي على خطوط كهرباء وأبراج الضغط العالي الخاصة بإمداد الطاقة الكهربائية وكذلك أنابيب نفط وماء، مما أدى إلى تأخير كبير في انجاز المشاريع وفي بعض الحالات توقف العمل ولم يتم حسم الموضوع لغاية ٢٠١٣/١٢/٣١. ومثال على ذلك :

اسم المشروع	اسم الشركة	مبلغ العقد (دينار عراقي)
تصميم وتنفيذ وإنشاء الملعب الاولمبي في الرصافة / بغداد	تري أرينا	١١٤،٣٥٩،٢٧٧،٣٥٢
إنشاء قاعة البولنك في المدينة الشبابية / بغداد	بلند باية الإيرانية	٢٢٧،٥٢٩،٩٠٨،١٩٠
إنشاء قاعة البولنك في المدينة الشبابية / بغداد	شركة المنارة المضيفة للمقاولات	٢،٤٠٣،٦٢٢،٠٠٠
تصميم وتنفيذ وإنشاء الملعب الاولمبي في مدينة الصدر/ بغداد	شركة نورال التركية	١١٦،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠
تصميم وإنشاء ملعب الموصل الاولمبي	اوزنار التركية	١١٤،٩٠٠،٠٠٠،٠٠٠
بيت الشباب في كركوك	شركة العدائي	١،٤٩٩،٠٢٤،٠٠٠
مسيح اولمبي في الزعفرانية	شركة ارض السدو	٥،٣٦٢،٧٠٠،٠٠٠

### رد الإدارة :

قدمت وزارة الشباب والرياضة / دائرة الشؤون الفنية والهندسية إلى الهيئة الرقابية المختصة في الوزارة كشف بالمشاريع التي توجد بها مشاكل قانونية ومادية متعلقة بمواقع العمل مرفق بكتابها المرقم (٩٦٣٩/٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٧ وقد تضمن الكشف مشروعين من المشاريع الواردة في ملاحظة شركة التدقيق الدولية وهما:

مشروع تصميم وتنفيذ إنشاء الملعب الاولمبي في الرصافة / بغداد لشركة تري ارينا و مشروع مسبح اولمبي في الزعفرانية لشركة ارض السدو.

- وفيما يخص المشروع الأول : بينت الوزارة انه يتعذر تسليم الأرض بسبب وجود متجاوزين وخط ضغط عالي للكهرباء ويتم البحث عن ارض بديلة فضلاً عن الإشارة إلى وجود موافقة أمانه بغداد بكتابها المرقم (٧٠١/١/م) والمؤرخ في ٢٠١٣/٣/٥ على تغيير استعمال (١٠٠) دونم من قطعة الأرض من زراعي إلى ملاعب وتخصيصها لصالح وزارة الشباب والرياضة .

- وفيما يخص المشروع الثاني : فقد بينت الوزارة إن أسباب التلكؤ وتوقف الشركة عن العمل هو ظهور أنبوب نفط داخل المشروع ووقوع المسبح ضمن المنطقة المحرمة وعدم موافقة وزارة النفط على إقامته وقد تم رفع دعوى قضائية وبعدها تم فسخ العقد بالتراضي .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن الوزارة لم تراعي استكمال المتطلبات قبل إعداد وثائق المناقصات الواردة في المادة ( ٣ - أولاً - و ، ز ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المتعلقة بإزالة المشاكل القانونية والمادية إن وجدت في مواقع العمل عند تنفيذ مقاولات الأشغال العامة بما في ذلك استملاك الموقع ، وأكدت على ضرورة تحميل جهة التعاقد مسؤولية هذه التجاوزات كونها الجهة المسؤولة عن الإعلان والإحالة . وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في أغلب التقارير الرقابية عن تدقيق عقود الوزارة ومنها التقرير الرقابي المرقم (١٥٨٩٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٤ الخاص بتدقيق إجراءات التعاقد عن العقد المرقم (١٩) في ٢٠١٢/١١/٢٦.

### متابعة انجاز العقود (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال تدقيقنا لاحظنا إن هناك مشاريع قد تجاوزت مدة التنفيذ المخصصة لها ولم تنجز ولم نلاحظ وجود متابعة لهذه المشاريع أو اتخاذ أي إجراءات بصددتها مثال ذلك:

اسم المشروع	اسم الشركة	مبلغ العقد (دينار عراقي)
إنشاء ساحات ترتان/ مدينة الصدر	شركة قوة المهام	١,٦١٢,٥٩٥,٠٠٠
مشروع إنشاء قاعة K-span / النجف الاشرف	شركة فجر الجنوب للمقاولات	١,٦٣٣,٦٩٨,٦٠٠
إنشاء ساحات مثيلة بالثيل الصناعي / ميسان	شركة أفق الوزراء للمقاولات	٧,٥٧١,٦٨٢,٠٠٠
مشروع ترميم لجنة شباب الخيرات/ كربلاء	صدى المرام	٣٢٦,٤٣٤,٥٠٠
مشروع إنشاء ملعب عين تمر سعة ٢٠٠٠ متفرج / كربلاء	شركة الأكلح والبيت العالمي للمقاولات	٥,٩٠١,٦٢٢,٠٠٠

### رد الإدارة :

أجابت وزارة الشباب والرياضة / دائرة الشؤون الفنية والهندسية بموجب كتابها المرقم (٩٦٣٩/٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٧ بما يلي :

- فيما يخص مشروع إنشاء ساحات ترتان / مدينة النصر المحال على شركة قوة المهام للمقاولات: وجهت الوزارة تنبيه إلى الشركة المنفذة بموجب كتاب دائرة الشؤون الهندسية والفنية المرقم (٤٧٠٨/٤٦) والمؤرخ في ٢٠١٢/٥/١٦ وإنذار بموجب الكتاب المرقم (٥٤٤٤/٤٦) والمؤرخ في ٢٠١٢/٦/٧ وإنذار نهائي بموجب الكتاب المرقم (٧٤٩٤/٤٦) والمؤرخ في ٢٠١٢/٨/١٣.
- فيما يخص مشروع إنشاء قاعة K-span / النجف الاشرف لشركة فجر الجنوب للمقاولات : قامت الوزارة باتخاذ الإجراءات التالية :
  - توجيه إنذار أولي بالكتاب المرقم (١٠٣٢٢/٢٦) والمؤرخ في ٢٠١١/١٢/٨.
  - توجيه إنذار بالكتاب المرقم (١٠٦٦٥/٢٦) في ٢٠١١/١٢/١٤.
  - بناء على الاجتماع المنعقد في مقر الوزارة بتاريخ (٢٠١٢/٣/١٢) تقرر استمرار الشركة بأعمالها على إن تنجز المشروع بموعد أقصاه ٢٠١٢/٦/١٠.
  - تم سحب العمل وإجراء ذرعه واقع الحال بموجب الكتاب المرقم (٤٩١٦/٣٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/٥/٢٧.
  - تم تشكيل لجنة ذرعه واقع حال بالأمر الإداري المرقم (٧٢٧٨/٣٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/٨/٦.

- فيما يخص إنشاء ساحات مثيلة بالثيل الصناعي / ميسان المحال على شركة أفق الزوراء للمقاولات : قامت الوزارة باتخاذ الإجراءات التالية :

- توجيه إنذار بالكتاب المرقم (٢٩٥٢/٤٦) والمؤرخ في ٢٠١٢/٤/٣ .
- توجيه إنذار بالكتاب المرقم (٨٥١٤/٤٦) والمؤرخ في ٢٠١٢/٩/١١ .

- فيما يخص مشروع ترميم لجنة شباب الخيرات/ كربلاء المحال على شركة صدى المرام :  
• تم سحب العمل من الشركة المقولة .

- فيما يخص مشروع إنشاء ملعب عين تمر سعة ٢٠٠٠ متفرج / كربلاء المحال على شركة الأكل والبيت العالمي للمقاولات : لم ترد إجابة الوزارة عن المشروع ولم يتم تزويد الهيئة الرقابية بالإجراءات المتخذة بشأنه.

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت ما يلي :

- فيما يخص مشروع إنشاء ساحات تترتان / مدينة الصدر: بينت دائرة الشؤون الهندسية والفنية بموجب كتابها المرقم (٣١١٢/٣٢) والمؤرخ في ٢٠١٤/٣/٣١ انه تم توجيه استدعاء للمدير المفوض للشركة المنفذة (قوة المهام) بالحضور وبخلافه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقها، كما قامت الدائرة ذاتها بتوجيه كتابها المرقم (٧٥٢٠/١٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/٨/١٤ إلى مديرية شباب ورياضة مدينة الصدر لغرض التداول بشأن سحب العمل أو التسريع وبحضور كل من مدير المديرية والمشرف العام لمشاريع مدينة الصدر ودائرة المهندس المقيم للمشروع .
- فيما يخص مشروع إنشاء قاعة K-span / النجف الاشرف : تم سحب العمل من شركة فجر الجنوب للمقاولات وإجراء ذرعة واقع الحال بموجب الكتاب المرقم (٤٩١٦/٣٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/٥/٢٧ .

- فيما يخص مشروع ترميم لجنة شباب الخيرات/ كربلاء : تم سحب العمل من شركة صدى المرام .

وقد بينت دائرة الشؤون الهندسية والفنية / قسم شؤون الخطة والمتابعة في الوزارة بموجب كتابها المرقم (٩٧٣٢/١٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١٧ انه تم تشكيل لجان لمتابعة سير العمل في المشاريع التابعة للوزارة في المحافظات ، علما انه لم يتم تزويد الهيئة الرقابية بنتائج متابعة تلك اللجان أو تقارير زيارتها الميدانية للمحافظات ذات العلاقة .

#### عدم وجود خطاب ضمان (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال تدقيقنا لاحظنا إن شركة هيل انترنشنال للاستشارات الهندسية تعاقدت مع الوزارة لتقديم الخدمات الاستشارية . قامت شركة هيل انترنشنال بسحب خطاب ضمان حسن التنفيذ دون فسخ العقد مع الوزارة من اجل تقديمه لعقدها الاستشاري الجديد مع الوزارة والخاص بشركة نورول التركية ، هذه العملية أدت إلى إن العقود مع شركة هيل انترنشنال خالية من خطاب ضمان حسن التنفيذ ] .

#### رد الإدارة :

قدمت وزارة الشباب والرياضة / دائرة الشؤون الفنية والهندسية إلى الهيئة الرقابية المختصة خطاب ضمان صادر من المصرف العراقي للتجارة بالرقم (IGT12190511NDAMD002(TBI/M-1/931 بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٤ بمبلغ (١٩٥٥٠٠٠٠٠) دينار عن حسن تنفيذ الأعمال الاستشارية الخاصة بملعب مدينة الصدر الاولمبي استنادا إلى كتاب الوزارة المرقم (٥٤) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/٢٢ لمقدم الطلب (الأمر) شركة هيل انترناشونال – فرع العراق للمستفيد وزارة الشباب والرياضة تاريخ انتهاء النفاذية ٢٠١٥/١٠/٢٩ .

#### متابعة الهيئة الرقابية:

لم تؤيد الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم أطلاعها على نسخة من خطاب الضمان الوارد في إجابة الوزارة ، علما إن شركة التدقيق لم توضح في ملاحظتها العقود التي أصبحت خالية من خطابات ضمان حسن التنفيذ والموقعة مع شركة هيل انترناشونال.

### توفر الكادر الهندسي (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال تدقيقنا لاحظنا ، إن هناك تأخر في انجاز المشاريع وخاصة في محافظة ميسان وذلك يعود إلى قلة الكادر الهندسي وغالبا في اختصاصي (الهندسية المدنية والمعمارية) وبالتالي عدم وجود عدد من المهندسين المقيمين يتناسب مع عدد مشاريع الوزارة ، بالإضافة إلى وجود نقص في الخبراء للمهندسين في المجالين المذكورين ، وهذه الحالة واضحة من خلال ملاحظتنا لعدد العقود الاستشارية المبرمة مع الشركات الاستشارية مثل شركة هيل انترنشنال وشركة RB - EXCE - UR الفرنسية . إن هذه الحالة تؤدي إلى التأخر في انجاز المشاريع وعدم انجازها ضمن المواصفات المحددة والجودة المطلوبة ] .

### رد الإدارة :

أيدت وزارة الشباب والرياضة / دائرة الشؤون الفنية والهندسية بموجب كتابها المرقم (٩٦٣٩/٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٧ ملاحظة شركة التدقيق ، وبينت انه تم التوجيه بمفاتحة الحكومات المحلية بالمحافظات لغرض تولي المتابعة والإشراف من قبلهم على المشاريع الواقعة ضمن الرقعة الجغرافية التابعة لهم كما في محافظة ميسان حيث تم مخاطبه المحافظة بموجب كتاب الوزارة المرقم (٨٩٧٦/٦) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٠/١٩ .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وأكدت على ضرورة التركيز على الكادر الهندسي في مجال الهندسة المدنية والمعمارية بالإضافة إلى العمل على زيادة الخبرات في هذا المجال مما يؤدي إلى رفع مستوى المشاريع والوزارة .



## وزارة التخطيط / مركز الوزارة دائرة العقود العامة الحكومية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال زيارتنا إلى وزارة التخطيط / دائرة العقود العامة الحكومية ، لاحظنا إن دائرة العقود لا تقوم بتقويم أداء مهام وإجراءات لجان الفتح وتحليل العطاءات في دوائر الدولة وتعديلها حسب الحاجة من خلال إصدار تقارير دورية عن تقويم تلك اللجان وإصدار الملاحظات الضرورية للتعرف على أدائها . وهذا مخالف للفقرة (رابعا ) من المادة ٢٢ من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ ].

### رد الإدارة :

قدمت وزارة التخطيط / قسم التدقيق والرقابة الداخلية إلى الهيئة الرقابية المختصة في الوزارة تقارير عن الزيارات الميدانية لتشكيلات دائرة العقود في المحافظات مرفقة بمذكرتها المرقمة (٢١٨) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/١٦ .

### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية انه تم اطلاعها على عدد من تقارير الزيارات الميدانية لدائرة العقود في الوزارة إلى تشكيلاتها في المحافظات ومنها تقرير الزيارة الميدانية لمحافظة البصرة والناصرية للفترة من (٢٠١٤/٩/١١ – ٢٠١٤/٩/١١) بموجب الأمر الإداري المرقم (١٨١٨٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/٨/٢٨ .

## قسم الرواتب وقسم إدارة الموارد البشرية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال زيارتنا إلى وزارة التخطيط / قسم الرواتب وقسم إدارة الموارد البشرية ، لاحظنا عدم وجود تنسيق بين قسم الرواتب وقسم إدارة الموارد البشرية من حيث تحديث البيانات الخاصة بموظفي الوزارة مثال على ذلك :

القسم	اسم الموظف	العنوان الوظيفي	الدرجة
الرواتب	عماد سلمان عبد الهادي	مدير أقدم	الثانية
إدارة الموارد البشرية	عماد سلمان عبد الهادي	رئيس رسامين هندسي أقدم	الثالثة

### رد الإدارة :

أجابت وزارة التخطيط / قسم التدقيق والرقابة الداخلية بموجب المذكرة المرقمة (٢١٨) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/١٦ بما يلي :

- إن الأوامر الوزارية والإدارية تصدر من قبل قسم إدارة الموارد البشرية وتدخل ضمن نظام الرواتب وان العنوان الصحيح للسيد عماد سلمان عبد الهادي رئيس رسامين هندسي أقدم ولكون راتبه يقع في الدرجة الثانية وعنوانه في الدرجة الثالثة تم إدخاله مدير أقدم ليكون راتبه معادل للدرجة وقد تم إجراء اللازم وتعديل العنوان الوظيفي له في الحاسبة.

- تم ربط نظام إدارة الموارد البشرية مع نظام الرواتب لتلافي مثل هذه الأخطاء.

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة.

## تدنى نسب الصرف المتحققة خلال عام/٢٠١٣ (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [بلغت المصروفات الفعلية مع السلف للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات والخاصة بالمنهاج الاستثماري لغاية ٣١/كانون الأول/٢٠١٣ حوالي (٣٥) تريليون دينار وبنسبة صرف قدرها (١٢ ، ٦٨ %) .

- المصروفات الفعلية لبرنامج تنمية الأقاليم عدا (إقليم كردستان) والخاصة بالمنهاج الاستثماري لغاية ٣١/كانون الأول/٢٠١٣ حوالي (٥ ، ٧) تريليون دينار وبنسبة صرف قدرها (١٤ ، ٥٩ %) .

- المصروفات الفعلية لإقليم كردستان والخاصة بالمنهاج الاستثماري لغاية ٣١/كانون الأول/٢٠١٣ حوالي (٥) تريليون دينار وبنسبة صرف قدرها (١٠٠ %) .

- المصروفات الفعلية لإنعاش الاهوار والخاصة بالمنهاج الاستثماري لغاية ٣١/كانون الأول/٢٠١٣ فقد بلغت (٣١) مليار دينار وبنسبة صرف بلغت (١٤ ، ٠٥) % .
  - إجمالي المصروفات للفترة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠١٣ ولكل جهات الصرف والموضحة أعلاه فقد بلغت (٤٨) ترليون دينار وبنسبة صرف (٧٨ ، ٦٨) % .
- وذلك وفقا للتقرير المعد في وزارة التخطيط / دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية لغاية ٣١/كانون الأول من سنة ٢٠١٣ . مما يؤشر إلى وجود ضعف في القدرة الانفاقية الخاصة بالوزارات والدوائر الحكومية وكما هو موضح في الجدول المرفق:

الوزارة أو الدائرة الحكومية	التخصيصات المعدلة مليون دينار عراقي	المصروفات الفعلية مليون دينار عراقي	نسبة الصرف %
مكتب رئيس الوزراء	٦٤٤٢٢	٢٣٧٧٢	٣٦ ، ٩٠
الأمانة العامة لمجلس الوزراء	٦٦٤٣٣	١٧٧٦٩	٢٦ ، ٧٥
رئاسة الجمهورية	١٠٠١٢	-	-
مجلس النواب	٦٠٠٠٠	١٩٧	٣٣
وزارة النفط	١٨١٧٩٥٣٣	١٠٦٢٣٨٨٦	٥٨ ، ٤٤
وزارة الكهرباء	٦٧٠٧٠٢٧	٥٨٤٠٣٣٥	٨٧ ، ٠٨
وزارة الدفاع	٥٧٥٦٧٤٠	٥١٩٦٠٠١	٩٠ ، ٢٤
وزارة الداخلية	٣٩٤٠٣٩	٣٨٤٧٧٨	٩٧ ، ٦٥
وزارة الأعمار والإسكان	١٣٠٩٨٢٣	١٢٨٧٤٣٨	٩٨ ، ٢٩
وزارة العلوم والتكنولوجيا	٥١٢٦٨	٢٠٩٧٢	٤٠ ، ٩١
وزارة البلديات والأشغال العامة	١٩٣٩٦١٤	١٦٩٢٢٥٠	٨٧ ، ٢٥
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٢١٥٧٠٣	١٦٨٠٢	٧ ، ٧٩
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	٨٧٩٨١٠	٥٦٩٧١٢	٦٤ ، ٧٥
وزارة العدل	٧٦٠٧٥	٦٥٣٢٨	٨٥ ، ٨٧
وزارة حقوق الإنسان	١٤٦٦	٦٥٩	٤٤ ، ٩٤
وزارة الثقافة	٣٢٩٠١٠	٣٧١١٨	١١ ، ٢٨
وزارة الشباب والرياضة	٨٤٦٣٩٤	٦٠١٠٩٥	٧١ ، ٠٢
وزارة التربية	٧٢١٧٧٩	٢٣٨٠٦١	٣٢ ، ٩٨
وزارة التجارة	٤٨٦٤١	٣٢٧٠٠	٦٧ ، ٢٣
وزارة البيئة	٩٢٣٧	١٨١٦	١٩ ، ٦٦
وزارة التخطيط	١٧٩٣٢	٩٨٦٥	٥٥ ، ٠١
وزارة الخارجية	٩١٩٤٢	٥٢٦٦٠	٥٧ ، ٢٨
وزارة الصناعة والمعادن	٢٣٠٢٦١٠	١٦٦٩٥٣٢	٧٢ ، ٥١
وزارة الصحة	١٢٧٩٩٧٩	١٠٣٦٧٥١	٨١ ، ٠٠
أمانة بغداد	١٣١٢٥٥٦	٣٤١٣٠٠	٢٦ ، ٠٠
وزارة الموارد المائية بضمنها حصتها من المبادرة	١٨٦١٣٨٣	١١٥٦٤٦٦	٦٣ ، ١٣
وزارة الزراعة وبضمنها حصتها من المبادرة	٣٢٢٩٩٨	١٢٨٦٢٠	٣٩ ، ٨٢
المصرف الزراعي / المبادرة الزراعية	٢٨٨٠٠٠	٢٢٤٥٠٢	٧٧ ، ٩٥
وزارة النقل	٢٥١٥٧٢٦	٢٢٨٦٥٦٩	٩٠ ، ٨٩
وزارة الاتصالات	٢٤٥٧٩٢	٣٣٩٩٥	١٣ ، ٨٣
اللجنة الاولمبية	٣٥٢٥	٢٥	٠ ، ٧١
اللجنة البارالمبية	٢٠٠٠	٩٧٩	٤٩ ، ٩٥
المجمع العلمي	١٣٠٠	٨٧١	٦٧ ، ٠٠
شبكة الاعلام العراقي	١٢٢٢٧	٢٣٣٨	١٩ ، ١٢
وزارة المالية	١٣٣٨٥٠	٤٢٧٢	٣ ، ١٩

الوزارة أو الدائرة الحكومية	التخصيصات المعدلة مليون دينار عراقي	المصروفات الفعلية مليون دينار عراقي	نسبة الصرف %
السياحة والآثار	١٧٠٦٢	٤١٠١	٢٤,٠٤
ديوان الوقف الشيعي	٧٥٤٨٠١	٥٣٠٧١٢	٧٠,٣١
ديوان الوقف السني	٢٩٤١٠٢	١٣٢٩٠٩	٤٥,١٩
ديوان الوقف المسيحي	٢٠٤٨٢	١٩٣٠٥	٩٤,٢٥
الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة	١٦٨٥	٦٨١	٤٠,٤٢
ديوان الرقابة المالية	٦٤٤٣	٢١٤٥	٣٣,٢٩
هيئة النزاهة	٣٠٠٠	١٤٦٣	٤٨,٧٧
مجلس القضاء	٢٦٧٦٦	١٨٢٧٠	٦٨,٢٦
وزارة الهجرة والمهجرين	٢٤٥٠٧	١٧٦٥٢	٧٢,٠٣
مؤسسة الشهداء	٤٥٠٠٠	١٩٨٨٢	٤٤,١٨
مؤسسة السجناء	٧٠٠٠٠	٣٧٨٥٥	٥٤,٠٨
المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	٥٠٠٠	٩١	١,٨٢
الهيئة الوطنية للاستثمار	٢٤٧٦٣١	٦٤٦٤	٢,٦١
بيت الحكمة	٩٤٣٤	٦٤١١	٦٧,٩٥
مجلس الأمن الوطني	١٠٠٠	٣٤٦	٣٤,٦٠
جهاز المخابرات الوطني	٢٨٠٠٠	٢٥٤	٣٦,٦٢
هيئة الأوراق المالية	٩٠٠٠	٧٣٨	٨,٢٠
محافظة بابل	٢٥٣١٦	-	-
محافظة بغداد	٢٨٦٦٦	-	-
محافظة الانبار	٥٠١١٠	٣٩٠٢٣	٧٧,٨٧
محافظة النجف الاشرف	٢٩٤٢٥٠	٤٥٩٠٥	١٥,٦٠
محافظة واسط	٣١٢٦	-	-
محافظة المثنى	٤٥٠٩٨	-	-
محافظة ديالى	٤٠٠٣٤	-	-
محافظة كربلاء المقدسة	١٥١١٢٥	١٠٧٧٨	٧,١٣
محافظة ذي قار	٤٠٥٢٩	٢٦٤٠	٦,٥١
محافظة كركوك	١٥٠٥٨	-	-
محافظة البصرة	٨٥٠٧٠	-	-
محافظة نينوى	٧٨٠٩٢	-	-
محافظة الديوانية	٩٦٤٩٣	٢٢٤٨٣	٢٣,٣٠
محافظة صلاح الدين	١٢٥٠٠٠	٤٢٨٢٣	٣٤,٢٦
محافظة ميسان	٢٥٣٥٨	-	-
مجموع الجهات أعلاه	٥٠٧٥٤٢١٨	٣٤٥٧١٣٦٦	٦٨,١٢

الوزارة أو الدائرة الحكومية	التخصيصات المعدلة مليون دينار عراقي	المصروفات الفعلية مليون دينار عراقي	نسبة الصرف %
برنامج تنمية الأقاليم عدا (إقليم كردستان)	١٢٧٣٢٥٢٩	٧٥٣٠١٧٩	٥٩,١٤
إقليم كردستان	٥٤٠٠٨٤٧	٥٤٠٠٩٩٦	١٠٠,٠٠
إنعاش الاهوار	٢٢١٠٥٠	٣١٠٥٨	١٤,٠٥
المجموع	٦٩١٠٨٦٤٥	٤٧٥٣٣٥٩٩	٦٨,٧٨

## رد الإدارة :

أجابت وزارة التخطيط / قسم التدقيق والرقابة الداخلية بموجب المذكرة المرقمة (٢١٨) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/١٦ ، إن تقرير شركة التدقيق الدولية قد جاء وفقا للتقرير الأولي الذي أعد من قبل دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية والخاص بالتخصيصات السنوية المعدلة والمصروف الفعلي منها لغاية ٢٠١٣/١٢/٣١ والصادر بتاريخ ٢٠١٤/٣/١٠ وان دائرة البرامج الاستثمارية تقوم بإصدار تقرير آخر تحت عنوان (تقرير ختامي) في ضوء البيانات والمعلومات التي ترد إليها من وزارة المالية / دائرة المحاسبة ، حيث إن عملية إعداد التقرير الأولي للتخصيصات السنوية المعدلة والمصروف الفعلي منها تعد بناءً على طلب الجهات العليا لغرض الوقوف على نسبة التنفيذ المالي للموازنة بشكلها الأولي وليس لغرض اعتمادها في تقييم نسبة التنفيذ وذلك لخلو البيانات والمعلومات المذكورة من التسويات القيدية التي يتم تسجيلها في نهاية السنة المالية . وبالنظر إلى تأخر الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وكذلك المحافظات في تزويد وزارة المالية / دائرة المحاسبة بالبيانات المطلوبة وبالأوقات المحددة لها استنادا إلى ما جاء بالفقرة (٢) من تعليمات وصلاحيات تنفيذ نفقات المشاريع الاستثمارية لعام ٢٠١٣ وانعكاس ذلك سلبا على تنفيذ الفقرة (٤) من التعليمات المشار إليها آنفا من قبل وزارة المالية دائرة المحاسبة لتزويد وزارة التخطيط بتلك البيانات وبالتالي تأثير ذلك على إصدار التقرير في توقيتات زمنية كما هو مطلوب واقعاً.

## متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية إن البيانات الواردة في ملاحظة شركة التدقيق أولية وليست نهائية وان النسبة بعد استبعاد السلف هي (٧، ٣٤ %) للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة و (٥٠ %) لبرنامج تنمية الأقاليم عدا إقليم كردستان ، أما بالنسبة للبيانات المحدثة فتكون النسب كالآتي :

- الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة
  - (٤، ٤٣ %) بدون سلف و (٧٧ %) مع السلف .
  - برنامج تنمية الأقاليم عدا إقليم كردستان
  - (٣، ٥٢ %) بدون سلف و (٢، ٥٨ %) مع السلف .
- وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٦٩٣٨) والمؤرخ في ٢٠١٤/٩/١٤ .

## لجنة إعادة تقييم تصنيف المقاولين ومطابقتها (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال زيارتنا إلى وزارة التخطيط لاحظنا إن الوزارة قامت بتشكيل لجنة خاصة تتولى تدقيق ملفات تصنيف المقاولين ومطابقتها وذلك حسب الأمر الإداري رقم (٨٨٥٠/٣/٤) بتاريخ ٢٠١٢/١٥/أيار ولقد لاحظنا الآتي:

- تتألف اللجنة من رئيس وعضوين.
- قامت اللجنة ومنذ تشكيلها ولغاية انتهاء السنة المالية (٢٠١٢) بتدقيق (٧) أضاير من أصل (٨٢٥) اضرارة وذلك حسب محضر اجتماع اللجنة (الجلسة رقم ٢) بتاريخ ٢٠١٢/٣/تشرين الأول / ٢٠١٢ كدفعة ثانية من عمل اللجنة التدقيقية خلال عام ٢٠١٢.
- إشارة إلى كتاب الدائرة القانونية ذي العدد (١٣٩/٥/٢) في ٢٠١٣/٧/٣٠ تم اقتراح إعفاء اللجنة أعلاه وتشكيل لجنة واحدة أو إحالة الموضوع إلى مكتب المفتش العام لغرض تولي مهمة التدقيق علما إن عدد أضاير شركات المقولة والمقاولين (٦٦٦٧) اضرارة لم ينجز منها لغاية ٢٠١٣/١٢/٣١ سوى (٧) أضاير.

## رد الإدارة :

أجابت وزارة التخطيط / قسم التدقيق والرقابة الداخلية بموجب المذكرة المرقمة (٢١٨) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٦ بما يلي:

- سبق وان حصلت موافقة السيد الوكيل الإداري للوزارة بتاريخ ٢٠١٤/٧/٣٠ على إعفاء اللجنة التدقيقية وإحالة موضوع تدقيق ملفات تصنيف الشركات المقولة والمقاولين إلى مكتب المفتش العام وأحيل الموضوع إلى المكتب المذكور بموجب المذكرة المرقمة (٢٠١٧/٥/٤/أ) في ٢٠١٤/٨/١٣ .

- تعذر على مكتب المفتش العام إجراء عملية التدقيق .
- إن الوزارة بصدد إعداد مشروع تعليمات جديدة لتصنيف الشركات المقولة والمقاولين.

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لوحظ من خلال متابعتها قلة عدد الأضابير المدققة وان إجراءات الوزارة غير مستكملة وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٩٦١٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/٧.

### الجهاز المركزي للإحصاء

#### عقد تجهيز طابعة رقمية إنتاجية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعقد تجهيز طابعه رقمية إنتاجية الموقع مع شركة ألبيري لتكنولوجيا المعلومات لاحظنا انه تم توقيع العقد بعد مرور فترة الـ ١٤ يوم المسموح بها وحسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧- ملاحظة ٢٠/ب) والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوما من صدور الإحالة ، فلقد لاحظنا إن تاريخ الإحالة كان في ٢٦ أيلول ٢٠١٣ بينما تاريخ توقيع العقد كان في ٢٣ تشرين الأول ٢٠١٣].

#### رد الإدارة :

أجابت وزارة التخطيط / قسم التدقيق والرقابة الداخلية بموجب المذكرة المرقمة (٢١٨) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/١٦ ، إن جميع العقود التي يتم إعداد مسوداتها في الجهاز المركزي للإحصاء / القسم القانوني / شعبة العقود يتم رفعها إلى الدائرة القانونية وقسم العقود في مقر الوزارة لغرض التدقيق وإبداء الملاحظات بصدها قبل التوقيع عليها وفيما يخص العقد موضوع البحث فإنه بعد صدور كتاب الإحالة المرقم (٨٧٢٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٢٥ تم رفعه إلى الجهتين أعلاه بموجب المذكرة المرقمة (٥٣٢) والمؤرخة في ٢٠١٣/٩/٣٠ إلا إن إجابة الدائرة القانونية وردت بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٠ بموجب مذكرتها المرقمة (٢٨٢٩) الأمر الذي أدى إلى تأخر توقيع العقد لحين ورود الإجابة.

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٢٤٤٣٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/١١/٢٧.

#### عقد تأهيل وتطوير شعبة إحصاء المسيب (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعقد تأهيل وتطوير شعبة إحصاء المسيب الموقع مع شركة الهندسية الدولية للمقاولات العامة المحدودة لاحظنا إن لجنة تحليل العطاءات قامت بإحالة المشروع أعلاه على الرغم من إن الحسابات الختامية المقدمة من قبل الشركة تشير إلى وجود عجز مالي لدى الشركة ، إن وجود عجز لدى الشركة يعتبر بمثابة مؤشر على عدم الكفاءة المالية للشركة والذي بدوره يؤثر في قدرة الشركة على الاستمرار في تنفيذ المشروع . علما إن ذلك مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ – عاشراً) ].

#### رد الإدارة :

أجابت وزارة التخطيط / قسم التدقيق والرقابة الداخلية بموجب المذكرة المرقمة (٢١٨) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/١٦ ، إن عطاء شركة الهندسية الدولية للمقاولات العامة المحدودة جاء مطابقا لكافة المواصفات الفنية والشروط القانونية بالإضافة إلى قيامها قبل ذلك بتنفيذ مشروع بناء شعبة إحصاء المحمودية التابع للجهاز دون أي تلوؤ وخلال مدة العقد المتفق عليها وبمواصفات عالية الدقة مما أدى إلى قيام لجنة التحليل باختيارها رغم وجود الملاحظة التي أشرتها شركة التدقيق على العكس من العطاء الآخر المقدم من قبل شركة معالم الأثر حيث لم يتم اختيارها من قبل اللجنة بسبب حصول بعض التلوؤ في عملها أثناء تنفيذها لمشروع آخر يخص بناء جناح إضافي لمديرية إحصاء بابل بالإضافة إلى ظهور عيوب في البناية خلال مدة الصيانة ، وقد بينت الوزارة انه سيتم مراعاة ملاحظة شركة التدقيق مستقبلاً في العقود اللاحقة .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق وأكدت على ضرورة التزام الجهاز المركزي للإحصاء بالتعليمات النافذة وأن يكون اختيار الشركات وفقا لإمكانياتها من النواحي المالية والفنية ضمان لقدرتها على تنفيذ المشاريع المحالة إليها والذي بدوره يجنب الوزارة الوقت والتكاليف الإضافية وسيتم متابعة مدى التزام الجهاز بملاحظة شركة التدقيق في العقود اللاحقة .

## وزارة العلوم والتكنولوجيا المدد الإضافية للعقود (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا لعقود الوزارة إن المدد الإضافية الممنوحة للشركات المتعاقد معها لتنفيذ المشاريع تتجاوز (٧٥%) من مدة تنفيذ العقد الأصلية ، إن سبب ذلك هو عدم وجود نص في التعليمات يحدد السقف الزمني للمدد الإضافية التي يمكن إن تمنح إذا تطلبت الحاجة لذلك. إن عدم وجود سقف زمني يحدد نسب المدد الإضافية من شأنه إعطاء فرصه لإستغلال تلك الثغرة في التعليمات ، وبالتالي تعطيل تنفيذ المشروع بشكل كبير وعدم إستغلال موارد الدولة حسب ماهو مخطط، والجدول التالي يوضح المدد الإضافية الممنوحة :

اسم العقد	مدة التنفيذ	مجموع المدد الإضافية الممنوحة	نسبة المدد الإضافية إلى مدة العقد
عقد تجهيز وتنصيب وتشغيل جهاز قياس حجم الجسيمات وجهد زيتنا	١٨٠ يوم	١٦٥ يوم	٩٢%
تجهيز ونصب وتشغيل منظومة طيف متكاملة في موقع التويثة	١٨٠ يوم	١٢٠ يوم	٧٧%

### رد الإدارة :

أجابت وزارة العلوم والتكنولوجيا / الدائرة المالية بموجب الكتاب المرقم (٣٩٧) والمؤرخ في ٢٢/١٠/٢٠١٤ ، بضرورة تحديد سقف زمني للتمديد على أن لا يتجاوز (٢٥ %) من مدة العقد الأصلية الأمر الذي سينعكس على التنفيذ بالوقت المحدد وإنها تؤيد ما ورد بتوصية شركة التدقيق بخصوص ذلك.

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن التمديد يجب أن يتزامن مع أمر غيار أو سبب طارئ.

### عقد تجهيز وتنصيب وتشغيل منظومة تحليل أطياف أشعة كاما في موقع التويثة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا عقد تجهيز وتنصيب وتشغيل منظومة تحليل أطياف أشعة كاما من موقع التويثة الموقع مع شركة افلو لاحظنا إن العقد دخل مرحلة الغرامات التأخيرية ولغاية ٢٠١٣/١٢/٣١ لم يتم تجهيز سوا فقرتين من العقد علما إن تاريخ الانجاز التعاقدية في ٢٧/١٠/٢٠١٣].

### رد الإدارة :

أجابت وزارة العلوم والتكنولوجيا / الدائرة المالية بموجب الكتاب المرقم (٣٩٧) والمؤرخ في ٢٢/١٠/٢٠١٤ ، إن مدة العقد الأصلية (١٨٠) يوم حيث بدأت من ٢٢/٥/٢٠١٣ وانتهت في ٢٨/١٠/٢٠١٣ وحصلت الشركة على تمديد للفترة من ١٩/١١/٢٠١٣ ولغاية ١٩/٢/٢٠١٤ علما انه تم تجهيز كافة فقرات العقد ضمن مدة العقد باستثناء فقرتان (الدرع الرصاصي + البيكرات) بفترة تأخير أمدها (٢١) يوم وتم استيفاء الغرامات التأخيرية حسب بنود العقد .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة حيث تم تجهيز كافة فقرات العقد بعد حصول الشركة على تمديد باستثناء فقرتان (الدرع الرصاصي + البيكرات) وبفترة تأخير أمدها (٢١) يوم وتم استيفاء الغرامات التأخيرية حسب بنود العقد .

## وزارة حقوق الإنسان

### عقد تجهيز حاسبات وأجهزة كهربائية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعقد تجهيز حاسبات وأجهزة كهربائية للمركز الوطني لحقوق الإنسان رقم (٢٠١٣/٢) ] لاحظنا إن الوزارة قامت بتشكيل لجنة فحص واستلام تلك الأجهزة بموجب الأمر الإداري المرقم ( أ / ٤ / ١١٨١٥ ) في ٢٠١٣/٨/١٩ من عناوين وظيفية لا تتسجم مع طبيعة مواد العقد . مثال على ذلك :

الاسم	العنوان الوظيفي
سامر نايف عبد الله	إحصائي
احمد جاسم ياسين	م . قانوني
حسام هاشم حسين	مسجل بيانات
احمد مهند لطفي	م . إحصائي

### رد الإدارة:

بينت وزارة حقوق الإنسان بموجب إجابة القسم المالي المؤرخة في ٢٠١٤/١٠/٢٨ ، انه تم إصدار الأمر الإداري الخاص بتشكيل اللجنة بناء على مقترح الدائرة الإدارية والمالية في المركز الوطني لحقوق الإنسان بموجب المذكرة المرقمة (٧٥٦) والمؤرخة في ٢٠١٣/٧/٢٢ علما أن المذكورين في الأمر الإداري المرقم (م/١١٨١٥/٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/١٩ هم من الذين يمارسون العمل في مجال الحاسبات ومن ضمنهم موظف قانوني لمتابعة بنود العقد .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة وبينت إن الدائرة الإدارية والمالية أوضحت بمذكرتها المرقمة (١٨١٦) والمؤرخة في ٢٠١٤/١٢/١٧ إنه تم تسمية أعضاء اللجنة المشكلة بموجب الأمر الإداري المرقم ( أ / ٤ / ١١٨١٥ ) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/١٩ من قبل المركز الوطني لحقوق الإنسان وهم كل من الذوات المدرجة أسماءهم أدناه :

التسلسل	الاسم	العنوان الوظيفي
١ -	سامر نايف عبد الله	إحصائي
٢ -	احمد جاسم ياسين	م . قانوني
٣ -	احمد مهند لطفي	إحصائي
٤ -	ريفان جبار علي	م. مهندس
٥ -	حسام هاشم حسين	مسجل بيانات

وبينت فيما يخص الذوات الواردة أسمائهم في الجدول ما يلي :

إن التسلسلين ( ١ ، ٣ ) هما من العاملين في المركز الوطني لحقوق الإنسان (الجهة المستفيدة) ولديهم خبرة طويلة في مجال الحاسبات ، وأن التسلسل رقم (٤) هي من ذوي الاختصاص كونها مهندسة حاسبات وتعمل في المركز الوطني لحقوق الإنسان أيضا، علما أن المذكورين أنفا يمثلون الموظفين الأكثر خبرة في مجال الحاسبات في دائرتهم كونها دائرة مشكلة حديثا وفيما يخص التسلسل رقم (٢) فإنه مسؤول شعبة المخازن في الوزارة ولديه اطلاع كافي في موضوع فحص المواد أما التسلسل رقم (٥) فهو ممثل قسم تكنولوجيا المعلومات في اللجنة.



### الموجودات الثابتة (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا لسجلات الموجودات الثابتة في وزارة حقوق الإنسان ما يلي :

- أن الوزارة لا تقوم بمطابقة نتائج الجرد الفعلي للموجودات الثابتة مع السجلات.
- بعض بنود الموجودات ظاهرة في سجل الموجودات بالدائن، إذ أن الوزارة لا تقوم بتدوير أرصدة سجلات بعض الموجودات في نهاية السنة إلى السنة اللاحقة، وإنما تقوم فقط بتسجيل التغيرات التي تحدث خلال السنة.

### رد الإدارة:

- بينت وزارة حقوق الإنسان بموجب إجابة القسم المالي المؤرخة في ٢٩/١٠/٢٠١٤ ما يلي:
- تشكلت لجنة بموجب الأمر الإداري المرقم (٤٢٢٧) والمؤرخ في ٢٣/٣/٢٠١٤ لمعالجة الفروقات لمكاتب المحافظات (الجنوبية والوسطى) وبعض دوائر الوزارة (شؤون المحافظات ومكاتب الرصافة والكرخ) ولا زالت اللجنة مستمرة بانجاز أعمالها لغاية تاريخه .
  - إن شعبة الحسابات المخزنية تقوم بتدوير أرصدة الموجودات الثابتة في بداية كل سنة مالية .

### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة : تمت مطابقة نتائج الجرد مع السجلات حيث ظهر العديد من الفروقات والوزارة بصدد معالجتها.
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة : تم تدوير أرصدة الموجودات الثابتة في السجلات .

### حساب السلف (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا للسجلات المالية للوزارة، لاحظنا وجود رصيد لسلف تعود من عام ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠١٣ بمبلغ (٣٤٠، ٧٥٢، ٨٦) دينار عراقي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ لم تقم الوزارة بتصفيتهما ]

### رد الإدارة:

بينت وزارة حقوق الإنسان / القسم المالي بموجب الإجابة المؤرخة في ٢٨/١٠/٢٠١٤ أنه تم تصفية مبلغ (٢٠٨٣٦٢٩٩) دينار لغاية ٣٠/٩/٢٠١٤ من أصل المبلغ الوارد في ملاحظة شركة التدقيق .

### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية إن الوزارة قامت بتشكيل لجان لتصفية السلف الموقوفة وأيدت ما ورد بإجابة الوزارة بأنها قامت بتصفية مبلغ قدره (٢٠٨٣٦٢٩٩) دينار لغاية ٣٠/٩/٢٠١٤ .

### قسم الرواتب (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعملية صرف الرواتب ، لاحظنا قيام بعض الموظفين بتحويل موظفين آخرين لاستلام رواتبهم بالنيابة دون وجود أي تفويض أو وثيقة رسمية مكتوبة تؤكد صحة تلك التحويلات بشكل رسمي. أن تلك التحويلات هي مهمة للتأكد من أن الذين يستلمون رواتب الموظفين بالنيابة هم فعلاً مخولين بشكل رسمي ] .

### رد الإدارة:

قدمت وزارة حقوق الإنسان / القسم المالي بموجب إجابته المؤرخة في ٢٨/١٠/٢٠١٤ مجموعة من التحويلات لموظفين في أقسام مختلفة على شكل مذكرات داخلية بتحويل موظفين لاستلام رواتبهم بدلاً عنهم .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة حيث تم اطلاعها على نماذج من تلك التحويلات.

### قسم الموارد البشرية ( منخفضة / مكررة )

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا للعناوين الوظيفية لقسم الرواتب وقسم إدارة الموارد البشرية لاحظنا اختلاف العناوين الوظيفية بسبب تطبيق وزارة حقوق الإنسان لنظام رواتب مطبق في وزارة الاتصالات والذي لا يحتوي على الكثير من العناوين الوظيفية الموجودة في وزارة حقوق الإنسان ].

### رد الإدارة:

بينت وزارة حقوق الإنسان / القسم المالي بموجب الإجابة المؤرخة في ٢٧/١٠/٢٠١٤ ، انه لازال العمل بنظام الرواتب في مركز الحاسبة الالكترونية لوزارة الاتصالات وتم مخاطبتهم لشراء نظام جديد.

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت أن الوزارة تعمل حالياً لشراء نظام جديد للرواتب.

## وزارة البلديات والأشغال العامة

### انخفاض نسبة المصروف من الموازنة التشغيلية (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال تدقيقنا لاحظنا ، أن نسبة الصرف من الموازنة التشغيلية للمديرية العامة لديوان الوزارة قد بلغ ( ١٥ %) لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ ويرجع السبب الرئيسي لهذا الانخفاض إلى عدم القيام بتسجيل بعض النفقات على حساباتها وتسجيلها على حسابات السلف بالرغم من انه تم صرفها فعلياً، وتتم تسوية حسابات السلف في نهاية السنة ، وهذا لا يعكس النفقات الفعلية للموازنة].

### رد الإدارة:

أجابت وزارة البلديات والأشغال العامة / المديرية العامة لديوان الوزارة / قسم الحسابات والموازنة بموجب الكتاب المرقم (٣٩١١) والمؤرخ في ١٦/٤/٢٠١٤، إن سبب الانخفاض هو قيد النفقات على حساب سلف الرواتب تنفيذاً لكتاب وزارة المالية / دائرة المحاسبة النقدية المرقم (٢٦٩١٠) والمؤرخ في ١٦/١٢/٢٠١٣ والموجه إلى البنك المركزي العراقي والذي تضمن إيداع مبلغ مقداره (١٢٠١٣٠٦٦٧١١) دينار (اثنا عشر مليار وثلاثة عشر مليون وستة وستون ألف وسبعمائة واحد عشر دينار) في الحساب الجاري باسم وزارة البلديات والأشغال العامة عن صرف الرواتب والنفقات التشغيلية لشهر كانون الأول / ٢٠١٣ لمنتسبي المديرية العامة للمجاري .

### متابعة الهيئة الرقابية

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق علماً إن نسبة الصرف قد بلغت (٥٤%) لغاية ٣١/١٢/٢٠١٣ وليس كما ورد في ملاحظة شركة التدقيق .

### سلف موقوفة من سنوات سابقة (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال تدقيقنا لاحظنا ، وجود سلف موقوفة تعود لسنتي (٢٠٠٩ و ٢٠١٠) بمبلغ (١١٧، ٣٥٩، ٦٥٠، ٧٧) دينار عراقي خلافاً لقرار مجلس الوزراء المرقم (أم/١١/ر/٣٧٣٦٠) لسنة ٢٠٠٩ الذي ينص على تصفية كافة السلف بموعد أقصاه ٢٠ كانون الأول من كل سنة وبعبكسه فرض غرامة تأخيرية مقدارها (٧ %) من مبلغ السلف . خلال سنة ٢٠١٣ قامت الوزارة بمفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء لاستحصال الموافقة على تصفية هذه السلف ولكن لم ترد الإجابة على ذلك].

### رد الإدارة:

أجابت وزارة البلديات والأشغال العامة / المديرية العامة لديوان الوزارة / قسم الحسابات والموازنة بموجب الكتاب المرقم (٣٩١١) والمؤرخ في ١٦/٤/٢٠١٤. تم متابعة السلف مع وزارة المالية / دائرة المحاسبة / اللامركزي وآخرها الكتابين المرقمين (٢٧٩٢) و (٢٨٣١) والمؤرخين في (٨/٢ و ٢٠١٤/٨/٦) على التوالي علماً أن وزارة المالية / دائرة المحاسبة أبلغت وزارة البلديات والأشغال العامة بموجب الكتاب المرقم (١٨٢٣٤) والمؤرخ في ٣١/٨/٢٠١٤ بعدم مفاتها مستقبلاً وسيتم تزويدهم بالمعلومات حال ورود كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء بهذا الخصوص .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت إن المديرية قامت بمفاتحة جهة الاختصاص وزارة المالية حول تسوية السلف الموقوفة للسنتين (٢٠٠٩ و ٢٠١٠) والتي بدورها قامت بمفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بكتابها المرقم (١٩٥٠٨) والمؤرخ في ١٧/٩/٢٠١٣ حيث وردت إجابة وزارة المالية بكتابها المرقم (١٨٢٣٤) والمؤرخ في ٣١/٨/٢٠١٤ بالتزيت لحين ورود إجابة الأمانة العامة لمجلس الوزراء وعليه فان السلف موضوع البحث لا زالت موقوفة .

## وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لجان تحليل العطاءات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا عقود الوزارة إنها تتعاقد في بعض الأحيان مع شركات خاسرة حسب ما تظهره بياناتها المالية المقدمة إلى الوزارة قبل عملية التعاقد، مما يدل على عدم دراسة تلك البيانات من قبل لجان الفتح والتحليل للتأكد من الكفاءة المالية لتلك الشركات ، كما نصت تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧/عاشرا - ج) مثال على ذلك :

- عقد مقاوله إنشاء شبكة الحماية الاجتماعية في كربلاء المقدسة لشركة الطالبة للمقاولات العامة .
- عقد إنشاء بناية ذات طابقين ملحقة ببناية دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال لشركة شفرة الصمت للمقاولات العامة .

إن عملية تحليل العطاءات بشكل مناسب يوفر على الوزارة الوقت والتكاليف ، وبالتالي تنفيذ المشاريع بشكل أفضل . وإن عدم دراسة الوضع المالي للشركات المشاركة قد يؤدي إلى إحالة المشاريع على شركات خاسرة وغير قادرة على تنفيذ تلك المشاريع المتعاقد عليها .

### رد الإدارة :

بينت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / الدائرة القانونية / قسم العقود بموجب الإجابة المؤرخة في ٢٠١٤/١١/١٩ ما يلي:

- فيما يخص عقد مقاوله إنشاء شبكة الحماية الاجتماعية في كربلاء المقدسة لشركة الطالبة للمقاولات العامة : إن شركة الطالبة للمقاولات قدمت حساباتها الختامية للسنوات (٢٠١٠ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢) ولا يوجد لديها عجز مالي ماعدا سنة ٢٠١١ .

- فيما يخص عقد إنشاء بناية ذات طابقين ملحقة ببناية دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال لشركة شفرة الصمت للمقاولات العامة : تم التعاقد مع شركة عبق الحضارة للمقاولات العامة بموجب العقد المرقم (٢٠٦٩٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/٢٥ وليس شركة شفرة الصمت كما ورد بملاحظة شركة التدقيق ولا يوجد عجز مالي في الحسابات الختامية المقدمة من قبل الشركة .

### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية المختصة ما يلي :

- فيما يخص عقد مقاوله إنشاء شبكة الحماية الاجتماعية في كربلاء المقدسة لشركة الطالبة للمقاولات: تم تلافي الملاحظة في العقود اللاحقة علما إن شركة الطالبة للمقاولات حققت ربح خلال سنة ٢٠١٢ .

- فيما يخص عقد إنشاء بناية ذات طابقين ملحقة ببناية دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال لشركة شفرة الصمت للمقاولات العامة : أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة بأن العقد المبرم مع شركة عين الحضارة للمقاولات العامة وليس مع شركة شفرة الصمت للمقاولات العامة كما ورد في ملاحظة شركة التدقيق ولا يوجد عجز مالي في الحسابات الختامية المقدمة من قبل الشركة .

### مشاريع متلكنة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعقود وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لاحظنا إن هناك عقود متلكنة تعود لعام (٢٠١٠-٢٠١١) لم تنجز لغاية ٢٠١٣/١٢/٣١ ومازالت متوقفة ولم يتم اتخاذ أي إجراء بصدها . مثال على ذلك :

اسم العقد	تاريخ توقيع العقد	اسم الجهة المنفذة
إنشاء المجمع الإصلاحي النموذجي في البصرة	٢٠١١/١٢/٢٣	شركة طريق السلام وشركة التنمية الهندسية
إنشاء المجمع الإصلاحي النموذجي في الديوانية	٢٠١١/١٢/١	شركة طريق السلام وشركة التنمية الهندسية
إنشاء قسم العمل والتدريب المهني في الديوانية	٢٠١٠/٣/٣٠	شركة نيراس بغداد
إنشاء قسم العمل والتدريب المهني في بابل	٢٠١٠/٣/٢٤	شركة جزيرة الاكارم

## رد الإدارة :

- فيما يخص عقد إنشاء المجمع الإصلاحي النموذجي في البصرة : بينت الدائرة القانونية / في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / قسم العقود بموجب الكتاب المرقم (١٣٨٨٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/٩/١١، حصلت موافقة السيد الوزير على سحب العمل من شركة طريق السلام والتنمية الهندسية للتجارة والمقاولات العامة المنفذة للمشروع لتلكؤ الشركة وتوقفها عن العمل استناداً للفقرة (ط/١/المادة الخامسة والستون) من شروط المقاوله لأعمال الهندسة المدنية بجزأها الأول والثاني واستناداً لصلاحيات السيد الوزير بسحب العمل الواردة بالفقرة (١٥) من تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠١٣.
  - فيما يخص عقد إنشاء المجمع الإصلاحي النموذجي في الديوانية : بينت الدائرة القانونية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية/ قسم العقود بموجب الكتاب المرقم (١٢٧٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١/٢٣، حصلت موافقة السيد الوزير على سحب العمل من شركة (طريق السلام وشركة التنمية الهندسية للمقاولات العامة ) المنفذة للمشروع .
  - فيما يخص عقد إنشاء قسم العمل والتدريب المهني في الديوانية : بينت الدائرة القانونية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / قسم العقود بموجب الكتاب المرقم (٦٠٠٠) والمؤرخ في ٢٠١٢/٥/١٦، حصلت موافقة السيد الوزير على سحب العمل من شركة نبراس بغداد للمقاولات العامة المنفذة للمشروع لعجز الشركة عن إكمال الأعمال المتبقية استناداً إلى الفقرة (ط/١/المادة الخامسة والستون) من شروط المقاوله لأعمال الهندسة المدنية وتم رفع دعوى قضائية ضد الشركة وكان القرار لصالح الوزارة بانجاز الأعمال غير المنجزة وتم تمييز القرار من قبل الشركة المنفذة ولم يتم حسم الموضوع لغاية تاريخه.
  - فيما يخص عقد إنشاء قسم العمل والتدريب المهني في بابل: بينت الدائرة القانونية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / قسم العقود بموجب الكتاب المرقم (٧٩٠٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/٥/٢٠، انه تم توجيه إنذار إلى شركة جزيرة الاكارم للمقاولات العامة عن طريق دائرة كاتب العدل في الكرخ علماً انه لغاية تاريخه لم يتم التبليغ لمجهولية عنوان الشركة وقد تم البدء بإجراء نشر الإنذار بالصحف الرسمية .
- متابعة الهيئة الرقابية :**
- بينت الهيئة الرقابية ما يلي :
- فيما يخص عقد إنشاء المجمع الإصلاحي النموذجي في البصرة : أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة / الدائرة القانونية بموافقة السيد الوزير على سحب العمل من شركة طريق السلام والتنمية الهندسية للتجارة والمقاولات إلا انه ولغاية تاريخه لم يتم حسم الموضوع مع الشركة.
  - فيما يخص عقد إنشاء المجمع الإصلاحي النموذجي في الديوانية : أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة / الدائرة القانونية بموافقة السيد الوزير على سحب العمل من شركة طريق السلام والتنمية الهندسية للتجارة والمقاولات إلا انه ولغاية تاريخه لم يتم حسم الموضوع مع الشركة.
  - فيما يخص عقد إنشاء قسم العمل والتدريب المهني في الديوانية : أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة / الدائرة القانونية برفع دعوى قضائية إلا انه ولغاية تاريخه لم يتم حسم الموضوع مع شركة نبراس بغداد.
  - فيما يخص عقد إنشاء قسم العمل والتدريب المهني في بابل : أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة / الدائرة القانونية بتوجيه إنذار إلى الشركة إلا انه لم يتم التبليغ لمجهولية عنوانها ولغاية تاريخه لم يتم حسم الموضوع مع شركة جزيرة الاكارم.

## وزارة البيئة

### عقد تجهيز الأطراف الصناعية (متوسطة / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعقد تجهيز الأطراف الصناعية الموقع مع شركة روعة الابتسامة للتجارة العامة بمبلغ (٣٧٥ ، ٠٠٠ ، ٠٠٠) دينار لاحظنا ما يلي:
- لم يتم إعادة الإعلان عن المناقصة بسبب تقديم عطاء واحد من قبل شركة روعة الابتسامة الذي كان غير مطابق للمواصفات الفنية والتجارية لغرض الحصول على عطاءات أفضل كما جاء في توصية لجنة تحليل العطاءات المركزية وهذا خلافاً للفقرة الخامسة - أ من المادة (٥) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ .
  - تم الإعلان عن المناقصة بتجهيز (٣٥٠) طرف صناعي بكلفة تخمينية (٣٩٥) مليار دينار في حين تمت الإحالة إلى شركة روعة الابتسامة بتجهيز (١٩٥) طرف صناعي بمبلغ (٣٧٥) مليار دينار مما يدل على عدم وجود دراسة محدثة عن الكلفة التخمينية وهذا مخالف للفقرة (ب) من المادة (٣) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ .
  - عدم تقديم الشركة الحسابات الختامية كما نصت الفقرة عاشرًا - ج من المادة (٧) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ تقديم حسابات ختامية مصادق عليها من قبل محاسب قانوني لأخر سنة .

### رد الإدارة :

أجابت وزارة البيئة / قسم العقود بموجب الكتاب المرقم (ع / ٢٣٣٥) والمؤرخ في ٢٨/١٠/٢٠١٤ بما يلي:

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة : تم استحصل موافقات السيد الوزير على أصل كتاب دائرة شؤون الأलगام / قسم الاتصال المجتمعي المرقم (د غ/ ٨٠٨/٥) والمؤرخ في ٢٩/٨/٢٠١٣ بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢ بضرورة حصر التعاقد مع شركة روعة الابتسام لصناعة الأطراف الصناعية كونها الوكيل الحصري و على أصل مذكرة لجنة تحليل العطاءات المركزية بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٥ وعلى أصل كتاب دائرة شؤون الأलगام المرقم (د غ/ ١١٦٩/١) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/١٢ بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٥ .

- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة : تم مفاتحة السيد الوكيل الإداري بموجب الكتاب المرقم (١٥٦٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/٧/٦ لغرض استحصل موافقة السيد الوزير على الفقرة (٥) منه حيث إن العرض المقدم من قبل الشركة (١٣٨٧٠٠٠٠٠٠) دينار عن تجهيز (١٩٤) طرف وتمت الإحالة بمبلغ (١٣٧٥٠٠٠٠٠٠) دينار وبنفس العدد أعلاه أي بفارق قدره (١٢٠٠٠٠٠٠) دينار ويرومون فيه تخفيض سعر الطرف الصناعي تحت الركبة إلى (٦٤٥٢٠٠٠) دينار والطرف الصناعي فوق الركبة بـ (٧٩٢٠٠٠٠) دينار ليتناسب مع القيمة الإجمالية للعقد وقد تم استحصل موافقة السيد الوزير بتاريخ ٢٠١٤/٨/٤ على تعديل الأعداد مع مبلغ التجهيز .

- فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة : تم تقديم الحسابات الختامية لشركة روعة الابتسام للتجارة العامة المحدودة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ .

### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة : إن المناقصة كانت بأسلوب الدعوة المباشرة لعدم تقديم أي عطاء للمناقصة عند الإعلان وعليه لا يتطلب ذلك إعادة الإعلان .
- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة : أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق .
- فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة : إن شركة روعة الابتسام للتجارة العامة قدمت حساباتها الختامية للفترة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ إلى الوزارة وقد تم اطلاع الهيئة الرقابية عليها وكانت نتيجة النشاط ايجابية ، علماً إن الشركة موضوع البحث قد تم تأسيسها عام ٢٠٠٧ .

### تأريخ توقيع العقد (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا أن بعض العقود يتم توقيعها بعد مرور فترة الـ (١٤) يوما المسموح بها حسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ / عشرون) والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوما من تاريخ صدور كتاب الإحالة ومثال ذلك :

اسم المشروع	تاريخ الإحالة	تاريخ التوقيع
تجهيز أجهزة خاصة بمشروع مضخة لسحب المياه الجوفية	٢٦ حزيران ٢٠١٣	٢٤ تموز ٢٠١٣
تجهيز جهاز المايكرويف	١٨ حزيران ٢٠١٣	٢٤ تموز ٢٠١٣
تجهيز قياس الأشعة الكهرومغناطيسية	٧ تشرين الثاني ٢٠١٣	٣٠ كانون الأول ٢٠١٣

### رد الإدارة :

أجابت وزارة البيئة / قسم العقود بموجب الكتاب المرقم (ع / ٢٣٣٥) والمؤرخ في ٢٨/١/٢٠١٤ بما يلي:

- فيما يخص كل من عقدي تجهيز أجهزة خاصة بمشروع مضخة لسحب المياه الجوفية وتجهيز جهاز المايكرويف : إن التأخير الحاصل هو بسبب إجراءات مصادقة العقدين.
- فيما يخص عقد تجهيز قياس الأشعة الكهرومغناطيسية : إن سبب التأخير هو إجراءات التأكد من صحة صدور التأمينات الخاصة بحسن التنفيذ (٥ %) حيث تم تزويد القسم بكتاب صحة صدور من مديرية بيئة البصرة المرقم (ب . ص / ٤ / ٦١٠٨) والمؤرخ في ٢٥/١١/٢٠١٣ والتأكد من صحة صدور الوكالة الصادرة من كاتب العدل في البصرة بموجب الكتاب المرقم (ب . ص / ٦١٠٩) والمؤرخ في ٢٥/١١/٢٠١٣.

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقريرين الرقابيين المرقمين (٨٧٦١) و (١٨٤٥٣) والمؤرختين في (١٢/٥ و ١٢/١٠/٢٠١٤) على التوالي.

### عقود البحوث والدراسات (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا أن الوزارة قامت بالتعاقد مع موظفين ينتمون للوزارة من أجل شراء البحوث والدراسات التي يقومون بها ، على الرغم من حصولهم على كامل حقوقهم الدراسية والوظيفية . مثال على ذلك :

اسم العقد	مبلغ العقد (دينار عراقي)	تاريخ العقد
زيادة كفاءة الخلية الشمسية باستخدام أنواع بوليميرية مطعمه خلية من الصبغات	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٧/حزيران/٢٠١٣
دراسة حقلية حول العمل البيئي للأسماك المرباة في الأقفاص العائمة في نهر دجلة	٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٧/حزيران/٢٠١٣

خلال مراجعتنا للعقود الخاصة بالدراسات العليا من عام ٢٠٠٨ ولغاية ٢٠١٣ لم يتسنى معرفة الجدوى الاقتصادية من هذه العقود فضلا عن إمكانية تطبيق هذا البحث على أرض الواقع .

### رد الإدارة :

أجابت وزارة البيئة / قسم العقود بموجب الكتاب المرقم (ع / ٢٣٣٥) والمؤرخ في ٢٨/١/٢٠١٤ بما يلي :

- تم استحصال موافقة السيد الوزير بتاريخ ١٦/١٢/٢٠١٢ على أصل كتاب دائرة التخطيط والمتابعة / قسم التطوير المرقم (١٢٦٨) والمؤرخ في ١٣/١٢/٢٠١٢ والمتضمن التعاقد مع الجامعة المستنصرية / كلية العلوم من خلال أحد طلاب الماجستير .

- وتم استحصل موافقة السيد الوزير بتاريخ ٢٤/١٠/٢٠١٢ على أصل كتاب جامعه بغداد / كلية الزراعة المرقم (٥٩٧٣) والمؤرخ في ٢٢/١٠/٢٠١٢ والخاص بالموافقة على التعاقد مع الجامعة أنفة الذكر من خلال احد طلاب الماجستير أيضا.

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وأكدت على ضرورة قيام الوزارة بإصدار تعليمات خاصة حول البحوث للاستفادة منها وتطبيقها على أرض الواقع حيث إن تعليمات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (١٦٠) لسنة ٢٠٠٩ حددت بموجبها آلية التعاون بين تشكيلاتها و الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة ، ولم تشر إلى دراسة الجدوى من تلك البحوث وترجمتها على أرض الواقع من خلال التطبيق .

#### اعتمادات مستندية (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا للعقدين المرقمين (١٧٥، ١٧٤) والخاصين بتجهيز محطات المراقبة والتحسس النائي لنوعية المياه وتجهيز محطات مراقبة المصادر المائية، لاحظنا أن مبلغ العقود مسجلة كأمانات ولم تسجل كمصروف نهائي كون أن الوزارة لم تستلم إشعار من وزارة المالية . مما أدى إلى وجود فرق بين المبالغ المسجلة في الحسابات الختامية للوزارة ورصيد دائرة المحاسبة في ميزان المراجعة النهائي بمبلغ (٢٧٥، ١٢٦، ٠٠٠) دينار عراقي وأدناه تفاصيل العقود :

اسم العقد	الجهة المنفذة	مبلغ العقد/دولار
تجهيز ونصب وتشغيل محطات المراقبة والتحسس النائي لمياه الصرف الصحي في بغداد	شركة الفخار للمقاولات الهندسية المحدودة	٦٦٠،٠٠٠
تجهيز ونصب وتشغيل محطات المراقبة والتحسس النائي لنوعية المياه في بغداد	شركة الفخار للمقاولات الهندسية المحدودة	١،٠٣٤،٤٥٠

#### رد الإدارة :

أجابت وزارة البيئة / الدائرة الإدارية والمالية / القسم المالي بموجب الكتاب المرقم (د م / ٦٣/٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/٢/٩ ، تم تسجيل العقود كأمانات وليس مصروفات وذلك لكون قيد الاعتماد المستندي قد تم تسجيله خلال فترة الحسابات الختامية ولا يمكن تحريك حساب جاري دائرة المحاسبة إضافة إلى عدم قيام وزارة المالية بتزويدهم بالقيود الخاصة بذلك وحرصا من الوزارة على إظهار هذه العملية ومتابعتها فقد تم إظهار مبلغ القيد كأمانات عند وصول الأجهزة.

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة علما إن تلك العقود قد نفذت خلال السنتين (٢٠١١ و ٢٠١٢) عند وصول الأجهزة وتم تسجيل قيد من حساب / الأمانات إلى حساب / السلف.

#### صرف مستحقات (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال زيارتنا إلى وزارة البيئة لاحظنا وجود مدراء عامين وكالة يتم صرف رواتب ومخصصات مدراء عامين لهم لم تحصل موافقة مجلس الوزراء على تعيينهم بدرجة مدير عام منذ عام ٢٠١١ خلافاً إلى كتاب وزارة المالية المرقم (١١٨١٧) في ٢٠١١/٣/٥، وكتاب مكتب مفتش عام وزارة البيئة المرقم (ر.ت / ٣٢٠ / ٢) في ٢٠١٢/١٢/٢٠ والكتاب المرقم (ر.ت / ٣/٥) في ٢٠١٣/١/٨ الذي ينص على إيقاف صرف رواتب ومخصصات المراد تعيينهم بدرجة مدير عام بعد انتهاء المدة المقررة ثلاثة أشهر دون استحصل موافقة مجلس الوزراء على تثبيتهم بدرجة مدير عام].

#### رد الإدارة:

أجابت وزارة البيئة / الدائرة الإدارية والمالية / شعبة متابعة الأمور الرقابية المرقمة (١١٥٧١) والمؤرخة في ٢٠١٤/١٠/٣٠ إن الصرف يتم استنادا إلى توجيه السيد الوزير المؤرخ في ٢٠١٣/١/٩ على مذكرة الدائرة الإدارية والمالية المرقمة (د م / ٢/١) والمؤرخة في ٢٠١٣/١/٨ والموجه إلى السيد الوكيل الإداري.



### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبيّنت انه بالرغم من عدم موافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء على تثبيتهم كمدرّاء عامين وطلب تسمية بدلاء عنهم بموجب كتابها المرقم (ق/٢/٥/٤/٣٠٧٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٢/١٩ إلا أنهم ما زالوا بهذا المنصب لغاية تاريخه ، علما إن كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (ش و/٨/١/٨٧٧١) والمؤرخ في ٢٠٠٦/١٠/٩ أشار إلى ممارسة السادة الوزراء ورؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة صلاحياتهم في تكليف احد الموظفين بمهام مدير عام وكالة مدة لا تتجاوز (٣) أشهر في حال شغور المنصب لأي سبب كان على أن يقترن ذلك باقتراح على مجلس الوزراء لتعيين الموظف المذكور في وظيفته إذا ثبتت كفاءته .

## أمانة بغداد

### عقد تنفيذ شبكة مجاري مشتركة لخدمة محلة ٧٧٤ – ٧٧٢ (عالية / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لأوليات عقد تنفيذ شبكة مجاري مشتركة لخدمة محلة (٧٧٤ – ٧٧٢) ، لاحظنا الآتي:
- إن دراسة الجدوى الفنية الاقتصادية الخاصة بالمشروع غير مصادق عليها من قبل وزارة التخطيط خلافا للمادة (٣/ أولا – الفقرة أ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ التي أوجبت وجود مصادقة مسبقة على دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع من قبل وزارة التخطيط قبل إعداد وثائق المناقصة .
  - التأخر في توقيع العقد بعد الإحالة حيث كان تاريخ الإحالة في ٢٠١٣/٣/١٤ بينما تاريخ توقيع العقد في ٢٠١٣/٤/١٧ وهذا مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ – الفقرة ب / ٢٠).

### رد الإدارة :

- بينت دائرة مجاري بغداد بموجب الكتاب المرقم (٩٧٠٣/٢/٢) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٠/٢٩ بما يلي :
- فيما يخص فقرة المصادقة على دراسة الجدوى الفنية الاقتصادية الخاصة بالمشروع من قبل وزارة التخطيط : انه لا توجد مصادقة للمناقصة وإنما للمشروع بشكل كامل من قبل وزارة التخطيط (المصادقة على مشروع تنفيذ شبكات).
  - فيما يخص فقرة التأخر في توقيع العقد بعد الإحالة : إن الشركة قد تتأخر أحيانا في تقديم خطاب ضمان عن حسن التنفيذ وعدم إجراء التأمين الهندسي وقد تم إنذار الشركة المنفذة لغرض تقديم خطاب الضمان وإجراء التأمين الهندسي خلال ثلاثة أيام من تاريخ التبليغ .

### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص فقرة المصادقة على دراسة الجدوى الفنية الاقتصادية الخاصة بالمشروع من قبل وزارة التخطيط : أنها تؤيد ما ورد بإجابة دائرة مجاري بغداد بوجود دراسة جدوى اقتصادية من قبل وزارة التخطيط للمشروع بشكل كامل .
- فيما يخص فقرة التأخر في توقيع العقد بعد الإحالة : أنها تؤيد ملاحظة شركة التدقيق لعدم قيام دائرة مجاري بغداد بتزويدها بما يؤيد ما ورد بإجابتها من توجيه إنذار إلى الشركة المتأخرة في التوقيع .

### عقد تنفيذ شبكة مجاري مشتركة لخدمة المحلة ٧٧٠ (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لأوليات عقد تنفيذ شبكة مجاري مشتركة لخدمة المحلة ٧٧٠ والواقعة ضمن الرقعة الجغرافية لدائرة بلدية الغدير الموقع مع شركة كونزيت للمقاولات العامة ، لاحظنا الآتي:

- إن الشركة قدمت قائمة بالكادر الفني ضمن الوثائق المطلوبة في حين إن الحسابات الختامية لم تظهر أي مصروف لرواتب العاملين في الشركة ضمن حساب مصاريف الشركة وهذا مخالف لشروط المناقصة .
- تم تغيير التصاميم بعد المباشرة بالعمل ، وهذا مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٣ – الفقرة د) .
- أوصت لجنة دراسة وتحليل العطاءات بتقريرها الأول المؤرخ في ٢٠١٢/٦/٢٤ بأن الشركة لديها عجز مالي في حساباتها وغير رصينة ماليا وان الأوليات المقدمة تتناقض مع الشروط الفنية والمالية والقانونية لذا يجب إعادة الإعلان . إلا انه تم إحالة المشروع إلى شركة كونزيت للمقاولات العامة رغم اعتراض اللجنة.
- بلغت نسبة الانجاز لغاية ٢٠١٣/١٢/٣١ (صفر %) .

## رد الإدارة :

- فيما يخص فقرة الكادر الفني : لم تقم دائرة مجاري بغداد ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (٨٤) والمؤرخة في ٢٨/١٠/٢٠١٤ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٤) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٤ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .
- فيما يخص فقرة تغيير التصميم بعد المباشرة بالعمل : لم تقم دائرة مجاري بغداد ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (٨٤) والمؤرخة في ٢٨/١٠/٢٠١٤ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٤) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٤ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .
- فيما يخص فقرة وجود عجز مالي في حسابات شركة كونزيت للمقاولات العامة (الشركة المتعاقدة): بينت دائرة مجاري بغداد بموجب كتابها المرقم (٩٧٠٣) والمؤرخ في ٢٩/١٠/٢٠١٤ إن لجنة الدراسة والتحليل فاتحت شركة كونزيت وقدمت الأخيرة حساباتها الختامية للسنوات [٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١] وحسب تقرير لجنة الفتح ظهر عجز في حسابات السنة ٢٠١١ ناتج عن مصاريف إدارية لذرات منجزة لم يتم استلام مبالغها .
- فيما يخص فقرة نسبة الانجاز لغاية ٢٠١٣/١٢/٣١ (صفر %) : أيدت دائرة مجاري بغداد بموجب كتابها الوارد ذكره بالفقرة أعلاه ، إن نسبة الانجاز الفني بلغت (صفر %) لغاية ٢٠١٣/١٢/٣١ بسبب وجود متجاوزين على مسار الخط ولهذا السبب تم إصدار أمري غيار علما انه قد تم انجاز العمل بالكامل وبنسبة انجاز (١٠٠ %) .

## متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص فقرتي الكادر الفني وتغيير التصميم بعد المباشرة بالعمل : أنها تؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق وإن دائرة مجاري بغداد لم تقم بالإجابة عن تلك الفقرتين .
- فيما يخص فقرة العجز المالي في حسابات شركة كونزيت للمقاولات العامة : تم اطلاع الهيئة الرقابية على تقرير لجنة تدقيق الإحالات الرئيسية المؤرخ في ١٦/٩/٢٠١٢ والذي تضمن توصية بإحالة المناقصة على شركة كونزيت لقيامها بمعالجة العجز المالي في حساباتها الختامية لسنة ٢٠١١ حيث وردت إليها مبالغ مالية من الأعمال التي قامت بها علما انه لم يتم تقديم الحسابات الختامية للشركة لسنة ٢٠١٢ إلى الهيئة الرقابية .
- فيما يخص فقرة نسبة الانجاز الفني : أنها تؤيد ما ورد بإجابة دائرة مجاري بغداد بأنه تم انجاز العمل بالكامل .

## تنفيذ شبكة مجاري مشتركة لخدمة محلة ٧٧٥-٧٧٣ (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا عقد تنفيذ شبكة مجاري مشتركة لخدمة محلة (٧٧٣-٧٧٥) ضمن قاطع بلدية بغداد الجديدة والموقع مع شركة سمو العراق لاحظنا أن دائرة مجاري بغداد قامت بتوجيه كتاب إنذار إلى شركة سمو العراق لكونها متلكئة في العمل على عنوانها المثبت ضمن المستمسكات المقدمة إلى دائرة مجاري بغداد وهو (بغداد / الكرادة / شارع ٤٢) إلا انه لم يتم العثور على الشركة ضمن هذا العنوان. وهذا مخالف للفقرة (١٨) من المادة سابعا من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ ] .

## رد الإدارة :

أجابت دائرة مجاري بغداد بموجب الكتاب المرقم (٩٧٠٣) والمؤرخ في ٢٩/١٠/٢٠١٤ ، إن الدائرة تخاطب الشركة حسب عنوان الشركة المثبت في كتبها وتستلم الشركة جميع المخاطبات على نفس العنوان ولم يتبين لها عدم صحة العنوان المثبت على أصل كتبها .

## متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن الدائرة لم تقدم ما يؤيد إرسال أي كتاب إلى عنوان الشركة المثبت ضمن مستمسكاتها مؤيد باستلامه .

## التصاميم الأساسية (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا لعينة من عقود أمانة بغداد وجود عقود قد تم إبرامها بالاعتماد على خرائط وتصاميم قديمة بالرغم من أهمية تلك المشاريع وضخامة مبالغها ، مما تسبب في حصول تأخير كبير في نسب إنجازها نظراً لعدم إمكانية تطبيق تلك الخرائط والتصاميم على أرض الواقع ، في أغلب الأحيان تطلبت الحاجة إلى إجراء تغييرات عديدة في التصاميم مما استلزم إجراء أوامر تغيير عديدة لتلك المشاريع ، والجدول الآتي يمثل عينة من تلك المشاريع :

اسم العقد	مبلغ العقد (دينار عراقي)	الشركة المنفذة	مدة العقد	تاريخ توقيع العقد	تاريخ الانجاز	التصاميم التي تم الاعتماد عليها	تاريخ وضع التصاميم
عقد تنفيذ خط المجري الرئيسي في الشمال الشرقي بجانب الرصافة	٩٧,٤٧١,٥٠٠,٠٠٠	مجموعة شركات المباني العصرية للمقاولات الإنشائية المحدودة	٣ سنوات	٢٠٠٧/٦/٢٩	لم ينجز لحد الآن	تصاميم الاستشاري الانكليزي جون هيسست	١٩٨٢
عقد تنفيذ مشروع ماء الرصافة	١,١٣١,٣٢٤,٧٠٠,٠٠٠	شركة المبروك للمقاولات وشركة العاصم العراقي للمقاولات وشركة ديكرمونت الفرنسية	٢٨ شهر	٢٠٠٨/١٢/٧	لم ينجز لحد الآن	تصاميم شركة بني البريطانية	١٩٨٢
عقد تجهيز وتمديد أنابيب الدكتايل للماء الصافي للمحلتين (٧٧٢-٧٧٤)	١,٤٥٣,٨٨٩,٠٠٠	شركة إبطال الفرات للمقاولات	١٥٠ يوم	٢٠١٢/٨/٢٨	لم ينجز لحد الآن	تصاميم الشركة الروسية	١٩٩٨
عقد تنفيذ شبكة مجري مشتركة لخدمة محلة ٤٤٢	٨٩٦,٤٠٠,٠٠٠	شركة التكافل للمقاولات العامة	٢٠٠ يوم	٢٠١١/٦/٢٣	لم ينجز لحد الآن	غير معلوم	غير معلوم

## رد الإدارة :

- فيما يخص عقد تنفيذ خط المجري الرئيسي في الشمال الشرقي بجانب الرصافة : أجابت أمانة بغداد

/ مكتب أمين بغداد بموجب الكتاب المرقم (١٢٥٤/١/م) والمؤرخ في ٢٠١٥/٢/٢٤ ما يلي :

• أنها تؤكد ما ورد بإجابتها السابقة بعدم الاعتماد على تصاميم شركة (جون هيسست) وإنما تم الاعتماد على احتساب كلفة الخدمة للمواطنين على أساس (كلفة الماء الصافي لليوم الواحد + تكاليف معالجة المياه) والتي تبلغ (١٠٢) دينار للمتر المكعب الواحد .

• بلغت نسبة الانجاز الفني (٨١، ٦١%) لغاية تاريخه .

• بينت دائرة مجري بغداد بموجب الكتاب المرقم (٩٧٠٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٠/٢٩ ، إن الدائرة ألزمت الشركة في الفقرة (١) من البند الثاني للعقد أنه خلال فترة (١٨٠) يوم من تاريخ توقيع العقد إعداد وتقديم تصاميم تفصيلية لتنفيذ كافة أعمال المشروع لغرض المصادقة عليها من قبل الطرف الأول وعلى شكل مراحل وبموجب جدول تقدم العمل .

- أما فيما يخص عقد تنفيذ مشروع ماء الرصافة : بينت دائرة ماء بغداد / المناقصات والعقود بموجب

إجابتها المؤرخة في ٢٠١٤/١٠/٢٨ ، أنه تم الأخذ بالملاحظة والالتزام بما ورد بها حيث تم إعداد مناقصات لتحديث الدراسات الاستشارية المقدمة سابقاً من شركة بني الاستشارية والخاصة بإنشاء الخزانات الأرضية لمدينة بغداد وتم إحالة مناقصة تحديث دراسة بني للخزان الأرضي (R2) بموجب المناقصة (٢٠١٣/م/٦٣) المحالة بعهددة شركة المستشار للهندسة [Engicon] وحالياً توجد ثلاث مناقصات أخرى تخص الخزانات الأرضية (K5 و R8 و R1) قيد الإحالة وتوقيع عقودها بعد المصادقة على الموازنة الاتحادية وكذلك يتم حالياً وحسب توجيه وزارة التخطيط إعداد دراسات استشارية قبل القيام بتنفيذ أي عمل يخص دائرة ماء بغداد .

- فيما يخص عقد تجهيز وتمديد أنابيب الدكتايل للماء الصافي للمحلتين (٧٧٢-٧٧٤) : أجابت أمانة

بغداد / مكتب أمين بغداد بموجب الكتاب المرقم (١٢٥٤/١/م) والمؤرخ في ٢٠١٥/٢/٢٤ ، أنه تم إنجاز كافة الأعمال وتمت مفاتحة دائرة بلدية الغدير بموجب كتاب دائرة ماء بغداد المرقم (١٩٢٢٤) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/١٨ بناءً على طلب شركة أبطال الفرات للمقاولات العامة لأغراض الفحص لتأييد قطع الشبكة القديمة وستتم إجراءات الانتهاء من أعمال المقاولات حال ورود إجراءات دائرة بلدية الغدير .

## - فيما يخص عقد تنفيذ شبكة مجاري مشتركة لخدمة محلة ٤٤٢ :

- بينت أمانة بغداد / مكتب أمين بغداد بموجب الكتاب المرقم (١٢٥٤/١/م) والمؤرخ في ٢٠١٥/٢/٢٤ ، إن دائرة مجاري بغداد قامت بسحب العمل من شركة التكافل للمقاولات العامة وتم إحالة العمل على شركة المناهل للمقاولات العامة المحدودة على حساب الناكل حيث قدمت الأخيرة طلباً لزيادة مبلغ المناقصة بنسبة (٣٥ %) من مبلغ الإحالة وذلك لمرور مدة (٤) أشهر على إحالة العمل دون توقيع العقد لصدور قرار مجلس الوزراء المرقم (٥٨) لسنة ٢٠١٤ مما تطلب إلغاء كتاب الإحالة بموجب محضر اجتماع وقد تم استحصال موافقة السيد أمين بغداد على ذلك وتم الإيعاز لقسم التنفيذ لغرض إجراء اللازم لتنفيذ العمل بأسلوب التنفيذ المباشر .
- بينت دائرة مجاري بغداد بموجب الكتاب المرقم (٩٧٠٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٠/٢٩ ، إن المصمم الذي اعد التصميم هو المهندس (حسين عبد الله تقي) بتاريخ ٢٠١٢/٦/٤ .

## متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابتي دائرة مجاري بغداد ودائرة ماء بغداد حيث أظهرت نتائج متابعتها التزام الدائرتين بما ورد بالملاحظة وقامت دائرة ماء بغداد بإحالة عقد لتحديث دراسة شركة بني المعدة عام ١٩٨٣ وهي مستمرة في إعداد الدراسات لتحديث التصميم موضوع البحث. علماً انه سبق وان تم الإشارة إلى الملاحظة في التقارير الرقابية الصادرة عن العقود موضوع البحث وكما مبين أدناه :

- فيما يخص عقد تنفيذ خط المجاري الرئيسي في الشمال الشرقي بجانب الرصافة : تم تأشير الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٥٩١٧) والمؤرخ في ٢٠١٢/٣/١٢ .
- فيما يخص عقد تنفيذ مشروع ماء الرصافة : تم تأشير الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٦٨٢٨) والمؤرخ في ٢٠١١/١٠/٣١ .
- فيما يخص عقد تجهيز وتمديد أنابيب الدكتايل للماء الصافي للمحلتين (٧٧٢ – ٧٧٤) : تم تأشير الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٢٦٣٠١) في ٢٠١٢/١٢/١٢ الفقرة (٣) منه .
- فيما يخص عقد تنفيذ شبكة مجاري مشتركة لخدمة محلة ٤٤٢ : تم تأشير الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٦٥٤) والمؤرخ في ٢٠١٢/١/١١ الفقرة (٨) منه .

## التجاوزات على مواقع العمل (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا لعينة من عقود أمانة بغداد ، وجود تجاوزات على مواقع العمل تمنع الشركات المتعاقدة من تنفيذ تلك المشاريع ، بعض تلك التجاوزات كانت من قبل مواطنين وبعضها كانت من قبل الدوائر الحكومية الأخرى، وتمثلت تلك التجاوزات باستغلال تلك الأراضي وإنشاء مباني ومرافق أخرى عليها، مما أدى إلى حصول تأخير طويل بانجاز تلك العقود ، علماً بأن أمانة بغداد لم تقوم بإزالة تلك التجاوزات قبل توقيع العقود ، والجدول الآتي يمثل عينة من تلك العقود:

اسم العقد	الشركة المنفذة	مدة العقد	تاريخ توقيع العقد	تاريخ الانجاز
مشروع تنفيذ الخط الرئيسي الناقل في جانب الكرخ / الخط الغربي الإضافي مع تنفيذ محطة ضخ دورة رقم (٢) مع خطوط الدفع التابعة لها	شركة العمود الهندسية للمقاولات	٤٢ شهر	٢٠٠٨/١٢/٣٠	لم ينجز لحد الان
عقد تنفيذ خط المجاري الرئيسي في الشمال الشرقي بجانب الرصافة	مجموعة شركات المباني العصرية للمقاولات الإنشائية المحدودة	٣ سنوات	٢٠٠٧/٦/٢٩	لم ينجز لحد الان
عقد مقولة تنفيذ مشروع ماء الرصافة	شركة المبروك للمقاولات وشركة العصام العراقي للمقاولات وشركة ديكرومونت الفرنسية	٢٨ شهر	٢٠٠٨/١٢/٧	لم ينجز لحد الان

إن عدم إزالة التجاوزات وتهيئة موقع العمل يمثل مخالفة لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٣ - الفقرة و) والتي نصت على إزالة المشاكل القانونية والمادية إن وجدت في موقع العمل قبل إعداد وثائق المناقصات].

#### رد الإدارة:

- فيما يخص عقد تنفيذ الخط الرئيسي الناقل في جانب الكرخ / الخط الغربي الإضافي مع تنفيذ محطة ضخ دورة رقم (٢) مع خطوط الدفع التابعة لها : لم ترد ولغاية تاريخه إجابة دائرة مجاري بغداد عن الملاحظة .
- فيما يخص عقد تنفيذ خط المجاري الرئيسي في الشمال الشرقي جانب الرصافة : أجابت دائرة مجاري بغداد بموجب الكتاب المرقم (٩٧٠٣) والمؤرخ في ٢٩/١٠/٢٠١٤ ، إن الدائرة قامت بالسير بإجراءات الاستملاك وقد تم الأخذ بملاحظة شركة التدقيق وتقوم الدائرة حالياً بمفاتحة قسم التصميم للتأكد من خلو الموقع قبل إعلان المناقصة وأحياناً يتم مفاتحة البلدية لغرض اتخاذ الإجراءات اللازمة بخلو الموقع قبل إعلان أي مناقصة .
- فيما يخص عقد مقاوله تنفيذ مشروع ماء الرصافة : بينت دائرة ماء بغداد بموجب إجابتها المؤرخة في ٢٨/١٠/٢٠١٤ ، انه تم اخذ ملاحظة شركة التدقيق بنظر الاعتبار وتلتزم الدائرة حالياً بإزالة كافة التجاوزات على مواقع العمل وتهيئتها قبل إعداد وثائق المناقصات وقبل إعلانها وفقاً للتعليمات النافذة.

#### متابعة الهيئة الرقابية:

- أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ويتم متابعة إجراءات كل من دائرتي مجاري بغداد وماء بغداد بصدها في العقود اللاحقة والتي تبرمها الدائرتين علماً انه سبق وان تم الإشارة إلى الملاحظة في التقارير الرقابية الصادرة عن العقود موضوع البحث وكما مبين أدناه :
- فيما يخص عقد تنفيذ خطي مجاري على جانبي مبزل الصقلاوية : تم تأشير الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٤١١٨) والمؤرخ في ٢٠/٢/٢٠١٢ في الفقرة (١٤) منه.
  - فيما يخص عقد تنفيذ خط المجاري الرئيسي في الشمال الشرقي في جانب الرصافة : تم تأشير الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٥٩١٧) والمؤرخ في ١٢/٣/٢٠١٢ في الفقرة (١ - و) منه .
  - فيما يخص عقد مقاوله تنفيذ مشروع ماء الرصافة : تم تأشير الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٦٨٢٨) والمؤرخ في ٣١/١٠/٢٠١١ في الفقرة (٩) منه.
  - فيما يخص عقد تنفيذ خط مجاري مشترك بديل للخط الرئيسي وخط أمطار لشارع السكاكر : تم تأشير الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٢٦٠٨) والمؤرخ في ٨/١١/٢٠١١ في الفقرة (٦) منه .

#### عقد إعادة تأهيل وصيانة مشروع تصفية مجاري الكرخ / البوعيثة (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا لعقد إعادة تأهيل وصيانة مشروع تصفية مجاري الكرخ / البوعيثة ، بأن دائرة المجاري في أمانة بغداد قد قامت بالتعاقد مع شركة الصوى المتحدة للمقاولات العامة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢ ، بالرغم من أن تلك الشركة قد قامت في السابق بتقديم وثائق مزورة (شهادة تأسيس وعنوان وهمي ) إلى دائرة الماء في أمانة بغداد للحصول على مناقصة تجهيز مادة الشب في عام ٢٠١٠ ، ولم تقم الأمانة باتخاذ أية إجراءات ضد الشركة علماً إن المشروع متلكئ حيث بلغت نسبة الانجاز لغاية ٢٠١٣/١٢/٣١ (٢٥%) . إن التعاقد مع الشركات التي تقدم وثائق مزورة هو أمر خطير يمكن أن يتسبب في ضياع موارد الدولة].

#### رد الإدارة:

أيدت أمانة بغداد / مكتب أمين بغداد بموجب الكتاب المرقم (١٢٥٤/١/م) والمؤرخ في ٢٤/٢/٢٠١٥ إجابة دائرة مجاري بغداد بموجب الكتاب المرقم (٩٧٠٣) والمؤرخ في ٢٩/١٠/٢٠١٤ ، بأن الدائرة تقوم بإجراءات صحة صدور لكافة الوثائق المقدمة إليها من قبل الشركات ولم تقم دائرة التخطيط والمتابعة في أمانة بغداد بإشعارها بخصوص الشركة المزورة حيث إن هذا القسم يقوم بوضع الشركات التي تقدم متمسكات مزورة في القائمة السوداء ويتم إشعار بقية دوائر الأمانة بعدم توجيه أي دعوة أو السماح لها بالمشاركة عن إعلان أي مناقصة .

### متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية انه سبق وان تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٢٧٣٩٣) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٢/٢٥ والموجه إلى هيئة النزاهة / الدائرة القانونية بخصوص المخالفات القانونية لشركة الصوى المتحدة للمقاولات العامة . وأنها تؤيد ما ورد بإجابة دائرة مجاري بغداد بعدم ورود أي توجيه من أمانة بغداد قبل أو عند توقيع عقد المشروع بإدراج الشركة موضوع البحث في القائمة السوداء وقائمة المنع .

### لجان تحليل العطاءات (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا أن أمانة بغداد تتعاقد في بعض الأحيان مع شركات خاسرة حسب ما تظهره بياناتها المالية المقدمة إلى الأمانة قبل عملية التعاقد، مما يدل على عدم دراسة تلك البيانات من قبل لجان الفتح والتحليل للتأكد من الكفاءة المالية لتلك الشركات ، كما نصت تعليمات تنفيذ العقود الحكومية (المادة ٧ /عاشرا) ، مثال على ذلك:

العقد	المتعاقد	مبلغ العقد (دينار عراقي)	تاريخ توقيع العقد
تنفيذ شبكة مجاري مشتركة لخدمة المحلة ٧٧٠	شركة كونزيت للمقاولات	٨٦١ ،٠٤٤ ،٠٠٠	٢٠١٣/٣/١٤

إن عملية تحليل العطاءات بشكل مناسب يوفر على الأمانة الوقت والتكاليف ، وبالتالي تنفيذ المشاريع بشكل أفضل . وإن عدم دراسة الوضع المالي للشركات المشاركة قد يؤدي إلى إحالة المشاريع على شركات خاسرة وغير قادرة على تنفيذ تلك المشاريع المتعاقد عليها].

### رد الإدارة:

أجابت دائرة مجاري بغداد بموجب الكتاب المرقم (٩٧٠٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٠/٢٩ ، أنه تم معالجة العجز المالي في الحسابات الختامية لسنة ٢٠١١ في السنة الثانية من خلال تحقيق إرباح من الذرعات المنجزة والتي تضمنتها الحسابات الختامية النصف سنوية لعام ٢٠١٢ .

### متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أنه لم يتم تزويدها بالحسابات الختامية للشركة لسنة ٢٠١٢ ، علما انه قد سبق وان تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٢٣٥٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/٦ .

### حساب السلف والأمانات (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا وجود سلف وأمانات متراكمة منذ سنوات سابقة مسجلة في سجلات أمانة بغداد بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ ولم تقم الأمانة بتسويتها إلى حد الآن، وكما هو موضح في الجدول الأتي:

اسم الحساب	رقم الحساب	المبلغ
سلف لأغراض النشاط	١٦٧١	٧ ،٢١٨ ،٦٦٣ ،٤٩٩
سلف مشاريع الخطة الاستثمارية	٦٠٠٣٥	٣٥ ،٦٨٢ ،٦٦٩ ،٤٠٠
سلف تنمية الأقاليم	٦٠٠٦٣	٢٧ ،٧٥٦ ،٧١٩ ،٨١٥
مجموع السلف		٧٠ ،٦٥٨ ،٠٥٢ ،٧١٤
تأمينات مستلمة وحسابات التوفير	٢٦٦١	٤٤ ،٤٧٩ ،١٣١ ،٩٦٣
أمانات مشاريع الخطة الاستثمارية	٦٠٠٣٥	٢١ ،٤٧١ ،١٨٩ ،٢٨٧
أمانات تنمية الأقاليم	٦٠٠٦٣	١ ،٢٢٩ ،٨٥٦ ،١٨٨
مجموع الأمانات		٦٧ ،١٨٠ ،١٧٧ ،٤٣٨

إن عدم تسوية السلف والأمانات من شأنه زيادة احتمالات حدوث أخطاء وضياع حقوق الأمانة .

#### رد الإدارة:

أجابت أمانة بغداد / مكتب أمين بغداد بموجب الكتاب المرقم (م/١٢٥٤) والمؤرخ في ٢٠١٥/٢/٢٤ ، أن حركة (حساب السلف والأمانات) لا يمكن تصفيتها وإنما تنخفض أو تزداد حسب حركة النشاط .

#### متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص حساب سلف لأغراض النشاط : إن الأمانة لا زالت بصدد تصفية الرصيد الموقوف والمودع منذ سنوات سابقة ولغاية ٢٠١٣/١٢/٣١ وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٥٨٥٤) والمؤرخ في ٢٠٠٩/٥/١٩ والتقارير الرقابية اللاحقة للسنوات (٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١١) التي لم تصدر لغاية تاريخ مصادقة ديوان الرقابة المالية الاتحادي على البيانات المالية لأمانة بغداد لسنة ٢٠٠٨ .
- فيما يخص حساب سلف مشاريع الخطة الاستثمارية وتنمية الأقاليم : إن المبالغ المذكورة في ملاحظة شركة التدقيق بخصوص رصيد حساب السلف الظاهر في كشف أرصدة موازنة الخطة الاستثمارية وتنمية الأقاليم لا تخص سنة ٢٠١٢ وإنما يمثل رصيد السلف الظاهر في كشف الأرصدة كما في ٢٠١٣/١٢/٣١ لم يتم تسويتها ، ولا زالت الملاحظة قائمة ولغاية تاريخه .
- فيما يخص حساب التأمينات المستلمة : إن رصيد التأمينات المستلمة المذكور في ملاحظة شركة التدقيق يخص سنة ٢٠١٣ ولم يتم تصفية الأرصدة الموقوفة ضمن الحساب لغاية تاريخه وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٥٨٥٤) والمؤرخ في ٢٠٠٩/٥/١٩ .
- فيما يخص حساب أمانات مشاريع الخطة الاستثمارية وتنمية الأقاليم : إن رصيد حساب الأمانات الظاهر في كشف أرصدة موازنة الخطة الاستثمارية وتنمية الأقاليم يخص السنة ٢٠١٣ وليس كما ورد بملاحظة شركة التدقيق وإن الرصيد المذكور يخص أمانات المقاولين المسؤولين عن تنفيذ مشاريع الأمانة على حساب تلك الموازنات وتعاد لهم حين الانتهاء من تنفيذ تلك الأعمال إضافة إلى استلام مبالغ كأمانات من المقاولين عن تنفيذ مشاريع جديدة.

#### الوصف الوظيفي (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعينة من بيانات الموظفين في أمانة بغداد لاحظنا عدم وجود مراجعة دقيقة أو عادلة في التوزيع الوظيفي لدرجات الموظفين كما في الجدول أدناه:

اسم الموظف	العنوان الوظيفي	المستوى العلمي	تاريخ التعيين
ديما كريم محمود لفنة الكرم	مدير قسم	إعدادية	٢٠٠٥/٥/١٥
وضاح عبد الصاحب حسين الموسوي	مسؤول شعبة	دكتوراه	١٩٩١/١٠/٢٩
أن نافع أوسي جرجيس	مسؤول شعبة	دكتوراه	١٩٨٧/٧/١

وكذلك لاحظنا من خلال مراجعتنا لعينة من الموظفين، وجود ١٣ موظف بدرجة مدير غير حاصلين على شهادة البكالوريوس التي تمثل الحد الأدنى من مستوى التعليم لشغل منصب "مدير" حسب تعميم الأمانة العامة لمجلس الوزراء ذو العدد (ق/١٨٥٣٦/٢١/٥/٢) في ٢٠٠٩/٦/٢١ إن مثل هذا الإجراء يؤدي إلى عدم الاستغلال الأمثل للكفاءات ووجود ضعف في نظام توزيع العلاوات والترقيات].

#### رد الإدارة:

أجابت أمانة بغداد / مكتب أمين بغداد بموجب الكتاب المرقم (م/١٢٥٤) والمؤرخ في ٢٠١٥/٢/٢٤ ، أنه تم الأخذ بملاحظة شركة التدقيق وسيتم تشكيل لجنة لدراسة ملفات وشهادات الموظفين قبل إسناد المهام لهم ، علماً أن ذلك لا يمنع من إسناد مهام منصب قسم أو شعبة لخريج إعدادية إذا كان مؤهلاً لإسنادها.



### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية إن أمانة بغداد لم تنجز ولغاية تاريخه الوصف الوظيفي الخاص بها لغرض استحصل موافقة وزارة التخطيط للمصادقة عليه والعمل بموجبه.

### إبرام العقود في نهاية السنة (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا لعينة من عقود أمانة بغداد لعام ٢٠١٣ وجود مجموعة من العقود قد تم إبرامها بعد ٢٠١٣/١٢/١٥ بالرغم من وجود تعاميم صادرة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء تقضي بعدم إبرام العقود الحكومية بعد هذا التاريخ . والجدول الآتي يمثل عينة من تلك العقود:

رقم المناقصة	اسم العقد	مبلغ العقد (دينار عراقي)	تاريخ توقيع العقد
٢٠١٣/م/٥٧	تجهيز وتمديد أنابيب الدكتايل للماء الصافي لتجديد شبكة محطة ٨٠٧	١,٣٦٣,٩١٥,٠٠٠	٢٠١٣/١٢/١٦
٢٠١٣/م/٦٨	تجهيز وتمديد أنابيب الدكتايل للماء الصافي لتجديد شبكة محطة ٦٤٥	٣,٨٨٣,٢٤١,٠٠٠	٢٠١٣/١٢/١٧
٢٠١٢/١٢	تجهيز وإضافة رمل لمرشحات مشروع ماء الكرخ	١,٤١٥,٨٨٠,٠٠٠	٢٠١٣/١٢/١٩
٢٠١٣/م/٦٥	تجهيز وتمديد أنابيب الدكتايل للماء الصافي لتجديد شبكة محطة ٤٢٤	١,٠٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٠١٣/١٢/١٦

أن تأخير إبرام العقود إلى الأيام الأخيرة من السنة من شأنه إرباك خطط الدولة وعمل الدوائر خلال فترة إعداد التقارير الختامية].

### رد الإدارة:

بينت دائرة ماء بغداد بموجب إجابتها المؤرخة في ٢٠١٤/١٠/٢٨ ، إن العقود المذكورة في الملاحظة قد تم توقيعها بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٥ وليس كما ورد في التواريخ المثبتة في ملاحظة شركة التدقيق ، حيث إن التعليمات نصت على عدم إبرام العقود بعد تاريخ ١٢/١٥ من كل عام وقد تم اخذ الملاحظة بنظر الاعتبار للعقود المستقبلية .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة دائرة ماء بغداد بأن العقود الواردة في ملاحظة شركة التدقيق قد تم توقيعها بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٥ حيث تم اطلاعها على تلك العقود ، ويتم متابعة الملاحظة في العقود التي تبرمها الدائرة مستقبلاً .

### المدد الإضافية للعقود (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا لعينة من العقود أن المدد الإضافية الممنوحة للشركات المتعاقدة معها لتنفيذ المشاريع تتجاوز في بعض الحالات مدة تنفيذ العقد الأصلية، إن سبب ذلك هو عدم وجود نص في التعليمات يحدد سقف زمني للمدد الإضافية التي يمكن أن تمنح في بعض العقود إذ تطلبت الحاجة لذلك. إن عدم وجود سقف زمني يحدد نسب المدد الإضافية من شأنه إعطاء فرصة لاستغلال تلك الثغرة في التعليمات، وبالتالي تعطيل تنفيذ المشاريع بشكل كبير وعدم أستغلال موارد الدولة حسب ما هو مخطط، والأمثلة الآتية تمثل عينة تم ملاحظتها من خلال مراجعة بعض العقود:

اسم العقد	مدة التنفيذ / يوم	مجموع المدد الإضافية الممنوحة يوم	نسبة المدد الإضافية إلى مدة العقد
تأهيل مشروع مجاري الكرخ في البوعية	٣٣٥	٢٦١	% ٧٨
تنفيذ الخط الرئيسي الناقل في جانب الكرخ / الخط الجنوبي الغربي مع المحطات التابعة له	٩٤٢	٦٣٦	% ٦٨
تنفيذ خط مجاري مشترك بديل للخط الرئيسي للمحطة ٧٥٨ وخط أمطار لخدمة الجزء غير المخدم من شارع ٣٥ شارع السكاير	١٠٠	٧٠٥	% ٧٠٥

## رد الإدارة:

فيما يخص عقد تأهيل مشروع مجاري الكرخ في البوعيثة : بينت دائرة مجاري بغداد بموجب الكتاب المرقم (٩٧٠٣) والمؤرخ في ٢٩/١٠/٢٠١٤ ، أنه تم تشكيل لجنة هي (لجنة الادعاءات) تقوم بالنظر في التوقيعات ، أما فيما يخص شعبة المناقصات فتقوم بالنظر في أوامر الغيار والتي تتضمن منح مدد إضافية عن أعمال إضافية قام بها المقاول أو الشركة وفي حالة وجود توقيعات أو تمديد فأن اللجنة أو شعبة المناقصات تدرس الطلب المقدم من قبل الشركة ويتم منح الشركة فترة توقف أو تمديد على أساس وجود مبررات تستدعي القيام بذلك .

ولم ترد الإجابة على العقدين الآخرين الواردين في ملاحظة شركة التدقيق .

## متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن إجابة دائرة مجاري بغداد قد جاءت عامة وإنها تؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق ، علما انه قد سبق وان تم الإشارة إليها في التقارير الرقابية الصادرة عن تدقيق عقود دائرة مجاري بغداد ومنها التقريرين الرقابيين المرقمين (٤١١٨) و (١٨٦٠٨) والمؤرخين في (٢/٢٠ و ٢٠١٢/١١/٨) على التوالي .

## نسب انجاز المشاريع (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعينة من مشاريع أمانة بغداد ، لاحظنا أن هناك تدني في نسب انجاز مشاريع الأمانة ، والجدول الآتي يمثل نسب الانجاز لعينة من تلك المشاريع كما في ٢٠١٣/١٢/٣١ :

اسم المشروع	المخصص ضمن موازنة ٢٠١٢ (دينار عراقي)	الفعلي (دينار عراقي)	نسب الانجاز
تمديد خط ناقل للماء الصافي	٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٤,٥٦٣,٠٠٠	٠,٠٠٠٥ %
إزالة العوارض لمشروع ماء الرصافة	٢٤٠,٠٠٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	٠,٠٠٠٥ %
تمديد خطوط ناقلة للماء الخام	٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٦,٠٠٠,٠٠٠	٠,٠٠٣٢ %
تجهيز أنابيب دكتايل مع الملحقات تجهيز أنابيب بلاستيك	١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-	صفر %
إنشاء محطة كهربائية لمشروع ماء الرصافة	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-	صفر %
إعداد الدراسات والتصاميم لإنشاء المرحلة الثانية لمشروع ماء الرصافة	٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	-	صفر %

إن سبب التدني الحاصل هو عدم وجود دراسة مبنية على أسس منطقية لوضع الخطط وأنه دليل على العشوائية في التخطيط والتنفيذ ، وأن ذلك من شأنه إرباك لخطط الدولة وتوزيع مواردها .

## رد الإدارة:

بينت دائرة ماء بغداد بموجب إجابتها المؤرخة في ٢٨/١٠/٢٠١٤ ، تم اخذ ملاحظة شركة التدقيق بنظر الاعتبار علما إن بعض النسب المثبتة في الملاحظة غير دقيقة فعلى سبيل المثال :

- مشروع إزالة العوارض لمشروع ماء الرصافة : إن نسبة الانجاز (١٠٠%) وليس كما ورد في الملاحظة (٠,٠٠٠٥%) ونسبة الصرف (٩٠%) .
- مشروع إنشاء محطة كهربائية لمشروع ماء الرصافة : إن نسبة الانجاز (٨٠%) ونسبة الانجاز المالي (٧٢,٧%) .
- مشروع تجهيز أنابيب دكتايل مع الملحقات تجهيز أنابيب بلاستيك : تم إحالة العقد لشركة على العادلي وتم صرف كامل المبلغ (١٠٠%) لغرض فتح الاعتماد المستندي ولكن الشركة لم تباشر بالتجهيز لغاية تاريخه وحصلت الموافقات الأصولية على سحب العمل من الشركة وإعادة إعلان المناقصة على حساب الناكل .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق علماً أنه سبق وأن تم الإشارة إلى الملاحظة في التقارير الرقابية المرقمة (٦٧٨١) و (٧١٨٥) و (٨٦١٣) والمؤرخة في (٤/٢ و ٤/٨ و ٢٣/٤/٢٠١٢) على التوالي .

### تاريخ توقيع العقود (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا لعينة من عقود أمانة بغداد ، أن توقيع تلك العقود لا يتم خلال ١٤ يوم من تاريخ الإحالة ، وإنما يتم بعد فترات طويلة نسبياً ، وهذا مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ – الفقرة ب / ٢٠) ، والجدول الآتي يمثل عينة من تلك العقود:

اسم العقد	تاريخ الإحالة	تاريخ توقيع العقد
ضمن قاطع بلدية الشلعة تنفيذ محطتي ضخ مياه الصرف الصحي R2B و R3	٢٠١٣/١/١٤	٢٠١٣/٩/١٠
تنفيذ شبكة مجاري مشتركة لخدمه محلة ٨٩١ ضمن قاطع بلدية المنصور	٢٠١٣/٨/١٤	٢٠١٣/١٠/٩
عقد تجهيز مضخات غاطسة لدائرة مجاري بغداد مع ملحقاتها و الأدوات الاحتياطية	٢٠١٤/١/١٤	٢٠١٤/٣/١٠
عقد تجهيز مضخات عمودية غاطسة تعمل بالحوض الجاف/دائرة مجاري بغداد	٢٠١٤/١/١٤	٢٠١٤/٣/١٠

### رد الإدارة:

أجابت دائرة مجاري بغداد بموجب الكتاب المرقم (٩٧٠٣) والمؤرخ في ٢٩/١٠/٢٠١٤ ، إن الدائرة تقوم بالمباشرة بإجراءات صحة صدور المستمسكات وقد تتأخر الدوائر ذات العلاقة بإصدار تلك الكتب إضافة إلى أنه يتم مفاتحة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بخصوص تشغيل (٥٠ %) من العمالة الوطنية والذي يتطلب سقف زمني أطول من مدة (١٤) يوم . علماً أنه تم توجيه شعبة المناقصات بضرورة الالتزام بالتوقيعات الزمنية للعقود اللاحقة وحسب التعليمات .

### متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص عقد R3 و R2B ضمن قاطع بلدية الشلعة تنفيذ محطتي ضخ مياه الصرف الصحي: أنها تؤيد ملاحظة شركة التدقيق حيث إن دائرة مجاري بغداد لم تبرر فترة تأخير توقيع العقد لمدة أكثر من ستة أشهر بعد تاريخ الإحالة .
- فيما يخص العقود الأخرى الواردة في الملاحظة : إن السبب يعود إلى طول فترة الإجراءات الخاصة بالحصول على صحة صدور الوثائق المقدمة من الشركات علماً إن الدائرة أخذت الملاحظة بنظر الاعتبار وأظهرت نتائج المتابعة عدم تكرارها في العقود اللاحقة .
- وقد سبق وأن تم تأشير الملاحظة في التقارير الرقابية الخاصة بتدقيق العقود ومنها التقريرين الرقابيين المرقمين (١١٥٧٤) و (١٣٣٤١) والمؤرخين في ٣٠/٥/٢٠١٣ و ٢٥/٦/٢٠١٣ على التوالي .

### أرشفة ملفات العقود (منخفضة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا خلال مراجعتنا لأوليات عقود أمانة بغداد، أنه لا يتم الاحتفاظ بالوثائق والمستندات التي تخص كل عقد ضمن إضبارة موحدة للعقد. إذ إن بعض أوليات العقد موزعة على عدة دوائر مثل دراسات الجدوى الاقتصادية ومحاضر لجان التحليل والوثائق الخاصة بالذرات المنجزة].

### رد الإدارة:

لم تقم أمانة بغداد ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (٢٤٣) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٢٠ والمذكرة التأكيدية المؤرخة في ٢٠١٤/١٢/١٧ وكتاب لجنة الخبراء الماليين (٣٤) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٤ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

### متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية إن أوليات عقود أمانة بغداد التي تخص مقر الأمانة تحفظ لدى قسم العقود إما بعض الأوليات مثل دراسات الجدوى الاقتصادية ومحاضر لجان التحليل والوثائق الخاصة بالذرات المنجزة التي تخص عقود القمة العربية والعقود الاستثنائية تحفظ لدى الدوائر المعنية التي يعود لها المشروع .

### نظام البصمة (منخفضة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا خلال زيارتنا لأمانة بغداد إن نظام البصمة المستخدم لتسجيل حضور وانصراف الموظفين والمتبع في جميع دوائر الدولة العراقية ، لا يطبق بشكل تام من قبل جميع دوائر الأمانة ، حيث إن هناك عدة دوائر في الأمانة لا تطبق هذا النظام وتكتفي بالتوقيع اليدوي في دفتر الحضور بدلا عنه. إن عدم تطبيق نظام البصمة قد يؤدي إلى تسبب عدد من الموظفين من الدوام الرسمي، كما إن التوقيع اليدوي لا يوفر الضبط الكافي والمراقبة الفعالة كما قد يسمح بحالات التلاعب من قبل بعض الموظفين ] .

### رد الإدارة :

لم تقم أمانة بغداد ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (٢٤٣) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٢٠ والمذكرة التأكيدية المؤرخة في ٢٠١٤/١٢/١٧ وكتاب لجنة الخبراء الماليين (٣٤) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٤ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وإن نظام البصمة قد تم تطبيقه في مقر أمانة بغداد فقط دون شمول بقية الدوائر التابعة لها بالنظام لغرض ضبط الدوام الرسمي في كل دائرة من دوائرها .

## وزارة الاتصالات

### حساب الإيرادات المستحقة (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لحسابات الشركة لاحظنا إن هناك مبلغ (٢٤٢) مليار دينار ضمن حساب الإيرادات المستحقة ناتجة عن أقساط الهاتف الأرضي الذي بذمة المواطنين والدوائر الحكومية للفترة من ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٠٧/١٢/٣١ لم يتم تحصيلها على الرغم من المخاطبات المتكررة للشركة للجهات ذات العلاقة دون تحصيل تلك الإيرادات].

### رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة للاتصالات والبريد / القسم المالي بموجب المذكرة المرقمة (٥٩٩) والمؤرخة في ٢٠١٤/١٠/٣٠ ، بأنه لا يوجد هكذا مبالغ في حسابات الشركة ولغاية ٢٠٠٧/١٢/٣١ .

### متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية إن رصيد حساب الإيرادات المستحقة الظاهر في حسابات الشركة العامة للاتصالات والبريد كما في ٢٠٠٧/١٢/٣١ هو (١٣١٦٤٠٨١٧١) دينار مدور من سنوات سابقة وليس كما ورد في ملاحظة شركة التدقيق بمبلغ (٢٤٢) مليار دينار وقد أيدت الشركة العامة للاتصالات والبريد بموجب مذكرتها المرقمة (٤٢١) والمؤرخة في ٢٠١٥/٢/١٨ الرصيد ، وأكدت ما ورد بإجابتها أعلاه بعدم وجود مبلغ (٢٤٢) مليار دينار الوارد ذكره في ملاحظة شركة التدقيق ضمن حساب الإيرادات المستحقة.

### لجان تحليل العطاءات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا إن الوزارة تتعاقد في بعض الأحيان مع شركات خاسرة حسب ما تظهره بياناتها المالية المقدمة إلى الوزارة قبل عملية التعاقد ، مما يدل على عدم دراسة تلك البيانات من قبل لجان الفتح والتحليل للتأكد من الكفاءة المالية لتلك الشركات ، كما نصت تعليمات تنفيذ العقود الحكومية (المادة ٧/ عاشر - ج) ، مثال على ذلك :

- عقد رقم (٢٠١٢/١٤) لشركة ZTE .

- عقد رقم ٢٠١٢/م/١٩ لشركة الساقية الزرقاء.

إن عملية تحليل العطاءات بشكل مناسب يوفر على الوزارة الوقت والتكاليف ، وبالتالي تنفيذ المشاريع بشكل أفضل . وإن عدم دراسة الوضع المالي للشركات المشاركة قد يؤدي إلى إحالة المشاريع إلى شركات خاسرة وغير قادرة على تنفيذ تلك المشاريع المتعاقد عليها].

### رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة للاتصالات والبريد بما يلي:

- فيما يخص العقد المرقم (٢٠١٢/١٤) لشركة ZTE : بين قسم البدالات بموجب الكتاب المرقم (٤٧٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/٥/١١ ، أنه تم انجاز كافة فقرات العقد ونسبة (١٠٠ %) وحسب محضر لجنة الاستلام والفحص.

- فيما يخص العقد المرقم (٢٠١٢/م/١٩) لشركة الساقية الزرقاء : بين قسم المشاريع بموجب إجابته على استفسار الهيئة الرقابية المختصة المرقم (٢٦) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٣٠ ، إن الإحالة تمت لشركة الساقية الزرقاء من قبل اللجنة المركزية لمراجعة ومصادقة العقود في وزارة الاتصالات بالقرار المرقم (٦/١٩) والمؤرخ في ٢٠١٢/٩/٢٦ بناء على توصية لجنة الدراسة والتحليل استناداً الى معايير التقييم المعدة من قبل اللجنة لحصولها على أعلى نسبة ترجيح والبالغة (٨٤ %) وقد بلغت نسبة الانجاز لغاية تاريخه (٨٠ %) حسب كتاب قسم التخطيط والمتابعة المرقم (٢٧٥) والمؤرخ في ٢٠١٥/٢/١١ .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق فيما يخص العقود الواردة في الملاحظة ومن خلال متابعتها لعقود الشركة العامة للاتصالات والبريد لعام ٢٠١٤ لوحظ إنها لم تتعاقد مع شركات خاسرة حيث إن الإحالة لا تتم إلا بعد التأكد من الوضع المالي للشركة المتعاقدة .

### إزالة المشاكل القانونية والمادية المتعلقة بمواقع العمل ( عالية / مكررة )

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا ، أن الوزارة لا تقوم بمتابعة الأراضي الخاصة بها قبل الإعلان عن المشاريع . إذ وجد بعد إحالة المشاريع إلى الشركات المنفذة أن المواقع غير جاهزة للمباشرة بالعمل لوجود تجاوزات كثيرة على الأراضي المخصصة للمشاريع من قبل بعض العوائل والمحال التجارية بالإضافة إلى تداخل أنابيب الماء وأنابيب المجاري وأسلاك الكهرباء وأبراج الضغط العالي، وكذلك وجود بدالات عاملة حاليا في مواقع البناء . ومن ناحية أخرى لاحظنا ، أن الوزارة لا تقوم بالكشف على مواقع المشاريع قبل إعداد المواصفات الفنية للتأكد من مطابقتها للأرض . مما يؤدي إلى التأخر في انجاز المشاريع ، أيضا زيادة الكلف ، وضياع الوقت والجهد / مثال على ذلك :

رقم العقد	اسم المشروع	اسم الشركة	مبلغ العقد (دينار عراقي)
٢٠١٢/م/١٨	مشروع تفكيك ونصب برج الزعفرانية (٤٠) م	شركة قمة مروج الماس	٦٩،٥١٣،٥٠٠
٢٠١٢/٩	مشروع ربط العراق بالكويت	شركة الكاتيل لوسفت	١،٩٣٦،١٩٥،٥٦٠
٢٠١١/٧/مشتريات	إنشاء شبكة قنوات ومنهولات ضمن بدالة باب الزبير والعشار	شركة الرياض الأمانة للمقاولات	٧٨١،٠٠٠،٠٠٠
٢٠١٠/مشتريات ٤٩	إنشاء قنوات ومنهولات هاتفية في ذي قار	شركة الطائر الحر	٦٤٩،٩٦٧،٠٠٠

### رد الإدارة :

أجابت الشركة العامة للاتصالات والبريد / شعبة المتابعة بموجب الكتاب المرقم (٤٧٥١) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٤ بما يلي :

- فيما يخص العقد المرقم (٢٠١٢/م/١٨) لشركة قمة مروج الماس : إن مدة العقد انتهت وبلغت نسبة الانجاز الخاصة بالعقد (٨٠ %) و بانتظار إجراءات المهندس المسؤول عن العقد بخصوص انتهاء مدة العقد .

- فيما يخص العقد المرقم (٢٠١٢/٩) لشركة الكاتيل لوسفت : تم استحصال موافقة السيد الوزير بالمباشرة بتهيئة المواقع الخاصة بالمشروع .

- فيما يخص العقد المرقم (٢٠١١/٧/مشتريات) لشركة الرياض الأمانة للمقاولات : كان العمل متوقف بسبب احتجاز مادة الديورا في ميناء أم قصر ولا زالت التوقعات مستمرة حسب كتاب قسم الشبكات المرقم (٢٠٢٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/٦/٢٥ .

- فيما يخص العقد المرقم (٢٠١٠/مشتريات ٤٩) لشركة الطائر الحر: بلغت نسبة الانجاز (٦٩ %) وتم الاستلام الأولي للعقد بموجب كتاب الشركة المنفذة المرقم (٢٦٩٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٩ .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ، حيث إن الشركة العامة للاتصالات والبريد غالبا ما تبرم عقود رغم عدم جاهزية مواقع العمل ومن ثم تعمل على تهيئة تلك المواقع وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقريرين الرقابيين المرقمين (٥٦٣٢) و (٥٧٦٦) والمؤرخين في (٣/٧ و ١٠/٣/٢٠١٣) عن العقدين المرقمين (١٧/مشتريات/٢٠١٢) و (١٦/مشتريات/٢٠١٢) على التوالي .

## متابعة انجاز العقود (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لاحظنا أن هناك مشاريع قد تجاوزت مدة التنفيذ المخصصة لها ولم تنجز ولم نلاحظ وجود متابعة لهذه المشاريع أو اتخاذ أي إجراءات بصورة سريعة من قبل الجهة المعنية عند انتهاء مدة التنفيذ المحددة في العقد والأكثر من ذلك قد تترك العقود لمدة تتجاوز السنة أو أكثر وبعدها تتخذ الإجراءات القانونية بحق المقاول كأن يتم فسخ العقد. هذه الحالة تؤدي إلى التأخر في انجاز المشاريع المخططة والتأخر في انجاز مشاريع أخرى تساهم في تطور قطاع الاتصالات نتيجة حجز المبالغ المخصصة لمثل هذه المشاريع المتأخرة وتدويرها لعدة سنوات دون الاستفادة منها . مثال ذلك :

اسم المشروع	تاريخ العقد	اسم الشركة	نسبة الانجاز
إعادة تأهيل بدالة باب المعظم	٢٠١٠/١٢/٣٠	المهندس	٢٩ %
المحطة الأرضية للأقمار الصناعية في الكاظمية	٢٠٠٩/١٠/١٣	الشركاء الفنيون	٣٥ %
مشروع إعادة أعمار مجمع اتصالات و بريد البيع	٢٠١١/١٢/١٥	شركة نبع السلام	١٢ %
تجهيز ونصب برج الحيرة	٢٠١٢/١١/٢٩	شركة واحة بغداد	٢٠ %

## رد الإدارة :

بينت الشركة العامة للاتصالات والبريد ما يلي :

- فيما يخص مشروع إعادة تأهيل بدالة باب المعظم لشركة المهندس : بين القسم المالي بموجب إجابته المؤرخة في ٢٠١٤/١١/٣٠ على استفسار الهيئة الرقابية المرقم (٢٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٢٧ ، إن العمل مستمر في المشروع وتم صرف مستحقات الشركة المنفذة للمشروع بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٧ .

- فيما يخص مشروع المحطة الأرضية للأقمار الصناعية في الكاظمية لشركة الشركاء الفنيون : بين قسم التخطيط والمتابعة بموجب كتابه المرقم (٤٧٥١) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٤ ، إن نسبة الانجاز بلغت (٣٥ %) وتم تغيير بعض المواصفات الفنية للأجهزة من قبل الشركة المجزة وبصدد إجراء ملحق وحسب كتاب قسم الاتصالات الفضائية المرقم (٧٠٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٢٥ .

- فيما يخص مشروع إعادة أعمار مجمع اتصالات و بريد البيع لشركة نبع السلام : إن العمل يسير بشكل بطيء في المشروع وقد تم اعتبار الشركة متلكنة حسب كتاب قسم المشاريع المرقم (٣٧٧٢) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٠/٢٦ .

- فيما يخص مشروع تجهيز ونصب برج الحيرة لشركة واحة بغداد : بين القسم المالي بموجب كتابه المرقم (٨٥٨٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٣ ، تم تقديم الذرعة النهائية وطلب براءة ذمة الشركة من الهيئة العامة للضرائب.

## متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن متابعة الشركة العامة للاتصالات والبريد ضعيفة لمعظم مشاريعها ، الأمر الذي يؤدي إلى أن تنفيذ أي مشروع يستمر لعدة سنوات بعد انتهاء مدته التعاقدية، وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقارير الرقابية المرقمة (١٠٧٢٧) و (٥٥٣٣) و (٨٦٢٤) والمؤرخة في (٢٠١١/٧/١٨ و ٢٠١٢/٣/٦ و ٢٠١٢/٤/٢٣) عن العقود المرقمة (١٩/مشتريات/٢٠٠٩) و (١٦/مشتريات/٢٠١١) و (٢٠١١/١١) على التوالي .

### كفاءة الشركات المتعاقد معها (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لاحظنا أن الوزارة تعاقدت مع شركات كثيرة لا تمتلك الكفاءة اللازمة لإنجاز المشاريع من الناحية الفنية والمالية ، حيث لوحظ أن هناك العديد من الشركات المملوكة لم تنفذ المشاريع المحالة عليها في الوقت المحدد وخاصة في عقود التجهيز مما أدى إلى فسخ العقود في بعض الحالات وهذا يؤدي إلى تأخر أو عدم إنجاز المشاريع . ومثال على ذلك شركة أريج الربيع للمقاولات عن تنفيذ شبكة هاتفية / اتصالات واسط ضمن مشاريع تنمية الأقاليم حيث تم سحب العمل في ٢٠١٣/٦/٣ ، وأيضا شركة أطلس للنظم الجغرافية عن تجهيز منظومة GIS لبغداد والمحافظات الذي تم سحب العمل في ٢٠١٣/١٢/٣ . هذا التأخر من قبل الشركات غير الكفوء له تأثير كبير على المشاريع الأخرى الخاصة بالوزارة وخاصة في عقود التجهيز التي لها تأثير كبير على انجاز مشاريع أخرى.

### رد الإدارة:

لم ترد إجابة الشركة العامة للاتصالات والبريد ولغاية تاريخه على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (١٠٠) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٢ وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٤ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن التلكؤ في انجاز المشاريع من قبل الشركات المتعاقدة هو نتيجة لعدم وجود متابعة جدية من قبل الشركة العامة للاتصالات والبريد للعقود التي يتم توقيعها مع تلك الشركات وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في العديد من التقارير الرقابية ومنها التقرير الرقابي المرقم (٨٦٢٤) والمؤرخ في ٢٠١٢/٤/٢٣ .

### التأخر في المطالبة بحقوق الوزارة (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لاحظنا أن الوزارة قد تعاقدت مع شركة الشركاء الفنيون لإنشاء المحطة الأرضية للأقمار الصناعية في الكاظمية بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٧ بمبلغ قدره (٦٠٠، ٤٩٥، ٣ دولار أمريكي) ، وبعد مرور ستة عشر شهر من تاريخ الانجاز المخطط له وهو ٢٠٠٨/٦/٦ تضمنت مخاطبات لتخفيض مبلغ العقد إلى (٣١٦، ٤٧٤، ٣ دولار أمريكي) حيث تم تغيير مناشئ بعض المواد وإنشاء ملحق عقد بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١٣ وبمدة تنفيذ ١٢ شهر حيث كانت فترة الإنجاز المخطط لها بعد فتح الاعتماد تنتهي بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٠ ولغاية تاريخه لم ينفذ المشروع ولم يتم طلب أي تمديد من قبل الشركة ولم نلاحظ أي إجراء قانوني بحق الشركة ، على الرغم من حل كافة المعوقات التي حدثت بين شركة الشركاء وقسم الاتصالات الفضائية وقد تم تجديد فتح الاعتماد لغاية ٢٠١٢/١٢/٣١ من قبل شركة الشركاء الفنيون لحين استكمال موافقة أصولية لإصدار ملحق عقد إلا انه لم يتم توقيعه خلال ٢٠١٣ . وهذا يدل على عدم متابعة المشاريع من قبل الوزارة والتأخر في متابعة حقوق وزارة المالية وتحصيلها من المقاولين].

### رد الإدارة:

بينت الشركة العامة للاتصالات والبريد / قسم الاستيراد بموجب الإجابة المؤرخة في ٢٠١٤/١١/٢٧ على استفسار الهيئة الرقابية المرقم (٢٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٢٧ ، تم استلام ثلاثة شحنات من العقد وكما مبين أدناه :

المبلغ / دولار	رقم الكتاب وتاريخه
٤١٨١١	(١٤٤٢) في ٢٠١٠/١٢/١٩
١٤٨٥٠٠	(١٦٠٩) في ٢٠١١/٧/١٨
١٠٧٥٣٢	(١٤٧٢) في ٢٠١١/١٠/١٧

وقد تم إدخال المواد مخزنيا ولم يتبقى سوى تجهيز الشحنة الأخيرة .



### متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- إن عملية التنفيذ تكون بعد أكمل مرحلة تجهيز الأجهزة والمواد ومطابقتها للمواصفات المطلوبة ثم تتم مرحلة التنصيب والتشغيل .
  - تم استلام ثلاث شحنات وباشرت لجان الفحص والاستلام بمطابقة المواصفات إلا إنها لم تستكمل إجراءات المطابقة بعد ولا زالت الشحنة الأخيرة لم يتم استلامها حسب كتاب قسم التخطيط المرقم (٢٧٥) والمؤرخ في ٢٠١٥/٢/١ .
  - صدر أمر وزاري بالإيفاد لغرض الفحص المعملّي والتدريب وتم إصدار ملحق عقد رقم (٣) تضمن تعديل جهة الإيفاد وتغيير بعض المواصفات لبعض الأجهزة .
- وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن متابعة الشركة العامة للاتصالات والبريد ضعيفة لمعظم مشاريعها ولتجاوز هذه الملاحظة لابد من متابعة العقود منذ توقيعها ولغاية انتهاء فترة تنفيذها وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في العديد من التقارير الرقابية ومنها التقريرين الرقابيين المرقمين (٩٥٢٤) و (١٠٧٢٧) والمؤرخين في (٦/٢٣ و ٢٠١١/٧/١٨) عن العقدين المرقمين (٢٢ / مشتريات / ٢٠٠٩) و (١٩ / مشتريات / ٢٠١١) على التوالي .

### ملكية الأرض (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لاحظنا أن هناك مشاريع قد تم إحالتها وبعد فترة وقبل مرحلة التنفيذ تبين أن الأرض لا تعود ملكيتها إلى وزارة الاتصالات وإنما إلى وزارات أخرى أو إلى البلديات ومثال على ذلك وحسب سند الملكية تبين أن العقد المرقم (٣٠/مشتريات/٢٠١١) مثال ذلك مشروع إنشاء مجمع بريد واتصالات أبو غريب بكلفة (٦٢٩،٠٠٠،٨٠٢) دينار أن ملكية أرض المشروع لا تعود إلى وزارة الاتصالات وإنما إلى بلدية أبو غريب بعد أن تم إحالته إلى شركة الكرامة العامة ولم يتم معالجة هذا الموضوع خلال عام ٢٠١٣ . وهذا يخالف تعليمات تنفيذ العقود الحكومية ويؤدي إلى التأخر والتكؤ في انجاز المشاريع ] .

### رد الإدارة:

بينت مديرية اتصالات الكرخ بموجب إجابتها المؤرخة في ٢٠١٤/١٢/٢ على استفسار الهيئة الرقابية المرقم (٢٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٢٧ إن هناك سنيين للموقع المخصص لإنشاء المشروع صادرين من دائرة التسجيل العقاري في الكاظمية أحدهما لسنة ٢٠٠٢ ويظهر المالك بأسم وزارة النقل والمواصلات والآخر لسنة ٢٠١٢ ويظهر المالك بأسم مديرية بلدية أبو غريب وعليه لم تتم المباشرة بالمشروع وقد تم تخصيص موقع بديل لغرض إنشاء المشروع وحسب كتاب قسم المشاريع المرقم (٢٦١٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/٧/٢٠ .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن الشركة العامة للاتصالات والبريد لم تقم باتخاذ الإجراءات بخصوص ملكية الأراضي لبدالة أبي غريب ، وقد أظهرت نتائج المتابعة إن الملاحظة تخص بدالة أبي غريب فقط .

### قروض الرواتب الممنوحة من مصرف الرافدين – شركة الاتصالات (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لاحظنا أن شركة الاتصالات تعتمد على القروض الممنوحة لها من مصرف الرافدين لغرض تمويل حساب رواتب الموظفين البالغ عددهم (١٥٥٩٦) موظف ضمن الموازنة التشغيلية إذ بلغت لغاية ٢٠١٣/١٢/٣١ (٤٠٠) مليار دينار وحيث أن الشركة لم تحقق ربح خلال السنوات السابقة فمن غير الممكن تسديد مبلغ القروض التي حصلت عليها بالإضافة إلى خسارة مبالغ العمولة التي يتم دفعها عند الاقتراض والبالغة (٤) مليار دينار لغاية ٢٠١٣/١٢/٣١ . هذه الحالة بحد ذاتها هي دليل على ضعف واردات الشركة بالإضافة إلى الفوائد التي سوف تتراكم على عائقها خاصة وإن وزارة المالية هي الجهة الضامنة لهذه القروض ] .

### رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة للاتصالات والبريد / القسم المالي بموجب المذكرة المرقمة (٣٣٥١) والمؤرخة في ٢٠١٤/١٢/١ ، إن تدمير البنى التحتية وسوء الخدمة المقدمة للمواطن بعد إحداث ٢٠٠٣ وعزوف المواطنين ودوائر الدولة عن تسديد التزاماتها تجاه الشركة و قرار مجلس الوزراء بإعفاء المواطنين من دفع الأقساط أدى إلى قلة الإيرادات وبالتالي عدم تمكن الشركة من تأمين رواتب أقسامها في بغداد والمحافظات، علما إن اعتماد الشركة الكلي كان على القسط الشهري الذي يتم تسديده من تلك الجهات . وقد تساهم المشاريع الجديدة مثل بوابات النفوذ والقابل البحري والقابل الضوئي في تحسين إيرادات الشركة المستقبلية وبالتالي تتمكن من تسديد جزء من ديونها و فعلا تم تسديد مليار دينار إلى مصرف الرافدين الادارة العامة وسوف تقوم بتسديد مليار آخر إلى المصرف خلال هذه الفترة.

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الشركة العامة للاتصالات والبريد وان الوضع المالي للشركة يتحسن تدريجيا وسيتم تسديد القروض من الأرباح التي سيتم تحقيقها مستقبلا.

### مشروع تحديث المنظومة اللاسلكية (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعينة من عقود الوزارة لاحظنا، أن الوزارة قامت بإحالة مشروع تحديث المنظومة اللاسلكية إلى شركة ZTE مع العلم أن الشركة هي من الشركات المملوكة في إنجاز مشاريعها المتعاقد عليها منذ عام ٢٠٠٦ ولم تنجز لحد الآن، مخالفة بذلك قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٤) لسنة ٢٠١٢ بعدم إحالة مشاريع جديدة للشركات المملوكة في تنفيذ مشاريع الوزارة].

### رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة للاتصالات والبريد / قسم التدقيق والرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (٥٦٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/٤/١٥ ، إن لجان دراسة وتحليل العطاءات هي المسؤولة عن إحالة المناقصات إلى الشركات المقدمة للعطاءات ، وإن تلك اللجان يتم تغييرها بشكل دوري علما إن نسبة إنجاز هذا المشروع بلغت (١٠٠ %).

### متابعة الهيئة الرقابية:

لم تؤيد الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الشركة العامة للاتصالات والبريد حيث يبقى ذلك مسؤولية الإحالة سواء كانت اللجنة في الوزارة أو الشركة ، وقد أظهرت نتائج المتابعة عدم قيام الشركة العامة للاتصالات والبريد بالتعاقد مع شركات مملوكة في عقودها اللاحقة .

## وزارة الصحة

### حسابات الاعتمادات المستندية (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا وجود فرق بين رصيد الاعتمادات المستندية في السجلات المحاسبية للوزارة وكشف الاعتمادات المستندية المقدم من قبل قسم الاعتمادات في شركة كيماديا . ويعود سبب ذلك الفرق إلى إن الوزارة تقوم بغلق الاعتمادات المستندية عند وصول مستندات الشحن وإطلاق مبالغ الاعتمادات من قبل المصرف ، في حين إن كيماديا تقوم بغلق تلك الاعتمادات عند إدخال الشحنات إلى المخازن وفحصها فحص نهائي على الرغم من إطلاق مبالغها .

حيث إن رصيد الاعتمادات المستندية المسجل في سجلات الوزارة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ هو (١٠٩ ، ٦٧١ ، ٠٧٣ ، ٢٠٩ دينار عراقي ) بينما كان رصيد الاعتمادات حسب الكشف المقدم من قسم الاعتمادات في شركة كيماديا (٠٦٢ ، ٧٨٧ ، ٦٢٣ ، ٤٥٤ ، ٣ دينار عراقي). إن اختلاف رصيد الاعتمادات المستندية بين سجلات الوزارة وسجلات كيماديا هو دليل على عدم وجود مطابقة بينهما مما قد يؤدي إلى تراكم الفروقات وصعوبة تسويتها بمرور الزمن].

### رد الإدارة:

أجابت وزارة الصحة / الدائرة الإدارية والمالية والقانونية بموجب الكتاب المرقم ( د . أ . م / ٧٣٣٧٧/٢/٦/٢٨ ) والمؤرخ في ٢٨/١٢/٢٠١٤ ، إن سبب الفرق هو اختلاف الآلية المتبعة من قبل مركز الوزارة عن ما هو متبع في الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) كون الأخيرة تعتمد النظام المحاسبي الموحد حيث لا يتم تصفية السلف إلا بعد ورود كامل الشحنات المتفق عليها في العقد وإدخالها في المخازن وفحصها لدى الرقابة الدوائية أما بالنسبة للوزارة فإنها تتبع النظام المحاسبي الحكومي اللامركزي حسب تعليمات تنفيذ الموازنة. وقد تم تشكيل لجنة من كلا الدائرتين لغرض مطابقة سلف الاعتمادات المستندية المتعلقة بعقود شراء الأدوية الاستيرادية ومنذ سنة ٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٣ ومعالجة الفروقات الحاصلة بين الوزارة والشركة وتم الاعتماد على كشوفات قسم الاعتمادات المستندية كونها الجهة الوحيدة التي يتم فيها مطابقة حركة الاعتمادات مع كشوفات المصرف العراقي للتجارة (TBI) .

### متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن وزارة الصحة قامت بالمطابقة مع سجلات قسم الاعتمادات وتم إجراء العديد من التسويات خلال السنة ٢٠١٣ وبمبلغ إجمالي بحدود (٢٩٠٢٩١٣٧١٩) ألف دينار ( اثنان تريليون وتسعمائة واثنين مليار وتسعمائة وثلاثة عشر مليون وسبعمائة وتسعة عشر ألف دينار) تعود للسنوات من (٢٠٠٥ ولغاية ٢٠١٢) . وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٧٦٢٧) والمؤرخ في ٢٠١١/١١/٢١ عن البيانات المالية لديوان وزارة الصحة لسنة ٢٠١٠ والتقارير الرقابية عن الوزارة للسنوات (٢٠١١ و ٢٠١٢) والتي تم إيقاف إصدارها بناءً على قرار من مجلس الرقابة المالية الاتحادي لوجود أخطاء جوهرية في تلك البيانات.

### مشروع إنشاء ١١٠ مركز صحي في بغداد والمحافظات (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لمشروع إنشاء ١١٠ مركز صحي والذي بدء العمل به منذ عام ٢٠١٠ لاحظنا ما يلي:

- إن مبالغ إنشاء تلك المراكز يتم استقطاعها من تخصيصات الوزارة ولكن عملية الصرف تتم من قبل المديرية . لا تقوم الوزارة بالإشراف أو مراجعة عمليات الصرف التي تتم من قبل المديرية التابعة ولا تقوم أيضا بمتابعة تنفيذ تلك المراكز والتحقق من نسب الانجاز .
- لا تقوم الوزارة بالإشراف على عملية الإحالة على الرغم من أنها الممول الرئيسي للمشروع ، وإنما تتم عملية الإحالة حصراً من قبل تلك المديرية دون تبليغ أو إعلام الوزارة .

إن المديرية التابعة لوزارة الصحة لديها موازنة استثمارية منفصلة عن موازنة الوزارة وتقوم وزارة المالية بتمويل تلك المديرية بصورة مباشرة، وإن عملية تحميل مشروع إنشاء تلك المراكز الصحية على تخصيصات وزارة الصحة يتطلب تدخل مركز الوزارة بجميع عمليات الإحالة والتعاقد وذلك لتسهيل عملية متابعة صرف التخصيصات على هذا المشروع من قبل مركز الوزارة.

### رد الإدارة:

أجابت وزارة الصحة / الدائرة الإدارية والمالية والقانونية بموجب الكتاب المرقم (د. أ. م. ٧٣٣٧٧/٢/٦/٢٨) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٢٨ بما يلي :

- يتم الإعلان عن المشروع والإحالة والتعاقد من قبل دوائر الصحة أستانداً إلى الصلاحية المخولة من قبل الوزير إلى المدراء العاملين لدوائر الصحة بصلاحية الإحالة والتعاقد لغاية (١٠) مليون دولار .
- كون المشروع يتضمن إنشاء (١١٠) مركز صحي في كافة المحافظات ولكل مركز مقولة لوحده ، لذا فإن كل دائرة صحة تقوم بعملية الإعلان والإحالة والتعاقد والصرف وتتم المتابعة الدورية لعملية الصرف من قبل حسابات الخطة الاستثمارية في مركز الوزارة من خلال تزويد شعبة الخطة بكافة أوليات التعاقد ونسخ من مستندات الصرف وتزويد دائرة المشاريع والخدمات الهندسية بجداول شهرية .
- إن وزارة التخطيط هي الجهة المسؤولة عن إقرار وتوزيع المشاريع على الوزارة والدوائر التابعة لها .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابية المرقم (١٧٦٢٧) والمؤرخ في ٢٠١١/١١/٢١ عن البيانات المالية لديوان وزارة الصحة لسنة ٢٠١٠ والتقرير الرقابي عن نتائج أعمال الرقابة والتدقيق لديوان الوزارة للسنة المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ ، حيث تمت التوصية بضرورة أشرف وزارة الصحة على عملية الإحالة ومراجعة عمليات الصرف .

### تدني نسب الانجاز (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لاحظنا إن نسب إنجاز مشاريع الخطة الاستثمارية متدنية جدا والجدول التالي يبين عينة من مشاريع وزارة الصحة تحت بنود الخطة الاستثمارية المصادق عليها من قبل وزارة التخطيط للعام ٢٠١٣ ونسب إنجازها لغاية ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١٣ :

اسم المشروع	التخصيص (مليون دينار عراقي)	الفعلي (مليون دينار عراقي)	نسبة الانجاز
بناء وتأهيل وحدات التدرن / مشروع التخفيف من الفقر	٦,٩٧٥	-	صفر %
إنشاء مخازن للأدوية في كربلاء	٢,٥٠٠	-	صفر %
توفير أجهزة ومعدات متعددة الأغراض / مشروع التخفيف من الفقر	٤,١١٧	-	صفر %
الرعاية الصحية الأولية	٢٥,٧٤٧	-	صفر %

إن سبب التدني الحاصل هو عدم وجود دراسة مبنية على أسس منطقية لوضع الخطط وانه دليل على العشوائية في التخطيط والتنفيذ ، وإن ذلك من شأنه إرباك خطط الدولة وتوزيع مواردها[.

### رد الإدارة:

لم ترد إجابة وزارة الصحة ولغاية تاريخه على كتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٣٨) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٤ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق.

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (١٥٣٠٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/٨/١٩ عن نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات ديوان وزارة الصحة لسنة ٢٠١٢ والتقرير الرقابي عن نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على أنشطة وحسابات ديوان الوزارة لسنة ٢٠١٣ . وقد قامت الهيئة الرقابية بمفاتحة دائرة المشاريع والخدمات الهندسية بشأن الملاحظة بموجب المذكرة المرقمة (٢٧) والمؤرخة في ٢٠١٥/٢/٢٣ ولم تقم الدائرة ولغاية تاريخه بالإجابة عن المذكرة .

### تمويلات وزارة المالية لعام ٢٠١٣ (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لا تقوم الوزارة بمطابقة المبالغ الممولة من قبل وزارة المالية خلال عام ٢٠١٣ كما هو مسجل في سجلاتها مع سجلات وزارة المالية ، إذ لوحظ وجود فروقات في سجلات الازارتين كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ وذلك كما مبين أدناه:

التفاصيل	الرصيد في سجلات وزارة الصحة (دينار عراقي)	الرصيد في سجلات وزارة المالية (دينار عراقي)	الفرق (دينار عراقي)
الموازنة التشغيلية	١,٦٨٥,٤٤٢,٧٤٥,٨٤٨	٤٠٦,٤٧٤,٩١٢,٨٨١	١,٢٧٨,٩٦٧,٨٣٢,٩٦٧
الموازنة الاستثمارية	٣٤٣,١٩٠,٥٦٥,٧٠٥	٣٤٣,١٩٠,٥٦٥,٧٠٥	-

### رد الإدارة:

أجابت وزارة الصحة / الدائرة الإدارية والمالية والقانونية بموجب الكتاب المرقم (د. أ. م. ٧٣٣٧٧/٢/٦/٢٨) والمؤرخ في ٢٨/١٢/٢٠١٤، يتم المطابقة مع وزارة المالية بشكل مستمر في نهاية السنة المالية وان ظهور الفروقات لا يعني عدم قيام الوزارة بإجراء تلك المطابقة لكون أغلب الفروقات تخص تمويلات عقود شراء الأدوية الاستيرادية بالذات .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (١٧٦٢٧) والمؤرخ في ٢٠١١/١١/٢١ عن البيانات المالية لديوان وزارة الصحة لسنة ٢٠١٠ والتقارير الرقابية اللاحقة عن البيانات المالية لديوان الوزارة للسنوات (٢٠١١ و ٢٠١٢) والتي تم إيقاف إصدارها بناء على قرار مجلس الرقابة المالية الاتحادي لوجود أخطاء جوهرية في تلك البيانات .

### حساب السلف والأمانات (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا وجود سلف وأمانات متراكمة مسجلة في سجلات وزارة الصحة بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١ ولم تقم الوزارة بتسويتها إلى حد الآن ، وكما هو موضح في الجدول الآتي:

اسم الحساب	المبلغ (دينار عراقي)
السلف	٢,١٣٩,٧٠٠,٠٢٢,٠٧٦
تخصيصات لقاء الشحن غير مستلمة	٢,١١٩,٣٩٨,٧٧٩,٧٢٣

إن عدم تسوية السلف والأمانات من شأنه زيادة احتمالات حدوث أخطاء وضياع حقوق الوزارة].

### رد الإدارة:

أجابت وزارة الصحة / الدائرة الإدارية والمالية والقانونية بموجب الكتاب المرقم (د. أ. م. ٧٣٣٧٧/٢/٦/٢٨) والمؤرخ في ٢٨/١٢/٢٠١٤، إن حساب سلف الاعتمادات المستندية يبلغ (٢٠٠٩٠٧٣٦٧١١٠٩) دينار (اثنان تريليون وتسعة مليار وثلاثة وسبعون مليون وستمائة وواحد وسبعون ألف ومائة وتسعة دينار) أما بقية المبلغ فيمثل كافة أنواع السلف وان الفرق بين الحسابين الذي يخص الاعتمادات المستندية فقط يعود إلى كون وزارة الصحة كانت خلال عامي (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦) تدور المبالغ المتبقية من تخصيصات عقود شراء الأدوية الاستيرادية على حساب أمانات تحصيل أخرى وأمانات أخرى متنوعة وليس على حساب تخصيصات لقاء سندات الشحن الذي بدأ العمل به في عام ٢٠٠٧.

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (١٧٦٢٧) والمؤرخ في ٢٠١١/١١/٢١ عن البيانات المالية لديوان الوزارة لسنة ٢٠١٠ والتقارير الرقابية عن البيانات المالية للسنوات المالية (٢٠١١ و ٢٠١٢) والتي تم إيقاف إصدارها بناء على قرار مجلس الرقابة المالية لوجود أخطاء جوهرية في تلك البيانات .

## الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) التأخر في فتح الاعتماد المستندي (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعقود شركة كيماديا ، لاحظنا إن هناك تأخر في فتح الاعتماد المستندي الأمر الذي يؤدي إلى تأخر وصول الأدوية في الوقت المحدد ضمن خطة الشركة ولغاية ٢٠١٣/١٢/٣١ لم يتم فتح الاعتمادات المستندية مثال على ذلك :

رقم العقد	اسم الشركة	تاريخ توقيع العقد
(40/2013/192)	شركة (medochemie)	٢٠١٣/٦/٢٧
(34/2013/4)	الشركة البريطانية (Biotec)	٢٠١٣/٥/٢١

### رد الإدارة :

أجابت الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) / قسم الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (٥٣٧٩٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٢١ بما يلي :

#### - فيما يخص العقد المرقم (40/2013/192) :

- وردت مذكرة قسم استيراد الأدوية المرقمة (١٣٥٩٥) إلى قسم الاعتمادات بتاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠.
- ورد التخصيص المالي بكتاب وزارة المالية المرقم (٢٣٩٥٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/١١/١٧.
- تم إرسال استمارة طلب فتح الاعتماد إلى المصرف العراقي للتجارة بكتاب قسم الاعتمادات المرقم (٣٩٧٣٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/١١/١٩.
- تم فتح الاعتماد لدى المصرف العراقي للتجارة المرقم (١٥٤١٩) في ٢٠١٤/١/٩ والخاص بالعقد .

#### - فيما يخص العقد (34/2013/4) :

- ورد العقد إلى قسم الاعتمادات بموجب مذكرة الشعبة المختبرية المرقم (٨٥٥) والمؤرخة في ٢٠١٣/٥/٢٢.
- طلب المصرف العراقي للتجارة بموجب كتابه المرقم (٣٦١٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/٢٩ تغيير المصرف المراسل (HSBC) وذلك لعدم وجود تعامل معه.
- متابعات قسم الاعتمادات مع الشعبة المختبرية لتزويده بالمعلومات الكاملة عن اسم البنك المراسل البديل عن مصرف (HSBC) .
- وردت رسالة الشركة المجهزة بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٠ والمتضمنة المعلومات الكاملة عن المصرف البديل .
- تم إرسال كتاب قسم الاعتمادات المرقم (١١٥٣١) والمؤرخ في ٢٠١٤/٣/٢٠ إلى المصرف باستمارة طلب فتح الاعتماد .
- تم فتح الاعتماد المرقم (١٦١٧٢) في ٢٠١٤/٤/١٣ والخاص بالعقد .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (١٨١١٦) والمؤرخ في ٢٠١٤/٩/٢٩ عن البيانات المالية للشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) لسنة ٢٠١٢ .

### عدم تسجيل العمولات المصرفية الواردة في كشف المصرف (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا ، لاحظنا وجود عمولات مصرفية مدينة ودائنة منذ عام ٢٠٠٧ تم تسجيلها من قبل المصرف العراقي للتجارة حسب ما يظهره كشف حساب المصرف ، لكن لم يتم تسجيلها في السجلات المالية لشركة كيماديا . والجدول الآتي يبين أرصدة تلك العمولات :

العام	مجموع العمولات المدينة (دولار أمريكي)	مجموع العمولات الدائنة (دولار أمريكي)
٢٠٠٧	٢١٨،٥٣٤،٤١٧	٢١٦،٤٨٨،٤٨٨
٢٠٠٨	٥٦،٧٧٤،٦٦١	٥٤،٦٠٣،١٦٠
٢٠٠٩	٥،٥١٤،١٣٨	٧،٧٣٨،٨٧٧
المجموع	٢٨٠،٨٢٣،٢١٦	٢٧٨،٨٣٠،٥٢٥

علما بأن كيماديا لم تقم بحصر العمولات للسنوات (٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣) لحد الآن ولم تتمكن من تحديد الرصيد النهائي لتلك العمولات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣. إن عدم معالجة تلك الفروقات يشير إلى عدم وجود مطابقة لأرصدة كيماديا لدى المصرف العراقي للتجارة مما يؤدي إلى صعوبة معالجة أي فروقات متراكمة منذ سنوات .

### رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) / قسم الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (٥٣٧٩٣) والمؤرخ في ٢١/١٢/٢٠١٤ ، ان المصرف العراقي للتجارة كان يقيد العمولات المدينة والدائنة على حساب الشركة في الكشف دون تزويدها بالإشعارات الخاصة بها وتم استحصال موافقة ديوان الرقابة المالية الاتحادي بموجب الكتاب المرقم (١٣٥٤٧) والمؤرخ في ٢٧/٦/٢٠١٣ باعتماد كشوفات المصرف بدلا من الإشعارات لغرض تقييدها في السجلات وإعداد القيود اللازمة ومطابقتها وقد تم مطابقة السنوات (٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢) ، علما ان أكثر العقود تخص عامي (٢٠١٣ و ٢٠١٤) وقد تم حصر المتبقي لمفاتحة المصرف بشأنها .

### متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أن الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) قامت بأجراء التسويات على حساب المصرف العراقي للتجارة وقد ظهر رصيد الحساب مديناً كما في ٣١/١٢/٢٠١٤، وقد تمت الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٨١١٦) والمؤرخ في ٢٩/٩/٢٠١٤ عن البيانات المالية للشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) لسنة ٢٠١٢.

### ضعف متابعة العقود القائمة (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعينة من عقود شركة كيماديا، لاحظنا وجود عقود بعضها يعود لعام ٢٠٠٤ لم يتم إنجازها بعد بسبب تأخر الشركات المتعاقدة ، إن عدم تنفيذ تلك العقود هو نتيجة لوجود ضعف في إجراءات الإحالة والتعاقد وكذلك ضعف في متابعة تنفيذ تلك العقود من قبل لجان متخصصة. والجدول الآتي يوضح أمثلة على تلك العقود التي لم تنجز لحد الآن:

رقم الاعتماد	تاريخ توقيع العقد	مدة تنفيذ العقد	الشركة المتعاقدة	سبب التوقف
٢٠٠٦/٣٤٤٧	٢٠٠٦	٤ أشهر	Emildue	لم تقم الشركة باستكمال متطلبات العقد وتم إدراجها بالقائمة السوداء ورفع دعوى قضائية ضدها
٢٠٠٧/٤٥٠٧	٢٠٠٧	سنة واحدة	Topcon	لم تقم الشركة بنصب وتشغيل ٨ أجهزة ولذلك لا زالت مستحقاتها غير مطلوفة
٢٠٠٧/٠٢٥٧١	٢٠٠٧	٥ أشهر	Phillips	تم تجهيز الأجهزة بالكامل ولكن فقدت ٦ أجهزة في المخازن فتم توقيف الإطلاق بأمر من مكتب المفتش العام وتم تشكيل لجان للتحقيق في الأجهزة المفقودة
٢٠٠٨/١٢٠٠٢١	٢٠٠٨	٦ أشهر	Taichi	لم تقم الشركة بإكمال متطلبات العقد ولذلك تم إدراجها في القائمة السوداء ورفع دعوى قضائية ضدها

- إن التأخر الحاصل في عقود كيماديا قد يؤدي إلى :
- عدم وصول الأدوية والمستلزمات الطبية للمواطن بالوقت المناسب.
  - إساءة استخدام تخصيصات الدولة بسبب تلك العقود المتعثرة.

#### رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) / قسم الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (٥٣٧٩٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٢١ بما يلي:

رقم العقد	التفاصيل
٢٠٠٦/٣٤٤٧ ٨٨/٢٠٠٤/٦١/٦	تم إدراج المكتب العلمي ضمن القائمة السوداء لتلكه في نصب الأجهزة حيث تم نصب (٥٩) جهاز من أصل (١١١) جهاز
٢٠٠٧/٤٥٠٧ ٩٥/٢٠٠٦/٨٥/١	تم نصب جميع أجهزة العقد حسب كتاب قسم الهندسة والصيانة المرقم (٢٨٥٢) والمؤرخ في ٢٠١٤/٢/٨ علماً إن فترة الضمان والصيانة تنتهي في سنة ٢٠١٤
٢٠٠٧/٠٢٥٧١ ٨٧/٢٠٠٥/٥٦٥/ A	العدد الكلي للأجهزة (٨) جهاز تم العثور على (٤) جهاز منها ، (٢) جهاز في محافظة صلاح الدين و (٢) جهاز في محافظة ديالى واعتذرت الشركة عن النصب لكون المناطق ساخنة ولم يتم العثور على بقية الأجهزة والبالغ عددها (٤) جهاز
٢٠٠٨/١٢٠٠٢١ ٧١/٢٠٠٦/١٥٨/ T	تم إعادة مبلغ خطاب الضمان إلى حساب (DFI)

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (١٨١١٦) والمؤرخ في ٢٠١٤/٩/٢٩ عن البيانات المالية للشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) لسنة ٢٠١٢ ، حيث تمت التوصية بحصر كافة الاعتمادات المستندية الموقوفة من سنوات سابقة والوقوف على أسباب موقوفيتها ومعالجة ذلك أصولياً .

#### عدم تحديث كشف الاعتمادات المستندية (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لبعض الاعتمادات المستندية المدرجة في الكشف المقدم من قسم الاعتمادات ، لاحظنا وجود بعض الاعتمادات المستندية تم إغلاقها ولكن لم يتم عكسها في السجلات، والجدول الآتي يوضح أمثلة على تلك الاعتمادات:

رقم الاعتماد	الحالة
٢٠٠٧/٤٥٠٩	تم انجاز المشروع ودفع كافة المستحقات
٢٠١٠/١٢٠١٤٥	تم انجاز المشروع ودفع كافة المستحقات
٢٠٠٨/٥٠١٠٠	تم انجاز المشروع ودفع كافة المستحقات
٢٠١١/٠٩٩١٢	تم انجاز المشروع ودفع كافة المستحقات

#### رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) / قسم الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (٥٣٧٩٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٢١ ، تم تسوية جميع الاعتمادات المدرجة في الكشف ماعدا الاعتماد المرقم (٢٠١١/٩٩١٢) حيث ستنتم المتابعة من قبل القسم المالي مع قسمي الحسابات المخزنية والاعتمادات لغرض غلقه بالكامل .

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (١٨١١٦) والمؤرخ في ٢٠١٤/٩/٢٩ عن البيانات المالية للشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية (كيماديا) لسنة ٢٠١٢ .



## وزارة التربية

### تاريخ توقيع العقود (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا أن بعض العقود تم توقيعها بعد مرور فترة الـ (١٤) يوما المسموح بها حسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ / عشرون) ، والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوما من تاريخ صدور كتاب الإحالة . ومثال على ذلك :

رقم العقد	تاريخ الإحالة	تاريخ توقيع العقد	اسم الشركة
٧/ تجهيز / قطاع عام/٢٠١٣	٢٠١٣/٨/٢٢	٢٠١٣/٩/٢٢	شركة مطبعة الوقف الحديث
٨/ تجهيز / قطاع عام /٢٠١٣	٢٠١٣/٧/٢٢	٢٠١٣/٨/٢٠	شركة العام لإنتاج المستلزمات التربوية
٢٠١٣/٧	٢٠١٣/٨/١٤	٢٠١٣/١٠/٩	شركة كرم الحاي للمقاولات

### رد الإدارة :

بينت وزارة التربية بموجب إجابة قسم العقود المؤرخة في ٢٠١٤/١١/٦، أنه استنادا إلى تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة (٢٠٠٨) تم توجيه إنذار إلى الشركات لغرض توقيع العقود خلال ١٥ يوم وبذلك تكون إجمالي المدة (٢٩) يوم.

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة وزارة التربية وأكدت على ضرورة الالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في العديد من التقارير الرقابية ومنها التقرير الرقابي المرقم (٣٣٥٦) والمؤرخ في ٢٠١٢/٢/٩ عن تدقيق العقد (٣٧) .

### تدني نسب الانجاز المالي (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لاحظنا أن نسب انجاز مشاريع الخطة الاستثمارية متدنية جدا والجدول التالي يبين عينة من مشاريع الوزارة تحت بنود الخطة الاستثمارية المصادق عليها من قبل وزارة التخطيط للعام ٢٠١٣ ونسب انجازها لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ :

اسم المشروع	التخصيص مليون دينار عراقي	الفعلي مليون دينار عراقي	نسبة الانجاز
بناء مدارس بدلا من الأبنية الآيلة للسقوط / ديالى	٧،١٤٠	-	صفر %
بناء مدارس بدلا من الأبنية الآيلة للسقوط / كركوك	٢،٠٤٧	-	صفر %
بناء مدارس بدلا من الأبنية الآيلة للسقوط / المثنى	٣،٦٩٥	-	صفر %
بناء مدارس لفك الازدواج الثلاثي / بغداد والمحافظات	١،٧٥٠	-	صفر %

إن سبب التدني الحاصل هو عدم وجود دراسة مبنية على أسس منطقية لوضع الخطط وانه دليل على العشوائية في التخطيط والتنفيذ، وان ذلك من شأنه إرباك خطط الدولة وتوزيع مواردها.

### رد الإدارة:

قدمت وزارة التربية / الوحدة الحسابية إلى الهيئة الرقابية المختصة جداول خاصة بنسب الانجاز المالي التراكمي من بداية المشروع لغاية ٢٠١٤/٩/١ مرفقة بإجابتها المؤرخة في ٢٠١٤/١١/٦ وكانت نسب

الانجاز تتراوح ما بين ( ٥ % ولغاية ٧٧ %) ، كما قدمت المديرية العامة للتخطيط التربوي / مديرية الأبنية المدرسية جدول متابعة شهري عن المصروفات الفعلية ونسب الانجاز الفعلي للمشاريع الاستثمارية لعام ٢٠١٣ وكانت نسب الانجاز المالي تتراوح ما بين ( ٣٠ ، ٦ % ولغاية ١٠٠ %) .

**متابعة الهيئة الرقابية:**

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت إن الجداول المقدمة من قبل وزارة التربية لم تتضمن كافة المشاريع حيث إن هناك العديد من المشاريع التي نسب تنفيذها صفر لم يتم إدراجها في الجداول وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في العديد من التقارير الرقابية ومنها التقرير الرقابي المرقم (١٧٧٩١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٨ عن تدقيق العقد رقم (٥٧) .

#### **لجنة فتح العطاءات (متوسطة / جديدة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا للعقود لاحظنا عدم قيام لجنة فتح العطاءات بالتأشير على جميع صفحات العطاءات بختم اللجنة مع توقيع أعضائها على جميع صفحات العروض الفنية والتجارية والمالية المقدمة من قبل الشركات المتنافسة وذلك مخالف للفقرة ( خامسا - و ) من المادة (٦) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ ] .

#### **رد الإدارة:**

بينت وزارة التربية / قسم العقود بموجب الإجابة المؤرخة في ٢٠١٤/١١/٦ ، إن أعضاء لجنة فتح العطاءات من دوائر مختلفة في الوزارة وسيتم مراعاة ما ورد بملاحظة شركة التدقيق مستقبلاً .

#### **متابعة الهيئة الرقابية:**

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق .

#### **المدد الإضافية للعقود ( عالية / جديدة )**

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا لعينة من العقود إن المدد الإضافية الممنوحة للشركات المتعاقد معها لتنفيذ المشاريع تتجاوز في بعض الحالات مدة تنفيذ العقد الأصلية ، إن سبب ذلك هو عدم وجود نص في التعليمات يحدد سقف زمني للمدد الإضافية التي يمكن إن تمنح في بعض العقود إذا تطلبت الحاجة لذلك . إن عدم وجود سقف زمني يحدد نسب المدد الإضافية من شأنه إعطاء فرصة لاستغلال تلك الثغرة في التعليمات ، وبالتالي تعطيل تنفيذ المشاريع بشكل كبير وعدم استغلال موارد الدولة حسب ما هو مخطط ، والأمثلة الآتية تمثل عينة تم ملاحظتها من خلال مراجعة بعض العقود:

اسم العقد	مدة العقد	مجموع المدد الإضافية الممنوحة	نسبة المدد الإضافية إلى المدة الأولية
٢٠١١/٥٧ بناء أجنحة إضافية (٦) صف مع وحدات صحية	٢٤٠ يوم	٣٦٦ يوم	١٥٣ %
٢٠١١/٥٢ بناء أجنحة إضافية (٦) صف مع وحدات صحية	٢٤٠ يوم	٧٦٦ يوم	٣١٩ %
٢٠١١/٧٦ إنشاء مدرسة ابتدائية (١٨) صف	٣٦٠ يوم	٢١٨ يوم	٦١ %

#### **رد الإدارة:**

أجاب مكتب الوزير في وزارة التربية / مدير مشروع الوزارة رقم (١) بموجب إجابته المؤرخة في ٢٠١٤/١١/٦ بضرورة تحديد سقف زمني للتمديد على إن لا يتجاوز (٢٥ %) من مدة العقد الأصلية وإن هذا الموضوع هو من صلاحيات الجهات التشريعية .

#### **متابعة الهيئة الرقابية:**

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن التمديد يجب أن يتزامن مع أمر غيار أو سبب طارئ.

### السلفة التشغيلية (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لأوليات العقود الإنشائية التي أبرمتها الوزارة مع شركات القطاع العام والتابعة لوزارتي الصناعة والأعمار والإسكان، لاحظنا أن الوزارة قامت بدفع سلف تشغيلية بمقدار ٦٠ % من مبلغ العقد استنادا إلى الاستثناء الصادر من مجلس الوزراء. في نفس الوقت لاحظنا أن نسب الانجاز لهذه المشاريع منخفضة].

### رد الإدارة:

أيد مكتب الوزير في وزارة التربية / مدير مشروع الوزارة رقم (١) بموجب إجابته المؤرخة في ٢٠١٤/١١/٦ ملاحظة شركة التدقيق والتوصية الواردة بشأنها باعتماد السلف التشغيلية المنصوص عليها في قانون الموازنة العامة إما ما يخص سحب العمل والإحالة إلى شركات رصينة فهذا يتطلب استرجاع مبالغ السلف من الشركات المعنية وكذلك عدم إمكانية التخصيص مرة أخرى لنفس المشروع وان هذا الإجراء يستغرق وقت طويل بسبب لجوء تلك الشركات إلى التسويق كونهم قد تصرفوا بتلك المبالغ خارج إطار المقابلة علما انه قد تم تشكيل لجنة في رئاسة الوزراء والتي أوصت بتوجيه عقوبة التوبيخ ومنحهم مهلة لغاية ٢٠١٤/١٠/١ وبخلافه تصار العقوبة إلى العزل استنادا لقرار مجلس الوزراء (١٠٣) لسنة ٢٠١٤ مع العرض إن الشركات موضوع الملاحظة قدمت تظلم وتم تشكيل لجنة أخرى من قبل مجلس الوزراء والتي أوصت بسحب يد ذوي الشأن وتقرير مصيرهم بتاريخ ٢٠١٤/١١/٣٠ .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وأكدت على ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية بحق الشركات المتعاقدة والمخلة بالتزاماتها التعاقدية بالإضافة إلى الجهات المعنية الأخرى وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في العديد من التقارير الرقابية ومنها التقرير الرقابي المرقم (١٧٧٩١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٨ عن تدقيق العقد (٥٧).

## وزارة الكهرباء

### لجان تحليل العطاءات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا عقود المديرية العامة لتوزيع كهرباء الكرخ إنها تتعاقد في بعض الأحيان مع شركات خاسرة حسب ما تظهره بياناتها المالية المقدمة إلى الوزارة قبل عملية التعاقد ، مما يدل على عدم دراسة تلك البيانات من قبل لجان الفتح والتحليل للتأكد من الكفاءة المالية لتلك الشركات ، كما نصت تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧/عاشرا- ج) ، مثال على ذلك:

- عقد تجهيز قبالوات مختلفة القياسات لشركة السويدي للكيبلات .
  - عقد تأهيل الشبكة الكهربائية لمنطقة القادسية محلة (٦٠٢) لشركة شفرة الصمت للمقاولات العامة.
- إن عملية تحليل العطاءات بشكل مناسب يوفر على الوزارة الوقت والتكاليف ، وبالتالي تنفيذ المشاريع بشكل أفضل . وإن عدم دراسة الوضع المالي للشركات المشاركة قد يؤدي إلى إحالة المشاريع على شركات خاسرة وغير قادرة على تنفيذ تلك المشاريع المتعاقد عليها .

### رد الإدارة :

أجابت وزارة الكهرباء / الرقابة والتدقيق بموجب الكتاب المرقم (٤١٦٥) والمؤرخ في ٢٠١٥/١/٢٠ بما يلي :

- فيما يخص عقد تجهيز قبالوات مختلفة القياسات لشركة السويدي للكيبلات : سبق وان تم تعاقد المديرية العامة لتوزيع كهرباء الكرخ مع شركة السويدي للكيبلات لعدة مرات ومن خلال تدقيق الحسابات الختامية تبين عدم وجود أي خسارة بحسابات الشركة للأعوام الثلاث وهي من الشركات الرصينة والملتزمة بتنفيذ التزاماتها التعاقدية ولديها تعاقدات مع المديرية الأخرى التابعة لوزارة الكهرباء.

- فيما يخص عقد تأهيل الشبكة الكهربائية لمنطقة القادسية (٦٠٢) : إن العقد مبرم مع شركة الهوسر للمقاولات العامة وليس كما جاء بملاحظة شركة التدقيق مع شركة شفرة الصمت للمقاولات العامة ، علما إن موقف شركة الهوسر كان جيدا بالنسبة للحسابات الختامية للأعوام الثلاثة وهي شركة ملتزمة بتنفيذ الغرامات التعاقدية حيث أبرمت عدة عقود مع المديرية .

### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص عقد تجهيز قبالوات مختلفة القياسات لشركة السويدي للكيبلات : تم دراسة أوليات العقد وتبين عدم وجود خسارة في البيانات المالية للشركة .

- فيما يخص عقد تأهيل الشبكة الكهربائية لمنطقة القادسية محلة (٦٠٢) لشركة شفرة الصمت للمقاولات العامة : إن العقد أبرم مع شركة الهوسر وليس شركة شفرة الصمت .

### مشاريع متوقفة (عالية / جديدة) :

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعينة من عقود المديرية العامة لتوزيع كهرباء الكرخ ، لاحظنا إن عدد من المشاريع المتعاقدة متوقفة بسبب عدم حصول المديرية العامة لكهرباء الكرخ على موافقات مسبقة وهذا مخالف للفقرة (هـ - و - ز) من المادة (٣) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ . مثال على ذلك :

رقم وتاريخ العقد	اسم الشركة المنفذة	أسباب التلكؤ
٩٨/٢/١ في ٢٠١٣/١١/١٠	شركة الغدير بغداد للفحوصات الهندسية	لم يتم منح الشركة موافقة على المباشرة بالعمل بسبب عدم إجراء المسح
٤١/٢/١ في ٢٠١١/١١/٤	شركة الهوسر	لم تقم أمانه بغداد باعطاء رخصة عمل بسبب إن المحلة ٢٢٢ مؤهلة حديثا
تشبيد محطة في موقع جهاز المخابرات	شركة قلعة الصمود للمقاولات العامة	بسبب خصوصية الموقع من الناحية الأمنية صعوبة دخول الاشخاص والمعدات

### رد الإدارة :

أجابت وزارة الكهرباء / الرقابة والتدقيق بموجب الكتاب المرقم (٤١٦٥) والمؤرخ في ٢٠١٥/١/٢٠ بما يلي :

- فيما يخص العقد المرقم (٩٨/٢/١ في ٢٠١٣/١١/١٠) : تم استئناف العمل بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٩ بعد وصول القابلوات وان نسبة الانجاز بلغت (١٠٠%) .

- فيما يخص العقد المرقم (٤١/٢/١ في ٢٠١١/١١/٤) : إن نسبة الانجاز لمحطة ٢٢٨ بلغت (١٠٠%) ومحطة ٢٢٢ (٦٧%) وان أسباب التلكؤ كانت بسبب وجود متعلقات مع أمانة بغداد.

- فيما يخص عقد تشييد محطة في موقع جهاز المخابرات : تم انجاز العمل بالكامل وان نسبة الانجاز بلغت (١٠٠%) .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أظهرت نتائج متابعتها لعقود المديرية لسنة ٢٠١٤ استمرار الملاحظة ومخالفة الوزارة لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (٣ - هـ، و، ز) .

### الكلفة التخمينية (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعينة من عقود المديرية العامة لتوزيع كهرباء الكرخ ، لاحظنا عدم وجود دراسة محدثة عن الكلفة التخمينية خلافاً للفقرة (أولاً - ب) من المادة (٣) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية ، حيث قامت لجنة تحليل العطاءات بإحالة مشاريع أعلى من الكلفة الكلية . مثال ذلك :

اسم المشروع	مبلغ الإحالة	الكلفة التخمينية
تأهيل الشبكة الكهربائية لمحطة ٦١٠	٤,١٩٢,٦٠٠,٠٠٠	٣,٤٨٠,٠٠٠,٠٠٠

### رد الإدارة :

أجابت وزارة الكهرباء / الرقابة والتدقيق بموجب الكتاب المرقم (٤١٦٥) والمؤرخ في ٢٠١٥/١/٢٠ ، إن المشروع تمت إحالته على شركة الغدق ونظراً لتلكؤ الشركة تم سحب العمل منها وإحالته على المرشح الثاني شركة شفرة الصمت وان نسبة زيادة الكلفة التخمينية كانت بمقدار اقل من (٢٠%) وتم تأييد توفر التخصيص المالي من قبل مديرية التخطيط والتطوير وحسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ .

### متابعة الهيئة الرقابية

بينت الهيئة الرقابية أنه ومن خلال دراسة أوليات العقد تبين توفر التخصيص المالي للمشروع وأنه يغطي مبلغ الزيادة البالغة (٢٠%) من مبلغ العقد .

### نسب الانجاز الفني (متوسطة /جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لأوليات العقود لاحظنا أن هناك تدني في نسب انجاز العقود على الرغم من انتهاء مدة العقد إلا إنها مازالت مملوكة مثال على ذلك :

اسم العقد	تاريخ العقد	تاريخ الانجاز التعاقد	نسبة الانجاز
تأهيل الشبكة الكهربائية لمنطقة الكرادة مريم	٢٠١١/١١/٤	٢٠١٤/١/٢٥	١٠%
تجهيز قابلوات مختلفة القياسات	٢٠١٣/٧/٤	٢٠١٤/١/١	صفر %
تأهيل الشبكة الكهربائية لمنطقة اليرموك محطة ٦١٤	٢٠١٣/٥/٣١	٢٠١٤/١٠/٢١	١٠%

### رد الإدارة :

أجابت وزارة الكهرباء / الرقابة والتدقيق بموجب الكتاب المرقم (٤١٦٥) والمؤرخ في ٢٠/١/٢٠١٥ ، بما يلي :

- فيما يخص عقد تأهيل الشبكة الكهربائية لمنطقة كرادة مريم : إن نسبة الانجاز بلغت (١٠٠%) لمحلة ٢٢٨ و(٦٧%) لمحلة ٢٢٢ لوجود متعلقات مع أمانة بغداد .
- فيما يخص عقد تجهيز قبالوات مختلفة القياسات : إن نسبة الانجاز بلغت (٣٢%) .
- فيما يخص عقد تأهيل الشبكة لمنطقة اليرموك محلة ٦١٤ : إن نسبة الانجاز بلغت (١٠%) وقد تم سحب العمل من الشركة .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وأظهرت نتائج المتابعة والتدقيق صحتها ، حيث إن المديرية العامة لتوزيع كهرباء الكرخ لم تقم باتخاذ الإجراءات اللازمة بحق الشركات المملوكة .

### حساب سلف الاعتمادات (عالية / مكررة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لحساب سلف الاعتمادات المستندية لاحظنا ما يلي :
- وجود سلف قديمة لم يتم تصفيتها على الرغم من تجهيز الشركات بكامل مواد العقد مثال على ذلك :
  - عقد شركة الرياض الخاص بتجهيز كابلات جهد متوسط .
  - عقد شركة ربان السفينة .
  - وجود سلف تظهر دائنة بعكس طبيعتها ومثال على ذلك :
  - خطأ في ترحيل قيد السلفة التشغيلية الخاص بعقد شركة النور الثاقب والمتعلق بإعادة تأهيل منطقة زبونة ، حيث قامت المديرية العامة لتوزيع الرصافة بتسجيل كامل مبلغ السلفة التشغيلية بالرغم من استقطاع جزء من مبلغ السلفة أثناء عملية التجهيز مما أدى إلى ظهور الرصيد بعكس طبيعته .
  - زيادة مبلغ الاعتماد الخاص بعقد شركة جزيرة الأردن لإعادة تأهيل شبكة منطقة الاعظمية نتيجة إضافة أوامر تغيير في مركز الوزارة دون إشعار مديرية توزيع الرصافة بالزيادة مما أدى إلى تصفية سلفه الاعتماد بمبلغ أكبر من مبلغ العقد .
  - لم يتم معالجتها لغاية ٣١/١٢/٢٠١٣ .

### رد الإدارة :

أجابت وزارة الكهرباء / الرقابة والتدقيق بموجب الكتاب المرقم (٤١٦٥) والمؤرخ في ٢٠/١/٢٠١٥ ، انه تم إجراء اللازم وتسوية السلف بالكامل بموجب القيود المرقمة (٢٦، ١٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣) والمؤرخة في (٢ و ٨/٥/٢٠١٣) .

### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص الفقرة الخاصة بعقدي شركة الرياض وشركة ربان السفينة : تم إجراء التسويات القيدية اللازمة بموجب القيد المرقم (٣٢) والمؤرخ في ٨/٥/٢٠١٣ والقيد المرقم (٢٦) والمؤرخ في ٣/٥/٢٠١٣ ، حيث تم تزويدها بنسخة من تلك القيود .
- فيما يخص الفقرة الخاصة بوجود خطأ في ترحيل قيد السلفة التشغيلية الخاص بعقد شركة نور الثاقب : تم تصفية السلفة بموجب القيد المرقم (٢٧) والمؤرخ في ٢/٥/٢٠١٣ حيث تم تزويدها بنسخة من القيد .
- فيما يخص الفقرة الخاصة بزيادة مبلغ اعتماد عقد شركة جزيرة الأردن : تم معالجة مبلغ الاعتماد بموجب القيد المرقم (٣٣) والمؤرخ في ٨/٥/٢٠١٣ .

### تاريخ توقيع العقود (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا أن بعض العقود تم توقيعها بعد مرور فترة الـ ١٤ يوما المسموح بها حسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ / عشرون) ، والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوماً من تاريخ صدور كتاب الإحالة . ومثال على ذلك:

اسم المديرية	تاريخ توقيع العقد	تاريخ الإحالة	اسم المشروع
مركز الوزارة	٢٠١٢/١١/٢٧	٢٠١٢/٩/٣	٢٦ عقد شركة DLA-piper لتقديم خدمات استشارية
المديرية العامة لتوزيع كهرباء الكرخ	٢٠١٣/١١/١٠	٢٠١٣/١٠/٢٣	تنفيذ مغذي عدد ١/ (٣٣ كي في) من محطة اليرموك لتغذية محطة سومر بطول ٦٣٥٠ م
المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة	٢٠١٢/٤/٣	٢٠١٢/٢/٢١	٨- عقد تنفيذ مشروع تبديل الشبكة الكهربائية لمحطة ١٣١

### رد الإدارة:

أجابت وزارة الكهرباء / الرقابة والتدقيق بموجب الكتاب المرقم (٤١٦٥) والمؤرخ في ٢٠١٥/١/٢٠ بما يلي :

- فيما يخص ٢٦ عقد شركة (DLA-piper) لتقديم خدمات استشارية : إن الإجراءات المتخذة لاستكمال جميع جوانب العقد ولحين الاتفاق على جميع الفقرات التي تم التعاقد بموجبها استلزم تلك الفترة الزمنية .
- فيما يخص عقد تنفيذ مغذي عدد ١/ (٣٣ كي في) من محطة اليرموك لتغذية محطة سومر بطول ٦٣٥٠ م : إن الشركة تبليت بالإحالة بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٥ وعليه فإن المدة القانونية لتوقيع العقد تنتهي بتاريخ ٢٠١٣/١١/٨ ولمصادفة يومي (٩ و ٨ / ٢٠١٣) عطلة رسمية (جمعة وسبت) فإن الشركة قامت بتوقيع العقد ضمن المدة المحددة بتعليمات تنفيذ العقود .
- فيما يخص ٨- عقد تنفيذ مشروع تبديل الشبكة الكهربائية لمحطة ١٣١ : إن تاريخ الإحالة في ٢٠١٢/٢/٢١ وتاريخ استلام الإحالة من قبل المقاول في ٢٠١٢/٢/٢٦ وقد تم جلب الصك في ٢٠١٣/٣/٢٨ وهي ضمن المدة وأن المدة المتبقية كانت فترة إعداد تنظيم العقد وتدقيقه من قبل الطرفين ومن ثم توقيعهم .

### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص عقد شركة DLA-piper لتقديم خدمات استشارية : بينت الهيئة الرقابية أنه سبق وأن تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٤٧١٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/٢٥ ، علماً أنه تم غلق متابعة التقرير استناداً إلى إجابة وزارة الكهرباء / قسم الرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (٢٢٠٨٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٤/١٤ حيث بينت الوزارة أن سبب التأخير هو الإجراءات المتخذة لاستكمال جميع جوانب العقد ولحين تم الاتفاق على جميع الفقرات التي تم التعاقد عليها استغرق هذه الفترة الزمنية .

- فيما يخص عقد مغذي عدد ١/ (٣٣ كي في) من محطة اليرموك لتغذية محطة سومر بطول ٦٣٥٠ م : تم توقيع العقد بعد العطلة الرسمية بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٠ .

- فيما يخص عقد تنفيذ مشروع تبديل الشبكة الكهربائية لمحطة ١٣١ : بينت الهيئة الرقابية أنه سبق وأن تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٧٧٧٩) والمؤرخ في ٢٠١٢/٨/٢٦ ، علماً أن الشركة العامة لتوزيع كهرباء الكرخ بينت بموجب مذكرتها المرقمة (٢٣٣٠) والمؤرخة في ٢٠١٤/١٠/٣٠ أن الشركة قدمت صك مصدق يمثل ( ٥ %) من مبلغ العقد كغرامة حسن الأداء بتاريخ ٢٠١٢/٣/١١ أي بعد مضي (١٨) يوم من تاريخ الإحالة أما المدة المتبقية فكانت لإعداد مسودة العقد وإن المدة تضمنت عدة عطل رسمية .

### الهيكل التنظيمي للوزارة (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال زيارتنا إلى الوزارة لاحظنا أن الوزارة لا تمتلك هيكل تنظيمي مصادق عليه من قبل مجلس الوزراء يوضح مستويات المهام والمسؤوليات في الوزارة ].

#### رد الإدارة:

أجابت وزارة الكهرباء / الرقابة والتدقيق بموجب الكتاب المرقم (٤١٦٥) والمؤرخ في ٢٠/١/٢٠١٥ ، إن الهيكل التنظيمي للوزارة غير مصادق عليه حيث تم دراسة مسودة قانون الوزارة وصياغته بشكل نهائي وإرساله إلى مجلس النواب / لجنة الطاقة والنفط النيابية بموجب الكتاب المرقم (٢٠٠٠٩) والمؤرخ في ٢٩/١١/٢٠١٤ لغرض المصادقة .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية ان دائرة التخطيط والدراسات في الوزارة قدمت لها بموجب الكتاب المرقم (ب/د/٣٣٠٥/١٣) والمؤرخ في ١٩/١١/٢٠١٤ دليل هيكل تنظيمي لمقر وزارة الكهرباء بموجب الأمر الوزاري المرقم (٣٤٢١٧) والمؤرخ في ٢٥/٩/٢٠١١ والذي يمثل الإصدار الأول وقد تم إجراء تغييرات عليه بموجب أوامر وزارية متفرقة إلا انه لم يتم المصادقة عليه لغاية تاريخه .

### تأخر في فتح الاعتماد المستندي (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعقد تجهيز ونصب منظومة تضبيب الوحدات ٣ و ٤ في محطة بيجي الغازية ضمن المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية في محافظة صلاح الدين ، لاحظنا وجود تأخير في عملية فتح الاعتماد المستندي حيث تم توقيع العقد بتاريخ ٢٦ كانون الثاني ٢٠١٢ بينما تم فتح الاعتماد بتاريخ ١١ تشرين الثاني ٢٠١٢ ، أي بمدة تتجاوز عشرة أشهر. أن التأخر في عملية فتح الاعتمادات يؤدي إلى التأخر في انجاز المشاريع والتعرض للمتغيرات في أسعار السوق].

- عقد تجهيز محولات سعة ٤٠٠ كي في / في المديرية العامة لتوزيع كهرباء الكرخ مع شركة ماينتليك اللبنانية تم توقيع العقد بتاريخ ١١/تموز/٢٠١٢ بينما تم فتح الاعتماد المستندي بتاريخ ٩ كانون الأول ٢٠١٢ أي بمدة تتجاوز ٥ أشهر].

#### رد الإدارة :

أجابت وزارة الكهرباء / الرقابة والتدقيق بموجب الكتاب المرقم (٤١٦٥) والمؤرخ في ٢٠/١/٢٠١٥ بما يلي :

- فيما يخص عقد تجهيز ونصب منظومة تضبيب الوحدات ٣ و ٤ في محطة بيجي الغازية ضمن المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية في محافظة صلاح الدين : إن التأخير بين توقيع العقد في ٢٦/١/٢٠١٢ وفتح الاعتماد في ١١/١١/٢٠١٢ كان لاستكمال الملاحظات على العقد والأوليات المطلوبة لغرض فتح الاعتماد وكالاتي :

- وردت شروط الدفع بنسبة (١٠%) بنسخة العقد باللغة الانكليزية بصورة خاطئة تحتاج تعديل الترجمة وتوقيع ملحق عقد بذلك .
- تعديل اسم المستفيد في خطاب ضمان حسن الأداء .
- تعديل استثمار فتح الاعتماد .
- تم توفير التخصيص المالي بموجب كتاب وزارة المالية المرقم (١٨٧٠٩) والمؤرخ في ١٤/١٠/٢٠١٢ .
- تم مفاتحة المصرف العراقي للتجارة لفتح الاعتماد بموجب الكتاب المرقم (٥٥٢٤٨) والمؤرخ في ١٧/١٠/٢٠١٢ .



- فيما يخص عقد تجهيز محولات سعة ٤٠٠ كي في / في المديرية العامة لتوزيع كهرباء الكرخ مع شركة مايتليك اللبنانية : إن سبب التأخير هو أستكمال بعض الملاحظات على العقد والأوليات المطلوبة لغرض فتح الاعتماد المستندي وكالاتي :
- لغرض توفير التخصيص المالي تم إجراء مناقلة بمقدار (٥٠ %) في سنة ٢٠١٢ والمتبقي حول على سنة ٢٠١٣ .
- تعديل استثمارات فتح الاعتماد النسخ الانكليزية نتيجة بعض الأخطاء وكذلك النسخ العربية نتيجة أخطاء في الكميات .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص عقد تجهيز ونصب منظومة تضبيب الوحدتين ٣ و ٤ في محطة يبجي الغازية ضمن المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية في محافظة صلاح الدين :
- عدم قبول شهادة تسجيل الشركة المقولة الصادرة من عمان ورفضها من قبل دائرة الاستثمارات في وزارة الكهرباء وتم إصدار شهادة لاحقاً من أمريكا.
- وجود أخطاء في الترجمة إلى اللغة الانكليزية لفقرة شروط الدفع / الفقرة الأولى من العقد حيث جرى توقيع ملحق للعقد .
- طلب الشركة في رسالتها المؤرخة في ٢٠١٢/٤/٩ تغيير العنوان وتغيير البنك المراسل وقد صدر كتاب المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية المرقم (٤١٦٤) في ٢٠١٢/٤/٢٩ بالموافقة على تغيير البنك المراسل ورفض تغيير عنوان الشركة.
- عدم توفر التخصيص المالي بسبب عدم موافقة وزارة التخطيط على تدوير المبالغ المتبقية من عام ٢٠١١ .
- قدمت الشركة خطاب ضمان من مصرف إيلاف الإسلامي وقد ورد اسم الشركة بصورة خاطئة.
- عدم وجود تخويل بتوقيع العقد من شركة امكو باسم ممثل الشركة وعدم وجود أية أوليات تبين صفته بالنسبة للشركة.
- شهادة التسجيل المصدقة من واشنطن لا تشير إلى عائدتها إلى شركة (AMERICAN).
- شهادة التسجيل لفرع الشركة في عمان تبين أن تسجيل الشركة بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٢ في حين تاريخ توقيع العقد هو ٢٠١٢/١/٢٦ .
- بموجب الكتاب المرقم (٥٥٢٢٨) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/١٧ الصادر من وزارة الكهرباء / دائرة الاستثمارات والعقود تم الطلب من المصرف العراقي للتجارة فتح اعتماد مستندي لصالح شركة (AMCO) الأمريكية بمبلغ (٣١٠٩٠٩١) دولار من المبلغ المحول إلى حساب الوزارة المذكورة بموجب كتاب وزارة المالية / دائرة المحاسبة – النقدية المرقم (١٨٧٠٩) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/١٤ الفقرة (١٢) وقد بين الكتاب المذكور قيام الشركة بتقديم خطاب ضمان حسن الأداء المرقم (٩٩٩/٢٤٨٨) الصادر من مصرف الاتحاد العراقي بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٣ نافذ لغاية ٢٠١٣/٢/٢١ .

لما ورد أعلاه تبين أن هناك خلل في إجراءات التعاقد متمثلة بعدم قيام المديرية بالتحقق من المستمسكات المقدمة قبل التعاقد والدخول في التزامات دون توفر التخصيص المالي .

- فيما يخص عقد تجهيز محولات سعة ٤٠٠ كي في / في المديرية العامة لتوزيع كهرباء الكرخ مع شركة مايتليك اللبنانية : تم تزويد الهيئة الرقابية بكتاب مديرية الشؤون التجارية المرقم (٦٠٩٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٢ والذي تضمن آلية فتح الاعتمادات حيث يتم إعداد مسودة بذلك وإرسالها إلى الشركة للاطلاع عليها وإبداء أية ملاحظات ومن ثم المصادقة عليها وبعد ذلك يتم مفاتحة الوزارة لمخاطبة المصرف العراقي للتجارة لغرض فتح الاعتماد . وفيما يخص الشركة موضوع البحث .

- تم إعداد الكتاب المرقم (٣٠٨) والمؤرخ في ٢٠١٢/٩/١٩ المتضمن إبداء الشركة ملاحظاتها عن مسودة الاعتماد .
  - أجابت الشركة بكتابها المرقم (٣١٧٣) والمؤرخ في ٢٠١٢/٩/٢١ بوجود تعديلات وملاحظات على المسودة .
  - بعد إجراء التعديلات قامت الشركة بالمصادقة على المسودة بموجب الكتاب المرقم (٣١٩٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/١١ .
  - تمت مفاتحة الوزارة بالكتاب المرقم (٢٥٦٤٠) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/١٨ حيث قامت الوزارة / دائرة الاستثمارات والعقود بإعادة الكتاب أعلاه مع الاستمارة بموجب كتابها المرقم (٥٧٦٩٣) والمؤرخ في ٢٠١٢/١١/١ لوجود نقص في الأختام والتواقيع وبعد إجراء التعديلات وإكمال النواقص تم مفاتحة الوزارة بموجب الكتاب المرقم (٢٧٢٠٦) والمؤرخ في ٢٠١٢/١١/١٢ .
  - قامت الوزارة بمفاتحة المصرف بموجب الكتاب المرقم (٦٣٧٥٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/١١/٢٩ لغرض فتح الاعتماد .
- بينت الهيئة الرقابية إن فترة التأخير في فتح الاعتماد هي لصالح المجهز لان العقد يبدأ من تاريخ فتح الاعتماد.

## وزارة الأعمار والإسكان / الهيئة العامة للإسكان الكلفة التخمينية (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعينة من عقود الوزارة ، لاحظنا عدم وجود دراسة محدثة عن الكلفة التخمينية خلافاً للفقرة أولاً – ب من المادة (٣) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ ، حيث قامت لجنة تحليل العطاءات بإحالة مشاريع أعلى من الكلفة الكلية . مثال ذلك :

رقم المشروع	مبلغ الإحالة	الكلفة الكلية
٢٠١٣/٣٣	١١٢ ، ٧٧٢ ، ١٣٤ ، ٠٠٠	٨٠ ، ٠٠٠ ، ٠٠٠ ، ٠٠٠
٢٠١٣/٥٢	٩٢ ، ٨٦٥ ، ٢٧٤ ، ٠٢٠	٩٠ ، ٠٠٠ ، ٠٠٠ ، ٠٠٠

### رد الإدارة :

أيدت الهيئة العامة للإسكان / القسم القانوني بموجب الإجابة المؤرخة في (٢٠١٤/١١/١٧) ملاحظة شركة التدقيق وبيّنت أنه تم أخذ الملاحظة بنظر الاعتبار والعمل بموجبها.

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٢١٦١١) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/١٣ وبيّنت إن الهيئة العامة للإسكان قامت بتحديث الكلفة التخمينية للعقدين أعلاه وكما مبين أدناه :

رقم العقد وتاريخه	رقم وتاريخ كتاب وزارة التخطيط	الكلفة التخمينية قبل التعديل مليون دينار	الكلفة التخمينية المحدثة مليون دينار
٢٠١٣/٣٣	(١٩٣٣) في ٢٠١٣/٥/٢١	٨٠٠٠٠	١٢٧٤٣٥
٢٠١٣/٥٢	(٦٦٦٣) في ٢٠١٣/٣/٢٤	٩٠٠٠٠	٩٩٩٠٧

مع العرض أنه لم تؤثر هذه الملاحظة في المناقصات والعقود اللاحقة .

### عقد إنشاء مجمع سكني في البصرة / شط العرب (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال تدقيقنا لعقد إنشاء مجمع سكني في البصرة / شط العرب بمبلغ (٢٣٦) مليار لاحظنا أنه تم إصدار كتاب الإحالة بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٨ إلى شركة (المعتصم للمقاولات وشريكها نائل وبن حرملة هايدرواكسبورت – إماراتية الجنسية ) لإنشاء مجمع أبي الخصيب السكني حيث وقع العقد في ٢٠١٣/١٢/٢٦ أي بعد مرور (١٠) أشهر بسبب وجود تجاوز على الأرض المخصصة لإقامة المجمع وهذا مخالف للفقرة (و – ز من المادة ٣) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ .]

### رد الإدارة :

بيّنت الهيئة العامة للإسكان / القسم القانوني بموجب الإجابة المؤرخة في (٢٠١٤/١١/١٧) ، أنه نظراً لوجود تجاوزات بنسبة (٧٦%) على أرض المشروع أدى ذلك إلى تعذر تنفيذه وتم استحصال موافقة أمانة مجلس الوزراء بموجب الكتاب المرقم (٢٧/١٢) والمؤرخ في ٢٠١٤/٧/١٣ بتنفيذ المشروع على أرض بديلة وبسبب الإجراءات الإدارية والتأخر في استحصال الموافقات تأخر توقيع العقد لأكثر من عشرة أشهر.

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبيّنت إن السبب في تأخر توقيع العقد هو وجود تجاوز على أرض المشروع الأمر الذي تطلب استحصال موافقة الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب الكتاب المرقم (٢٧/١٢) والمؤرخ في ٢٠١٤/١/٥ على تغيير موقع المشروع إلى البصرة / شط العرب ثم تبين إن هناك مخلفات حربية في الموقع الجديد وتمت معالجة (٨٥ %) من أرض المشروع من تلك المخلفات

وتمت المباشرة في العمل بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٤ بموجب كتاب دائرة إسكان البصرة المرقم (٨٥٢) والمؤرخ في ٢٠١٤/٥/١٧ ، ثم أنجز تطهير الجزء المتبقي لاحقاً وحسب كتاب الهيئة العامة للإسكان المرقم (١٠١٢٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/٦/١٧ الموجه إلى وزارة البيئة / دائرة الأलगام ، وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٧١١١) والمؤرخ في ٢٠١٤/٩/١٦ .

### لجنة فتح العطاءات (عالية / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا للعقد رقم (٣٣) في ٢٠١٣/٦/٢٧ إنشاء مجمع سكني في واسط لاحظنا وجود بعض الملاحظات حول لجنة فتح العطاءات وكما يلي:
- عدم توقيع رئيس اللجنة على المحضر لعدم حضوره حيث تم توقيعه من قبل الموظفة (دلال محمد عذاب) الذي عنوانها الوظيفي (م . قانوني) بدلا عنه وهذا مخالف للفقرة أولاً من المادة (سادساً) من تعليمات تنفيذ الموازنة .
  - إن تاريخ فتح العطاءات في ٢٠١٢/١٠/٢٣ أما تاريخ الأمر الإداري الخاص بتشكيل لجنة فتح العطاءات هو في ٢٠١٢/١٠/٣٠ وبالرقم (١٣٢٦٤) أي بعد تاريخ فتح العطاءات .
  - تضمن الأمر أعلاه موظفة بصفة عقد مؤقت (آيات جعفر) وهذا مخالف للفقرة أعلاه .

### رد الإدارة :

بينت الهيئة العامة للإسكان / القسم القانوني بموجب الإجابة المؤرخة في (٢٠١٤/١١/١٧) ما يلي :

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة : أنها تؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق وافتقار القسم إلى الموظفين من ذوي العناوين المشار إليها بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ في حينها أدى ذلك إلى تكليف موظفين يحملون عناوين اقل من العناوين الوظيفية المطلوبة .

- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة : إن تشكيل لجان الفتح يتم قبل فترة من تاريخ الفتح وبعد استحصال الموافقة يتم إرسالها إلى قسم الموارد البشرية لغرض إصدار الأمر الإداري الخاص بذلك وقد يحدث في بعض الأحيان تأخر في إصداره ، وسيتم مراعاة ذلك لاحقاً في ضوء ما ورد بالتعليمات .

- فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة : أنها تؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق ولنفس السبب الخاص بافتقار القسم إلى الموظفين الحقوقيين والإداريين الدائمين في حينها .

### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص الفقرة (١) من الملاحظة : أنها لا تؤيد ما ورد بإجابة الهيئة العامة للإسكان لأن الهيئة لديها العديد من الموظفين ممن يحملون عناوين وظيفية مطابقة للعناوين المطلوبة في لجنة فتح العطاءات .

- فيما يخص الفقرة (٢) من الملاحظة: أنها لا تؤيد ما ورد بإجابة الهيئة العامة للإسكان وكان على رئيس لجنة فتح العطاءات (المكلف) بمتابعة الإدارة لغرض إصدار الأمر الإداري الخاص بتشكيل لجنة فتح العطاءات .

- فيما يخص الفقرة (٣) من الملاحظة : هناك العديد من الموظفين على الملاك الدائم من الممكن تكليفهم بعضوية لجنة العطاءات .

### تاريخ توقيع العقود (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا إن بعض العقود تم توقيعها بعد مرور فترة الـ ١٤ يوماً المسموح بها حسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ /عشرون) ، والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوماً من تاريخ صدور كتاب الإحالة . ومثال على ذلك :

اسم العقد	تاريخ الإحالة	تاريخ توقيع العقد	اسم الشركة
المجمع السكني في واسط / زرباطية	٢٠١٢/١١/٢٢	٢٠١٣/٩/٢٧	شركة مرسى الخيرات وشركة أعمار
المجمع السكني في ميسان / كميت	٢٠١٣/٤/٢٢	٢٠١٣/٦/٣	شركة قمة الكفاءة وشركة التطوير الإسكان

### رد الإدارة :

بينت الهيئة العامة للإسكان / القسم القانوني بموجب الإجابة المؤرخة في (٢٠١٤/١١/١٧) ، إن مبلغ الإحالات للمشاريع السكنية (واسط / زرباطية ، ميسان/ كميت) تتجاوز مبلغ الكلف الكلية وقد تم مخاطبة وزارة التخطيط لتعديل الكلف التخمينية للمشروعين أعلاه وتم استحصال الموافقة بموجب الكتابين المرقمين (٦٦٦٣/١٥١٢) و(١١٠٣٣/٨/٢) والمؤرختين في ٣/٢٤ و ٢٠١٣/٥/٢١) على التوالي الأمر الذي أدى إلى تأخير توقيع العقد خلال الفترة المحدودة مع العلم أن المقالة تعتبر نافذة من تاريخ التبليغ بكتاب الإحالة استناداً إلى نص المادة التاسعة / ٢ من شروط المقالة لأعمال الهندسة المدنية .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق وبينت أنه كان على وزارة الإسكان والأعمار المسؤولة عن إحالة العقود مفاتحة وزارة التخطيط لتعديل الكلفة التخمينية قبل الإحالة وقد لوحظ تكرار هذه الملاحظة في عقود أخرى للهيئة وتم الإشارة إلى الملاحظة في التقريرين الرقابيين المرقمين (١٨٣٠٨) و (٢١٦١١) والمؤرخين في (٩/٤ و ٢٠١٣/١٠/١٣) على التوالي.

### عقد إنشاء مجمع سكني في العرموشية (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال تدقيقنا لعقد إنشاء مجمع سكني في صلاح الدين/سامراء/الermoshia لاحظنا أن لجنة مراجعة ومصادقة العقود المركزية قامت بإحالة العقد على المناقص الأول وهو ثلاث شركات مجتمعة (شركة الغيث وشركة سما نينوى وشركة النظم الريادية) بمبلغ (٥٧ ، ٠١٥ ، ٣٩١ ، ٠٠٠) دينار عراقي كونه أقل العطاءات على الرغم من احتواء جدول الكميات في عطاءهم على أخطاء حسابية وفقرات غير مسعرة بالإضافة إلى نقص إحدى الصفحات، وإن مبلغ عطاءه بعد التصحيح يكون (٥٨ ، ٠٩٨ ، ٠٥١ ، ٧٥٠) دينار عراقي أي بفارق (١ ، ٠٨٢ ، ٦٦٠ ، ٧٥٠) دينار عراقي لذا قامت لجنة مراجعة ومصادقة العقود المركزية بالتوصية بتقليل جداول الكميات بنسبة الفارق بين المجموع الكلي للعطاء بعد التصحيح والمبلغ المقدم ، علماً أن لجنة تحليل العطاءات أوصت بإحالة العقد على المناقص الثاني (شركة سكشتر للمقاولات وشركة التطوير والإسكان) وذلك لكثرة الأخطاء الواردة في عطاء المناقص الأول . أن تعليمات تنفيذ العقود الحكومية (المادة ٥ /ثانياً) قد نصت على أن الوزارة غير ملزمة بقبول أقل العطاءات سعراً].

### رد الإدارة:

بينت الهيئة العامة للإسكان / القسم القانوني بموجب الإجابة المؤرخة في (٢٠١٤/١١/١٧) انه تم أخذ الملاحظة بنظر الاعتبار والعمل بموجبها .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن وزارة الأعمار والإسكان (المسؤولة عن إحالة العقد) أحالت العقد على الشركات (الغيث ، سما نينوى، النظم الريادية) المناقص الأول كونها قدمت أقل الأسعار على الرغم من احتواء جدول الكميات في عطاءهم على أخطاء حسابية ونقص إحدى الصفحات وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٢٩٦٣) والمؤرخ في ٢٠١٢/٦/١٩ .

### الهيئة العامة للطرق والجسور

#### نسب الانجاز الفني (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لأوليات العقود لاحظنا إن هناك تدني في نسب انجاز العقود على الرغم من انتهاء مدة العقد إلا أنها مازالت متلكئة مثال على ذلك :

اسم العقد	تاريخ العقد	تاريخ الانجاز التعاقدى	نسبة الانجاز
محطة – وزن كوفة – كفل – بابل	٢٠١٢/١٠/٣١	٢٠١٣/٥/٢٩	١ %
محطة – وزن سامراء	٢٠١٢/١٠/٢٢	٢٠١٣/٩/١	صفر %
محطة – وزن السدير	٢٠١٢/١٠/٣١	٢٠١٣/٥/٢٩	٢٥ %

#### رد الإدارة :

بينت الهيئة العامة للطرق والجسور / القسم القانوني بموجب الإجابة المؤرخة في (١٩ و ٢٧/١١/٢٠١٤) على التوالي بما يلي:

- فيما يخص عقد محطة – وزن كوفة – كفل – بابل : متوقفة وبصدد تغيير موقع المحطة لتعارضها مع طريق يا حسين المستقبلي ووجود بزل يدخل ضمن حدود المحطة .
- فيما يخص عقد محطة – وزن سامراء : متوقف نهائياً بسبب الوضع الأمني .
- فيما يخص عقد محطة – وزن السدير: تم توجيه إنذار إلى الشركة بتاريخ ٢٠/٨/٢٠١٤ وتم زيارة المرقع ولوحظ إن العمل لا يزال يسير بصورة بطيئة.

#### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص عقد محطة – وزن كوفة – كفل – بابل : أنها تؤيد ملاحظة شركة التدقيق لعدم جاهزية الموقع خلافاً للمادة (٣/أولاً – هـ - و ، ز) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٢٣٠٠٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/١١/٦.
- فيما يخص عقد محطة – وزن سامراء : أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٢١٧٥١) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/٢٠.
- فيما يخص عقد محطة – وزن السدير: أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ، علماً إن الوزارة وجهت إنذار إلى الشركة بتاريخ ٢٠/٨/٢٠١٤ وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٢٣٥٨٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/١١/١٧.

#### لجان تحليل العطاءات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا إن الوزارة تتعاقد في بعض الأحيان مع شركات خاسرة حسب ما تظهره بياناتها المالية المقدمة إلى الوزارة قبل عملية التعاقد ، مما يدل على عدم دراسة تلك البيانات من قبل لجان الفتح والتحليل للتأكد من الكفاءة المالية لتلك الشركات ، كما نصت تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧/عاشراً – ج ) ، مثال على ذلك :

- عقد تأهيل الطريق الواصل إلى قرية عميد (ال جناح) لشركة برج الحميدية .
- عقد تأهيل جسر الكرمه الكونكريتي لشركة أفق الزوراء وبركات ميسان .

إن عملية تحليل العطاءات بشكل مناسب يوفر على الوزارة الوقت والتكاليف ، وبالتالي تنفيذ المشاريع بشكل أفضل . وإن عدم دراسة الوضع المالي للشركات المشاركة قد يؤدي إلى إحالة المشاريع على شركات خاسرة وغير قادرة على تنفيذ تلك المشاريع المتعاقد عليها.

#### رد الإدارة :

أجابت الهيئة العامة للطرق والجسور / القسم القانوني بموجب الإجابة المؤرخة في (١٩ و ٢٧/١١/٢٠١٤) على التوالي بما يلي :

- فيما يخص عقد تأهيل الطريق الواصل إلى قرية عميد ( ال جناح) لشركة برج الحميدية : تم تحليل العقد من قبل لجان الفتح والتحليل في الهيئة العامة للطرق والجسور .

- فيما يخص عقد تأهيل جسر الكرمه الكونكريتي لشركة أفق الزوراء وبركات ميسان : تم تحليل العقد من قبل لجان الفتح والتحليل في الوزارة بموجب كتابها المرقم (٣٦٠٤٨) والمؤرخ في ٢٠١٢/١١/١٢.

#### متابعة الهيئة الرقابية :

- فيما يخص عقد تأهيل الطريق الواصل إلى قرية عميد ( ال جناح) لشركة برج الحميدية: أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لعدم التزام الهيئة العامة للطرق والجسور بإجراءات لجان التحليل وفقاً للمادة (٧/عاشراً ج) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٢٢٩٦٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/١١/٣.
- فيما يخص عقد تأهيل جسر الكرمه الكونكريتي لشركة أفق الزوراء وبركات ميسان : أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لعدم التزام الوزارة بإجراءات لجان التحليل وفقاً للمادة (٧/عاشراً ج) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٢٢٥٧٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/٢٩.

#### مشاريع متوقفة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا لعقود الهيئة إن هناك مشاريع متوقفة بسبب وجود عارض في أرض المشروع أو خطأ في التصميم مما أدى إلى توقف المشروع وهذا مخالف للفقرة (أولاً - د - و - ز) من المادة (٣) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ . مثال على ذلك :

- إنشاء الممر الثاني لطريق كربلاء - الرزازة - الاخضر مرحلة ثانية .
- محطة وزن المقالع - النجف .
- محطة وزن سامراء .

#### رد الإدارة :

أجابت الهيئة العامة للطرق والجسور / القسم القانوني بموجب الإجابة المؤرخة في (١٩ و ٢٠١٤/١١/٢٧) على التوالي بما يلي :

- فيما يخص عقد إنشاء الممر الثاني لطريق كربلاء - الرزازة - الاخضر مرحلة ثانية : العمل يسير بصورة جيدة و إن نسبة الانجاز المخطط (٢٠ %) والانجاز الفعلي (١٦ %) .
- فيما يخص عقد محطة وزن المقالع - النجف : وجود بحيرة من الماء خلف المحطة وعند ارتفاع المناسيب تغطي المحطة بالماء وقد تم تقديم أمر غيار بنسبة (١٤٠ %) من مبلغ المقولة وتم إيقافه وبصدد إلغاء المحطة .
- فيما يخص عقد محطة وزن سامراء : لم يتم المباشرة بالعمل بسبب اعتراض الأهالي على موقع المحطة لذا تم اختيار موقع آخر وبسبب اعتراض الأهالي مرة ثانية تم الاتفاق مع مديرية طرق وجسور صلاح الدين على اختيار موقع آخر في المحافظة ولم تتمكن الشركة من المباشرة لغاية تاريخه بسبب الوضع الأمني في المحافظة .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

- فيما يخص عقد إنشاء الممر الثاني لطريق كربلاء - الرزازة - الاخضر مرحلة ثانية : أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الهيئة العامة للطرق والجسور استناداً إلى موقف سير مشاريع الخطة في ٢٠١٤/١٠/٥ وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٤٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/١/٢.
- فيما يخص عقد محطة وزن المقالع - النجف : أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لعدم جاهزية الموقع خلافاً للمادة (٢ /أولاً - هـ - و ، ز) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٢٠٣٨٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٢٦.
- فيما يخص عقد محطة وزن سامراء : أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لعدم جاهزية الموقع .

## وزارة العدل

### لجان تحليل العطاءات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا إن الوزارة تتعاقد في بعض الأحيان مع شركات خاسرة حسب ما تظهره بياناتها المالية المقدمة إلى الوزارة قبل عملية التعاقد ، مما يدل على عدم دراسة تلك البيانات من قبل لجان الفتح والتحليل للتأكد من الكفاءة المالية لتلك الشركات ، كما نصت تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ /عاشرا - ج) مثال على ذلك :

- عقد مجمع عدلي المناذرة رقم (٢٠١٣/١٨) لشركة النجمة الخضراء للمقاولات العامة .
- عقد منظومة المراقبة والربط بين السجون لشركة المودة للإنتاج والبت الإعلامي والتكنولوجيا .

إن عملية تحليل العطاءات بشكل مناسب يوفر على الوزارة الوقت والتكاليف ، وبالتالي تنفيذ المشاريع بشكل أفضل . وإن عدم دراسة الوضع المالي للشركات المشاركة يؤدي إلى إحالة المشاريع على شركات خاسرة وغير قادرة على تنفيذ تلك المشاريع المتعاقد عليها .]

### رد الإدارة :

أجابت وزارة العدل / الدائرة الإدارية والمالية بموجب الكتاب المرقم (١٨٥٨) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٧ ، إن اللجنة المركزية لتدقيق وتحليل العطاءات عند تدقيقها وتحليلها لأي عطاء تقوم بتدقيق الحسابات المالية للشركة وملاحظة إيراداتها مقابل مصروفاتها ونسبه العجز لديها وكذلك تقوم بإعداد كتب رسمية إلى المصارف التي تودع تلك الشركات أموالها لديها للتأكد من الكفاءة المالية العائدة لها ، مع العرض إن هذه اللجنة لم تلاحظ وجود عجز مالي لدى شركتي (المودة للإنتاج والبت الإعلامي والتكنولوجيا وشركة النجمة الخضراء للمقاولات العامة) .

### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص شركة النجمة الخضراء : أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث تم الإشارة إلى ذلك في التقرير الرقابي المرقم (١١٧٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/١/٢٢ عن تدقيق العقد المرقم (١٨) لسنة ٢٠١٣ والخاص بإنشاء مجمع الدوائر العدلية في محافظة النجف / المناذرة حيث لم تقدم شركة النجمة الخضراء للمقاولات العامة بياناتها المالية لمعرفة كفاءتها المالية وقد تم توجيه نسخة من التقرير إلى مكتب المفتش العام لاتخاذ اللازم .
- فيما يخص شركة المودة للإنتاج والبحث الإعلامي والتكنولوجيا : أنها لا تؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق حيث تم التأكد من تحقيق الشركة أرباح بموجب بياناتها المالية والتي تم الاطلاع عليها .

### التخصيصات المالية (منخفضة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال المقارنة بين المصروف الفعلي لوزارة العدل مع التخصيص السنوي والمصادق عليه من قبل وزارة المالية لاحظنا إن هناك تجاوز في بعض بنود الصرف وهذا مخالف للقسم الثاني المادة سابعاً من تعليمات تنفيذ الموازنة لسنة ٢٠١٣ مثال ذلك :

اسم المصروف	المصروف الفعلي/دينار	التخصيص/دينار	الفرق/دينار
النفقات	٢٠ ، ٨١٤ ، ٣٠٣ ، ٤٦٨	٩ ، ١٦١ ، ٨٥٨ ، ٦٤٣	١١ ، ٦٥٢ ، ٤٤٤ ، ٨٢٥

### رد الإدارة :

بينت وزارة العدل/الدائرة الإدارية والمالية بموجب الكتاب المرقم (١٨٥٨) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٧ ، إن شركة التدقيق لم توضح تفاصيل بنود الصرف التي حصل بها التجاوز ليتسنى لها الإجابة عن تلك التجاوزات.

### متابعة الهيئة الرقابية :

لم تؤيد الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق حيث إن التخصيصات المعتمدة والمنقحة للموازنة الجارية الظاهرة في البيانات المالية لوزارة العدل لسنة ٢٠١٣ بلغت (٢٨٨٨٠٨٩١٢٤٣) دينار بضمنها أتعاب المحامين الأجانب ، في حين بلغت المصروفات الفعلية (٢٢٣٣٨٦٥٦١٨) دينار أي بنسبة تنفيذ



(٧٧%) كما ورد في التقرير الرقابي المرقم (١٨٥٦٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٠/١٣ عن البيانات المالية لوزارة العدل لسنة ٢٠١٣ والذي تضمن عدة ملاحظات بخصوص الموضوع .

#### **دائرة المهندس المقيم (متوسطة / مكررة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال زيارتنا إلى وزارة العدل لاحظنا إن مشاريع الخطة الاستثمارية لا تحتوي على دائرة مهندس مقيم في موقع تنفيذ المشروع وإنما تشكل لجان للمتابعة والإشراف على تنفيذ المشروع حسب الحاجة. إن عدم وجود دائرة مهندس مقيم لمشاريع الخطة الاستثمارية يؤدي إلى ضعف الجودة الفنية المطلوبة وضعف متابعة تنفيذ المشاريع].

#### **رد الإدارة :**

أجابت وزارة العدل / الدائرة الإدارية والمالية بموجب الكتاب المرقم (١٨٥٨) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٧ بما يلي :

- إن عدم وجود الكوادر الكافية في الوزارة أدى إلى عدم تشكيل دائرة مهندس مقيم في كل مشروع وفي حالة توفر إعداد كافية من الكوادر الهندسية والمهنية سوف يتم تشكيل دوائر مهندس مقيم .
- إن ملاحظة شركة التدقيق لا يمكن تعميمها على جميع مشاريع الخطة الاستثمارية حيث تم تشكيل دائرة مهندس مقيم في مشروع إعادة تأهيل مبنى وزارة العدل في الصالحية بموجب الأمر الإداري المرقم (٦٨٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/٤/٢٣ .
- بعض مشاريع الوزارة صغيرة حيث يمكن السيطرة عليها من قبل لجان من ذوي الاختصاص المطلوب.
- يتم التعاقد مع مكاتب استشارية حكومية لأجل الإشراف والمتابعة والتواجد اليومي في مواقع المشاريع التي لا تتمكن الوزارة من تشكيل دائرة مهندس مقيم لها بالإضافة إلى اللجان المشرفة.

#### **متابعة الهيئة الرقابية :**

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لعدم وجود دائرة مهندس مقيم لمعظم مشاريع الوزارة ، علما إن معظم المشاريع باستثناء موقع الوزارة تقع خارج محافظة بغداد وإن عملية الإشراف عليها تتم من خلال التعاقد مع مكاتب استشارية ، لذا من الضروري توفير الكوادر اللازمة لتشكيل تلك الدوائر .

#### **قاعدة بيانات للتشكيلات التابعة للوزارة (متوسطة / مكررة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال زيارتنا إلى وزارة العدل لاحظنا أن الوزارة لا تمتلك قاعدة بيانات تخص الدوائر والهيئات التابعة لها . على سبيل المثال لا يمتلك قسم الموارد البشرية قاعدة بيانات عن الموظفين التابعين للدوائر والهيئات التابعة للوزارة وإنما يمتلك فقط معلومات عن موظفي مركز الوزارة ، كذلك لا تمتلك الوزارة قاعدة بيانات عن تمويلات وزارة المالية إلى الدوائر والهيئات التابعة أو معلومات عن أرصدة تلك الدوائر والهيئات في المصارف. إن عدم امتلاك الوزارة لقاعدة بيانات شاملة لجميع التشكيلات والدوائر يؤدي إلى صعوبة المتابعة والرقابة على هذه التشكيلات والدوائر والذي بدوره يؤدي إلى عدم التخطيط والتنظيم بشكل سليم].

#### **رد الإدارة :**

أجابت وزارة العدل / الدائرة الإدارية والمالية بموجب الكتاب المرقم (١٨٥٨) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٧ ، إن كل دائرة من دوائر الوزارة لها عمل مختلف عن عمل الدوائر الأخرى ولغرض تحويل عمل هذه الدوائر من عمل ورقي إلى عمل إلكتروني وفق المتطلبات الوظيفية فإن الوزارة استكملت المشاريع أدناه :

- مشروع النافذة الواحدة بالاشتراك مع منظمة المجتمع الدولي لدوائر كتاب العدول .
- مشروع مكننة رعاية القاصرين (بصدد توقيع العقد) .
- مشروع مكننة دائرة التنفيذ (مرحلة الدراسة).

• مشروع مكننة دوائر التسجيل العقاري (مرحلة الدراسة).  
وبصدد تطبيق نظام إدارة الموارد البشرية ولكافة تشكيلات الوزارة ليكون قاعدة بيانات شاملة لكل الموظفين .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق حيث إن الوزارة لا زالت لا تمتلك قاعدة بيانات تخص الدوائر والهيئات التابعة لها سواء ما يخص بيانات عن الموظفين أو عن تمويلات التشكيلات من وزارة المالية أو أي بيانات أخرى ، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة المتابعة والرقابة على هذه التشكيلات .

#### قسم الرواتب (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعملية صرف الرواتب ، لاحظنا قيام بعض الموظفين بتحويل موظفين آخرين لإستلام رواتبهم بالنيابة عنهم دون وجود تفويض أو أي وثيقة مؤيدة متوفرة لدى الوزارة للتأكد من أن الممثلين مخولين بتحصيل دفعات الرواتب بالنيابة عن الموظفين].

#### رد الإدارة:

أجابت وزارة العدل / الدائرة الإدارية والمالية بموجب الكتاب المرقم (١٨٥٨) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٧ ، إن شعبة الرواتب غير مسؤولة عن توزيع الرواتب وفي حاله الإجازات الطويلة يتم مطالبة الموظف المجاز بوكالة رسمية صادرة ومصدقة من كاتب عدل لمن يخوله استلام الرواتب بدلا عنه وفي حالة الإجازات القصيرة للموظفين ليوم أو يومين لا يستوجب عمل وكالة رسمية لغرض استلام الرواتب .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أظهرت نتائج متابعتها وجود بعض الحالات التي يتم بها استلام بعض الموظفين رواتب موظفين آخرين دون وجود تحويل رسمي ولكن بنطاق ضيق ومحدود.

#### تدني نسب انجاز مشاريع الموازنة الاستثمارية (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لاحظنا أن نسب انجاز مشاريع الخطة الاستثمارية متدنية والجدول التالي يبين عينة من مشاريع وزارة العدل تحت بنود الخطة الاستثمارية المصادق عليها من قبل وزارة التخطيط للعام ٢٠١٣ ونسب انجازها لغاية ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١٣ :

اسم المشروع	التخصيص (مليون دينار)	الفعلي (مليون دينار)	نسبة الانجاز
مركز الخدمات في نظام النافذة الواحدة لتطوير عمل دوائر كتاب العدول	١,٧٤٩	-	٠ %
إنشاء مجمع الدوائر العدلية في الناصرية	٣١٠	-	٠ %
مجمع الدوائر العدلية في الانبار	١٠,٠٠٠	-	٠ %

أن سبب التدني الحاصل هو عدم وجود دراسة مبنية على أسس منطقية لوضع الخطط والذي يؤدي بدوره إلى عدم توزيع موارد الدولة بالشكل المناسب].

#### رد الإدارة:

أجابت وزارة العدل / الدائرة الإدارية والمالية بموجب الكتاب المرقم (١٨٥٨) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٧ بما يلي :

- فيما يخص مشروع مركز الخدمات في نظام النافذة الواحدة لتطوير عمل دوائر كتاب العدول :  
تم إدراج المشروع من قبل وزارة التخطيط بموجب كتابها المرقم (٢٦٨٣٤/٨/٢) والمؤرخ في شهر تشرين الثاني سنة ٢٠١٣ أي في أواخر عام ٢٠١٣ الأمر الذي أدى إلى عدم تمكن الوزارة من صرف مبالغ هذا المشروع .

- فيما يخص مشروع إنشاء مجمع الدوائر العدلية في الناصرية : لم يتم تنفيذ هذا المشروع بسبب اعتراض مديرية بلدية ذي قار على المشروع بموجب الكتاب المرقم (٤٠٠٣٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/٣١ حيث لم يتم إصدار إجازة بناء وكذلك اعتراض دائرة التخطيط العمراني في ذي قار وبموجب كتابها المرقم (٢٧٠٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/١٨ .

- فيما يخص مشروع مجمع الدوائر العدلية في الانبار : إن سبب التدني في نسبة انجاز هذا المشروع يعود إلى قلة التخصيصات المالية وكذلك للظروف الأمنية التي تعاني منها المحافظة .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (١٨٥٦٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٠/١٣ عن البيانات المالية لوزارة العدل للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ الفقرة (٤- ب) نتائج تنفيذ الموازنة الاستثمارية حيث تضمنت الملاحظة الإشارة إلى تخصيصات مشاريع الموازنة الاستثمارية المنقحة لديوان وزارة العدل لسنة ٢٠١٣ والبالغة (١٧١٣٤٦٩٦٨٧٤) دينار في حين بلغت المصروفات الفعلية (١٠٢٦٣٨٢٤٩٤٢) دينار وبنسبة تنفيذ (٦٠%) وهي نسبة متدنية مقارنة بالسنة السابقة البالغة نسبتها (٩٥%) وذلك لعدم استغلال التخصيصات المرصدة لبعض مشاريع الموازنة الاستثمارية لهذه السنة لوجود معوقات حالت دون الاستفادة من تلك التخصيصات ولم تتخذ الوزارة الإجراءات اللازمة لإزالتها . وقد تضمنت الملاحظة عدة مشاريع ومن ضمنها المشاريع الواردة في ملاحظة شركة التدقيق وتمت التوصية بضرورة التأكد من جاهزية الأمور القانونية والتنظيمية للمشروع قبل إدراجه في المنهاج الاستثماري للوزارة لضمان الاستفادة من التخصيصات الموضوعة له . ولم تؤيد الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة من تبريرات ، إذ إن عملية وضع الخطط لا بد أن تكون مبنية على أساس منطقي مدروس وسليم من قبل ذوي الاختصاص في الوزارة.

#### عقود التشكيلات التابعة للوزارة (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعقود الخطة الاستثمارية لاحظنا أن الوزارة لا تملك أوليات الصرف الخاصة بالتشكيلات التابعة للوزارة ، إذ يتم فقط إبرام تلك العقود في مركز الوزارة ولا يتم حفظ نسخة من أوليات الصرف لدى قسم الأعمار المسؤول عن حسابات الخطة الاستثمارية].

#### رد الإدارة :

أجابت وزارة العدل / الدائرة الإدارية والمالية بموجب الكتاب المرقم (١٨٥٨) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٧ ، إن التشكيلات التابعة للوزارة لها موازنة خاصة بها ولذلك يتم حفظ الأوليات التابعة للموازنة الاستثمارية في دوائرها المعنية بالصرف .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية إن الوزارة تحتفظ بالأوليات الخاصة بالمشاريع التي تنجزها على موازنتها الاستثمارية في حين تحتفظ الدوائر العدلية بالأوليات المعززة للصرف لديها كونها دوائر مستقلة مالياً وإدارياً ، وإنها تؤيد ما ورد بتوصية شركة التدقيق بجمع نسخ من أوليات الصرف الخاصة بالعقود المبرمة لصالح تشكيلات الوزارة في قسم واحد هو قسم العقود حيث يساعد ذلك على الحفاظ على حقوق الوزارة وتسهيل عملية المراجعة والحصول على أي معلومات ضرورية .

## وزارة الدفاع

### تغيير المخططات والتصاميم بعد التعاقد (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعينة من العقود ، لاحظنا وجود تغييرات كثيرة في تصاميم ومواصفات بعض المشاريع بعد عملية التعاقد ، مثل تغيير بعض المواصفات والمخططات المطلوبة أو تغيير في المساحات لكي تتناسب مع حجم المشاريع ، وهذا يدل على عدم وجود دراسة كافية مبنية على أسس علمية لتنفيذ تلك المشاريع مما يؤدي إلى تأخير إنجازها . إن ذلك مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ [المادة الثالثة – أولا – الفقرة (ب – د)] والتي تنص على :

ب – وجود دراسة محدثة عن الكلفة التخمينية للمشروع أو العقد المطلوب تنفيذه ضمن تقرير دراسة الجدوى بغية استخدامها كمقياس عند تحليل العطاءات و ترسية العقود على أن تراعي السرية في ذلك.

د – أن تكون الشروط والمواصفات وجداول الكميات والخرائط وغير ذلك مما هو ضروري للتنفيذ جاهزة ودقيقة لتجنب إجراء التغييرات أو الإضافات أثناء التنفيذ . مثال على ذلك :

اسم المشروع	اسم الشركة	مبلغ العقد دينار عراقي	الملاحظات
إنشاء مركز متخصص لتصليح العجلات الاختصاصية	برج الأعالي	٩،٩٢٧،٨٧٤،٥٠٠	بلغت نسبة أوامر التغيير أكثر من ٢٨ % من مبلغ العقد

### رد الإدارة :

قدمت وزارة الدفاع / رئاسة أركان الجيش / مديرية الأشغال بموجب الكتاب المرقم (١٥٥٣٦/٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٤ ملخص عن العقد وكما يلي :

- أن كلفة العقد بلغت (٩٩٢٧٨٧٤٥٠٠) دينار وان مدة العقد (٤٨٠) يوم .
- تاريخ المباشرة التعاقدية هو ٢٠١٢/٢/١٩ وتاريخ الانجاز التعاقدية ٢٠١٣/٦/٨ .
- باشرت الشركة بالعمل بعد الإحالة ومن خلال تحريات التربة ظهرت النتائج وأرسلت إلى المديرية للتدقيق لدى قسم الدراسات والتصاميم فتبين أن هناك حاجة إلى تنظيم كشف إضافي بتغيير الأسس.
- تم تنظيم كشف (معدل وإضافي) حيث وجد أن العمل يتطلب تغيير نوع الأسس وتم استدعاء المقاول لغرض التسعير في لجنة التسعير والمصادقة على الكشف الإضافي للأعمال الإضافية والمستحدثة والملغية.
- تم عرض الموضوع أمام أنظار لجنة العقود المركزية بموجب كتاب دائرة الميرة المرقم (٣٣٨٠٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٢١ لغرض ترويج كشوف الأعمال الإضافية .
- حصلت موافقة لجنة العقود المركزية بموجب المحضر المرقم (٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/٣/٥ على ترويج الأعمال الإضافية ومفاتيح الأمانة العامة لمجلس الوزراء لإقرار كلفة الأعمال الإضافية لأنها ليست ضمن صلاحيات السيد وزير الدفاع واعتبار المدة من تاريخ توقيع العقد لحين إقرار الكشف الإضافي (توقف كلي) .
- تمت مفاتيح أمانة السر العام لغرض مفاتيح وزارة التخطيط بموجب كتاب الميرة المرقم (١٤٨١٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/٤/١٧ لزيادة نسبة الاحتياط من (١٠%) لتصبح النسبة (٢٨ ، ١٤٨) % ضمن الكلفة الكلية للمشروع .
- تمت مفاتيح وزارة التخطيط لغرض زيادة نسبة الاحتياط لأعمال العقد بموجب كتاب أمانة السر العام المرقم (١٩٢٦٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/٥/٨ مع الاستمرار بمتابعة الموضوع مع قسم التخطيط ولم ترد الإجابة لغاية تاريخه والمتابعة مستمرة مع وزارة التخطيط.

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبيّنت إن المشكلة هي في تحديد موقع المشروع ودراسة تحريات التربة له قبل التعاقد وليس اللجوء إلى الكشوفات الإضافية بتغيير الأسس وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٢٧٦٧٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٢/٣١ الفقرات (٤ – أ ، د ، هـ) حيث تم تزويد المفتش العام بنسخة منه لاتخاذ اللازم .

### المدد الإضافية لبعض العقود (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لاحظنا ، إن بعض المشاريع التي تعاقدت الوزارة على إنجازها قد تم تمديد فترات إنجاز الأعمال فيها إلى مدد تتجاوز المدة الأولية التي تضمنها العقد مثال على ذلك :

تفاصيل العقد	تاريخ المباشرة	مدة العمل يوم	المدد الإضافية يوم	النسبة
مشروع إنشاء وتجهيز مستشفى للقوات المسلحة	٢٠١٠/٣/٢٩	٥٤٦	١٥١٠	٢٧٧ %
إنشاء مركز إطفاء في قاعدة التاجي الجوية	٢٠١٢/١٢/١١	١٨٠	٢١٣	١٠٢ %
تأهيل أبنية الكلية العسكرية وكلية القيادة والأركان المشتركة	٢٠١٢/١٢/٦	٣٦٥	٣٠٥	٨٤ %

### رد الإدارة:

قدمت وزارة الدفاع / رئاسة أركان الجيش / مديرية الأشغال بموجب الكتاب المرقم (١٥٥٣٦/٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٤ موقف عن المدد الإضافية للعقود الواردة في ملاحظة شركة التدقيق وكما مبين أدناه :

رقم العقد	اسم العقد	الشركة المنفذة	المدد الإضافية الممنوحة	نسبة الانجاز (%)	أسباب منح المدد الإضافية
٢٠٠٩/أ/ش/٢	إنشاء مستشفى عام للقوات المسلحة	شركة أرفا التركية	عشرة أشهر + (١٨ + ١٠ + ٥٦ + ١٣٦) يوم شهر ١٥	٦٢,٥	(عشرة أشهر) عن أعمال إضافية (١٥) شهر عن تأخر إقرار الأعمال الإضافية ودخول العمال الأتراك وتأخير دخول المواد الاستيرادية إضافة إلى تنظيم عقد جديد مع شركة المباني العصرية . (١٨) يوم عن تأخر صرف السلفة رقم (٤) (١٠) يوم عن إغلاق الطرق بسبب مؤتمر القمة العربية (٥٦) يوم هدم بناية (١٣٦) يوم إخراج المتجاوزين من الجزء الجنوبي من الموقع
٢٠١٤/أ/ش/١	عقد جديد إنشاء مستشفى عام للقوات المسلحة ملحق العقد رقم (١) تصميم وتنفيذ بناية الأشغال (٢٣)	شركة المباني العصرية	لا يوجد	٥٩,١٥ ١ %	
٢٠١٢/أ/ش/٧	إنشاء مركز إطفاء في قاعدة التاجي الجوية	شركة الكرامة	(٩٢+٣٩+٤٦+٣٢+٤٣) يوم	١٠٠ %	عن تأخر صرف السلف مع العرض إن العمل منجز حيث تم إجراء الفحص والاستلام الأولي
٢٠١٢/أ/ش/٦	تأهيل أبنية الكلية العسكرية وكلية القيادة والأركان المشتركة	شركة أشاوس العراق للمقاولات	(٢٩٥+١٠) يوم	٨٠ %	(١٠) عن تأخر صرف السلفة رقم (٢) (٢٩٥) يوم بسبب التوقف الأمني ولتنفيذ أعمال الكشف المعدل والإضافي

## متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت ما يلي :

- فيما يخص مشروع إنشاء وتجهيز مستشفى للقوات المسلحة : إن المدد الإضافية الممنوحة للشركة بلغت (١٠٦٠) يوم وإنها تؤيد ما ورد بإجابة الوزارة بأن نسبة الانجاز هي (٦٢ ، ٥) %.
- فيما يخص مشروع إنشاء مركز إطفاء في قاعدة التاجي الجوية : إن المدد الإضافية الممنوحة للشركة بلغت (٢٥٢) يوم وإنها تؤيد ما ورد بإجابة الوزارة بأن نسبة الانجاز هي (١٠٠) %.
- فيما يخص مشروع تأهيل أبنية الكلية العسكرية وكلية القيادة والأركان المشتركة : إن المدد الإضافية الممنوحة للشركة بلغت (٣٠٥) يوم وإنها تؤيد ما ورد بإجابة الوزارة بأن نسبة الانجاز هي (٨٠) % .
- وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في العديد من التقارير الرقابية ومنها التقرير الرقابي المرقم (٢٧٦٧٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٢/٣١ عن الزيارة التفقيسية لمستشفى القوات المسلحة وتقارير تدقيق عقود وزارة الدفاع ومنها العقود المرقمة (٣٧٤٤) ، (١٨٩٦٦) ، (٤٤٤١) ، (٥٤٠٩) والمؤرخة في (٢٠١٠/٣/٢٩ و ٢٠١١/١٢/١٢ و ٢٠١٣/٢/٢١ و ٢٠١٣/٣/٥) .

## العقود المتلكئة وغير المنتهية (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال تدقيقنا لعينة من العقود لاحظنا إن هناك عقود قد تم توقيعها في السنوات (٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ) ما زالت مستمرة وبنسب انجاز متدنية على الرغم من إن مدة العقد قد انتهت وأخرى متوقفة . بالإضافة إلى وجود عقود قد تم توقيعها في السنوات (٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥) ولم يتم غلقها حتى الآن بسبب عدم وجود تحاسب ضريبي للشركات أو عدم وجود تأييد حسن أداء من الجهة المستفيدة

اسم المشروع	اسم الشركة	تاريخ توقيع العقد	مبلغ العقد	العملة
الأعمال التكميلية لتأهيل قاعدة أم قصر البحرية	المحيط الأزرق	٢٠١٠/١٢/٢٩	١٢٠٥٩١ ، ٤٧٥ ، ١٥٥	دينار عراقي
إنشاء مستشفى عام للقوات المسلحة	المباني العصرية	٢٠٠٩/١٢/٢٩	١٦٣ ، ٦٣٠ ، ٣١٢ ، ٠٩٨	دينار عراقي

## رد الإدارة :

قدمت وزارة الدفاع / رئاسة أركان الجيش / مديرية الأشغال بموجب الكتاب المرقم (١٥٥٣٦/٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٤ ملخص عن العقدين وكما يلي :

- فيما يخص مشروع الأعمال التكميلية لتأهيل قاعدة أم قصر البحرية لشركة المحيط الأزرق :
  - أن مدة العقد ستة أشهر ، مبلغ العقد (١٢٥٩١٤٦٥١٥٥) دينار ، الغرامات التأخيرية (٦٩٩٥٢٦٠) دينار ، مدة الصيانة (سنة ونصف) ، تاريخ المباشرة الفعلية ٢٠١٠/٧/١ وتاريخ الانجاز التعاقد ٢٠١٠/١٢/٣١ ، نسبة تقدم العمل (١٢) % .
  - المدد الإضافية الممنوحة للشركة : (١٧٠) يوم بموجب موافقة لجنة العقود المركزية بالكتاب المرقم (٥) والمؤرخ في ٢٠١١/٤/٣ حيث تم تعديل صيغة التعاقد ومباشرة الشركة بالعمل وكما يلي :
  - (٥٥) يوم من تاريخ ٢٠١٠/٨/٢٧ ولغاية ٢٠١٠/١٠/٢٠ وحسب التوجيه الشفوي للسيد وزير الدفاع بسبب إحالة العقد إلى شركة المحيط الأزرق ، (١١٥) يوم من تاريخ ٢٠١٠/١٢/٧ ولغاية ٢٠١١/٤/١ وحسب توجيه لجنة العقود المركزية بموجب الكتاب المرقم (٢٥) لسنة ٢٠١٠ لعدم تقديم الشركة خطابات ضمان من مصرف أهلي خلافا لصيغة التعاقد .

- توقف العمل بسبب تحفظ ديوان الرقابة المالية الاتحادي على إحالة العمل على شركة المحيط الأزرق لغاية حسم الموضوع من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق بموجب الكتاب المرقم (٢٢٩٢) والمؤرخ في ٢٠١٢/١/٢٥ .
- باشر المقاول بالعمل بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢١ حسب كتاب المديرية المرقم (٣٠٨٧) والمؤرخ في ٢٠١٢/٣/١٣ .
- بلغت نسبة الانجاز لغاية تاريخه (١٢ %) .
- بموجب محضر اجتماع لجنة العقود المركزية المرقم (١٧) والمؤرخ في ٢٠١٢/٦/١٣ الفقرة (م) منه ، قررت اللجنة استدعاء المقاول للوقوف على مدى استعداده لتنفيذ العقد .
- بموجب محضر لجنة العقود المركزية المرقم (٢٦) الفقرة (٤ - د) منه وكتاب دائرة الميرة المرقم (٣٢٤٩٩) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/٣ الفقرة (٥) منه تم منح الشركة ما يلي :  
- فروقات أسعار بمقدار (٣٤ %) من نسبة المعدات الاستيرادية والبالغة نسبتها (٤٦ %) من كلفة العقد .
- مبلغ العمولات المصرفية الخاصة ب خطاب الضمان للسلفة التشغيلية للفترة من ٢٠١٠/١٢/١٥ ولغاية ٢٠١٢/٢/٢١ .
- إضافة مدة قدرها (١٠٩) يوم ليصبح تاريخ الانجاز التعاقدى ٢٠١٢/٦/٩ .
- توقفت الشركة عن العمل منذ تاريخ ٢٠١٢/٥/٢٤ ولم تباشر بالعمل لغاية تاريخه وذلك لمطالبتها بالتعويضات عن فروقات الأسعار الحاصلة نتيجة التوقيفات الحاصلة بالعمل .
- تم إعداد كتب حث عديدة من قبل المديرية إلى الشركة المنفذة لغرض استئناف العمل والإسراع بتنفيذ كافة فقرات المشروع وآخرها الكتاب المرقم (١١٥٩٩) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/٤ .
- بموجب كتاب أمانة السر العام المرقم (٦٥٢٤٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/١١/٦ قررت اللجنة إعادة دراسة القرار الخاص بالمدة الممنوحة للشركة .
- تم توجيه إنذار نهائي للشركة بموجب الكتاب المرقم (٢٤٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/١٠ .
- بموجب كتاب أمانة السر العام المرقم (١٥٠٧٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٤/٢٢ المشار إليه تم تشكيل لجنة برئاسة الميرة وعضوية ممثلين من مكتب المفتش العام والمديرية العامة للموازنة والبرامج ومديرية الأشغال لدراسة أسباب عدم استمرار شركة المحيط الأزرق بتنفيذ أعمال العقد .
- بموجب كتاب دائرة الميرة المرقم (١٢٣٢٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/٣/٣١ تم رفع توصيات اللجنة لغرض عرض القرار أمام أنظار لجنة العقود المركزية لاتخاذ القرار المناسب بصدد التوصيات الواردة فيه .
- ورد كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء – دائرة شؤون مجلس الوزراء المرقم (١٢٣٧٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/٤/٩ بشأن إقرار توصية لجنة الشؤون الاقتصادية بإلغاء قرار مجلس التخطيط رقم (٥) لسنة ١٩٧٤ الخاص بتعويض المقاولين عن الارتفاع في أسعار المواد الإنشائية .
- بموجب كتاب أمانة السر العام المرقم (٣٠٣٤/٢٧/٤) والمؤرخ في ٢٠١٤/٥/١٨ ومرفقه محضر مؤتمر لجنة العقود المركزية المرقم (١١) الفقرة (٤ / ي) منه تمت الموافقة على تشكيل لجنة جديدة بموجب قرار الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (١٧٧) لسنة ٢٠١٤ لإعادة دراسة أسباب عدم استمرار الشركة المنفذة لأعمال العقد على ضوء كتاب أمانة السر العام المرقم (١٥٠٧٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٤/٢٢ وبإشراك ممثلين من مكتب المفتش العام

ودائرة المستشار القانوني العام والمديرية العامة للموازنة والبرامج ومديرية الأشغال وقيادة القوة البحرية على أن تنجز اللجنة أعمالها خلال (٢٥) يوم .

- باشرت اللجنة المشكلة أنفاً بأعمالها وألان القرار قيد الدراسة وسيتم عرضه أمام لجنة العقود المركزية حال انجازه.

**- فيما يخص عقد إنشاء مستشفى عام للقوات المسلحة لشركة المباني العصرية للمقاولات الإنشائية :**

- كلفة العقد (١٤٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار (مائة وسبعة وأربعون مليار وخمسمائة مليون دينار) مدة العمل (١٨) شهر، تاريخ المباشرة التعاقدية ٢٠١٠/٣/١٨، تاريخ المباشرة الفعلية ٢٠١٠/٩/٢٩، تاريخ الانجاز التعاقدية ٢٠١١/٩/٢٩، الغرامة التأخيرية (٢٧٣١٤٨١٥) دينار، المدد الإضافية الممنوحة سابقاً (٢٢٠) يوم + ١٠ أشهر + ١٥ شهر، تاريخ الانجاز بعد إضافة المدد الإضافية الممنوحة سابقاً هو ٢٠١٤/٦/٧.

- نسبة تقدم الأعمال الحالية للمشروع ولغاية ٢٠١٤/١٠/٣٠ كما مبين أدناه :
  - نسبة تقدم الأعمال الكلية للمشروع واستناداً لأوزان ومكونات المشروع المعتمدة بكتاب مديرية الأشغال المرقم (٣٥٠٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/٤/١ هي (٦١٪) .
  - نسبة تقدم العمل لأعمال الإنشاءات في المشروع عدا التجهيز الطبي والمكتبي (٧٧٪) .

- نسبة تقدم الأعمال الإضافية والمروجة بكتاب مديرية الأشغال العدد (٤٧٣٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٤/١٤ والبالغة قيمتها (١٦١٣٠٣١٢٠٩٨) دينار هي (٤٠٪) .

- تم حث الشركة المنفذة لانجاز الأعمال من قبل المديرية بموجب كتب عديدة ومنها الكتب المرقمة (ق ٩٧٢٥/٥)، (ق ١٢٧٢٥/٥)، (ق ١٣١٧٩/٥)، (ق ١٤٣١٩/٥) والمؤرخة في (٧/٢٤، ٩/٢٩، ١٠/١٥، ٢٠١٤/١١/٩) على التوالي .

**متابعة الهيئة الرقابية :**

- أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت ما يلي :
- فيما يخص مشروع الأعمال التكميلية لتأهيل قاعدة أم قصر البحرية لشركة المحيط الأزرق : إن العمل في المشروع متوقف منذ تاريخ ٢٠١٢/٥/٢٤ وتم توجيه عدة إنذارات إلى الشركة ومنها كتاب الوزارة المرقم (٢٤٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/١٠ .

- فيما يخص عقد إنشاء مستشفى عام للقوات المسلحة لشركة المباني العصرية للمقاولات الإنشائية: لا زالت الوزارة تحت الشركة لإكمال أعمال العقد وآخرها الكتاب المرقم (ق ١٤٣١٩/٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٩، علماً أن هناك ملاحق للعقد وكما مبين أدناه :

- ملحق رقم (١) تصميم وتنفيذ البناية (C3)

- مبلغ ملحق العقد : (١٤٨٣٤٣٠٦٠٠) دينار .

- مدة التنفيذ : (٣٠٠) يوم .

- تاريخ المباشرة الفعلية : ٢٠١٤/٧/٢٠ .

- ملحق رقم (٢) تأهيل بناية الملجأ المحصن

- مبلغ ملحق العقد : (١٠٥٨٦٧٥٠٠٠) دينار .

- مدة التنفيذ : (٢٧٠) يوم .

- تاريخ المباشرة الفعلية : ٢٠١٤/٧/٢٠ .

**نسب الانجاز (عالية / مكررة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا تدني في نسب انجاز بعض العقود التي تم توقيعها خلال سنة ٢٠١٢ والتي لم تتجاوز مدة تنفيذها ٣٦٠ يوم ومثال ذلك:



اسم المشروع	اسم الشركة	تاريخ المباشرة	مبلغ العقد (دينار)
إنشاء مستودع الدروع في معسكر بسماية	طريق البوابة الذهبية	٢٠١٢/٩/١٨	٧،٤٩٣،٠٥١،٠٠٠
تصميم وتنفيذ رصيف بحري عائم شمال أم قصر	شركة ابن ماجد العامة	٢٠١٢/١٢/٣٠	٨٧٤،٠٠٠،٠٠٠ ١٠
إنشاء مقرات عدد (٦) في قاعدة أم قصر البحرية	برج الأعالي	٢٠١٢/٢/١٥	٩،٩٢٧،٨٧٤،٥٠٠
تأهيل أبنية الكلية العسكرية الأولى وكلية القيادة والأركان المشتركة	أشالوس العراق	٢٠١٢/١٢/٦	٢٦٥،٥٢٥،٧١٥ ١٠

### رد الإدارة:

أجابت وزارة الدفاع / رئاسة أركان الجيش / مديرية الأشغال بموجب الكتاب المرقم (١٥٥٣٦/٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٤ بما يلي :

رقم العقد	اسم المشروع	اسم الشركة	الإجراء المتخذ
١/٢٠١٢ أ/ش	إنشاء مستودع الدروع في معسكر بسماية	طريق البوابة الذهبية	تم توجيه إنذار للشركة المنفذة بموجب الكتاب المرقم (١٠٠٩٨) والمؤرخ في ٢٠١٤/٨/٧ مع العرض إن المتابعة مستمرة وتم حث الشركة المنفذة على سرعة الانجاز في الوقت المحدد.
١١/٢٠١٢ أ/ش	تصميم وتنفيذ رصيف بحري عائم شمال أم قصر	ابن ماجد العامة	تم توجيه إنذار أولي للشركة المنفذة بموجب الكتاب المرقم (١١٧٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/٩/٩ ، مع العرض انه تمت مفاتحة وزارة الصناعة والمعادن بموجب الكتاب المرقم (٤٧١٠٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٠/٨ وبصدد حث الشركة المنفذة التابعة لوزارة الصناعة والمعادن على ضرورة إكمال العمل وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بعد عرض الموضوع أمام أنظار اللجنة المركزية للمصادقة والمراجعة
٦/٢٠١١ أ/ش	إنشاء مقرات عدد (٦) في قاعدة أم قصر البحرية	برج الأعالي	حصلت موافقة السيد وزير الدفاع على سحب العمل من الشركة المنفذة بموجب كتاب أمانة السر العام المرقم (٣٠٧٣٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/٧/١٧ وحاليا بصدد تنفيذ إجراءات سحب العمل وفق السياقات الرسمية المعمول بها
٦/٢٠١٢ أ/ش	تأهيل أبنية الكلية العسكرية الأولى وكلية القيادة والأركان المشتركة	أشالوس العراق	العمل مستمر حالياً ونسبة الانجاز (٨٠ %)

### متابعة الهيئة الرقابية

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وان جميع الشركات الواردة في الملاحظة متلكئة في التنفيذ وان المتابعة مستمرة من قبل الوزارة لحث الشركات على سرعة الانجاز وقد تم توجيه إنذار إلى البعض منها وسحب العمل من شركة برج الأعالي المتعاقد معها لإنشاء فقرات عدد (٦) في قاعدة أم قصر البحرية وإنها تؤيد ما ورد بإجابة الوزارة بخصوص استمرار العمل في مشروع تأهيل أبنية الكلية العسكرية الأولى وكلية القيادة والأركان المشتركة وان نسبة الانجاز الحالية بلغت (٨٠ %).

### التأخر في إجراءات عقود FMS (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعينة من عقود FMS لاحظنا ان هناك بطء في إجراءات العرض والقبول في العقود التي تبرم عبر برنامج FMS حيث لاحظنا وجود تأخر من قبل الوزارة في

إجراءات الموافقة على رسائل العرض والقبول بالإضافة إلى تأخر الجانب الأمريكي في إرسال رسائل العرض وهذا التأخير من قبل الطرفين يؤدي إلى عدم الحصول على المواد المطلوبة في وقت الحاجة لها وبالتالي تؤثر على النفع العام . كما ورد في بعض رسائل العرض والقبول نص خدمات أخرى يتم استقطاعها من المبلغ قد تصل إلى نسبة ( ٥ %) من المبلغ الكلي وعلى الرغم من مفاتيحة مكتب FMS لكن لم يتم توضيح ما هو نوع هذه الخدمات.

#### رد الإدارة :

لم تقم وزارة الدفاع ولغاية تاريخه بالإجابة على ملاحظة شركة التدقيق .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق حيث إن آخر تسوية قيدية على الرسائل الخاصة بالبرنامج كان في ٢٠١١/١٢/٣١ وقد بينت ما يلي :

- تم العمل ببرنامج المبيعات العسكرية الأجنبية (FMS) منذ عام ٢٠٠٦ وهو برنامج لم يتم التعامل به سابقا بالنسبة لجمهورية العراق لذا حصل تلكؤ في البداية نتيجة عدم الدراية الكافية بآلية العمل بالبرنامج المذكور وأسلوب تمويل المبالغ ، ويقوم الجانب الأمريكي بتزويد الوزارات ذات العلاقة بقوائم الثمن (DD645) بشكل فصلي حسب ما معمول به في البرنامج مع العرض إن التقارير الفصلية لا ترد بشكل منتظم ، كما أن الجانب الأمريكي يتأخر بالإجابة على الاستفسارات التي تخص التعديلات في كلف رسائل العرض والقبول والتي من المفترض تزويد الوزارة بها .

- تم تشكيل عدة لجان من قبل الأمانة العامة لمجلس الوزراء بخصوص البرنامج حيث تم تشكيل لجنة بموجب الأمر الديواني المرقم (٨٥) لسنة ٢٠٠٩ بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (١٧٣٣٩) والمؤرخ في ٢٠٠٩/٦/١٠ برئاسة ممثل عن وزارة المالية وعضوية ممثلين عن ديوان الرقابة المالية الاتحادي وكل من وزارات (الدفاع ، الداخلية ، العدل) لمعالجة الإشكالات والصعوبات التي تواجه تنفيذ البرنامج من الناحية المحاسبية ، كما تم تشكيل لجنة بموجب الأمر الديواني المرقم (١/س) الصادر بموجب كتاب رئيس الوزراء المرقم (٥١/١٢/٨) والمؤرخ في ٢٠١٢/١/٨ برئاسة ممثل عن البنك المركزي العراقي وعضوية ممثلين عن كل من وزارات (الدفاع ، الداخلية ، العدل) وديوان الرقابة المالية الاتحادي تتولى تدقيق ما تم تسديده من مبالغ إلى الجانب الأمريكي من خلال البرنامج وتحديد جهات الصرف بشكل دقيق ولكل جهة على حدة مع إجراء مطابقة للحسابات لغرض التحقق من صحة صرف المبالغ وتجنب حالة فقدان أو اختفاء أموال البرنامج وبموجب قرار مجلس الوزراء المرقم (١٨١) لسنة ٢٠١٣ تم تخويل كل من وزارات (الدفاع ، المالية ، التخطيط) صلاحية إجراء التسويات لإطفاء السلف الخاصة بالبرنامج على الحسابات الختامية لوزارة الدفاع للسنة المالية / ٢٠١٢ طالما أن مبالغها مدفوعة وبضائعها مستلمة وتمت المصادقة عليها من قبل مديرية الرقابة الداخلية للوزارة وقد تم عقد عدة اجتماعات لوضع المعالجات اللازمة ولا زال الموضوع قيد الدراسة .

وقد تمت الإشارة إلى موقف برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية (FMS) بالتفصيل في فقرة بيان المقبوضات والمدفوعات (١- ز) من التقرير.

## وزارة الزراعة

### تاريخ توقيع العقود (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا إن بعض العقود تم توقيعها بعد مرور فترة الـ ١٤ يوما المسموح بها حسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧/ عشرون) ، والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوماً من تاريخ صدور الإحالة . ومثال على ذلك :

اسم المشروع	تاريخ الإحالة	تاريخ توقيع العقد	اسم الشركة
إنشاء مخازن إستراتيجية	٢٠١٣/٥/١٥	٢٠١٣/٧/٢٣	شركة النحالة
إنشاء شعبة زراعية / تاج الدين / واسط	٢٠١٣/١٠/١٤	٢٠١٣/١١/٢٨	شركة مدينة المستقبل
إنشاء شعبة زراعة الحمدانية / نينوى	٢٠١٣/٨/١٤	٢٠١٣/١٠/٩	شركة الاتساق للمقاولات العامة

### رد الإدارة :

بينت وزارة الزراعة / قسم العقود العامة بموجب الكتاب المرقم (٢٣٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٢٣ أسباب تأخر توقيع العقود بما يلي :

- توقف توقيع العقود بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٥ استناداً إلى كتاب وزارة التخطيط / الدائرة القانونية المرقم (١١٨٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/٤/٨ الخاص بصحة صدور هوية تصنيف المقاولين .
- تم مفاتحة البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان / قسم التفتيش الميداني لأكثر من مرة بخصوص إمكانية مصرف الاقتصاد لإصدار خطابات الضمان ومن أي تاريخ ولم ترد الإجابة لغاية تاريخه.

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق ولا زالت الملاحظة مستمرة حيث أظهرت نتائج المتابعة عدم قيام الوزارة بتلافي هذه الملاحظة في العقود اللاحقة والموقعة خلال سنة ٢٠١٤ ومنها العقود المرقمة (٢٠١٣/٦ ، ٢٠١٣/١٢ ، ٢٠١٣/١٤ ، ٢٠١٣/١٦) وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٦٥٩٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/٤/٩ عن البيانات المالية للوزارة لسنة ٢٠١٢ .

### لجان تحليل العطاءات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا إن الوزارة تتعاقد في بعض الأحيان مع شركات خاسرة حسب ما تظهره بياناتها المالية المقدمة إلى الوزارة قبل عملية التعاقد ، مما يدل على عدم دراسة تلك البيانات من قبل لجان الفتح والتحليل للتأكد من الكفاءة المالية لتلك الشركات ، كما نصت تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧/ عاشرا) ، مثال على ذلك :

- عقد إنشاء مخازن إستراتيجية لشركة النحالة للمقاولات والتجارة العامة المحدودة .
- عقد تأهيل جزيرة بغداد السياحية لشركة الاتساق للمقاولات العامة .

إن عملية تحليل العطاءات بشكل مناسب يوفر على الوزارة الوقت والتكاليف ، وبالتالي تنفيذ المشاريع بشكل أفضل . وإن عدم دراسة الوضع المالي للشركات المشاركة قد يؤدي إلى إحالة المشاريع على شركات خاسرة وغير قادرة على تنفيذ تلك المشاريع المتعاقد عليها .]

### رد الإدارة :

- فيما يخص عقد إنشاء مخازن إستراتيجية لشركة النحالة العامة للمقاولات والتجارة العامة المحدودة : بينت وزارة الزراعة / قسم العقود العامة بموجب الكتاب المرقم (٢٣٢) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٩ ، إن شركة النحالة حصلت بمجموع المعيار النوعي والمالي على (٥١ ، ٧١) نقطة منها على (٦ ، ٢) من أصل (٤) نقاط عن الحسابات الختامية .

- فيما يخص عقد تأهيل جزيرة بغداد السياحية لشركة الاتساق للمقاولات العامة : لم تقم الوزارة ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المرقم (٤١٩) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/١٣ بخصوص الموضوع .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وأظهرت نتائج التدقيق والمتابعة لعقود السنة ٢٠١٤ استمرارها في بعض العقود .

#### لجان فتح العطاءات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا لعقود الوزارة إن لجنة فتح العطاءات لا تقوم بالختم والتوقيع على جميع العطاءات المقدمة من قبل الشركات المتنافسة وهذا يخالف الفقرة خامسا - و - هـ من المادة (٦) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ ] .

#### رد الإدارة :

أجابت وزارة الزراعة / قسم العقود العامة بموجب الكتاب المرقم (٢٣٢) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٩ ، إن السياق الذي كان متبعاً حينها انه عند فتح العطاءات المقدمة من قبل الشركات المتنافسة يتم ختم وتوقيع العرض التجاري فقط من قبل رئيس وأعضاء اللجنة .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث تم تأشيرها في العقدين المرقمين (١٢) في ٢٠١٤/٣/١٨ و (١٣) في ٢٠١٤/٢/٢٤ .

#### مستندات صرف مرقمة يدويا (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال تدقيقنا ، لاحظنا أن مستندات الصرف يتم إعدادها باستخدام نماذج مطبوعة يتم ترقيمها بشكل يدوي عن طريق قسم المالية. نتيجة لذلك يمكن إن تبدأ عملية صرف ثم تلغى لسبب ما دون معرفة ذلك ] .

#### رد الإدارة :

أكدت وزارة الزراعة / مكتب الوكيل الإداري / الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (١١٥١٤) والمؤرخ في ٢٠١٤/٣/٢٤ إجابتها السابقة عن الملاحظة بأن مستندات الصرف التي يتم استخدامها تم شرائها من الأسواق والمطابع المختصة بطباعة هذه المستندات ولا يوجد في الأسواق سندات صرف مرقمة وحيث انه تم شراء كميات كبيرة من هذه المستندات فسيتم استخدامها لحين نفاذ الكمية المشتراة وبعدها يتم الطلب من المطبعة طبع سندات مرقمة كما إن السندات الموجودة في الأسواق تباع لكافة الوزارات ويتم ترقيهما من قبل الجهة المستخدمة حيث يتم ترقيم سندات الصرف في بداية كل سنة ابتداء من الرقم (١) صعوداً شريطة استحصال موافقة وزارة المالية على ذلك لكون الوزارة ملتزمة بمسك المجموعة الدفترية الكاملة الواردة إليها من قبل وزارة المالية بهذا الشكل وبضمنها سندات الصرف والقيد والوارد .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن الوزارة لا زالت تستخدم المستندات الموجودة لديها علما إن هناك طرق رقابية بديلة مستخدمة بهذا الخصوص .

#### عقود منظومة الري (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ أبرمت الشركة العامة للتجهيزات الزراعية العقود المدرجة أدناه مع الشركة العربية المتحدة للتجارة الدولية لتجهيز منظومات ري بالرش بمبلغ إجمالي مقداره (٢١) مليون دولار أمريكي وأن الشركة المذكورة لم تقم بتجهيز أية كميات من المواد المتعاقد عليها .

رقم العقد	مواد العقد	تاريخ توقيع العقد الأصلي	تاريخ توقيع العقد المعدل من قبل منظمة FAO
M / ٨١٥ / ٢٠٠٢	٣٣٠ منظومة ري بالرش الثابت	٢٠٠٢/٣/٣	٢٠٠٣/١٠/١٥
M / ٨٨٦ / ٢٠٠٢	٢٢٠ منظومة ري بالرش الثابت	٢٠٠٢/٥/٢٦	٢٠٠٣/١٠/١٥
M / ٧١١ / ٢٠٠٢	٢٧٥ منظومة ري بالرش الثابت	٢٠٠١/٩/١	٢٠٠٣/١٠/٣

أن الشركة المجهزة استلمت مبلغاً قدره (٤٢٢، ٢٦٤) يورو بموجب كتاب البنك المركزي العراقي رقم (١٤٤٤/٧) في حين إن تلك المواد لم يتم توريدها إلى الشركة العامة للتجهيزات الزراعية وقد قامت الشركة بمفاتحة وزارة التجارة والبنك المركزي العراقي لأعلامهم بعدم استلام الشركة لتلك المواد والمطالبة بإعادة تلك المبالغ واتخاذ ما يلزم لإلغاء الاعتمادات الخاصة بالعقود M/886 و M/711 و M/815 المبرمة مع الشركة المذكورة وإعادة مبالغها إلى صندوق تنمية العراق. علماً بأن الشركة العربية المتحدة قامت بتقديم كتب مزورة إلى البنك المركزي العراقي لإطلاق مبالغ الاعتمادات.

#### رد الإدارة:

بينت الشركة العامة للتجهيزات الزراعية / قسم القانونية بموجب الإجابة المؤرخة في ٢٠١٤/١١/١٦ ما يلي :

- فيما يخص العقد المرقم (M / ٨١٥ / ٢٠٠٢) عن تجهيز (٣٣٠) منظومة ري بالرش الثابت :  
تم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق الشركة المذكورة لإخلالها بالتزاماتها العقدية والقانونية وتم توجيه عدة إنذارات إليها وآخرها الإنذار المرقم (٢٥٢٧٤) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٩ وهو قيد التبليغ والمتابعة مستمرة علماً إن الجهة التي تتابع لديها الإجراءات القانونية هي كاتب عدل الاعظمية.
- فيما يخص العقد المرقم (M / ٨٨٦ / ٢٠٠٢) عن تجهيز (٢٢٠) منظومة ري بالرش الثابت :  
تم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق الشركة المذكورة لإخلالها بالتزاماتها العقدية والقانونية وتم إصدار قرار حكم بدائي من قبل محكمة بداءة الرصافة بالرقم (٦٠٢/ب/٢٠٠٩) في ٢٠١٠/٤/٨ لصالح شركة التجهيزات الزراعية وإلزام المدعي عليه تأدية مبلغ قدره (٧٦٨٥٨٧,٩١) دولار سبعمائة وثمانية وستون ألف وخمسمائة وسبعة وثمانون دولار وواحد وتسعون سنتاً وقد تم فتح اضبارة تنفيذية لدى مديرية تنفيذ الرصافة وإعداد التبليغ من قبل المديرية المذكورة عن طريق وزارة الخارجية وهو قيد التبليغ ولم ترد الإجابة لغاية تاريخه والمتابعة مستمرة.
- فيما يخص العقد المرقم (M / ٧١١ / ٢٠٠٢) عن تجهيز (٢٧٥) منظومة ري بالرش الثابت :  
تم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق الشركة المذكورة لإخلالها بالتزاماتها العقدية والقانونية وتم توجيه عدة إنذارات إليها وآخرها الإنذار المرقم (٢٤٢٤٤) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٠/٢٧ وهو قيد التبليغ والمتابعة مستمرة علماً إن الجهة التي تتابع لديها الإجراءات القانونية هي كاتب عدل الاعظمية.

#### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وأكدت على ضرورة قيام الوزارة باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد الشركة العربية المتحدة بهذا الخصوص ومتابعة تلك الإجراءات لاسترجاع حقوق الشركة العامة للتجهيزات الزراعية ، علماً إن موضوع تلك العقود لم يتم حسمه لغاية تاريخه حيث لم يتم تجهيز أي كمية من تلك المنظومات الواردة تفاصيلها أعلاه ولم ترد أي إجابة بخصوص تبليغ الشركة لغاية تاريخه.

#### عقود مذكرة التفاهم (عالية/ مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال زيارتنا لقسم العقود في وزارة الزراعة إن هناك عقود تجهيز مبرمة على مذكرة التفاهم مع شركات متلكئة ، إذ أن تلك الشركات استلمت المبالغ

المنصوص عليها في العقود ولم تقوم بتجهيز المواد المتعاقد عليها حتى الآن ، والتفاصيل موضحة في الجدول أدناه:

رقم العقد	تاريخ توقيع العقد	المبلغ المدفوع	الشركة المجهزة	رقم اعتماد البنك المركزي العراقي	رقم اعتماد البنك الفرنسي
M/٧١٧/١٠/٢٥٢٠٠١	٢٠٠٣/١٠/٢١	١١،١٤٩،٦٦٠ يورو	سونسريكا الروسية	٢٠٠٣/١٠/٢٦٣	T ٧٥٠٧١٥
M/٩٣٢/٦/٢٧/٢٠٠٢	٢٠٠٣/٩/٢٣	٤،٩٣٧،٥٠٠ يورو	مرناق التونسية	٢٠٠٣/١٣/٠٠٦	B ٧٥١٢١٥
M/٩٤٧/٦/٢٧/٢٠٠٢	٢٠٠٢/٦/٢٧	٥٣١،٠٠٠ يورو	شركة الجزيرة الأردنية	٢٠٠٣/١٢/٣٩٣	P ٧٥١٧٧٨
M/٨/٢٠٠٣/٢/٢/٢٠٠٣	٢٠٠٣/٢/٢	٢٤٦،٦٩١،٢٥٠ ين ياباني	شركة الاتحاد التجارية	خارج مذكرة التفاهم	خارج مذكرة التفاهم

#### رد الإدارة:

أكدت وزارة الزراعة / مكتب الوكيل الإداري / الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (١١٥١٤) والمؤرخ في ٢٤/٣/٢٠١٤ ، إجابتها السابقة بأن الشركة العامة للتجهيزات الزراعية مستمرة بالدعاوي المقامة ضد تلك الشركات لاستحصال حقوقها.

#### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وأكدت على ضرورة قيام الوزارة باتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترداد أموالها الخاصة بمذكرة التفاهم والتي بذمة الشركات الأجنبية المتعاقد معها ولغاية تاريخه لم يتم حسم موضوع تلك العقود وأظهرت نتائج متابعتها ما يلي :

رقم العقد	اسم الشركة	الإجراءات المتخذة
M/٧١٧/١٠/٢٥٢٠٠١	سونسريكا الروسية	قامت الشركة العامة للتجهيزات الزراعية باتخاذ الإجراءات القانونية بحق الشركة المتعاقدة بتوجيه عدة إنذارات وأخرها الإنذار العدلي المرقم (٢٨١٨٥) والمؤرخ في ١٤/١٢/٢٠١٤ .
M/٩٣٢/٦/٢٧/٢٠٠٢	مرناق التونسية	تم تبليغ المستأنف عليه بإقامة الدعوى المرقمة (٧٩٨ س/٢٠١٢) وعن طريق الصحف ولم يحضر رغم التبليغ وحدد يوم ١٥/١٢/٢٠١٤ موعداً لصدور القرار ولغاية تاريخه لم يصدر أي قرار بذلك .
M/٩٤٧/٦/٢٧/٢٠٠٢	شركة الجزيرة الأردنية	صدر قرار حكم لصالح الشركة العامة للتجهيزات الزراعية بالقرار المرقم (٢٠٠٩/٥١٦) ولا زال قيد التبليغ .
M/٨/٢٠٠٣/٢/٢/٢٠٠٣	شركة الاتحاد التجارية	تم تمييز قرار الدعوى الاستئنافية المرقمة (٤٧٨ س/٢٠١٤) والمؤرخ في ٣/٨/٢٠١٤ من قبل الشركة العامة للتجهيزات الزراعية بتاريخ ١/٩/٢٠١٤ .

#### المدد الإضافية للعقود (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا لعينة من عقود الوزارة أن المدد الإضافية الممنوحة لبعض الشركات المتعاقدة معها لتنفيذ مشاريع الوزارة قد تتجاوز في بعض الأحيان مدة تنفيذ العقد الأصلية ، إن سبب ذلك هو عدم وجود نص في التعليمات يحدد سقف زمني للمدد الإضافية التي يمكن إن تمنح إذا تطلبت الحاجة لذلك. إن عدم وجود سقف زمني يحدد نسب المدد الإضافية من شأنه إعطاء فرصة لاستغلال تلك الثغرة في التعليمات، وبالتالي تعطيل تنفيذ مشاريع الوزارة بشكل كبير وعدم أستغلال موارد الدولة حسب ما هو مخطط، والجدول التالي يوضح عينة من تلك العقود :

اسم العقد	مدة التنفيذ	مجموع المدد الإضافية الممنوحة	نسبة المدد الإضافية إلى مدة العقد
مخازن إستراتيجية	٢١٠ يوم	٢٠٩ يوم	٩٩,٥ %
شعبة زراعة الفهود	١٨٠ يوم	١٣٦ يوم	٧٥ %
شعبة زراعة الشحيمية	١٤٠ يوم	٩٨ يوم	٧٠ %

#### رد الإدارة :

أجابت وزارة الزراعة/ مكتب الوكيل الإداري/ الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (١١٥١٤) والمؤرخ في ٢٤/٣/٢٠١٤ ، أن هناك لجنة تمديد مركزية في الوزارة أعضائها من مختلف الاختصاصات مهمتها دراسة الطلبات المقدمة من الشركات المنفذة بخصوص طلب مدد إضافية وهناك كثير من طلبات التمديد لم تمنح للشركات بسبب عدم وجود السبب الحقيقي للتمديد.

#### متابعة الهيئة الرقابية

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق للأتمثلة الواردة في الملاحظة ومن خلال متابعتها لعينة من العقود التي أبرمتها الوزارة نهاية السنة ٢٠١٣ وخلال السنة ٢٠١٤ لوحظ إنه قد تم تجاوز هذه الملاحظة.

#### سجل الموجودات الثابتة (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لسجل الموجودات الثابتة لوزارة الزراعة لاحظنا وجود (٩) سيارة وأسلحة عدد (٩٥) مختلفة الأنواع بالإضافة إلى معدات أمنية وأثاث متنوع بذمة مسؤولين سابقين لم يتم إعادتها أو اتخاذ إجراءات قانونية لاستعادتها لحد الآن].

#### رد الإدارة:

أجابت وزارة الزراعة/ مكتب الوكيل الإداري/ الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (١١٥١٤) والمؤرخ في ٢٤/٣/٢٠١٤ ، إنها تابعت موضوع إعادة ما بذمة السادة المسؤولين السابقين ومنذ السنة ٢٠١٠ حيث تم توجيه عدة كتب إلى الجهات ذات العلاقة ومنها الكتابين المرقمين (٢٦٧٩١) و(٣٦٥٧٤) والمؤرخين في (٧/٣١ و ٢٢/١٠/٢٠١٢) .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وأكدت على ضرورة اتخاذ الإجراءات القانونية لإعادة كافة الموجودات التي بذمة الغير إلى الوزارة وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٦٥٩٩) والمؤرخ في ٩/٤/٢٠١٤ عن البيانات المالية للوزارة لسنة ٢٠١٢.

#### قسم الرواتب (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعملية صرف الرواتب ، لاحظنا قيام بعض الموظفين بتحويل موظفين آخرين لاستلام رواتبهم بالنيابة دون وجود أي تفويض أو وثيقة رسمية مكتوبة تؤكد صحة تلك التحويلات بشكل رسمي].

#### رد الإدارة:

أجابت وزارة الزراعة/ مكتب الوكيل الإداري/ الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (١١٥١٤) والمؤرخ في ٢٤/٣/٢٠١٤ ، إن الموظفين يستلمون رواتبهم مباشرة وقد يحدث أحيانا وجود قلة من الموظفين لم يتمكنوا من الحضور يوم الراتب بسبب ظرف خاص أو بعد المسافة فيتم تسليم رواتبهم بموجب تحويل من رئيس الدائرة أو شخص معروف يقوم بالتوقيع على هذه القوائم بدلا عنهم .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لوحظ من خلال تدقيق قوائم الرواتب لشهر حزيران لسنة/ ٢٠١٤ وجود بعض الحالات فيما يخص العناوين الوظيفية بدرجة وكيل وزير ومدير عام وفي حالة عدم تواجدهم في الدائرة يخولون موظفين من مكاتبهم باستلام رواتبهم دون وجود تفويض رسمي يؤكد صحة تلك التحويلات .

### قسم الموارد البشرية (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لقاعدة بيانات موظفي الوزارة، لاحظنا أن عدد موظفي وزارة الزراعة يبلغ ( ٣٩١ ، ٢٦ ) من بينهم ( ٤ ، ٠٥٤ ) من ذوي الدرجات الأولى والثانية والثالثة، ومن خلال مراجعتنا لعينة من بيانات هؤلاء الموظفين لاحظنا وجود الأمور التالية:

- يوجد (٩١٥) موظف تحصيلهم الدراسي دبلوم (من بينهم ١٤٠ موظف من ذوي الدرجة الثانية، و(٧٦٢) موظف من ذوي الدرجة الثالثة).
- يوجد (١٥٥) موظف بدرجة مدير لديهم تحصيل دراسي أقل من البكالوريوس (من بينهم (٢٨) تحصيلهم الدراسي إعدادية، و (١٢٧) موظف تحصيلهم الدراسي دبلوم)، علما إن الوصف الوظيفي لدرجة مدير حسب تعميم الأمانة العامة لمجلس الوزراء العدد (ق/٢/٥/٢١/١٨٥٣٦) في ٢١ حزيران ٢٠٠٩ وحسب كتاب وزارة المالية المرقم (٣١٧٥٧) في ٨ أيلول ٢٠٠٩ والذي نص على أن وظيفة (مدير) التي تقع بالدرجة الثالثة من سلم الدرجات والرواتب يجب إن يكون حاصل على شهادة البكالوريوس على الأقل].

### رد الإدارة:

أجابت وزارة الزراعة/ مكتب الوكيل الإداري/ الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (١١٥١٤) والمؤرخ في ٢٤/٣/٢٠١٤ ، تم تسكين رواتب الموظفين وفق قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٨ (ربط الراتب بالدرجة الوظيفية) .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة أنه فيما يخص تسكين رواتب الموظفين فإن الوزارة استندت على كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٨٠٩٢) والمؤرخ في ٣٠/٣/٢٠١٠ في حين ملاحظة شركة التدقيق أشارت إلى كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (١٨٥٣٦) في ٢١ حزيران ٢٠٠٩/ إضافة إلى عدم وجود موظفين بدرجة مدير تحصيلهم الدراسي إعدادية حيث تم حصولهم على شهادة البكالوريوس خلال خدمتهم الوظيفية وحسب إجابة الدائرة الإدارية والمالية بموجب الكتاب المرقم (٤١٨٥٦) والمؤرخ في ١٦/١٢/٢٠١٤ مع العرض إن شركة التدقيق لم تثبت في ملاحظتها أسماء الموظفين موضوع البحث .

### لجان الوزارة (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال زيارتنا لوزارة الزراعة إن هناك بعض اللجان العاملة في الوزارة لا يتم تغيير أعضائها بين فترة وأخرى ، وإنما تبقى ثابتة لفترة طويلة من الزمن مثل (لجنة تحليل العطاءات ، لجنة فتح العطاءات، لجنة استلام التمور).

### رد الإدارة:

أجابت وزارة الزراعة/ مكتب الوكيل الإداري/ الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (١١٥١٤) والمؤرخ في ٢٤/٣/٢٠١٤ بما يلي :

- فيما يخص لجان تحليل وفتح العطاءات : تم إصدار أوامر وزارية في السنة ٢٠١٣ بتغيير تلك اللجان ومنها الأمر الوزاري المرقم (١٣٦٣) والمؤرخ في ٢٧/١٠/٢٠١٣ والمتضمن إعادة تشكيل لجنة (فتح العطاءات وتحليل العطاءات) .
- فيما يخص لجنة استلام التمور : هي ليست لجنة مشتريات يتم تغييرها كل ستة أشهر استنادا إلى تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠١٣ .

### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص لجان فتح وتحليل العطاءات : إن الوزارة عالجت الملاحظة خلال سنة ٢٠١٤ حيث أصدرت الأوامر الوزارية المرقمة (١١٧١) و (١٢٦١) و (٣٥١٥١) و المؤرخة في (٩/٢٨ و ١٠/٩ و ٢٣/١٠/٢٠١٤) على التوالي لإعادة تشكيل تلك اللجان .
- فيما يخص لجنة استلام التمور : أنها لا تؤيد ملاحظة شركة التدقيق كون آخر حملة كانت في سنة ٢٠١٢ لذا فإن أمر وزاري صادر لتشكيل اللجنة كان بتاريخ ٢/٤/٢٠١٢ وبالرقم (١٠٨٤٤) .



### ملفات العقود (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال زيارتنا لقسم العقود في وزارة الزراعة أن أوليات العقود لا يتم الاحتفاظ بها بشكل منظم ، حيث إن الوثائق الخاصة بكل عقد موزعة على الدوائر المختلفة مما يؤدي إلى صعوبة جمعها أو مراجعتها من قبل الوزارة أو من قبل جهات من خارج الوزارة].

### رد الإدارة:

أكدت وزارة الزراعة/ مكتب الوكيل الإداري/ الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (١١٥١٤) والمؤرخ في ٢٤/٣/٢٠١٤ ، إجابتها السابقة بأنه يتم حفظ الملفات التعاقدية (صحف الإعلان ، محاضر الفتح والتحليل والمصادقة ، الكشف التخميني ، الكشف المسعر ، أوليات العطاء للشركة الفائزة ، كتاب الإحالة ، العقد ، كتاب المباشرة) في قسم العقود العامة أما باقي الأوليات فأن كل قسم يقوم بالمهام الموكلة إليه ويهتم بحفظ الأوليات الخاصة به وعند الحاجة لأي أوليات فبالإمكان الحصول عليها.

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لوحظ من خلال تدقيق عقود سنة ٢٠١٤ ، إن الوزارة لم تقم بتطوير نظام حفظ ملفات العقود مع كافة المستندات والوثائق المؤيدة لها في ملف واحد وتنظيمها بطريقة ملائمة لتسهيل عملية الحصول عليها ومراجعتها .

### حساب السلف والأمانات (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا وجود سلف وأمانات متراكمة منذ سنين مسجلة في سجلات الوزارة ولم تقوم الوزارة بتسويتها إلى حد الآن، إذ بلغ رصيد السلف كما في ٢٠١٣/١٢/٣١ (٠٠٣٦، ٧٨٩، ٠٧٥، ٥٩٢) دينار عراقي ورصيد الأمانات (٨٣١، ٤٢٤، ٧٩٨، ٥٠٦) دينار عراقي ].

### رد الإدارة:

أجابت وزارة الزراعة/ مكتب الوكيل الإداري/ الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (١١٥١٤) والمؤرخ في ٢٤/٣/٢٠١٤ بما يلي :

- فيما يخص حساب السلف : إن رصيد السلف حسب سجل توحيد عام ٢٠١٢ (٥٥١٢٥٦٥٨٩٨٥٥) دينار .

- فيما يخص حساب الأمانات : تم تصفية الجزء الأكبر من الأمانات وفق القانون وإن الوزارة مستمرة بالتصفية .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث تم الإشارة إليها في التقارير الرقابية الخاصة بالبيانات المالية للوزارة وآخرها التقرير الرقابي (٦٥٩٩) والمؤرخ في ٩/٤/٢٠١٤ علما إن رصيد السلف قد تضمن مبلغ بحدود (٥٠١) مليار دينار عن سلف ممنوحة إلى الشركة العامة لتجارة الحبوب / دعم الشعير . أما فيما يخص رصيد الأمانات فقد بلغ بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣١ ومن واقع البيانات المالية المقدمة مبلغ قدره (٩٩١٧٥٤١٧٠) دينار وليس كما ورد في ملاحظة شركة التدقيق.

### عقد إنشاء بنائتي الوزارية (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لأوليات عقد إنشاء بنائتين تابعتين للشركة العامة للتجهيزات الزراعية مع شركتي البحر الأبيض وشركة أريكو والموقع بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٢ بمبلغ (١١٥، ٥٩٩، ٩٦٠، ٣) دينار عراقي، إن العمل متوقف منذ شهر تموز ٢٠٠٦ وحتى الآن، وأنه قد تم سحب العمل من الشركتين وإحالة الموضوع إلى القضاء للبت فيه ، ثم حصلت موافقة مكتب رئيس الوزراء - المجلس الأعلى للأعمار على إعادة إعلان المناقصة ، وعندما تمت إعادة الإعلان عن المناقصة قررت الوزارة بتعليق إعادة الإعلان لحين حسم الدعوى القضائية بالرغم من كتاب وزارة التخطيط المرقم (١٤٤٦/٧/٤) الذي ينص على عدم الممانعة من إعادة إعلان المناقصة وكتابها الثاني المرقم (٥٧٦١/٥/٤) والذي ينص على عدم وجود سند قانوني لاستمرار المداول بتنفيذ المقولة بعد مرور فترة طويلة من توقيع العقد وضرورة الإعلان عن مناقصة جديدة بعد إعادة تخصيص مبالغ لها

ضمن الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠١١ ولغاية ٢٠١٣/١٢/٣١ ما زال العمل متوقف دون حسم الموضوع].

#### **رد الإدارة :**

بينت الشركة العامة للتجهيزات الزراعية / قسم القانونية بموجب الإجابة المؤرخة في ٢٠١٤/١١/١٦ تم الإعلان عن المناقصة رقم (١٢) الخاصة باستكمال أعمال بنايتي الشركة العامة للتجهيزات الزراعية في الويزيرية بموجب الكتاب المرقم (١٣٨٥٤) والمؤرخ في ٢٠١٤/٩/١٨ ولغاية تاريخه لم تحسم الإجراءات علما إن الجهة التي تتابع لديها الإجراءات القانونية هي محكمة استئناف الكرخ حيث تم إحالة اضبارة الدعوى إلى (١٣) خبير لبيان نسبة انجاز العمل وما يستحقه المستأفان (شركة البحر الأبيض وشريكها شركة اريدو) وقد بين الخبراء إن ما يستحقه المستأفان هو مبلغ (٢٣٣٧٦١٧١) دينار وتم تكليفهم بتقديم ملحق لتقريرهم وأجلت المرافعة لهذا الغرض ولم تحسم لغاية تاريخه.

#### **متابعة الهيئة الرقابية :**

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ، حيث أظهرت نتائج المتابعة إن العمل متوقف منذ عام ٢٠٠٦ وأقيمت دعوى قضائية ضد الشركتين المتعاقدتين ولم يتم حسم الدعوى القضائية لغاية تاريخه ، علما انه تم الإعلان عن المناقصة الخاصة باستكمال البنائيتين المرقمة (١٢) لسنة ٢٠١٤ في الصحف الرسمية (جريدة الصباح ، جريدة العدالة ، جريدة الشرق) وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٨٢٩٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٤/١٧ .

## وزارة الخارجية

### عقد إنشاء نادي وزارة الخارجية (منخفضة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعقود وزارة الخارجية لاحظنا إن عقد إنشاء نادي وزارة الخارجية الموقع بمبلغ (١٥٩١٧٧١٥٠٠٠) دينار متلكاً حيث بلغت نسبة الانجاز لغاية ٢٠١٣/١٢/٣١ (٤٥ %) ، علماً إن تاريخ توقيع العقد كان في ٢٠١٠/٣/١٥ وبمدة تنفيذ (٢٢) شهر ] .

### رد الإدارة :

أجابت وزارة الخارجية / الدائرة المالية بموجب الكتاب المرقم (ح ٩٧٧٧/٥٠١/٤) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٨ ومرفقه كتاب الدائرة الهندسية والفنية المرقم (٢٢/استثمارية/٢٠٥٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٨ ، تم سحب العمل من المقاول و الإجراءات مستمرة لتصفية المستحقات .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة وزارة الخارجية حيث أظهرت نتائج المتابعة انه تم سحب العمل من المقاول والإجراءات مستمرة لتصفية مستحقاته .

### التخصيصات المالية (منخفضة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال المقارنة بين المصروف الفعلي لوزارة الخارجية مع التخصيص السنوي والمصادق عليه من قبل وزارة المالية لاحظنا أن هناك تجاوز في بعض بنود الصرف وهذا مخالف للقسمة الثاني المادة سابعاً من تعليمات تنفيذ الموازنة لسنة ٢٠١٣ مثال على ذلك :

اسم المصروف	المصروف الفعلي دينار	التخصيص دينار	الفرق دينار
مخصصات ونفقات الإيفاد	١٠ ،٠٣٢ ،٥٨٢ ،٣٠٢	٨ ،٤١٢ ،١٥٠ ،٠٠٠	١ ،٦٢٠ ،٤٣٢ ،٣٠٢
صيانة مباني	٢٣ ،٥٨٦ ،٦٩٤ ،١٢٠	١٢ ،٤٠٠ ،٨٠٠ ،٠٠٠	١١ ،١٨٥ ،٨٩٤ ،١٢٠

### رد الإدارة :

أجابت وزارة الخارجية / الدائرة المالية بموجب الكتاب المرقم (ح ٩٧٧٧/٥٠١/٤) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٨ ومرفقه إجابة شعبة محاسبة البعثات المؤرخة في ٢٠١٤/١١/١٨ بما يلي:

- فيما يخص مخصصات ونفقات الإيفاد : أنه نظراً لمتطلبات العمل الدبلوماسي والسياسي وضرورة قيام الوزارة وبعثاتها السياسية والقنصلية بمهام عملها بالمستوى المطلوب فإن هذه المهام تتطلب الصرف لانجاز الأعمال المناطة بها بشكل يليق بمكانة العراق الدولية والإقليمية ولهذا السبب حصل التجاوز على المبلغ المخصص للإنفاق على الإيفادات ونقل الموظفين إلى البعثات والإيفادات الداخلية ضمن ساحات عمل البعثات السياسية والقنصلية وغيرها من موجبات العمل.

- فيما يخص صيانة المباني : انه بالنظر لحاجة أبنية البعثات السياسية والقنصلية للصيانة الدائمة ومنها أبنية البعثة في فينا والتي هي من البنايات الأثرية وان القوانين المحلية لبلد ساحة عمل البعثات تقتضي المحافظة على الأبنية الأثرية وعدم المساس بها فقد تم صرف مبالغ كبيرة على هذا المبنى الأثري فضلاً عن المبالغ المصروفة على أبنية البعثات الأخرى للحفاظ عليها وإظهارها بالمظهر اللائق كونها واجهة العراق الحضارية.

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق وأكدت على ضرورة التزام الوزارة بالتخصيصات المصادق عليها والمعتمدة من وزارة المالية وتعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية .

### استثناءات من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعينة من عقود مشاريع الخطة الاستثمارية والجارية واطلاعنا على إجراءات عمليات التعاقد لاحظنا أن تنفيذ المشاريع التي تقع خارج العراق مثل (إنشاء مباني للبعثات وإعادة تأهيل مجتمعات السفارات) لا تتوافق مع تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ لكونها منفذة خارج العراق وتخضع لقوانين الدول التي يتم تنفيذ المشاريع فيها مما يسبب تضارب مع القوانين العراقية. مثال على ذلك :

اسم العقد	الدولة التي يتم تنفيذ المشروع فيها	القانون الذي يخضع له العقد
إعادة تأهيل مباني البعثة في بكين	الصين	قانون الدولة الصينية
عقد تأهيل مبنى القنصلية في اسطنبول	تركيا	قانون الدولة التركية
تأهيل دار سكن القنصل في مانشستر	انكلترا	القانون الانكليزي

### رد الإدارة :

أجابت وزارة الخارجية / الدائرة المالية بموجب الكتاب المرقم (ح/٤/٥٠١/٩٧٧٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٨ ومرفقه كتاب الدائرة الهندسية والفنية المرقم (٢٢/استثمارية/٢٠٥٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٨، إن هناك مخاطبات مستمرة مع وزارة التخطيط بخصوص استثناء مشاريع الوزارة في الخارج من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية لكونها تقع خارج العراق ومحكومة بقوانين البلد المضيف للبعثة وآخرها كتاب الدائرة المرقم (٢١٨٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/٨.

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق وإن المخاطبات لم تؤدي إلى التوصل إلى حل أو الحصول على استثناء لتلك العقود من التعليمات السارية.

### عدم وجود هيكل تنظيمي مصادق عليه (منخفضة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال زيارتنا لوزارة الخارجية لاحظنا عدم وجود هيكل تنظيمي مصادق عليه من مجلس الوزراء في حين إن الوزارة قامت باستحداث أقسام جديدة مثال على ذلك استحداث (قسم العقود)].

### رد الإدارة :

أجابت وزارة الخارجية / الدائرة المالية بموجب الكتاب المرقم (ح/٤/٥٠١/٩٧٧٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٨ ومرفقه كتاب الدائرة الإدارية المؤرخة في ٢٠١٤/١٠/٣٠، إن هناك لجنة مشكلة في الوزارة لاستحداث هيكل تنظيمي جديد للوزارة وهي لا زالت مستمرة بعملها لغرض إعداده.

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لم يتم تزويدها بأي أوليات عن الموضوع .

## وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / ديوان الوزارة

### عقد تصاميم نادي الطلبة الرياضي (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا لعقد تصاميم نادي الطلبة الرياضي الموقع مع شركة توماس ليفادور الاسبانية لم تتضمن التعليمات المقدمة إلى مقدمي العطاءات نص بعائديه ملكية التصاميم والخرائط والمواصفات وهذا مخالف للمادة (خامسا) الفقرة ثانيا - ب من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ ].

### رد الإدارة :

أجابت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / قسم العقود الحكومية بموجب الكتاب المرقم (ع أ / ٨٦٥٠) والمؤرخ في ٢٧/١١/٢٠١٤ تم تضمين العقد بنص عائديه ملكية التصاميم (البند/رابعا - التزامات الطرف الثاني - الفقرة - د) .

### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية انه سبق وان تم الإعلان عن المناقصة لتنفيذ ملعب نادي الطلبة الرياضي بأسلوب المفتاح باليد وقد قدمت (٣) شركات عطاءاتها كما جاء في محضر لجنة الفتح وعند الشروع بعملية التحليل ورد أعمام من وزارة التخطيط بعدم الموافقة على تنفيذ المشروع بأسلوب مفتاح وضروري فصل التصميم عن التنفيذ حيث قامت الوزارة بتوجيه دعوات مباشرة إلى (١٠) شركات وقد تم توجيه الدعوة المباشرة إلى الشركة المتعاقد معها على اثر موافقة وزير التعليم العالي والبحث العلمي على رسالتها الالكترونية الموجهة إلى الوزارة والتي بينت فيها بأنها قدمت للوزارة مسبقا تصاميم ومخططات ومجسم لملعب نادي الطلبة الرياضي موضوع العقد بشكل مباشر وذلك من خلال المناقصة التي تم الإعلان عنها مسبقا ومن خلال اطلاع الهيئة على محضر لجنة فتح العطاءات الخاص بالمناقصة المذكورة لم تكن الشركة من ضمن الشركات الثلاثة المتقدمة وقد تم تدقيق العقد (إجراءات التعاقد) من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي وصدر عنه التقرير الرقابي المرقم (١٨٢٢) والمؤرخ في ٢٠١٤/٢/٢.

### عقد إنشاء وحدات سكنية للمدرسين / جامعة ميسان (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعقد إنشاء وحدات سكنية للمدرسين في جامعه ميسان الموقع مع شركة النواميس للمقاولات العامة لاحظنا توقف المشروع بسبب وجود أخطاء في التصاميم وهذا مخالف للفقرة أولا - د من المادة (الثالثة) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ التي تنص على إن تكون الشروط والمواصفات وجداول الكميات والخرائط وغير ذلك مما هو ضروري للتنفيذ جاهزة ودقيقة].

### رد الإدارة :

أجابت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / قسم العقود الحكومية بموجب الكتاب المرقم (ع أ / ٨٦٥٠) والمؤرخ في ٢٧/١١/٢٠١٤ إن تصاميم المشروع تم إعدادها من الجهة المستفيدة (جامعة ميسان) ومصادق عليها من جهات مختصة وتم تسليمها إلى قسم العقود في مقر الوزارة لغرض الإعلان وفي حالة وجود أخطاء جوهريه في التصاميم يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المصمم حيث يتم الرجوع إلى مقدار الكلفة ومقدار الضرر .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم تدقيق إجراءات التعاقد للعقد موضوع البحث وصدر عنه التقرير الرقابي المرقم (٢١٩٩٤) والمؤرخ في ٢٢/١٠/٢٠١٣ ولم تقم الوزارة ولغاية تاريخه باتخاذ أي إجراءات بصدد المشروع .

### لجان فتح العطاءات (منخفضة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لأوليات بعض العقود لاحظنا غياب توقيع أغلب أعضاء لجان فتح العطاءات وهذا مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ مادة (٦ / خامسا/ ب) ، مثال على ذلك:

اسم العقد	تاريخ توقيع المحضر	عدد الأعضاء
عقد إنشاء الهيئة العراقية للحاسبات والمعلوماتية	لجنة الفتح	غياب ٣ من أصل ٧ أعضاء
عقد تصميم نادي الطلبة الرياضي	لجنة تحليل	غياب ٤ من أصل ١١ أعضاء

#### رد الإدارة :

أجابت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / قسم العقود الحكومية بموجب الكتاب المرقم (ع أ / ٨٦٥٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٢٧ بما يلي:

- فيما يخص عقد إنشاء الهيئة العراقية للحاسبات والمعلوماتية : إن الإعلان كان للمرة الأولى و تم إعادة الإعلان عن المشروع والتوقيع على محضر لجنة الفتح علما انه في حالة غياب احد أعضاء لجنة الفتح يتم تعويضه بالعضو الاحتياط .

- فيما يخص عقد تصميم نادي الطلبة الرياضي : إن الإعلان كان أيضا للمرة الأولى و تم إعادة الإعلان عن المشروع والتوقيع على محضر لجنة تحليل العطاءات علما انه في حالة غياب احد أعضاء لجنة تحليل العطاءات يتم تعويضه بالعضو الاحتياط .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص عقد إنشاء الهيئة العراقية للحاسبات والمعلومات : إنها تؤيد ملاحظة شركة التدقيق وقد أظهرت نتائج المتابعة عدم توقيع الأعضاء الاحتياط على محضر لجنة فتح العطاءات.

- فيما يخص عقد تصميم نادي الطلبة الرياضي : إنها تؤيد ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (١٨٢٢) والمؤرخ في ٢٠١٤/٢/٢ عن تدقيق إجراءات التعاقد للعقد المرقم (٢٣) .

#### عقد إنشاء الهيئة العراقية للحاسبات والمعلوماتية (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لأوليات العقد لاحظنا إن عدم جاهزية الموقع كلا أو جزءا للعمل فيه بعد توقيع العقد بفترة زمنية طويلة وذلك بسبب تغيير موقع المشروع ثلاث مرات مما أدى إلى تأخر انجاز المشروع فضلا عن حصول تغير في تصاميم المشروع خلافا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة ٣ - أولا - (هـ ، و ، ز) ] .

#### رد الإدارة :

أجابت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / قسم العقود الحكومية بموجب الكتاب المرقم (ع أ / ٨٧٥٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/١ إن تغيير الموقع الخاص بمشروع الهيئة كان بسبب توجه الوزارة بأن يكون للهيئة موقع مستقل خاص بها وان لا يكون ضمن بناية الجامعة أو أي دائرة أخرى من دوائر الوزارة .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق وقد أظهرت نتائج المتابعة عدم تحمل الوزارة كلف التأخير ، علما إن المشروع أدرج ضمن مشاريع الموازنة الاستثمارية لسنة ٢٠١٢ وقد بلغت نسبة التنفيذ المالي لسنة ٢٠١٣ (٦٦%) .

#### جامعة النهرين

#### عدم إعطاء تخويل إداري (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال زيارتنا لجامعة النهرين لاحظنا عدم وجود تخاويل إدارية لمدرء بعض الأقسام المهمة التي قمنا بزيارتها ، مثال على ذلك شعبة العقود الحكومية والقسم المالي. إن غياب الصلاحيات الإدارية يؤدي إلى حصر المهام بأشخاص معينين مما يؤدي إلى توقف بعض الأعمال المهمة في حالة عدم وجود الأشخاص المعنيين].

#### رد الإدارة:

قدمت جامعة النهرين إلى الهيئة الرقابية المختصة في الجامعة نسخة من الأمر الوزاري المرقم (٢٠٥٤) والمؤرخ في ٢٠٠٥/١١/٢٨ المعدل بموجب الأمر الوزاري المرقم (م . و/٥٢١/٣٠) والمؤرخ في

٢٠٠٦/٤/١٦ والمتضمن تخويل صلاحيات إضافة إلى كتاب شعبة العقود الحكومية المرقم (ع. ح/١٨/١٧٤٢٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٩ والمتضمن صلاحية مدير شعبة العقود الحكومية .  
**متابعة الهيئة الرقابية:**

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- لم يتم منح مدراء الأقسام في جامعة النهرين أي تخويل إدارية واقتصرت الصلاحيات الممنوحة من قبل الوزير على التوصية أو الاقتراح لاتخاذ قرار من قبل الرئيس الأعلى وليس من قبل مدراء الأقسام .
- فيما يخص صلاحية مسؤول شعبة العقود في الجامعة فأنها تقتصر على منح الإجازة الاعتيادية لمدة ثلاثة أيام ومخاطبة أقسام رئاسة الجامعة .
- وعليه لا توجد صلاحيات لمدراء الأقسام ومدير شعبة العقود لاتخاذ قرار إداري من قبلهم .

## **جامعة بغداد**

### **نسب الانجاز الفني (متوسطة / جديدة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا للعقود لاحظنا إن هناك تدني في نسب انجاز العقود على الرغم من انتهاء مدة العقد إلا أنها مازالت متلكئة مثال على ذلك :

اسم العقد	الجهة المنفذة	تاريخ المباشرة	نسبة الانجاز
تأهيل بناية دار الكتب للأقسام الداخلية في الوزيرية	شركة أريج الحقول	٢٠١٢/٤/٢٦	صفر %
بناية وحدة بحوث المناطق الحرة في كلية طب الكندي / المرحلة الأولى	شركة الأيمن	٢٠٠٥/٨/١١	٣٦ %
إنشاء مجمع قاعات دراسية في كلية الآداب وكلية اللغات / المرحلة الثانية	شركة الفاتك	٢٠٠٧/١/٢١	٣٦ %
إنشاء بناية كلية العلوم للبنات في الجادرية	شركة القبة الذهبية	٢٠١١/٢/١	٢٧ %

### **رد الإدارة :**

أجابت جامعة بغداد بما يلي :

- **فيما يخص عقد تأهيل بناية دار الكتب للأقسام الداخلية في الوزيرية :** بينت رئاسة جامعة بغداد/ شعبة العقود الحكومية بموجب الكتاب المرقم (١٢٦٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٢٥ ، انه تم سحب العمل من شركة أريج الحقول بموجب الكتاب المرقم (١١٤٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/١٥ واتخاذ الإجراءات القانونية بحق الشركة وقد تم إعادة إعلان المناقصة ولثلاث مرات وعلى حساب المقاول الناكل ولم يتقدم للمناقصة أي عطاء فكانت توصية لجنة التحليل بتغيير أسلوب تنفيذ المقولة وتم إحالة هذه التوصية بعد مصادقتها من قبل السيد رئيس الجامعة إلى قسم الشؤون الهندسية لغرض اتخاذ اللازم من قبلهم حيث قام القسم المذكور أنفا بمفاتحة الوزارة واستحصل موافقتهم على توجيه دعوات مباشرة إلى خمسة شركات حكومية وتم إعادة المناقصة إلى الشعبة لغرض توجيه الدعوات وألان بصدد إكمال الإجراءات المتعلقة بموضوع الدعوات المباشرة إلى تلك الشركات .

- **فيما يخص عقد بناية وحدة بحوث المناطق الحرة في كلية طب الكندي / المرحلة الأولى :** تم تزويد الهيئة الرقابية بكتاب الشؤون القانونية المؤرخ في ٢٠٠٦/٦/١٣ والمتضمن إنهاء العقد وتصفية حساب المقاول لرداءة العمل وتأخره في الانجاز والذي تم تأييده من قبل دائرة المهندس المقيم .

- **فيما يخص عقد إنشاء مجمع قاعات دراسية في كلية الآداب وكلية اللغات / المرحلة الثانية :** تم تزويد الهيئة الرقابية بكتاب قسم الشؤون الهندسية المرقم (١٩٨٦) والمؤرخ في ٢٠١٢/١/١٨ والذي يشير إلى استحصل قرار بالإذن بالعدد (١/ أذن / ٢٠١٠) الصادر من محكمة بداءة

الكرادة لتنفيذ العمل المتبقي من أعمال المقاوله على حساب المقاول الناكل شركة الفاتك للمقاولات العامة وتمت مصادقة القرار تمييزا واكتساب القرار الدرجة القطعية .

- فيما يخص عقد إنشاء بناية كلية العلوم للبنات في الجادرية : بينت رئاسة جامعة بغداد /شعبة العقود الحكومية بموجب الكتاب المرقم (١٢٦٠) والمؤرخ في ٢٥/١١/٢٠١٤ ، انه تم سحب العمل من شركة القبة الذهبية بموجب الأمر الجامعي المرقم (١٤٩١٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/٦ وتم مفاتحة قسم الشؤون القانونية لغرض إدراج الشركة في القائمة السوداء ورفع دعوى قضائية بحق الشركة لغرض الحجز على أموالها المنقولة وغير المنقولة وبانتظار حسم الموضوع ليتسنى لرئاسة الجامعة اتخاذ اللازم بخصوص إعادة إعلان المناقصة على حساب المقاول الناكل .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص عقد تأهيل بناية دار الكتب للأقسام الداخلية في الويزيرية : أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الجامعة حيث تم سحب العمل بموجب الأمر الجامعي المرقم (٤٤٦٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/٣ من شركة أريج الحقول وتم الإعلان من قبل الجامعة لثلاث مرات لإحالة المقاوله على حساب الشركة الناكله .

- فيما يخص عقد بناية وحدة بحوث المناطق الحرة في كلية طب الكندي / المرحلة الأولى : فيما يخص المرحلة الأولى تم تصفية المقاوله رضائيا بموجب كتاب الجامعة المرقم (٢٩٣٢٠) والمؤرخ في ٢٤/١٢/٢٠٠٦ وان الأعمال المتبقية من المرحلة الأولى تم انجازها ضمن المرحلة الثانية ، علما ان المرحلة الثانية تم انجازها بنسبة (١٠٠ %) خلال سنة ٢٠٠٧ ، والمرحلة الثالثة تم انجازها أيضا بنسبة (١٠٠ %) خلال سنة ٢٠٠٨ والمرحلتين أنجزت من قبل شركة الركب للمقاولات . أما المرحلة الرابعة فقد أنجزت خلال سنة ٢٠١٠ من قبل شركة الرونق البارق للتجارة وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٢٦٥٦) والمؤرخ في ٢٠١٤/٧/٣ عن تقرير البيانات المالية لجامعة بغداد لسنة ٢٠١٢ وكذلك في تقرير البيانات المالية للجامعة لسنة ٢٠١٣ .

- فيما يخص إنشاء مجمع قاعات دراسية في كلية الآداب وكلية اللغات / المرحلة الثانية : تم أحالت المشروع إلى شركة البيادر وتمت المباشرة من قبل الشركة بتاريخ ٢٣/٩/٢٠١٢ بمدة تنفيذ (١٢٠) يوم وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في تقرير البيانات المالية للجامعة لسنة ٢٠١٣ .

- فيما يخص عقد إنشاء بناية كلية العلوم للبنات في الجادرية : تم سحب العمل من الشركة المقاوله والعمل متوقف حاليا لوجود دعوى قضائية لم تحسم لغاية تاريخه وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في تقرير البيانات المالية للجامعة لسنة ٢٠١٣ .

#### المدد الإضافية (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا للعقود لاحظنا ان المدد الإضافية للعقود تجاوزت المدة الأصلية للعقد ان عدم انجاز العقد في الوقت المحدد له يؤدي إلى التأخر في انجاز العقود مثال على ذلك :

اسم العقد	مدة العقد / يوم	المدة الإضافية	نسبة الانجاز
إكمال بناية مختبر الإنشاءات في كلية الهندسة	١٨٠	٣٩٠	٢٠٢ %
مباني كلية العلوم / القاعات	٥٤٧	٦٨٤	١٠٣ %
مباني كلية الإعلام والبنائية الملحقة	٥٤٧	١٢٠٦	٢٠٢ %



## رد الإدارة :

ببنت جامعة بغداد / قسم الشؤون الهندسية بموجب مذكرتها المرقمة (٨٢٧) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٥ ما يلي :

- فيما يخص عقد إكمال بناية مختبر الإنشاءات في كلية الهندسة : إن الشركة المنفذة هي شركة خطوات النجاح للمقاولات العامة المحدودة ، مبلغ المقاولة (٦٥٧٦٧٠٠٠) دينار ، مبلغ الاحتياط (٦٥٧٣٦٧٠٠) دينار ، المبلغ الكلي للمقاولة (٧٢٣١٠٣٧٠٠) دينار ، مدة العقد (١٨٠) يوم من تاريخ المباشرة بالعمل أو استلام الموقع ، الغرامات التأخيرية (٣٦٥٢٠٤) دينار ، فترة الصيانة سنة من تاريخ شهادة الاستلام الأولي ، تم إصدار (٤) أوامر غيار بمدة (١٦٠) يوم وتوقفات وقتية (٢٣٩) يوم فتصبح المدد الإضافية (٣٩٩) يوم وليس (٣٩٠) يوم كما ورد بملاحظة شركة التدقيق.

- فيما يخص عقد مباني كلية العلوم / القاعات : إن الشركة المنفذة هي شركة المعتمص للمقاولات الإنشائية ، كلفة العقد (٧٤٣٢٧٥٥٦٤) دينار والاحتياط (٥٢٠٢٩٢٨٩) دينار مدة التنفيذ (١٨) شهر ، تاريخ الانجاز الفعلي ٢٠١٣/٨/١٩ ، تم إصدار (٨) أوامر غيار بمدد إضافية (١٧٣٣) يوم وليس (٦٨٤) يوم كما ورد بملاحظة شركة التدقيق .

- فيما يخص عقد مباني كلية الإعلام والبنية الملحقة : إن الجهة المنفذة هي شركة المعتمص للمقاولات الإنشائية ، كلفة العقد (٥٣٩٧٣٩٦٧٣٢) دينار والاحتياط (٣٧٧٨١٧٧٧١) دينار مدة تنفيذ المشروع (١١٤٦) يوم ، تاريخ المخطط الكلي مع أعمال التكيف المركزي في ٢٠١٣/١٢/٣١ ، المدد الإضافية (٢٠٠٧) يوم وليس (١٢٠٦) يوم كما ورد بملاحظة شركة التدقيق .

وقد بررت الوزارة أسباب المدد الإضافية والتي تجاوزت المدة الأصلية للتعاقد بما يلي :

- تغيير التصميم وإعداد جداول أعمال إضافية على بناء طلب الجهة المستفيدة .
- توقفات وقتية .
- صدور أوامر غيار عمل .
- عدم صرف السلف للمقاول .

## متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن المدد الإضافية للعقود الواردة في الملاحظة تجاوزت المدة الأصلية للعقد علما إن المدد الإضافية الواردة في ملاحظة شركة التدقيق غير دقيقة والصحيح هو ما ورد بإجابة الوزارة وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في تقرير البيانات المالية للجامعة لسنة ٢٠١٣ .

## فترة توقيع العقد (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعقود الجامعة الموقعة عام ٢٠١٣ ، لاحظنا إن توقيع العقود يتم بعد مضي فترة ١٤ يوم وهذا يعتبر مخالفا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (سابعة) – الفقرة عشرون (ب) مثال على ذلك :

اسم المتعهد	تاريخ الإحالة	تاريخ العقد
تأهيل بنى تحتية متفرقة في كلية الطب البيطري	٢٠١٣/٨/٢٦	٢٠١٣/١٠/٧
إعادة تأهيل قسم التربية في كلية الزراعة	٢٠١٣/٩/٥	٢٠١٣/١٠/١٤
تأهيل حقل الأغنام في كلية الزراعة	٢٠١٣/٨/٢٦	٢٠١٣/١٠/١

## رد الإدارة :

أجابت جامعة بغداد/ شعبة العقود الحكومية بموجب الكتاب المرقم (١٢٦٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٢٥ ، إن التواريخ التي تم ذكرها في ملاحظة شركة التدقيق هي تواريخ خاصة بالمصادقة على العقود وليست تواريخ توقيع العقود من قبل الطرف الثاني حيث إن شعبة العقود ملتزمة بتوقيع العقد

من قبل الطرف الثاني قبل انتهاء مدة (١٤) يوم على تاريخ تبليغ الشركات بكتاب الإحالة ومن ثم تقوم الشعبة بإرساله إلى رئيس الجامعة لغرض توقيعه وبعدها يحال إلى قسم الشؤون القانونية لغرض المصادقة عليه وهنا يتم إضافة رقم العقد وتاريخ المصادقة وبذلك يعد نافذا من هذا التاريخ.

#### متابعة الهيئة الرقابية :

لم تؤيد الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الجامعة حيث أظهرت نتائج المتابعة إن توقيع تلك العقود كان بعد انتهاء مدة (١٤) يوم على تاريخ الإحالة .

## وزارة الموارد المائية لجان تحليل العطاءات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا إن الوزارة تتعاقد في بعض الأحيان مع شركات خاسرة حسب ماتظهره بياناتها المالية المقدمة إلى الوزارة قبل عملية التعاقد ، مما يدل على عدم دراسة تلك البيانات من قبل لجان الفتح والتحليل للتأكد من الكفاءة المالية لتلك الشركات ، كما نصت تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧/عاشرا) ، مثال على ذلك :

- عقد تجهيز ونصب معدات كهربائية وأنابيب لمحطة ضخ المصب العام شركة ابن البصراوي للمقاولات العامة المحدودة .

- عقد تصميم الأعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية للأبنية (بناية شعبة مبزل الفرات الشرقي وإنشاء سكن للموظفين) لشركة الرواء الحديثة للمقاولات والاستشارات والتصاميم الهندسية .

إن عملية تحليل العطاءات بشكل مناسب يوفر على الوزارة الوقت والتكاليف ، وبالتالي تنفيذ المشاريع بشكل أفضل . وإن عدم دراسة الوضع المالي للشركات المشاركة قد يؤدي إلى إحالة المشاريع على شركات خاسرة وغير قادرة على تنفيذ تلك المشاريع المتعاقد عليها .]

### رد الإدارة :

أجابت وزارة الموارد المائية / التدقيق والرقابة الداخلية بموجب المذكرة المرقمة (٢٢٩) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٩ ومرفقها كتاب دائرة المصب العام المرقم (٥٨٨٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٥ بما يلي :

- فيما يخص عقد تجهيز ونصب معدات كهربائية وأنابيب لمحطة ضخ المصب العام لشركة ابن البصراوي للمقاولات العامة المحدودة : نظرا لكون العطاء الآخر المقدم من شركة براعم المستقبل يزيد عن الكلفة التخمينية بنسبة (٩٧%) وعدم مطابقته لشروط المقولة من ناحية التحفظ على منشأ المواد ومدة تنفيذ العمل وعدم تقديم كتاب كفاءة مالية وحصوله على نسبة ترجيح بلغت (٣٥%) لذا يعتبر غير مستوفي للشروط ولكون شركة ابن البصراوي قدمت كفاءة مالية ممتازة بموجب الكتاب المرقم (١٠١١/٠١٢٩١١) والمؤرخ في ٢٠١٣/١١/٢١ والصادر من مصرف الاستثمار العراقي وكانت نسبة الترجيح التي حصلت عليها (٨٣%) ولضرورة انجاز العمل ولأهمية محطة ضخ المصب العام تم إحالة العمل على شركة ابن البصراوي .

- فيما يخص عقد تصميم الأعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية للأبنية (بناية شعبة مبزل الفرات الشرقي وإنشاء سكن للموظفين) لشركة الرواء الحديثة للمقاولات والاستشارات والتصاميم الهندسية : لم ترد ولغاية تاريخه إجابة الوزارة عن العقد .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت ما يلي :

- فيما يخص عقد تجهيز ونصب معدات كهربائية وأنابيب لمحطة ضخ المصب العام لشركة ابن البصراوي للمقاولات العامة المحدودة : إن إجابة دائرة المصب العام لم تشير إلى تقديم الحسابات الختامية للشركة أعلاه بل أشارت إلى كتاب مصرف الاستثمار العراقي المرقم (١٠١١/٠١٢٩١١) والمؤرخ في ٢٠١٣/١١/٢١ والذي هو عبارة عن كتاب تأييد بأن شركة ابن البصراوي هو احد زبائنهم ولديها حساب جاري في المصرف . إن الكفاءة المالية حسب كتاب صادر من المصرف لا تعني ما تظهره الحسابات الختامية للشركة وقد تمثل نقد لدى المصرف أو تسهيلات مصرفية ، علما أن العقد أنجز حيث تم تجهيز المعدات الكهربائية والأنابيب المتعاقد عليها .

- فيما يخص عقد تصميم الأعمال المدنية والميكانيكية والكهربائية للأبنية (بناية شعبة مبزل الفرات الشرقي وإنشاء سكن للموظفين) لشركة الرواء الحديثة للمقاولات والاستشارات والتصاميم الهندسية : قدمت الشركة خطاب ضمان بمبلغ (١٩٠٠٠٠٠٠٠) دينار بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٣ وهو نفس مبلغ العقد . ولم يتم الاطلاع على الحسابات الختامية للشركة .

### التصاميم والمخططات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال تدقيقنا لعقود الوزارة لاحظنا إن هناك مناقصات تم إلغائها بعد الإعلان عنها وإجراء عمليات التحليل وذلك بسبب وجود نقص في المواصفات أو أخطاء في التصاميم وهذا يخالف الفقرة أولاً - د - المادة (ثالثاً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ التي تنص إن تكون الشروط والمواصفات وجدول الكميات والخرائط وغير ذلك مما هو ضروري للتنفيذ جاهزة ودقيقة مثال على ذلك :

رقم المناقصة	اسم المناقصة
٢٠١٢ - ١٠١٩	تجهيز سيارات حقلية مختلفة
G2-NCB-04/13	تجهيز حفارات مدولية عدد ٤/
٢٠١٣/١٠٠٢	مشروع ماء السماوة الكبير

### رد الإدارة :

أجابت وزارة الموارد المائية / التدقيق والرقابة الداخلية بموجب المذكرة المرقمة (٢٢٨) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٦ ومرفقها كتاب الدائرة القانونية المؤرخة في ٢٠١٤/١١/٢ بما يلي :

- فيما يخص المناقصة (٢٠١٢ - ١٠١٩) عن تجهيز سيارات حقلية مختلفة : تم إعادة إعلان المناقصة ليس بسبب عدم مطابقة المواصفات الفنية وإنما للأسباب المذكورة في توصية لجنة التحليل ومنها إن عدد الشركات قليل جداً حيث اقتصر التنافس على شركتين فقط علماً إن الإعلان عن المناقصة في الموقع الرسمي للوزارة اقتصر على يوم واحد فقط لأسباب فنية خاصة بمنظومة الانترنت الأمر الذي لم يتيح الفرصة لعدد أكبر من الشركات المتخصصة لتقديم عروضها للمنافسة .

- فيما يخص المناقصة (G2-NCB04/13) عن تجهيز حفارات مدولية عدد ٤ / البنك الدولي : تم إلغاء المناقصة ليس بسبب عدم مطابقة المواصفات الفنية وإنما لأستحالة التجهيز في الفترة المحددة بموجب تعليمات البنك الدولي حيث أشتراط أن يكون التجهيز قبل تاريخ ٢٠١٣/٦/٣٠ واصله ميناء أم قصر وإن تعليمات البنك الدولي لا تجيز منح المستحقات لمعدات واصله بعد هذا التاريخ استناداً إلى كتاب الدائرة القانونية المرقم (١٤٠٣٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/١٧ .

- فيما يخص المناقصة (٢٠١٣/١٠٠٢) مشروع ماء السماوة الكبير : تم إعادة إعلان المناقصة ليس بسبب عدم مطابقة المواصفات الفنية فقط وإنما أيضاً كون العطاءات المقدمة إلى لجنة التحليل قد تجاوزت الكلفة الكلية للمشروع المحددة من قبل وزارة التخطيط .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق فيما يخص الأمثلة الوارد ذكرها في الملاحظة علماً إن إلغاء وإعادة إعلان تلك المناقصات لم يكن فقط بسبب عدم مطابقة المواصفات الفنية كما ورد في ملاحظة الشركة بل لقلة عدد الشركات المقدمة للعطاءات ، وقد قامت الوزارة بالإعلان عن المناقصة بجريدين رسميتين إضافة إلى الموقع الرسمي للوزارة والذي اقتصر الإعلان فيه على يوم واحد بسبب عطل فني خارج عن إرادة الوزارة وعليه فإن تبريرها غير دقيق بخصوص الإعلان في الموقع الرسمي لها .

### عقد إنشاء دار استراحة في محطة ضخ المصب العام (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال تدقيقنا لعقد إنشاء دار استراحة في محطة ضخ المصب العام ، لاحظنا وجود ثلاثة أوامر تغيير عمل طرأت على العقد بسبب خطأ في أعداد جدول الكميات المسعرة من قبل الوزارة والذي أدى بدوره إلى زيادة كلفة المشروع من دون اخذ موافقة وزارة المالية حسب ما تنص عليه تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٣-أولاً - د) حيث أصبح مبلغ العقد بعد التعديل الأخير (٦٠٠، ٤٩٦، ٤٩٢، ٢) دينار عراقي بدلاً من (٠٠٠، ٤٨٥، ٢٨٧، ٢) دينار عراقي ، علماً إن نسبة الانجاز لغاية ٢٠١٣/١٢/٣١ بلغت (٦٢ %) وهي نسبة متدنية لكون تاريخ الانجاز التعاقدية هو ٢٠١٣/٤/٤ ] .

### رد الإدارة :

أجابت وزارة الموارد المائية / التدقيق والرقابة الداخلية بموجب المذكرة المرقمة (٢٢٩) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٩ ومرفقها كتاب دائرة المصب العام المرقم (٥٨٨٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٥، إن أوامر التغيير الحاصلة هي ضمن التعليمات وشروط المقاوله لأعمال الهندسة المدنية وقد تم إجرائها بسبب وجود اختلافات بين المخططات وجدول الكميات المعدة من قبل مركز الدراسات والتصاميم علما انه لا توجد أي زيادة بالكلفة الكلية للمشروع حيث إن الكلفة الكلية للمشروع (٧) مليار دينار ومجموع الالتزامات للمقاولات ضمن المشروع هي بمبلغ (٤٤١٤٩٣٤٠٦٥) دينار.

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة دائرة المصب العام حيث إن تغيير أوامر العمل قد تم ضمن تعليمات وشروط المقاوله لأعمال الهندسة المدنية ولا توجد زيادة في كلف العمل عن تقديرات كلفة دار الاستراحة.

### تاريخ توقيع العقد (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا إن بعض العقود يتم توقيعها بعد مرور فترة الـ ١٤ يوما المسموح بها حسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧/عشرون) ، والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوما من تاريخ صدور كتاب الإحالة. ومثال على ذلك:

اسم العقد	تاريخ الإحالة	تاريخ توقيع العقد
تأهيل ناظم شط البصرة	٢٠١٣/٥/٢٠	٢٠١٣/٦/١٦
تصميم الأعمال المدنية والميكانيكية للأبنية في بابل	٢٠١٣/٩/١٢	٢٠١٣/١٠/٩
تجهيز زوارق قطع الأخشاب وفتح المسارات المائية	٢٠١٣/١١/١	٢٠١٣/١١/٢٦
تجهيز سيارات دفع رباعي عدد ٢٠/ بك آب دبل قمارة	٢٠١٣/١١/٧	٢٠١٣/١٢/٥

### رد الإدارة :

- فيما يخص عقد تأهيل ناظم شط البصرة : أجابت وزارة الموارد المائية / التدقيق والرقابة الداخلية بموجب المذكرة المرقمة (٢٢٩) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٩ ومرفقها كتاب دائرة المصب العام المرقم (٥٨٨٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٥، تم إرسال مسودة العقد بموجب الكتاب المرقم (٢٤١٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/١٣ إلى شركة العراق العامة لتنفيذ مشاريع الري لغرض تدقيقه وإبداء الملاحظات إن وجدت ومن بعدها يتم توقيع العقد بصيغته النهائية ، وردت الملاحظات من شركة العراق بموجب كتابيها المرقمين (٢٣٥٥) في ٢٠١٣/٥/٢٣ و(٢٦٥٣) في ٢٠١٣/٦/١٢ ولمصادفة يومي (١٤ و ١٥) عطلة رسمية فقد تم توقيع العقد بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٦.

- فيما يخص عقد تصميم الأعمال المدنية والميكانيكية للأبنية في بابل : أجابت وزارة الموارد المائية / التدقيق والرقابة الداخلية بموجب المذكرة المرقمة (٢٢٩) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٩ ومرفقها كتاب دائرة المصب العام المرقم (٥٨٨٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٥، إن السبب في تأخر توقيع العقد هو تأخر وصول كتاب صحة صدور خطاب الضمان المقدم عن حسن تنفيذ العمل المرقم (٢٥٤٥١٠٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٠/٦.

- فيما يخص عقد تجهيز زوارق قطع الأخشاب وفتح المسارات المائية : تمت الإحالة بموجب كتاب الدائرة القانونية المرقم (٢٦٢٦٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/١١/١٠ وليس كما ورد في ملاحظة شركة التدقيق في ٢٠١٣/١١/١.

- فيما يخص عقد تجهيز سيارات دفع رباعي عدد ٢٠ / بك آب دبل قمارة : لم ترد ولغاية تاريخه إجابة الوزارة عن العقد.

#### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن الوزارة وتشكيلاتها لم تلتزم بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ علما إن الملاحظة الواردة عن العقود أعلاه لا يمكن معالجتها حاليا كون تلك العقود قد تم توقيعها وإحالتها علما إن تأخير توقيع العقود يكون أحيانا بسبب أمور خارجة عن إرادة الوزارة مثل ( العطل الرسمية الطارئة ، أو تأخر ورود المراسلات مع الجهات الأخرى ، صحة صدور الوثائق) .

#### الكلفة التخمينية (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعينة من عقود الوزارة ، لاحظنا عدم وجود دراسة محدثة عن الكلفة التخمينية لبعض العقود والذي يعد مخالفا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٣ - أولا - ب) والتي تنص على ضرورة مراعاة وجود دراسة محدثة عن الكلفة التخمينية للمشروع ضمن دراسة تقرير الجدوى بغية استخدامها كمقياس عند تحليل العطاءات وترسيه العقود. مثال على ذلك:

اسم العقد	الكلفة التخمينية	سعر العطاء ونسبته من الكلفة التخمينية
مشروع ماء السماوة الكبير	٢١٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	من + ١٧ % إلى + ٦٥ %
تجهيز شغل مدولب عدد ٢ /	\$ ١٥٠,٠٠٠ للشفل الواحد	+ ٧٢ %

#### رد الإدارة :

أجابت وزارة الموارد المائية / التدقيق والرقابة الداخلية بموجب المذكرة المرقمة (٢٢٩) والمؤرخة في ٢٠١٤ / ١١ / ٩ ومرفقها كتاب الهيئة العامة لمشاريع الري والاستصلاح المرقم (١٧٠٦٥) والمؤرخ في ٢٠١٤ / ١١ / ١٢ بما يلي :

- فيما يخص عقد مشروع ماء السماوة الكبير: تم اعتماد دراسة حديثة عن المشروع معدة من مركز الدراسات والتصاميم الهندسية حيث تم إعداد جداول كميات المشروع والكلفة التخمينية من قبل المركز المذكور أعلاه وبمبلغ (٢١٣) مليار دينار وبعد إضافة مبلغ الاحتياط (١٠ %) ومبلغ الإشراف (٣ %) ليصبح المبلغ (٢٤٠) مليار دينار الكلفة الكلية للمشروع .

- فيما يخص عقد تجهيز شغل مدولب عدد ٢ : لم ترد إجابة الوزارة ولغاية تاريخه عن العقد .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق حيث إن الكلفة الكلية لمشروع ماء السماوة الكبير أعلى من الكلفة التخمينية كما إنها تؤيد ما ورد بإجابة الهيئة العامة لمشاريع الري والاستصلاح بأن الكلفة قد تم إعدادها من قبل مركز الدراسات والتصاميم الهندسية .

#### عقد رقم ٢٠١٢/٩/٢٠١٢ مع شركة الرافدين العراقية (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال تدقيقنا للعقد رقم ٢٠١٢/٩/٢٠١٢ في الهيئة العامة لإنعاش الاهوار والموقع مع شركة الرافدين العراقية ، لاحظنا عدم وجود موافقة مسبقة على تخصيص الأرض التي سيقام عليها المشروع من الجهات المعنية ، ولم يتم إزالة العوائق من الأرض قبل الإحالة وتوقيع العقد ، حيث إن هناك ألغام ومعوقات أخرى في أرض موقع العمل ، وهذا يعد مخالفا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٣ - أولا - هـ) .

## رد الإدارة:

أجابت وزارة الموارد المائية / التدقيق والرقابة الداخلية بموجب المذكرة المرقمة (٢٢٩) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٩ ومرفقها كتاب مركز إنعاش الاهوار والأراضي الرطبة العراقية المرقم (٥٧٨١) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٠/٢٩ بما يلي :

- الأراضي التي قام عليها المشروع ضمن الأراضي المغمورة بالمياه والمخصصة لاهوار الحويزة في قاطع ميسان ومحافظة البصرة والمشمولة بأعمار وإنعاش الاهوار والعائدة إلى مركز إنعاش الاهوار والأراضي الرطبة العراقية ، ولأهمية إنشاء سدة حدودية من الناحية الأمنية بالنسبة للعراق والحفاظ على الهور العراقي من المخلفات الناتجة عن عمليات استخراج النفط الخام من الجانب الإيراني ومنع تدفق مياه البزل الإيرانية تجاه هور الحويزة في الجانب العراقي .

- بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٩ تم توجيه الكتاب المرقم (٣٠٧٥٣) من وزارة الموارد المائية / الدائرة القانونية إلى وزارة البيئة / دائرة الألغام بخصوص موضوع إزالة الألغام .

- إن كتاب إدارة مشاريع اهوار البصرة المرقم (٨٦٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٠/١٧ والذي تضمن الكشف الموقعي الذي أجراه وفد من وزارة البيئة والدفاع على السدة الحدودية أشار إلى عدم إمكانية الدخول إلى الموقع إلا بعد دخول كاسحة ألغام ولم يتم إرسال الكاسحة .

- بينت الشركة المتعاقدة رغبتها باستلام موقع العمل لغرض المباشرة وتحملها مسؤولية ما يحصل بتقديم تعهد خطي باستلام الموقع .

- بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٢ بأشر كادر من دائرة شؤون الألغام في البصرة والتابعة إلى وزارة البيئة بأعمال الكشف الموقعي الأولي عن مواقع الألغام والمقذوفات غير المنفلقة لمسار ومقالع السدة الحدودية في هور الحويزة وبتكليف من محافظة البصرة حسب كتاب إدارة مشاريع اهوار البصرة المرقم (١٠٧٣) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٢/١٣ .

## متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق علماً انه تم اطلاعها على كافة المراسلات الواردة بإجابة مركز إنعاش الاهوار والأراضي الرطبة العراقي أعلاه ، وبينت ان المشروع يعتبر من المشاريع الهامة للحفاظ على الاهوار العراقية إلا ان المعوقات التي واجهت المركز خارجة عن إرادته لارتباطه مع جهات أخرى مثل وزارة البيئة والدفاع وغيرها ووجود تجاوزات من قبل تلك الجهات، كما بينت ما يلي :

- إن كلفة المشروع (٦) مليار دينار في حين إن المصروف الفعلي بلغ (٤٤٠٩) مليون دينار .
- نسبة انجاز العمل المالي والفني (١٠٠ %) .
- تم استلام العمل بتاريخ ٢٠١٣/١١/٤ .
- إن الانجاز يمثل السدة الترايبية أما السدة المغمورة فقد تم حذفها من العقد حسب اتفاق الطرفين لعدم إمكانية التنفيذ بسبب وجود الألغام وتم الصرف في ضوء نسب الانجاز الفعلي .

## وزارة الثقافة

### أوامر الغيار والإضافات أثناء التنفيذ (عالية / جديدة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعقود الوزارة لاحظنا ما يلي :
- إن أكثر من ٨٠ % من عقود الوزارة تضمنت أوامر التغيير بسبب وجود أخطاء في التصاميم والخرائط مما يتطلب توخي الدقة في إعداد الدراسات وهذا مخالف (للمادة ٣ / أولاً / د) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨.
  - إن هناك عقود تجاوزت أوامر التغيير فيها نسبة ١٠ % وهذا مخالف لتعليمات تنفيذ الموازنة لسنة ٢٠١٣ مثال على ذلك :

اسم العقد	مبلغ العقد	مبلغ أوامر التغيير	نسبة أوامر التغيير
تنفيذ متحف الاهور المرحلة الأولى	٤٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٥٣١٠٧٧٧٠٠٠٠	٦٥ %
إيصال الماء إلى مدينة الحبانية	٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٢٠٤٦٠٠٠٠٠	١٠٧ %

### رد الإدارة:

- أجابت وزارة الثقافة / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (٢٢٨٩٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٣ بما يلي :
- فيما يخص عقد متحف الاهور المرحلة الأولى : إن سبب التجاوز على النسبة المسموحة لأوامر الغيار والبالغة (٢٠ %) من الكلفة الكلية وبمبلغ (١٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠) دينار ما يلي :
    - إصدار أوامر الغيار رقم (٢) مع العرض إن الوزارة سبق لها وأن خاطبت وزارة التخطيط بموجب الكتاب المرقم (١٣٥١) والمؤرخ في ٢٠٠٩/٢/٤ حيث بينت بموجبه حصول زيادة في الكميات المتعاقد عليها وبنسبة تقترب من نسبة (٥٠ %) من مبلغ العقد والاستفسار عن إمكانية إصدار أمر غيار إضافي أو إصدار ملحق عقد بذلك .
    - أجابت وزارة التخطيط / دائرة العقود العامة بموجب كتابها المرقم (١٦٠٧/٧/٤) والمؤرخ في ٢٠٠٩/٢/١٢ ، طالما إن الزيادة الحاصلة في فقرات جدول الكميات تتجاوز (٢٠ %) من مبلغ الفقرة فيتم الاتفاق على سعر جديد معقول بين المقاول والمهندس استناداً إلى الفقرة (١/ج) من المادة (٣٥) من شروط المقاولة ويتم معالجة ذلك عن طريق إصدار أوامر غيار بالزيادة الحاصلة في الكميات وضرورة مفاتحة دائرة الاستثمار الحكومي للتأكد من كلفة المشروع وهل إن الزيادة في حدود الكلفة الكلية للمشروع .
    - تم مفاتحة وزارة التخطيط / دائرة الاستثمار الحكومي بموجب الكتاب المرقم (١٨٦٠) والمؤرخ في ٢٠٠٩/٢/١٥ للتأكد من كلفة المشروع وهل إن الزيادة ضمن الكلفة الكلية إلا إن إجابة وزارة التخطيط بموجب كتابها المرقم (١٧٧٧/٨/٢) والمؤرخ في ٢٠٠٩/٢/١٧ كانت غير واضحة حيث تمت الإشارة فقط إلى الكلفة الكلية والتخصيص السنوي للمشروع لعام ٢٠٠٩ .
    - إن لجنة إصدار أوامر الغيار اعتمدت بإصدار أوامر الغيار على كتاب وزارة التخطيط وتوصيات المكتب الاستشاري في الجامعة التكنولوجية بموجب كتابه المرقم (٦٩٢) والمؤرخ في ٢٠٠٩/٥/١٣ حول ضرورة إجراء الفحص الموقعي للركائز وتعتبر نتائجها هي المعيار الذي يترتب عليه طريقه إكمال العمل وإصدار أوامر الغيار للركائز الإضافية ودفع مستحقات الشركة.
  - فيما يخص عقد إيصال الماء إلى مدينة الحبانية : لم ترد إجابة وزارة الثقافة ولغاية تاريخه عن العقد .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن الوزارة لم تلتزم بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وتعليمات تنفيذ الموازنة لسنة ٢٠١٣ وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٤٩٠٩) والمؤرخ في ٢٠١٢/٧/١١ .



## المدد الإضافية للعقود (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا لعينة من العقود إن المدد الإضافية الممنوحة للشركات المتعاقد معها لتنفيذ المشاريع تتجاوز في بعض الحالات مدة تنفيذ العقد الأصلية ، إن سبب ذلك هو عدم وجود نص في التعليمات يحدد سقف زمني للمدد الإضافية التي يمكن إن تمنح في بعض العقود إذا تطلبت الحاجة لذلك. إن عدم وجود سقف زمني يحدد نسب المدد الإضافية من شأنه إعطاء فرصة لإستغلال تلك الثغرة في التعليمات، وبالتالي تعطيل تنفيذ المشاريع بشكل كبير وعدم أستغلال موارد الدولة حسب ما هو مخطط ، والأمثلة الآتية تمثل عينة تم ملاحظتها من خلال مراجعة بعض العقود:

اسم العقد	مدة العقد	مجموع المدد الإضافية الممنوحة	نسبة المدد الإضافية إلى مدة العقد
إنشاء قناة الحضارة الفضائية	٨٥ يوم	٣٥٠ يوم	٤١٢ %
أعمال تكميلية لمدرسة بغداد للموسيقى والبالية	١٨٠	٤١٦ يوم	٢٣١ %
تأهيل أبنية دار الشؤون الثقافية	٢١٠ يوم	١٠٠٧ يوم	٤٨٠ %

## رد الإدارة :

أجابت وزارة الثقافة / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (٢٢٨٩٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٣ ، إن منح المدد الإضافية للمقاول يخضع للمادة (١٤) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ والمادة (٤٥) من شروط المقاوله لأعمال الهندسة المدنية حيث تمنح المدد الإضافية في حالات محددة تتعلق بزيادة أو تغيير الأعمال ، أو لأسباب تعود لجهة التعاقد أو أي جهة مخولة قانونياً، أو لظروف استثنائية لا يد للمقاول فيها.

## متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية أن أسباب منح المدد الإضافية كانت كما يلي :

### - فيما يخص عقد إنشاء قناة الحضارة الفضائية :

- (٥٣) يوم لأعتراض محافظة بغداد على استخدام الشارع المحاذي للمشروع .
- (٥٠) يوم لإصدار أمر غيار رقم (١) .
- (٤٨) يوم توقف جزئي بنسبة (٨٥ %) .
- (١٠٢) يوم عن تنفيذ أمر الغيار رقم (١) و (٢) مع تصليح الأضرار الناتجة من انفجارين .
- (٥) يوم إعلان الدولة عطلة رسمية .
- (٧٠) يوم عن تأخير إصدار التغيير رقم (٤) .
- (٥٠) يوم عن تنفيذ فقرات أعمال الواجهة لمبنى محافظة بغداد بعد استحصال موافقتهم عليها .
- (٧) يوم تأخر صرف السلفة رقم (٤)

### - فيما يخص عقد أعمال تكميلية لمدرسة بغداد للموسيقى والبالية في مبنى الفانوس السحري :

- (٢) يوم انتخابات مجالس المحافظات.
- (١٢) يوم الفترة التي تطلبها صرف صك السلفة المتراكمة الأولى .
- (٧٢) يوم الفترة التي تطلبها صرف صك السلفة المتراكمة الثانية .
- (٨) يوم لم تبرر.
- (٤٢) يوم لم تبرر.
- (٥٠) يوم لاكمال تنفيذ فقرة الطاقة الشمسية .
- (٢١) يوم مدة أكمال أعمال أمر الغيار رقم (٢) .
- يوم واحد لم يبرر.
- (٥) يوم لإعلان الدولة عطلة رسمية بسبب الانتخابات النيابية .
- (٢٥) يوم لتنفيذ أمر الغيار رقم (١) .
- (١٣) يوم بسبب افتتاح معرض بغداد الدولي .

- (٨٤) يوم لتنفيذ أمر الغيار رقم (٢) .
- (٦٨) يوم لتنفيذ أمر التغيير رقم (٣) .

**- فيما يخص عقد تأهيل دار الشؤون الثقافية :**

- (١٦) يوم مدة إضافية للتأخير الحاصل في صرف السلفة .
- (١٠) يوم لم تبرر .
- يوم واحد فترة توقف عن العمل .
- (٦) يوم مدة إضافية بسبب عدم توفر المخططات وعدم استلام الأبنية بصورة كاملة .
- (١١٦) يوم بسبب نشوب حريق .
- (١٢٠) يوم لتنفيذ أعمال في الأبنية التسعة .
- (٢٠) يوم لتنفيذ فقرات أمر الغيار رقم (٢) .
- (٦٠) يوم عن تأهيل قاطع المدير العام وبنية القانونية وقاعة طعمة غالب .
- (٦٠) يوم تنفيذ فقرات أمر الغيار رقم (٣) .
- (٢٥٦) يوم فترة توقف بسبب عدم صرف السلفة رقم (٣) .
- (٦٧) يوم فترة توقف لم تبرر .

ومما ورد أعلاه نلاحظ وجود فترات توقف غير مبررة إضافة إلى منح مدد مبالغ بها لتنظيم الصكوك ، وقد أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وتم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (١٤٩٠٩) والمؤرخ في ٢٠١٢/٧/١١ وقامت الوزارة بالإجابة على التقرير بكتابها المرقم (٤٤٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/١٨ وغلقت الإجابة بموجب مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (٢٨٠) والمؤرخة في ٢٠١٣/٩/١٨ وتم إعادة إدراج الملاحظة في تقريرنا الرقابي عن البيانات المالية لديوان وزارة الثقافة للسنة ٢٠١٣ .

**لجان تحليل العطاءات (عالية / مكررة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [لاحظنا من خلال مراجعتنا أن الوزارة تتعاقد في بعض الأحيان مع شركات خاسرة حسب ما تظهره بياناتها المالية المقدمة إلى الوزارة قبل عملية التعاقد ، مما يدل على عدم دراسة تلك البيانات من قبل لجان الفتح والتحليل للتأكد من الكفاءة المالية لتلك الشركات، كما نصت تعليمات تنفيذ العقود الحكومية (المادة ٧ / عاشراً) ، مثال على ذلك :

- عقد المكتبة الرقمية العراقية رقم ٢٠١٢/٦ .
  - عقد إنشاء مخازن دار الكتب والوثائق لشركة بانو للمقاولات العامة المحدودة .
- إن عملية تحليل العطاءات بشكل مناسب يوفر على الوزارة الوقت والتكاليف ، وبالتالي تنفيذ المشاريع بشكل أفضل . وإن عدم دراسة الوضع المالي للشركات المشاركة قد يؤدي إلى إحالة المشاريع على شركات خاسرة وغير قادرة على تنفيذ تلك المشاريع المتعاقد عليها.]

**رد الإدارة:**

أجابت وزارة الثقافة / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (٢٢٨٩٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٣ ، تم اخذ الملاحظة بنظر الاعتبار وتم تبليغ لجان فتح وتحليل العطاءات بتضمين محاضرها فيما إذا كانت حسابات الشركات المقدمة للعطاءات قد سجلت عجزاً مالياً أو خسارة .

**متابعة الهيئة الرقابية :**

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٢٣٧٧٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/١١/١٨ عن العقد المرقم (٢٠١٣/٣٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/١٢ الخاص بنتائج الفيلم الروائي الطويل (المحل) المبرم مع شركة فضاء الأقمار للخدمات الإعلامية والإنتاج الفني . وقامت الوزارة بالإجابة على التقرير بكتابها المرقم (١٩٨٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/٢ بأن الشركة المنفذة للعقد لديها أعمال إنتاج مبرمة مع شبكة الإعلام العراقي لإنتاج مسلسل بمبلغ (٥٦٤٠٠٠٠٠٠) دينار وتم غلق المتابعة بموجب مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (١٩) والمؤرخة في ٢٠١٤/١/١٤ .

## حساب السلف والأمانات (عالية/مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا وجود سلف وأمانات متراكمة (بعضها منذ عام ٢٠٠٤) مسجلة في سجلات الوزارة كما في ٢٠١٣/١٢/٣١ ولم تقم الوزارة بتسويتها إلى حد الآن ، كما هو موضح في الجدول الآتي :

ت	الدائرة	السلف (دينار عراقي)	الأمانات (دينار عراقي)
١-	دائرة الشؤون الإدارية	٨٥٣،٨٨٦،٠٨٣	٥،٧٢٢،٧٣٨،٨١٨
٢-	دائرة السينما والمسرح	٣٧٩،٩٠٠،١١٠	٣٩٧،١١٢،٣٠٥
٣-	دائرة الشؤون الثقافية	١٥٠،٣٢٩،٠٧٨	٢،٩٧٧،٥٧٦،٨٥٨
٤-	دائرة العلاقات الثقافية	٨،٦١٨،١٧١،٤٤١	١٠٥،٩١٧،٥٨٩
٥-	دائرة الفنون التشكيلية	٢٧،٠٠٦،٨٥٨	٥،٩٠٥،٦٦٧،٥٦٣
٦-	المدينة السياحية في الحبانية	٨،٧٥٠،٠٠٠	١٢١،٧٦٩،٥٧٧
٧-	دار الثقافة والنشر الكردية	-	١٠،٩١٧،١٦٧
٨-	دائرة الفنون الموسيقية	٣٩٩،٥٥٩،٢٦٥	٤٤٩،٤٦٣،٢٦٣
٩-	دائرة قصر المؤتمرات	٣،٧٩٧،٠٤٧،٣٤٦	٣٦١،٣٩٧،٦٢٥
١٠-	دار المأمون للترجمة والنشر	٣٠٩،٣١٩،٥٩١	١٩،٥٧٧
١١-	دار ثقافة الأطفال	-	٢،٦٤٠،٠٠٠
١٢-	دار الكتب والوثائق	٥،٧٨٤،٥٠٠	٥٠،٤٧٦،٨٢٤
١٣-	المفتش العام	-	-
١٤-	الدار العراقية للأزياء	١٤٦،٧٣٣،٤٥٩	٤٧،٨٧٠،٢٦٢،٥٥٣

لم تقم الوزارة بفرض غرامات على تأخر تسوية السلف للموظفين ، خلافا لما نصت عليه تعليمات الأمانة العامة لمجلس الوزراء بان يتم فرض غرامات مقدارها (٧ %) . كذلك لاحظنا إن اغلب الأمانات المسجلة تمثل المبالغ المستلمة من وزارة المالية لتنفيذ مشاريع الوزارة على الخطة الاستثمارية ، لم تقم الوزارة بتنفيذ تلك المشاريع في حينها (بعضها منذ عام ٢٠٠٥) ولتجنب إعادتها إلى صندوق تنمية العراق قامت الوزارة بحجزها كأمانات وإيداع تلك المبالغ في حساباتها لدى المصارف . إن عدم تسوية السلف والأمانات من شأنه زيادة احتمالات حدوث تلاعب وضياع حقوق الوزارة .]

### رد الإدارة:

أجابت وزارة الثقافة / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (٢٢٨٩٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٣ والتي تمثل متابعتها لحسابات السلف والأمانات لبعض تشكيلاتها ولغاية ٢٠١٤/١٠/٣١ بما يلي :

#### - فيما يخص دائرة الشؤون الإدارية بينت ما يلي :

- **حساب السلف :** بلغ رصيد حساب السلف لغاية ٢٠١٤/١٠/٣١ (٢٣٧١٦٣٦٣٧٣٩) دينار وقد تم تسديد مبلغ قدره (١٤٤٢٥٨١٣٣٣) دينار خلال عام ٢٠١٤ والمبلغ المتبقي والبالغ (٢٢٢٧٣٧٨٢٤٠٦) دينار بضمه مبلغ (١٠٩٣٨٣٤٣٤٧٦) دينار يمثل مخصصات دوائر التمويل الذاتي لعام ٢٠٠٩ تم تثبيتها سلف بناءً على توجيهات وزارة المالية .
- **حساب الأمانات :** إن المبلغ الوارد ذكره في ملاحظة شركة التدقيق والبالغ (٥٧٢٢٧٣٨٨١٨) دينار يمثل الأمانات الموقوفة لسنوات سابقة ، وقد تم تسديد مبلغ قدره (٦٣٢٧٦٨٧٠٨) دينار منها خلال السنة ليكون الرصيد (٥٠٨٩٩٧٠١١٠) دينار لغاية ٢٠١٤/١٠/٣١ .

#### - فيما يخص دائرة الفنون الموسيقية بينت ما يلي :

- **حساب السلف :** إن المتبقي من رصيد الحساب لغاية ٢٠١٤/١٠/٣١ بلغ (٣٩٣٧٢٦٦٤٥) دينار والمتابعة مستمرة لغرض تصفية الأرصدة الموقوفة للحساب .
- **حساب الأمانات :** إن المتبقي من رصيد الحساب لغاية ٢٠١٤/١٠/٣١ بلغ (١٥١٧٦٢٤٦) دينار والمتابعة مستمرة لغرض تصفية الأرصدة الموقوفة للحساب .

- فيما يخص دار ثقافة الأطفال بينت ما يلي :
- حساب الأمانات : إن الرصيد المتبقي من الحساب لغاية ٢٠١٤/١٠/٣١ بلغ (١٨٠٠٠٠٠) دينار.
- فيما يخص دار الكتب والوثائق بينت ما يلي:
- حساب السلف : إن المتبقي من رصيد الحساب لغاية ٢٠١٤/١٠/٣١ بلغ (٤٠٠٠٠٠) دينار .
- حساب الأمانات : إن الرصيد المتبقي من الحساب لغاية ٢٠١٤/١٠/٣١ بلغ (١١٤٣٠٠٠) دينار.
- فيما يخص دار المأمون للترجمة والنشر بينت ما يلي:
- حساب السلف : إن رصيد حساب السلف لا زال موقوفا بمبلغ (٣٠٩٣١٩٥٩١) دينار كما في ٢٠١٤/١٠/٣١ وهو نفس المبلغ المشار إليه في ملاحظة شركة التدقيق .
- حساب الأمانات : إن رصيد الحساب لغاية ٢٠١٤/١٠/٣١ صفر حيث تم تسوية المبلغ المشار إليه في ملاحظة شركة التدقيق والبالغ (١٩٥٧٧) دينار.

- أما بقية الدوائر الواردة في ملاحظة شركة التدقيق فلم ترد إجابة الوزارة عليها.  
**متابعة الهيئة الرقابية :**

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص دائرة الشؤون الإدارية ، إن مبلغ السلف والأمانات في ملاحظة شركة التدقيق غير دقيق حيث إن رصيد حساب السلف الظاهر في البيانات المالية للوزارة كما في ٢٠١٣/١٢/٣١ هو (٢٣٧١٦٣٦٣٧٣٩) دينار بضمنه مبلغ (١٨٨٠٥٣٤٣٠٠٠) دينار سلف متراكمة مدورة من سنوات سابقة . أما رصيد الأمانات فقد بلغ (٢٨١١٩٨٠٨٨٤) دينار ، وفيما يلي تفاصيل رصيد حساب السلف بموجب البيانات المالية للوزارة لسنة ٢٠١٣ :

المبلغ / دينار	التفاصيل
٢٦٨٠٠٢٥٠٥٩١ (٣٠٨٣٨٨٦٨٥٢)	رصيد حساب السلف كما في ٢٠١٣/١/١ حركة الحساب خلال السنة ٢٠١٣
٢٣٧١٦٣٦٣٧٣٩	رصيد حساب السلف كما في ٢٠١٣/١٢/٣١

- فيما يخص بقية الدوائر الواردة في ملاحظة شركة التدقيق وهي كل من (دائرة العلاقات الثقافية ، دائرة الفنون التشكيلية ، دائرة السينما والنشر ، دار الثقافة الكردية ، الدار العراقية للأزياء) فلم ترد إجابة تلك الدوائر عن الملاحظة لغاية تاريخه.
- فيما يخص المدينة السياحية في الحبانية فإنها ليست من دوائر الوزارة .

#### **تحديث قاعدة بيانات الموارد البشرية (عالية / مكررة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لا يقوم قسم الموارد البشرية في ديوان الوزارة بتحديث قاعدة البيانات من واقع الأوامر الإدارية التي يصدرها لموظفي التشكيلات التابعة للوزارة ، إنما يقوم بتحديثها من واقع سجلات التشكيلات التابعة . إن ذلك من شأنه زيادة احتمالية حدوث أخطاء، إذ لا يمكن الاعتماد على بيانات التشكيلات وإغفال المرجع الأصلي].

#### **رد الإدارة :**

أجابت وزارة الثقافة / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (٢٢٨٩٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٣، تم إنشاء قاعدة بيانات لموظفي مقر الوزارة والتشكيلات التابعة لها باستخدام نظام (اكسل) ويتم تحديث هذه البيانات في ضوء المستجدات والمتغيرات التي تطرأ وعلى أساس الأوامر الوزارية والإدارية التي يتم إصدارها بصورة مستمرة يوميا.

#### **متابعة الهيئة الرقابية :**

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة حيث تم إنشاء قاعدة بيانات لموظفي مقر الوزارة والتشكيلات التابعة لها باستخدام نظام (اكسل) يتم تحديثه حسب المستجدات .

### قسم الموارد البشرية (عالية /مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال تدقيقنا لقسم الموارد البشرية في مركز الوزارة ما يلي:

- إن الأضاير الخاصة بموظفي التشكيلات التابعة للوزارة موجودة فقط عند تلك التشكيلات ولا تتوفر أي وثائق لدى القسم في مركز الوزارة.
- هناك بعض موظفي وزارة الإعلام المنحلة والبالغ عددهم (٤٧) موظف ليست لديهم أضاير ، على الرغم من جهود الوزارة بفتح أضاير جديدة لهم واستكمال النواقص من المستمسكات الضرورية الخاصة بهم.
- يوجد ضمن أضاير موظفي ذوي الدرجات الخاصة اضبارة للسيد (مهند فاضل إسماعيل) المنقول من مجلس القضاء الأعلى إلى ديوان الوزارة لا تحتوي على أي مستمسك أو شهادة أو أمر إداري سوى أمر القاضي بتكليفه.
- إن عدم توفر الأضاير الخاصة بالموظفين ، كذلك عدم التأكد من اكتمالها بالبيانات المطلوبة مثل وثائق التخرج أو الشهادات الجامعية يؤدي إلى عدم إمكانية منحهم أي امتيازات مالية ومادية] .

### رد الإدارة :

أجابت وزارة الثقافة / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (٢٢٨٩٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٣ بما يلي :

- إن الأضاير الخاصة بموظفي التشكيلات التابعة للوزارة موجودة فقط عند تلك التشكيلات ولا تتوفر أية وثائق لدى مقر الوزارة لكونها دوائر مستقلة .
- فيما يخص أضاير موظفي الإعلام المنحلة تم تدقيق الأضاير وفتح أضاير جديدة لكل منهم .
- أما بالنسبة لاضبارة السيد وكيل الوزارة (مهند فاضل إسماعيل ) تمت مفاتحة مجلس القضاء الأعلى بالكتاب المرقم (٢١٨٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/١/٣٠ لتزويد الوزارة باضبارته الشخصية وتم إرسال الاضبارة من قبلهم بالكتاب المرقم (٨٩١) والمؤرخ في ٢٠١٤/٦/١٩ .

### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص فقرة الأضاير الخاصة بموظفي التشكيلات التابعة للوزارة : أنها تؤيد ما ورد بإجابة الوزارة حيث إن أضاير موظفي تلك التشكيلات محفوظة لدى كل تشكيل كونها دوائر مستقلة .
- فيما يخص أضاير موظفي الإعلام المنحلة : أنها تؤيد ما ورد بإجابة الوزارة حيث تم فتح أضاير جديدة لكل منهم واستكمال المستمسكات الخاصة بهم .
- فيما يخص فقرة اضبارة السيد (مهند فاضل إسماعيل ) : قامت الوزارة باتخاذ اللازم بمفاتحتها لمجلس القضاء الأعلى وتم إرسال الاضبارة إلى الوزارة بموجب الكتاب المرقم (٨٩١) والمؤرخ في ٢٠١٤/٦/١٩ حيث تم اطلاعها على المراسلات الخاصة بذلك .

### قسم الرواتب (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال تدقيقنا لقسم الرواتب في الوزارة أن قوائم الرواتب الخاصة بالتشكيلات التابعة للوزارة لا تصدر من مقر الوزارة وإنما تعد من قبل التشكيلات نفسها ، وكذلك لا يقوم ديوان الوزارة بمراجعة تلك القوائم. إن عدم المصادقة على قوائم الرواتب تلك من قبل ديوان الوزارة من شأنه تعطيل الدور الرقابي على التشكيلات التابعة للوزارة ، وأن عدم الحصول على نسخ من تلك القوائم (على أقل تقدير) قد يؤدي إلى زيادة احتمالية حدوث أخطاء].

### رد الإدارة :

لم تؤيد وزارة الثقافة / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (٢٢٨٩٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٣، ملاحظة شركة التدقيق كون تلك الدوائر مستقلة إداريا وماليا والرواتب محكومة بتوقيت معين ومن غير الممكن اعتماد توصية شركة التدقيق بقيام الوزارة بتدقيق قوائم الرواتب الشهرية المعدة من قبل التشكيلات التابعة لها ومن ثم المصادقة عليها مع العلم إن مكتب المفتش العام وقسم الرقابة والتدقيق الداخلي يقوم وبشكل دوري ومن خلال فرق المتابعة الميدانية بالاطلاع وتدقيق قوائم رواتب موظفي تلك الدوائر وتأشير ملاحظاتهم عليها.

## متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة كون تلك التشكيلات هي دوائر مستقلة إداريا وماليا عن الوزارة.

## مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال تدقيقنا لعقود مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية أن المشروع بدأ فعليا منذ عام ٢٠١٠ وبكلفة تخمينية بلغت (٤٧٩ ، ٢٥٠ ، ٠٠٠ ، ٠٠٠) دينار عراقي ، وكان كما هو مخطط إن ينجز في شهر آذار من عام ٢٠١٣ ، بينما لاحظنا إن هناك تدني في بعض مكونات هذا المشروع مثال على ذلك :

اسم العقد	نسبة الانجاز الفني
رفع الأنقاض عن المواقع الأثرية	٢٨ %
إنشاء دار الأوبرا العراقية الثقافية	٥ %
تأهيل المصاهر وشراء معدات لدائرة الفنون التشكيلية	١٠ %

إن التأخير الحاصل في مشروع بغداد عاصمة الثقافة قد يؤدي إلى إرباك خطط الوزارة وبالتالي إرباك الموازنة العامة للدولة .

## رد الإدارة :

أجابت وزارة الثقافة / قسم الرقابة والتدقيق الداخلي بموجب الكتاب المرقم (٢٢٨٩٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٣ بما يلي :

- فيما يخص عقد رفع الأنقاض عن المواقع الأثرية : إن سبب تدني نسبة الانجاز هو تأخر إطلاق الصرف لغاية الشهر الرابع من عام ٢٠١٢ ولكون الجهة المنفذة للعمل هي لجنة تنفيذ أمانة من الهيئة العامة للآثار والتي بدورها تلكأت جدا في تنفيذ العمل وذلك لتغيير رئيس اللجنة ، الأمر الذي أدى إلى حصول إرباك في العمل رغم التأكيدات المستمرة من قبل إدارة مشروع بغداد ومتابعة مكتب المفتش العام .
- فيما يخص عقد إنشاء دار الأوبرا العراقية الثقافية : تم تمديد العقد اعتبارا من ٢٠١٢/٧/١٠ بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (٤٧٣٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢١ والذي اعتبر تاريخ نفاذ العقد ولعدم التمكن من إزالة المتجاوزين من الموقع ومماثلة الشركة في تقديم التصاميم لتلكتها أدى ذلك إلى تدني نسب الانجاز المالي والمادي للمشروع رغم المتابعة من قبل القسم الهندسي ومكتب المفتش العام والكوادر المعنية في الوزارة إضافة إلى ذلك إن الشركة لم تلتزم ببنود العقد من تقديم التصاميم والدراسة الأولية للمشروع وعليه تمت مفاتحة وزارة التخطيط لإدراج الشركة ضمن الشركات المتلكئة.
- فيما يخص عقد تأهيل المصاهر وشراء معدات لدائرة الفنون التشكيلية : تم مباشرة الشركة بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٨ بسبب تأخر الإحالة لعدم وجود شركات مؤهلة للتعاقد معها مما أدى إلى تدني نسب الانجاز المالي والفني إضافة لعدم وجود صرف.

## متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد أظهرت نتائج المتابعة إن نسب الانجاز الفني للمشاريع الواردة بملاحظة شركة التدقيق ولغاية ٢٠١٤/١٠/٣١ هي كما مبين أدناه :

اسم العقد	نسبة الانجاز الفني
رفع الأنقاض عن المواقع الأثرية	٣٠ %
إنشاء دار الأوبرا العراقية الثقافية	٥ %
تأهيل المصاهر وشراء معدات لدائرة الفنون التشكيلية	٧٠ %

## وزارة النقل / الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية

### الأعمال المماثلة (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعقود الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية لاحظنا عدم قيام بعض الشركات التي تم إحالة المشاريع إليها بتقديم تأييد بالأعمال المماثلة من الجهات ذات العلاقة وهذا مخالف (للمادة ٧ - عاشرًا - ح) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨. مثال على ذلك :

- أعمار شبكة المياه الثقيلة في معامل الشالجية ضمن أعمار معامل الشالجية
- تأمين وتحديث شبكات الماء الصافي والمجاري في المحطة المركزية .

### رد الإدارة :

أجابت الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية / قسم العقود والشؤون التجارية بموجب الكتاب المرقم (٣٠٧١) والمؤرخ في ٢٣/١١/٢٠١٤ بما يلي :

- فيما يخص عقد أعمار شبكة المياه الثقيلة في معامل الشالجية ضمن أعمار معامل الشالجية : توجد أعمال مماثلة منها :

- تنفيذ وانجاز أعمال مقولة شبكة مجاري مشتركة لخدمة جزء من محطة (٩٦٥/الزعرانية) لصالح دائرة مجاري بغداد .

- تنفيذ شبكات المجاري ومياه الأمطار والسقي لمبنى وزارة الأعمار والإسكان لصالح شركة المنصور للمقاولات الإنشائية .

- فيما يخص عقد تأهيل وتحديث شبكة الماء الصافي والمجاري في المحطة المركزية : لدى الشركة تصنيف خامس إنشائي والمطلوب تاسع إنشائي .

### متابعة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص عقد إعمار شبكة المياه الثقيلة في معامل الشالجية ضمن إعمار معامل الشالجية : قدمت الشركة أعمال مماثلة من خلال تقديم نسخ مصورة من عقود مبرمة مع الجهات المستفيدة إلا إنها غير مصدقة من تلك الجهات.

وإنها تؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق وتم تأشيرها في التقارير الرقابية الصادرة عن الديوان ومنها التقريرين المرقمين (٢٤٧١١) و (٢٦٨٤٢) والمؤرخين في (١٢/١ و ٢٠١٣/١٢/٣٠)

### عقد تأهيل شبكة الماء الصافي والصرف الصحي / المحطة المركزية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا عقد تأهيل شبكة الماء الصافي والصرف الصحي ضمن أعمال الماوى والمحطة المركزية الموقع مع شركة نبع المزايا لاحظنا ما يلي :

- قامت الشركة بتغيير العديد من فقرات العقد على سبيل المثال السيراميك ، السخان، التزفيت ، خزانات مياه الشرب ، وهذا مخالف (للمادة ٧ - ٨ - ١٦) من بنود العقد .
- عدم التزام الشركة بشروط المقولة المدنية المادة ٥٢ من إعداد أوامر الغيار بالحذف والإضافة حيث امتنع عن توقيع أمر إلغاء لمنظومة الدفاع المدني لعدم الحاجة لتنفيذها وحسب رأي الجهة المستفيدة .

- تم تشكيل لجان لبيان عجز المقاول بموجب الأمر الإداري المرقم ٦٧ في ٢٠١٤/١/٧ حيث بينت عجز المقاول علما انه لم يتم مصادقة المدير العام عليها.

- تم توجيه عدة إنذارات إلى شركة نبع المزايا بضرورة تنفيذ بنود العقد ضمن المدة المحددة دون امتثال تلك الشركة لإنذارات الشركة علما إن العقد ما زال متلكاً لغاية ٢٠١٣/١٢/٣١.

### رد الإدارة :

أجابت الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية / قسم العقود والشؤون التجارية بموجب الكتاب المرقم (٣٠٧١) والمؤرخ في ٢٣/١١/٢٠١٤ بما يلي :

- تم مناقشة العقد المبرم من قبل لجنة الشركات المتلكئة و أوصت اللجنة باتخاذ قرار بدراسة طلب المقاول بالتوقعات وتنظيم أوامر الغيار للأعمال غير المنظورة والتي ظهرت أثناء التنفيذ لغرض استحصال الموافقات الرسمية .
- **فيما يخص فقرة السيراميك :** تم اختيار نموذج قياس (٣٣) سم بدلا من قياس (٤٠) سم المذكور في جدول الكميات وذلك لعدم توفره بالسوق المحلية علما انه تم استحصال الموافقة من شعبة التصاميم للاستبدال من نفس المنشأ المذكور (الاسباني) وبدون فرق سعر ومدة إضافية .
- **فيما يخص فقرة السخان :** تم اختيار سخان سعة (٦٣ م٣) أكثر من (٦٠ م٣) المذكور في العقد بمواصفات هيتير ايطالي المنشأ وبدون فرق سعر أو مدة إضافية علما أنه تم استحصال الموافقة الفنية من شعبة التصاميم للاستبدال.
- **فيما يخص فقرة التزفيت :** قدم المقاول مقترح لاستبدال الزفت بمادة الايبوكسي والتي تؤدي نفس الغرض وتم استحصال موافقة شعبة التصاميم على الاستبدال دون فرق سعر أو مدة إضافية لتلافي التلوث من استخدام مادة الزفت ، إلا انه أثناء التنفيذ تم اكتشاف استخدام المقاول لمادة منتهية الصلاحية ولذلك صار القرار إلى إلغاء هذه الطريقة والرجوع إلى مادة الزفت الأصلية وبالفعل تم التنفيذ باستخدام الزفت المطابق للمواصفات الفنية وبإشراف المشروع.
- **فيما يخص فقرة خزانات مياه الشرب :** تم استحصال موافقة المكتب الاستشاري للجامعة المستنصرية المعد لتصاميم العقد أعلاه على إستبدال مواصفات الخزان المذكور في جدول كميات العقد من كل خزان سعة (١٦) م٢ إلى أربعة خزانات سعة كل منها (٤ م٣) وذلك لكون المجاميع الصحية موزعة على أماكن متفرقة من الشركة وتلافيا لنصب الخزان سعة (١٦ م٣) في مكان واحد حفاظا على الشركة لقدمها واحتمالية عدم تحملها أوزان الخزانات الكبيرة في مكان واحد وأيضا بموافقة شعبة التصاميم وبنفس المواصفات وبدون فرق سعر أو مدة إضافية علما إن الفقرة هذه لم تنفذ لغاية تاريخه.

#### **متابعة الهيئة الرقابية :**

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وأكدت على ضرورة الالتزام ببند العقد وأتخذ الإجراءات القانونية بحق الشركة المتلكئة وفرض غرامات تأخيرية وسحب العمل إن تطلب الأمر ذلك ، علماً أنه قد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٢٦٨٤٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/٣٠.

#### **عقد تأهيل (٨٠٠) شاحنة بضائع (متوسطة / جديدة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا عقد تأهيل (٨٠٠) شاحنة بضائع الموقع مع شركة واكن بارس الإيرانية لاحظنا عدم تقديم كفالة حسن التنفيذ البالغة (٥ %) من مبلغ العقد حسب بنود العقد التي تنص على تقديم كفالة حسن التنفيذ خلال (١٥) يوما من تاريخ توقيع العقد علما إن تاريخ توقيع العقد ٢٠١٣/١٢/٥.

#### **رد الإدارة:**

أجابت الشركة العامة للسكك الحديد العراقية / قسم العقود والشؤون التجارية بموجب الكتاب المرقم (٣٠٧١) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٢٣ بما يلي :

- فيما يخص عدم تقديم الكفالة : فقد تم ذلك استناداً لموافقة وزارة النقل بموجب كتابها المرقم (٣٦٥٩٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/١١/١٩ والمتضمن موافقة السيد الوزير .

- بسبب استمرار الشركة بعدم تقديم الكفالة فقد تم اعتبارها مخلة بالتزاماتها التعاقدية استناداً إلى المادة (١٠) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ ، علماً أن الوزارة قد فاحت وزارة التخطيط بموجب الكتاب المرقم (٢١٤٤٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/٧/١٧ لإدراجها في القائمة السوداء .

#### **متابعة الهيئة الرقابية:**

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :



- فيما يخص فقرة عدم تقديم الكفالة : أنها لا تؤيد ما ورد بإجابة الشركة العامة للسكك الحديدية بأن ذلك تم استناداً لموافقة السيد الوزير حيث إن موافقة السيد الوزير كانت بخصوص تقديم الشركة كفالة حسن الأداء بعد توقيع العقد .  
وأيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (١٢١٦٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/٦/٢٦ والذي تم إحالته إلى مكتب المفتش العام لغرض التحقيق بتلك المخالفات .

#### **عقد تجهيز (١٠) أطقم قطارات مسافرين متكاملة DMU (متوسطة / جديدة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا عقد تجهيز (١٠) أطقم قطارات مسافرين متكاملة DMU ، لاحظنا إن العقد نص على تحديد ١٠ % مواد احتياطية دون ذكر هل هي من مبلغ العقد أم من قيمة القطارات ، مما أدى إلى اختلاف في شرح هذه الفقرة بين الطرفين المتعاقدين. لذا يجب إعداد صيغة عقد تضمن حقوق الشركة العامة لسكك الحديدية وضمان سلامة التنفيذ . وفقاً ( للمادة ٨ - أولاً ) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ ] .

#### **رد الإدارة :**

أجابت الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية / قسم العقود والشؤون التجارية بموجب الكتاب المرقم (٣٠٧١) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٢٣ ، نصت المادة (١٧) من العقد الفقرة (١٧ - أ) [ إن جدول الكميات المسعر (المرفق رقم ١) الملحق بالعقد جزءاً متمماً للعقد وملزماً لكلا الطرفين المتعاقدين] ، وقد تضمن المرفق رقم (١) بصورة واضحة إن مبلغ الـ (١٠ %) مواد احتياطية من سعر الـ (١٠) قطارات وليس من مبلغ العقد.

#### **متابعة الهيئة الرقابية:**

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٢٠٢١٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٢٥ علماً إن كلفة المواد الاحتياطية هي (١٠ %) من قيمة القطارات وكما مبين في الجدول الملحق بالعقد .

#### **عقد تأهيل المعهد / المرحلة الأولى (متوسطة / جديدة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [من خلال مراجعتنا عقد تأهيل المعهد / المرحلة الأولى رقم ٢٠١٣/١٢ في ٢٠١٣/٨/٢١ لاحظنا توقف العمل بسبب عدم تطابق التصاميم مع واقع الحال وهذا مخالف للفقرة - د - من المادة (٣) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ التي تنص على شرط إن تكون المواصفات والخرائط جاهزة للتنفيذ ودقيقة].

#### **رد الإدارة:**

أجابت الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية / قسم العقود والشؤون التجارية بموجب الكتاب المرقم (٣٠٧١) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٢٣ ، أنه تم تعديل المخططات الخاصة بالجسور في وحدة القطارات من قبل المكتب الاستشاري للجامعة التكنولوجية بموجب الكتاب المرقم (٩٢٨) والمؤرخ في ٢٠١٤/٥/٨ وكتاب مدير المشروع المرقم (٧٦) والمؤرخ في ٢٠١٤/٥/١٢ وكذلك شعبة التصاميم المرقم (٦٣٢١) والمؤرخ في ٢٠١٤/٦/١١ لظهور مشاكل فنية أثناء التنفيذ ، الأمر الذي استوجب تغيير بعض التفاصيل وإضافة بعض المقاطع الحديدية لكي يلبي الغرض واستناداً إلى الشروط العامة للمقاولات الهندسية المدنية المادة (٥٢) منها .

#### **متابعة الهيئة الرقابية:**

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٢٢٩٧٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/١١/٣ والذي تضمن توصية بحث الشركة على الإسراع وقد تم انجاز العمل واستلامه استلام أولي بتاريخ ٢٠١٤/٨/٣١ باستثناء فقرة أمر الخيار الخاصة بتعديل المواصفات والأسعار كما تم الإشارة في التقرير ذاته إلى فقرة تدني نسب الانجاز .

#### **عقد إنشاء جسرات عدد (٤) للمنطقة الجنوبية (متوسطة / جديدة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعقد إنشاء جسرات عدد (٤) للمنطقة الجنوبية الموقع مع شركة التطوير العراقية في ٢٠١٢/٥/١٤ لاحظنا إن العقد متوقف بسبب وجود المشاكل والمعوقات المذكورة أدناه :

- اعتراض بلدية الزبير على التصاميم لتعارضها مع التصاميم الأساسية للمدينة .
  - اعتراض بلدية أم قصر على التصاميم لتعارضها مع محطة وقود في المدينة.
  - عدم حصول موافقة هيئة الطرق والجسور.
  - اعتراض شركة نفط الجنوب ومديرية توزيع كهرباء الجنوب .
- وهذا مخالف للفقرة (هـ - و - ز) من المادة (٣) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨.

#### رد الإدارة :

- أجابت الشركة العامة للسكك الحديد العراقية / قسم العقود والشؤون التجارية بموجب الكتاب المرقم (٣٠٧١) والمؤرخ في ٢٣/١١/٢٠١٤ بما يلي :
- تم اعتراض بلدية الزبير على إنشاء جسر صفوان على الرغم من الحصول على مصادقة الهيئة العامة للطرق والجسور على التصاميم والتي هي الجهة الرسمية المتخصصة في تصاميم الجسور وتضم مديريات متخصصة في كافة المحافظات.
  - تم إنشاء محطة الوقود بعد انجاز تصاميم جسر الصمود وان الاعتراض على إنشاء الجسر تم من قبل الهيئة العامة للطرق والجسور رغم الحصول على مصادقة الهيئة في إعداد التصاميم .
  - تم اعتراض شركة نفط الجنوب على إنشاء جسر الرملية رغم الحصول على الموافقة المسبقة من شركة نفط الجنوب على تصاميم الجسر .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٢٥٨٩٦) والمؤرخ في ٩/١٢/٢٠١٢ وفي متابعة الهيئة الرقابية المرقمة (٧٢١٥) والمؤرخة في ١/٤/٢٠١٣ وفي متابعة الهيئة الثانية بهذا الخصوص المرقمة (١٦٣٢٣) والمؤرخة في ١٢/٨/٢٠١٣ ، حيث لا زالت نسبة الانجاز الفني (٢٢,٢%) لغاية ٣١/١٢/٢٠١٤ علماً أنه لم يتم استيفاء الملاحظة وفقاً لآخر متابعة .

#### الكلفة التخمينية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال تدقيقنا لاحظنا وجود تباين كبير بين مبلغ العقد والكلفة التخمينية وهذا يدل على عدم وجود دراسة محدثة للكلف التخمينية للمشروع التي لا تكون بالدقة المطلوبة وهذا ما يؤدي إلى التأخر في انجاز المشاريع قد يتجاوز السنة . ومثال على ذلك:

اسم المشروع	مبلغ العقد	مبلغ الكلفة التخمينية
عقد تأهيل ٨٠٠ شاحنة بضائع	\$ ٩٠,١٨٢,٣٨٣	\$ ٤٥,٧٠٠,٠٠٠
عقد إنشاء تقاطعات مجسرة عدد ٤ ومقترباتها في المناطق الجنوبية	١٦,٤٩٠,٢٦٩,٢٥٠	٢٨,٦١٢,٠٠٠,٠٠٠

#### رد الإدارة:

- أجابت الشركة العامة للسكك الحديد العراقية / قسم العقود والشؤون التجارية بموجب الكتاب المرقم (٣٠٧١) والمؤرخ في ٢٣/١١/٢٠١٤ بما يلي :
- فيما يخص عقد تأهيل ٨٠٠ شاحنة بضائع : إن مبلغ العقد (٤٤٠٠٠٠٠٠٠) دولار كما ورد في صيغة العقد المرقم (٢٠١٣/١٩) ومبلغ الكلفة التخمينية هو (٤٦٠٤٢٥٥٤) دولار حسب قرار لجنة الكلفة التخمينية في ١٨/٧/٢٠١٣.
  - فيما يخص عقد إنشاء تقاطعات مجسرة عدد ٤ ومقترباتها في المناطق الجنوبية : بينت لجنة احتساب الكلفة التخمينية إن الكلفة التخمينية قد تم احتسابها من قبل المكتب الاستشاري وان وجود فرق بين مبالغ العروض والكلفة التخمينية ليس دليلاً على عدم دقتها .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص عقد تأهيل ٨٠٠ شاحنة بضائع : إنها تؤيد ما ورد بإجابة الشركة العامة للسكك الحديد العراقية بان مبلغ العقد (٤٤) مليون دولار وليس (٩٠) مليون دولار حيث لا يوجد في اضبارة العقد ما يشير إلى المبلغ الوارد في تقرير شركة التدقيق .

- فيما يخص عقد إنشاء تقاطعات مجسرة عدد ٤ ومقترباتها في المناطق الجنوبية : أنها لا تؤيد ما ورد بإجابة الشركة حيث إن وجود فرق بين مبالغ العروض والكلفة التخمينية يؤدي إلى ضعف في التنفيذ .

وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٢٥٨٩٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/٩ .

### لجان تحليل العطاءات (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعقود الشركة العامة للسكك الحديد العراقية لاحظنا إن لجان التحليل غير دقيقة في ما يخص نسب الترجيح للشركات المتنافسة عند مقارنتها بالمعلومات المقدمة في عطاءات الشركات المتنافسة مع البيانات المالية فضلا عن إحالتها إلى شركات خاسرة دون الاهتمام بالكفاءة المالية لتلك الشركات مثال على ذلك:

رقم العقد	اسم الشركة	البيانات المالية	نسبة الترجيح
١٣ س ح - ٤	شركة العصر الزاهر	لا توجد موجودات ثابتة لا يوجد حساب للأجور توجد خسارة ٢٠٠٩	(١٥/١٢) (١٠/٩)
١٣ س ح - ٦/٣٥	شركة كونزيت	لا توجد موجودات ثابتة لا يوجد حساب للأجور توجد خسارة ٢٠١١	(١٥/١٥) (١٠/١٠)
١٣ س ح - ١٤/٣٦	شركة نبع المزايا	لا توجد موجودات ثابتة لا يوجد حساب للأجور توجد خسارة ٢٠١١	(١٥/١٣) (١٠/٩)

### رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة للسكك الحديد العراقية / قسم العقود والشؤون التجارية بموجب الكتاب المرقم (٣٠٧١) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٢٣ بما يلي :

- فيما يخص شركة العصر الزاهر :

- بالنسبة للموجودات الثابتة : قدمت الشركة جدول بالآليات والمعدات من ضمنها الآليات الخاصة بتنفيذ هذه المناقصة وبينت بأنها مؤجرة وحسب الحاجة وفيها كتب توكيل وعليه لم يعزز حساب الآليات والمعدات من ضمن الموجودات.
- إن حسابات الشركة ظهرت ملائمة للأعمال المنفذ من قبلها حيث ليس بالضرورة الإبقاء على عدد الموظفين ثابت وكذلك الآليات على طول السنة وإنما تؤمن حسب حاجة الشركة من كادر بشري وآليات وان تقييم العمل يتم على ما منجز من قبل الشركة المنفذة وما يقدمه من حسابات والتزامات وهو تعزيزاً لموقفه وقد تم تأييد ذلك من قبل المحاسب القانوني والمدقق المالي للشركة.
- الكفاءة المالية للشركة جيدة حسب كتاب مصرف الاقتصاد والاستثمار والتمويل المرقم (٦٠٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/١٢ .

- فيما يخص شركة كونزيت :

- لم تتضمن جداول المفاضلة الإشارة إلى ما يسمى بالموجودات الثابتة ونسبة (١٥ %) أي لم يكن هنالك معيار ترجيح تحت هذا المسمى .
- توجد حسابات ختامية للشركة للسنوات الثلاثة الأخيرة قبل المناقصة ولكون الشركة لم تكن تملك فائضا للسنوات الثلاثة منحت (٨ %) من (١٠ %) وليس كما جاء بالتقرير (١٠ %) ولا يوجد معيار للمفاضلة اسمه (حسابات الأجور) ضمن معايير المفاضلة المعتمدة في المناقصة.

- إن وجود عجز لا يعني عدم تحقق الربح للشركات أو تصنيفها خاسرة إذ تتوفر كثير من العوامل الاقتصادية قد تؤثر على الميزانية وتكون الصورة الأولى لها ديون أو عجز ولكن في الحقيقة هي من أرباح مستقبلية كفقرة الاستثمار أو شراء أصول جديدة أو موجودات.
- تم تشكيل لجنة تحقيقية بصدد الملاحظات الواردة عن الشركة في مكتب المفتش العام في حينه.

#### - فيما يخص شركة نبع المزايا :

- لم يظهر حساب للموجودات في ميزانية الشركة لكون الآليات المستخدمة قد تم استئجارها لغرض تنفيذ العمل.
- لا يوجد حساب للأجور عام ٢٠١٢ لعدم تنفيذ الشركة أي أعمال خلال هذه السنة وعليه فلم يتم صرف رواتب ، حيث إن الأجور تدفع حسب حاجة العمل .
- ظهر عجز عام ٢٠١٢ وقد تم تنزيله من الفائض المتراكم المدور من سنة سابقة وتم تغطية العجز من المتراكم لدى الشركة وتم تأييد ذلك من قبل المحاسب القانوني ومراقب الحسابات .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

- لم تؤيد الهيئة الرقابية ما ورد من مبررات بإجابة الشركة العامة للسكك الحديد العراقية وبينت ما يلي :
- فيما يخص شركة العصر الزاهر : تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٢٤٧٣٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/٢ عن العقد (١٣ س ح - ٤) .
- فيما يخص شركة كونزيت : تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٢٤٧١١) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/١ عن العقد (١٣ س ح - ٦/٣٥) .
- فيما يخص شركة نبع المزايا : تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٢٦٨٤٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/٣٠ عن العقد (١٣ س ح - ١٤/٣٦) .

علما إن تلك التقارير قد تم إحالتها إلى مكتب المفتش العام لغرض التحقيق .

#### تدني نسب انجاز بعض العقود (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال زيارتنا إلى الشركة العامة للسكك الحديد العراقية لاحظنا تدني نسب انجاز بعض المشاريع التي تعاقدت بها الشركة مع بعض الشركات حيث تتفاوت نسب الانجاز من الصفر إلى (٤٠%) على الرغم من انتهاء مدة العقد أو انقضاء فترة طويلة على توقيع العقد مثال ذلك :

تفاصيل العقد	تاريخ توقيع العقد	نسبة الانجاز المخطط لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٣	نسبة الانجاز الفعلي لغاية ٣١ تشرين الأول ٢٠١٣
٢٠١٢/٢٠ تجهيز محركات مفاصل سكة	٢٠١٢/٩/٢٣	٢٠ %	صفر %
٢٠١١/٣٥ تجهيز مواد احتياطية للقطارات الألمانية	٢٠١٢/١٢/١٠	٥٨ %	صفر %
٢٠١٣/٣٧ شراء طقم قطارات مسافرين DMU	٢٠١٣/١٢/١٥	٦٧ %	صفر %
٢٠١٣/٣ تجهيز ٥٠٠٠ عارضة خشبية مفصلية	٢٠١٣/٥/١٤	٢٧ %	صفر %
٢٠١٢/٣٣ إنشاء جسر السكة على نهر الفرات	٢٠١٢/١٢/٢	٦٧ %	٦ %

#### رد الإدارة :

أجابت الشركة العامة للسكك الحديد العراقية / قسم العقود والشؤون التجارية بموجب الكتاب المرقم (٣٠٧١) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٢٣ إن نسب الانجاز الحالية لتلك العقود كما يلي :

تفاصيل العقد	نسبة الانجاز الحالي
٢٠١٢/٢٠ تجهيز محركات مفاصل سكة	١٠٠ %
٢٠١١/٣٥ تجهيز مواد احتياطية للقطارات الألمانية	٩٥ %
٢٠١٣/٣٧ شراء طقم مسافرين DMU	٤٠ % العقد ضمن مدة التجهيز
٢٠١٣/٣ تجهيز ٥٠٠٠ عارضة خشبية مفصلية	١٠٠ %
٢٠١٣/٣٣ إنشاء جسر السكة على نهر الفرات	٣١ %

- تم فرض غرامة تأخيرية عن العقود المتأخر تجهيزها حسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ .

- بالنسبة للعقد (٢٠١٢/٣٣) إنشاء جسر السكة على نهر الفرات :  
 • هناك توقفات بسبب دعاوى قضائية لتجاوزات مقدمة إلى المحافظة وأوامر غيار وتغير في التصاميم لبعض الركائز وقد تم إصدار أوامر تنبيه وإنذار للشركة المنفذة .  
 • حاليا إن المتابعة مستمرة مع الشركات المتعاقدة معها وفق الإجراءات المنصوص عليها في العقد.

#### متابعة الهيئة الرقابية :

- أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق وبينت ما يلي :
- فيما يخص العقد (٢٠١٢/٢٠) تجهيز محركات مفاصل سكة : تم الإشارة إلى ملاحظة شركة التدقيق في التقرير الرقابي المرقم (١٣١٦٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/٦/٢٣ والصادر عن العقد . وقد بلغت نسبة الانجاز كما في ٢٠١٣/١٢/٣١ و ٢٠١٤/١٢/٣١ (١٠٠ %) .
  - فيما يخص العقد (٢٠١١/٣٥) تجهيز مواد احتياطية للقطارات الألمانية : تم الإشارة إلى ملاحظة شركة التدقيق في التقرير الرقابي المرقم (١٤٧٧٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/١١ والصادر عن العقد . وقد بلغت نسبة الانجاز كما في ٢٠١٣/١٢/٣١ صفر وفي ٢٠١٤/١٢/٣١ (٩٠ %) .
  - فيما يخص العقد (٢٠١٣/٣٧) شراء طقم مسافرين DMU : تم الإشارة إلى ملاحظة شركة التدقيق في التقرير الرقابي المرقم (٢٠٢١٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/٢٥ والصادر عن العقد . وقد بلغت نسبة الانجاز كما في ٢٠١٣/١٢/٣١ صفر وفي ٢٠١٤/١٢/٣١ (٤٠ %) .
  - فيما يخص العقد (٢٠١٣/٣) تجهيز ٥٠٠٠ عارضة خشبية مفصلة : تم الإشارة إلى ملاحظة شركة التدقيق في التقرير الرقابي المرقم (١٨٩٢٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/١١ والصادر عن العقد . وقد بلغت نسبة الانجاز كما في ٢٠١٣/١٢/٣١ صفر وفي ٢٠١٤/١٢/٣١ (١٠٠ %) .
  - فيما يخص العقد (٢٠١٢/٣٣) إنشاء جسر السكة على نهر الفرات : تم الإشارة إلى ملاحظة شركة التدقيق في التقرير الرقابي المرقم (٢٢٣٦٩) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/٢٧ والصادر عن العقد . وقد بلغت نسبة الانجاز كما في ٢٠١٣/١٢/٣١ (٦ %) وفي ٢٠١٤/١٢/٣١ (٣٣,٥ %) .

#### المدد الإضافية لبعض العقود (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال زيارتنا إلى الشركة العامة للسكك الحديد العراقية لاحظنا وجود بعض المشاريع التي تم التعاقد عليها في فترات متفاوتة منذ عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٨ والتي تم تمديد المدة المقررة لبعضها أكثر من المدة التعاقدية التي تعاقدت بها الوزارة مثال ذلك :

تفاصيل العقد	تاريخ توقيع العقد	كلفة العقد الكلية مليون دينار عراقي	مدة العقد	المدة الإضافية
مشروع خط سكة سماوة – ناصرية – غبيشية	١ أيار ٢٠٠٤	٢٧٧,٠٠٠	٧ سنوات	٦ سنوات
مشروع خط سكة حديد يوسفية – حلة – سماوة	١ أيلول ٢٠٠١	٢٣٤,٠٠٠	٧ سنوات	١٠ سنوات
خط سكة حديد بيجي – حمام العليل	١ أيار ٢٠٠١	٢٢٨,٠٠٠	٧ سنوات	٩ سنوات

خط سكة حديد غبيشية – بصرة – أم قصر	١ نيسان ٢٠٠٢	٢٤٧,٠٠٠	٧ سنوات	٨ سنوات
خط سكة حديد بغداد ببجي	١ شباط ٢٠٠٢	٢٩٣,٠٠٠	٧ سنوات	٨ سنوات
أعمار جسر الفتحه	١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨	٢٠,٠٠٠	٤ سنوات	٥ سنوات

### رد الإدارة :

- أجابت الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية / قسم العقود والشؤون التجارية بموجب الكتاب المرقم (٣٠٧١) والمؤرخ في ٢٣/١١/٢٠١٤ بما يلي :
- إن كل مشروع من المشاريع المشار إليها هي عبارة عن عقود مختلفة وعديدة لكون كل مشروع يتضمن العديد من الفعاليات.
  - تمت المباشرة والإقرار لكل مشروع منها في عام ٢٠٠١ وتوقفت كلياً خلال فترة الاحتلال الأمريكي .
  - بعد إقرار الموازنة في عام ٢٠٠٤ تم تخصيص مبالغ سنوية لكل مشروع لا تتناسب مع حجم الفعاليات لذا سبب انحراف عن المخطط الزمني لتنفيذ الأعمال .
  - أما بالنسبة للمشاريع التي تقع في الجزء الشمالي فهي تعاني من سوء الوضع الأمني والأعمال كانت مقتصرة على بعض الفعاليات وتأجيل الجزء الأكبر منها .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن الشركات المتعاقدة لم تلتزم ببند العقد الخاصة بمدة التنفيذ. وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في تقرير البيانات المالية للشركة العامة للسكك الحديدية العراقية لسنة ٢٠١٢ المرقم (٢٥٠٧٩) والمؤرخ في ٨/١٢/٢٠١٣ وعلى مستوى كل مشروع .

### المنشأة العامة للطيران المدني

#### عقد تجهيز ونصب وتشغيل منظومة المراقبة والسيطرة المركزية CCMS (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعقد تجهيز ونصب وتشغيل منظومة المراقبة والسيطرة المركزية CCMS، لاحظنا عدم وجود دراسة محدثة عن الكلفة التخمينية خلافاً للفقرة أولاً – ب من المادة (٣) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨، حيث بلغت الكلفة التخمينية للعقد (٤,٤٣٣,٠٠٠,٠٠٠) مليار دينار بينما مبالغ العطاءات المقدمة كانت أعلى من ذلك مما أدى إلى إعادة الإعلان عن المناقصة وكما يلي:

اسم مقدم العطاء	مبلغ العطاء / دينار	الإعلان
شركة SPA	٥,٨٤٥,٠٠٠,٠٠٠	الأول
شركة كورك	٧,٧٠٨,٠٠٠,٠٠٠	الأول
شركة سويد كوم اجينزسز لسويدية	٨,٦٧٣,٠٠٠,٠٠٠	الثاني
شركة العابر للتجارة	٤,٠٧٧,٠٠٠,٠٠٠	الثاني

### رد الإدارة :

أجابت المنشأة العامة للطيران المدني / قسم العقود بموجب الكتاب المرقم (١٥١٦) والمؤرخ في ٢٠/١١/٢٠١٤، تم إعداد الكلفة التخمينية بتاريخ ٨/٤/٢٠١٣. وقد وضعت ضمن أسعار سابقة .

### متابعة الهيئة الرقابية :

لم تؤيد الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق حيث أظهرت نتائج المتابعة إن الكلفة التخمينية أعدت بتاريخ ٨/٤/٢٠١٣ وإن ثلاثة من العروض المقدمة كانت أكثر من الكلفة التخمينية حيث تم تزويد الهيئة الرقابية بجدول الكميات مع الكلفة التخمينية معدل بتاريخ ٨/٤/٢٠١٣ .

### تدني نسب انجاز بعض العقود (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال زيارتنا إلى المنشأة العامة للطيران المدني لاحظنا تدني نسب انجاز بعض المشاريع التي تعاقدت المنشأة مع بعض الشركات لتنفيذها. مثال على ذلك:

تفاصيل العقد	تاريخ التعاقد	مدة العقد	نسبة الانجاز
إعادة تأهيل مطار البصرة (عقد تجهيز ونصب ثلاث مولدات )	٢٠١١/١١/١٤	١١ شهر	١٠ %
التغطية الرادوية لعموم العراق AFTN AMHS	٢٠١١/٩/١١	٦ أشهر	٥ %
تأهيل مبنى كربلاء	٢٠١٢/١٢/ ٩	١٤ شهر	صفر %
سخانات لمطار بغداد الدولي	٢٠١٢/١٠/٢٣	٧٥ يوم	صفر %

### رد الإدارة :

أجابت المنشأة العامة للطيران المدني / قسم العقود بموجب الكتاب المرقم (١٥١٦) والمؤرخ في ٢٠/١١/٢٠١٤، أنها تؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق وفيما يخص عقد سخانات لمطار بغداد الدولي بإجراءات تصفية المشروع .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وأكدت على ضرورة قيام المنشأة العامة للطيران المدني باتخاذ ما يلزم لإنجاز المشاريع في الوقت المحدد من خلال التخطيط والمتابعة المستمرة لتلك المشاريع واتخاذ الإجراءات الرادعة بحق الشركات المتلكئة .

### المدد الإضافية للعقود (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا لعينة من العقود إن المدد الإضافية الممنوحة للشركات المتعاقد معها لتنفيذ المشاريع تتجاوز في بعض الحالات مدة تنفيذ العقد الأصلية ، إن سبب ذلك هو عدم وجود نص في التعليمات يحدد سقف زمني للمدد الإضافية التي يمكن إن تمنح في بعض العقود إذا تطلبت الحاجة لذلك . إن عدم وجود سقف زمني يحدد نسب المدد الإضافية من شأنه إعطاء فرصة لاستغلال تلك الثغرة في التعليمات ، وبالتالي تعطيل تنفيذ المشاريع بشكل كبير وعدم إستغلال موارد الدولة حسب ما هو مخطط ، والأمثلة الآتية تمثل عينة تم ملاحظتها من خلال مراجعة بعض العقود :

اسم العقد	مدة التنفيذ	مجموع المدد الإضافية الممنوحة	نسبة المدد الإضافية إلى مدة العقد
عقد تأهيل مفاصل التمديد لأبنية المسافرين وموقف السيارات لمطار بغداد	٢١٠ يوم	٢١٦ يوم	١٠٣ %
أعمال تطبيق الأرضيات لمداخل أبنية مطار بغداد	١٥٣ يوم	٢٢٧ يوم	١٤٨ %
عقد توسيع ساحة وقوف الطائرات لمطار الموصل	١٧٥ يوم	١١٨ يوم	٦٧ %

### رد الإدارة :

أجابت المنشأة العامة للطيران المدني / قسم العقود بموجب الكتاب المرقم (١٥١٦) والمؤرخ في ٢٠/١١/٢٠١٤، أنها تؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق علماً إن المدد الإضافية الممنوحة للشركات المتعاقد معها بموجب موافقات أصولية من قبل لجنة الإشراف وحسب الضوابط والتعليمات.

### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص عقد أعمال تطبيق الأرضيات لمداخل أبنية مطار بغداد : تم فرض غرامات تأخيرية على الشركة المتعاقدة .
- فيما يخص عقد توسيع ساحة وقوف الطائرات لمطار الموصل : إن العمل متوقف في المشروع .

وأن الهيئة الرقابية تؤيد ما ورد ملاحظة شركة التدقيق حيث إن التمديد يجب أن يتزامن مع أمر غيار أو وجود سبب طارئ ، علما إن الأمثلة الواردة في الملاحظة هي عينة ويوجد الكثير من العقود التي تعاقدت المنشأة على تنفيذها تجاوزت المدد الإضافية الممنوحة لها مدة تنفيذ العقد .

#### **مشروع الكشف الجوي (تجهيز ونصب وتشغيل رادارات مطار بغداد) (عالية / جديدة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا مشروع الكشف الجوي ( تجهيز ونصب وتشغيل رادارات مطار بغداد) الموقع مع شركة THALEL للأنظمة الجوية لاحظنا ما يلي :

- عدم وجود توافيق وختم لجنة الفتح على جميع أوراق العطاءات وهذا مخالف للمادة (٦ - خامسا - و) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ .
- لم يتم تقديم كادر العمل من قبل الشركة المرسى عليها الإحالة وهذا مخالف لما جاء بالفقرة (١٥) من الشروط العامة.
- لم يتم إرفاق ما يؤيد الكفاءة المالية للشركة المحال إليها المشروع فضلا عن إن الحسابات الختامية المقدمة من قبل شركة THALEL غير مصدقة وهذا مخالف للمادة (٧ - عاشرا - ج - د) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ .

#### **رد الإدارة :**

أجابت المنشأة العامة للطيران المدني / قسم العقود بموجب الكتاب المرقم (١٥١٦) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٢٠ بما يلي :

- فيما يخص فقرة أوراق العطاءات : تم ختم وتوقيع معظم أوراق العطاءات من قبل لجنة الفتح باستثناء بعض الأوراق .
- فيما يخص فقرة كادر العمل : لم يتم تقديم كادر العمل وذلك لعدم البدء الفعلي بالعمل .
- فيما يخص فقرة الحسابات الختامية : لم يتم المصادقة من قبل السفارة العراقية على الحسابات الختامية للشركة لكونها مدققة من قبل شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ .

#### **متابعة الهيئة الرقابية :**

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق علما إن المنشأة العامة للطيران المدني لم ترسل العقد للديوان لغرض تدقيقه ، حيث تم سحب أضاير العقد للتحقق مما ورد بالملاحظة ومن خلال الرجوع إلى مبلغ العقد المثبت في سجل العقود الواردة تبين عدم قيام المنشأة بإرساله إلى ديوان الرقابة المالية الاتحادي لغرض التدقيق .

#### **الحسابات الختامية (عالية / جديدة)**

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال الاطلاع على حسابات المنشأة العامة للطيران المدني لاحظنا تأخر المنشأة في انجاز الحسابات الختامية ولغاية تاريخ زيارتنا في ٢٠١٤/٧/١١ لم يتم انجاز الحسابات الختامية والمصادقة عليها من قبل ديوان الرقابة المالية . وهذا مخالف للقسم الأول - (٥) من تعليمات تنفيذ الموازنة].

#### **رد الإدارة:**

أجابت المنشأة العامة للطيران المدني / قسم العقود بموجب الكتاب المرقم (١٥١٦) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٢٠ ، أنها تؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق ، علما إن الحسابات الختامية لعام ٢٠١٣ قد تم إرسالها إلى ديوان الرقابة المالية الاتحادي ضمن الموعد المحدد وقد تم إعدادها للمنشأة لأغراض التعديل بعد تثبيت ملاحظات الديوان عليها .

#### **متابعة الهيئة الرقابية:**

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث تم استلام الحسابات الختامية للمنشأة من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي وإعادتها إليها لعدة مرات لعدم استكمال متطلبات انجازها وكما مبين أدناه :



الحسابات	رقم وتاريخ التقديم من المنشأة	رقم وتاريخ الإعادة من قبل الديوان
حسابات / ٢٠١٢	٤٤٧٤ - ٢٠١٣/٤/٨	٩٩٠٧٠ - ٢٠١٣/٥/١٣
	١٠٤٨٨ - ٢٠١٣/٩/١٦	٢١٣٩٠ - ٢٠١٣/١٠/١٠
	١٣٥٣٢ - ٢٠١٣/١١/٢٥	٢٢٥٤ - ٢٠١٤/٢/٩
	٣٦١٩ - ٢٠١٤/٣/١٦	١٣١٨٩ - ٢٠١٤/٧/١٣
حسابات / ٢٠١٣	١٨٩٢ - ٢٠١٤/٢/٩	٣٤٨٥ - ٢٠١٤/٢/٢٦

### تاريخ توقيع العقود (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال زيارتنا إلى المنشأة العامة للطيران المدني لاحظنا أن المنشأة تعاقدت مع عدة شركات بعد مرور فترة الـ ١٤ يوم المسموح بها حسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ - ملاحظة ٢٠ / ب) ، والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوماً من صدور الإحالة وكما هو موضح بالجدول التالي :

تاريخ الإحالة	تاريخ توقيع العقد	مبلغ العقد	اسم الشركة	تفاصيل العقد
٢٠١٣/٧/٢٢	٢٠١٣/١٠/٢٤	١,٦٤٥,٨٤٣,٩٨٠	شركة كيميت	مختبر الاتصالات لمعهد الطيران المدني
٢٠١٣/٧/٧	٢٠١٣/٩/١١	٢,٩٣٩,٥١٥,٦٤٩	الشركة العامة للاتصالات والبريد	مشروع مد وربط وتفعيل شبكة القابلو الضوئي لمطار البصرة الدولي

### رد الإدارة:

أجابت المنشأة العامة للطيران المدني / قسم العقود بموجب الكتاب المرقم (١٥١٦) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٢٠ ، أنها تؤيد ملاحظة شركة التدقيق والسبب في تأخر توقيع العقود هو عدم استكمال الوثائق المطلوبة من قبل تلك الشركات.

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبيّنت ما يلي :

- فيما يخص عقد مختبر الاتصالات لمعهد الطيران المدني لشركة كيميت : تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٩١٦٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/٥/١٨.
- فيما يخص مشروع مد وربط وتفعيل شبكة القابلو الضوئي لمطار البصرة الدولي للشركة العامة للاتصالات والبريد : أن تاريخ إحالة المشروع المثبت في تقرير شركة التدقيق (٢٠١٣/٧/٧) لا يمثل كتاب الإحالة ، حيث تضمن حصول الموافقة على إحالة المشروع لعهد الشركة العامة للاتصالات والبريد لغرض التباحث حول مسودة العقد ولوجود تداخل في الفقرات المنفذة لبعض المواقع مع مشروع إنارة مدرج مطار البصرة الدولي تم حذف المواقع المتداخلة وإضافة أخرى ومن ثم تمت إحالة المشروع إلى الشركة العامة للاتصالات والبريد بموجب كتاب المنشأة العامة للطيران المدني المرقم (٩٥٤١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٨/٢٧.

### الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية

#### الحسابات الختامية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال الاطلاع على حسابات الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية لاحظنا تأخر الشركة في انجاز الحسابات الختامية ولغاية تاريخ زيارتنا في ٢٠١٤/٧/١٠ لم يتم انجاز الحسابات والمصادقة عليها من قبل ديوان الرقابة المالية وهذا مخالف للقسم الأول - (٥) من تعليمات تنفيذ الموازنة ].

### رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية / قسم العقود بموجب الكتاب المرقم (٢٩٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٢٠، تم إرسال البيانات المالية للشركة للعام ٢٠١٣ إلى ديوان الرقابة المالية الاتحادي بتاريخ ٢٠١٤/٣/٣ بموجب الكتاب المرقم (٧٤٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/٣/٢٠ لغرض انجاز وتسوية الملاحظات المؤشرة من قبله على تلك الحسابات .

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث تم استلام الحسابات الختامية للشركة من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي وإعادتها إليها لعدة مرات لعدم استكمال متطلبات انجازها وكما مبين أدناه :

رقم وتاريخ الإعادة من قبل الديوان	رقم وتاريخ التقديم من الشركة	الحسابات
٢٠١٤/٣/٢٠ - ٥١٠٧	٢٠١٤/٣/٣ - ٧٤٧	حسابات ٢٠١٣
٢٠١٤/١٠/١٩ - ١٨٩١٨	٢٠١٤/٧/٢٤ - ٢٣٧٥	
	٢٠١٤/١٢/١٧ - ١٥٨٣٠ وارد الديوان بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٩ حيث قامت الشركة بإجراء (١٥٥) قيد تعديل على الحسابات	

#### عملية التحليل للكفاءة المالية للشركات المتعاقدة (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعقد تنفيذ أعمار وتأهيل وكر الطائرات رقم (١) بمبلغ (٩١١، ٧١٠، ٣٠) دولار أمريكي ، لاحظنا إن لجنة تحليل العطاءات قامت بإعطاء نسبة ترجيح بمقدار (٥ %) من أصل (٥ %) على حجم الإيرادات على الرغم من إن الحسابات الختامية المقدمة من قبل شركة الشرق الأوسط الإماراتية لعامي (٢٠١١ ، ٢٠١٢) تشير إلى وجود عجز مالي لدى الشركة ، إن وجود عجز لدى الشركة خلال عامين يعتبر بمثابة مؤشر على عدم الكفاءة المالية للشركة والذي بدوره يؤثر في قدرة الشركة على الاستمرار في تنفيذ المشروع وكذلك قامت بإعطاء نسبة ترجيح بمقدار (٩ %) من أصل (١٠ %) على الكادر على الرغم من عدم تقديم قائمة بالكادر الهندسي المتخصص من قبل الشركة الإماراتية . علما إن ذلك مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ -عاشرا) حيث حصلت الشركة على درجة عالية من الترجيح وكانت الأولى في التقييم].

#### رد الإدارة :

أجابت الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية / قسم العقود بموجب الكتاب المرقم (٢٩٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٢٠، إن هذه الملاحظة شخّصت أيضا من قبل الوزارة وتم إعلام لجنة التحليل بذلك وتم تعديل توجيه الإحالة على ضوء ذلك وأحيلت المناقصة إلى شركة كوركيم التركية.

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبيّنت إن أصل الملاحظة هو قيام الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية بالتعاقد مع شركة كوركيم التركية وليس شركة الشرق الأوسط الإماراتية استناداً إلى المحضر المرقم (٣٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/١٥ وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في تقرير البيانات المالية للشركة العامة للخطوط الجوية العراقية لسنة ٢٠١٣.

#### عدم تهيئة المواقع المخصصة لإقامة المشاريع (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعينة من عقود الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية، لاحظنا إن الشركة قد قامت بإبرام بعض العقود لتنفيذ مشاريع دون تهيئة الأراضي المخصصة لتنفيذها مما أدى إلى تأخير تنفيذ المشاريع أو توقف بعضها لعدم إمكانية إزالة تلك المعوقات في الوقت المناسب، وهذا يخالف تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ [ المادة ثالثاً - أولاً - الفقرة (و ، ز) ] ، والتي تنص على :

و - إزالة المشاكل القانونية والمادية إن وجدت في موقع العمل عند تنفيذ مقاولات الأشغال العامة بما في ذلك إجراءات استملاك الموقع .

ز - إن يكون الموقع جاهزاً للمباشرة بالعمل فيه كلاً أو جزءاً بما ينسجم والمنهاج الزمني المقرر.

إن عدم تهيئة المواقع المخصصة لإقامة مشاريع المحافظة قبل إبرام العقود هو دليل على عدم وجود دراسة جدوى مناسبة للتأكد من توفر كل مستلزمات عملية التعاقد ، وبالتالي قد يؤدي إلى تأخير انجاز تلك المشاريع في الوقت المناسب حسب ما هو مخطط، فضلاً عن إمكانية إقامة دعاوى قضائية من قبل الغير نتيجة الإخلال ببند العقد . مثال على ذلك :

اسم المشروع	اسم الشركة	مبلغ العقد دينار عراقي
توسيع دائرة الشحن الجوي وجعلها قرية شحن	شركة كيسون الإيرانية	٦٨،٧٣٤،١٠٤،٧١٠

#### رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية / قسم العقود بموجب الكتاب المرقم (٢٩٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٢٠ بما يلي :

- إن الأرض التي خصصت لإقامة المشروع تابعة إلى الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية وبها سند ملكية وتم ترسيم الحدود من هيئة المساحة .
- تم إحالة المشروع إلى شركة كيسون الإيرانية وتم استلام الموقع من قبل الشركة .
- جاء توجيه من قبل الوكيل الفني للوزارة بتغيير مكان المشروع .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن تغيير موقع العمل يؤدي إلى تأخير انجاز المشروع في الوقت المناسب حسب ما هو مخطط فضلاً عن إمكانية إقامة دعاوى قضائية من قبل الشركة نتيجة الإخلال ببند العقد وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في تقرير البيانات المالية للشركة العامة للخطوط الجوية العراقية لسنة ٢٠١٣ .

#### تدني نسب انجاز بعض العقود (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال زيارتنا إلى الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية لاحظنا تدني نسب إنجاز بعض المشاريع التي تعاقدت الشركة مع بعض الشركات لتنفيذها . مثال على ذلك :

تفاصيل العقد	تاريخ العقد	مبلغ العقد	مدة العقد	نسبة الانجاز
إنشاء مركز التدريب والتطوير الجوي	٢٠١٣/١٢/١٥	٣٤،٨٠٧،٣١٢،٥٥٨	٦٠٨ يوم	١ %
توسيع دائرة الشحن الجوي وجعلها قرية شحن	٢٠١٣/١٢/١٥	٦٨،٧٣٤،١٠٤،٧١٠	٧٣٠ يوم	صفر %
أعمار وتأهيل وكر الطائرات رقم (١)	٢٠١٣/١٢/١٥	٣٠،٧١٠،٩١١ \$	٦٠٠ يوم	٢٠ %
أعمار وتأهيل معمل صيانة الآليات والمعدات	٢٠١٣/١٢/١٣	٩،٩٨١،٢٨٢،٥٠٠	٣٤٠ يوم	٢٠ %

#### رد الإدارة:

أجابت الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية / قسم العقود بموجب الكتاب المرقم (٢٩٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٢٠ بما يلي :

- فيما يخص عقد إنشاء مركز التدريب والتطوير الجوي : حصل توقف بسبب الوضع الأمني للفترة من (٦/١٤ ولغاية ٢٠١٤/٨/٦) إضافة إلى تأخر تصريح الدخول والفحوصات المختبرية
- فيما يخص عقد توسيع دائرة الشحن الجوي وجعلها قرية شحن : متوقف بأمر من السيد الوكيل الفني .
- فيما يخص عقد أعمار وتأهيل وكر الطائرات رقم (١) : إن نسبة الانجاز الفني بلغت (٤،٥ %) وقد حصل توقف في العمل بسبب الوضع الأمني ووجود أخطاء وقد تم توجيه إنذار للشركة لسحب العمل .
- فيما يخص عقد أعمار وتأهيل معمل صيانة الآليات والمعدات : المشروع متكاملاً جداً وهناك قرار لسحب العمل وحالياً تم توجيه إنذار للشركة .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق وقد تم تأشيرها ضمن تقرير نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على الشركة العامة للخطوط الجوية العراقية ، حيث تم التوصية بأجراء التحقيق من قبل مكتب المفتش العام .

## وزارة الصناعة والمعادن / مركز الوزارة

### تدني نسب الانجاز (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لنسب انجاز مشاريع الشركات التابعة إلى وزارة الصناعة والمعادن لاحظنا وجود تدني في نسب الانجاز عن المخطط لغاية ٢٠١٣/١٢/٣١ مثال على ذلك:

اسم المشروع	المخطط	الفعلي
تأهيل الشركة العامة للصناعات الكهربائية	٨٥ %	٢٥ %
تأهيل خدمات إنتاج السكر الأبيض في معمل سكر ميسان	١٠٠ %	١٢ %
المجمعات الصناعية / التنمية الصناعية	٩٠ %	٣٧ %
تأهيل معامل البلاستيك مع إنشاء محطة ٢ ميكا واط / الإنشائية	٢٥ %	٥ %

### رد الإدارة :

بينت وزارة الصناعة والمعادن / دائرة الرقابة الداخلية و التدقيق بموجب الكتاب المرقم (٥٢٨٨) والمؤرخ في ٢٠١٥/٢/٤ ومرفقه مذكرة دائرة التخطيط المرقمة (٢٤٧٠) والمؤرخة في ٢٠١٤/١٢/٢٨ ما يلي :

#### - فيما يخص عقد تأهيل الشركة العامة للصناعات الكهربائية :

- تم إلغاء كلاً من العقد المرقم (١٣/ع/ص ك هـ / ٢٠١٠) الموقع مع شركة الإخاء العامة لتجهيز الشركة العامة للصناعات الكهربائية بخطوط لإنتاج المكيفات المنفصلة و العقد المرقم (١٤/٤/ص ك هـ / ٢٠١١) الموقع مع شركة الكرامة العامة لتجهيز الشركة أعلاه بخطوط لإنتاج الجلات والغرف المبردة لعدم إمكانية الشركتين أعلاه من تجهيز الشركة بالخطوط الإنتاجية المشار إليها .
- موافقة غرفة العمليات في وزارة الصناعة والمعادن على إلغاء عقد تجهيز المكيفات المنفصلة مع شركة الإخاء العامة ، وعقد تجهيز خطوط لإنتاج الجلات والغرف المبردة مع شركة الكرامة بموجب كتاب وزارة الصناعة / دائرة التخطيط المرقم (٦١٧٩٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/١٦ وأوصت بتوجيه دعوات مباشرة إلى شركات رصينة متخصصة .

- فيما يخص عقد تأهيل خدمات إنتاج السكر الأبيض في معمل سكر ميسان : نتيجة تلكؤ الشركة العامة للمعدات الهندسية الثقيلة إحدى شركات وزارة النفط حالياً في تنفيذ عقد تجهيز (مرجل بخاري + مولد توربيني ) بمبلغ (١٣٨٥٠٠٠٠) دينار والذي يمثل (٨٨%) من قيمة المشروع بالرغم من منح الشركة أعلاه فترة تمديد بحدود سنة واحدة الأمر الذي أدى إلى قيام الشركة العامة لصناعة السكر إحدى شركات وزارة الصناعة والمعادن إعادة إعلان المناقصة وتوقيع العقد بتاريخ ٢٠١٣/١١/٧ مع شركة sunir الإيرانية وألان في مرحلة فتح الاعتماد المستندي.

- فيما يخص عقد المجمعات الصناعية / التنمية الصناعية : تم التعاقد مع الشركة العامة للتصاميم وتنفيذ المشاريع ولكن هناك تلكأ في عمل الشركة وتقوم الوزارة بمتابعة أنجازها بصورة مستمرة .

- فيما يخص عقد تأهيل معامل البلاستيك مع إنشاء محطة ٢ ميكا واط / الإنشائية : ان سبب تدني الانجاز هو تعدد الجهات المنفذة للمشروع وتأخر المصادقة على الدراسات وتأخر إقرار المشروع .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق وذلك لضعف دور دائرة المشاريع في وزارة الصناعة والمعادن بممارسة دورها الإداري بالضغط على إدارات المشاريع المتلكئة لغرض الإسراع في انجاز تلك المشاريع .

### عقد تشييد سياج مجمع الوزارة (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لأوليات العقد لاحظنا إن الوزارة قامت بالتعاقد مع الشركة العامة للتصميم والإنشاء الصناعي بمبلغ (٢٠٠) مليون دينار عراقي وقد لاحظنا ما يلي :

- تم انجاز سياج مجمع الوزارة لكن لم يتم تشكيل لجنة بالاستلام الأولي لأعمال مشروع تأهيل سياج الوزارة من قبل الدائرة الهندسية في وزارة الصناعة بسبب وجود اختلاف في جدول الذرعات الختامي المعد من قبل الشركة العامة للتصميم والإنشاء الصناعي والمعد من قبل الدائرة الهندسية في الوزارة الأمر الذي أدى إلى عدم تنفيذ بعض الأعمال المتعاقد عليها فضلا عن عدم صرف مستحقات الشركة لغاية ٢٠١٣/١٢/٣١.]

### رد الإدارة :

- أجابت وزارة الصناعة والمعادن / دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق / بموجب الكتاب المرقم (٥٢٨٨) والمؤرخ في ٢٠١٥/٢/٤ ومرفقه كتاب الشركة العامة للتصميم والإنشاء الصناعي المرقم (٣٧٥١/١٢) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٠ بما يلي :
- تم تعديل جدول الذرعة الختامي حسب توجيهات الدائرة الهندسية في الوزارة وحسب كتاب الشركة المرقم (٣٤٦١) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٠/٢٠ .
- تم تنفيذ الأعمال المتعاقد عليها ضمن العقد المبرم .
- سيتم إصدار شهادة استلام من قبل الدائرة الهندسية وحسب الاجتماع المنعقد بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٩ بحضور مدير المالية ومدير المشروع ورئيس لجنة الإشراف والمتابعة للمشروع في الوزارة .
- علما ان دائرة الشؤون الإدارية بينت بمذكرتها المرقمة (٥٤٥/ص) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٢٠ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق ما يلي :
- إن جداول الذرعة الختامية الخاصة بمشروع سياج الوزارة تم إعداده من قبل الشركة العامة للتصميم والإنشاء الصناعي وليس من قبل الوزارة وبعد تدقيق جدول الذرعة الختامية للمشروع لوحظ وجود اختلاف في فقرات تفاصيل العمل وهذا يعتبر مخالفة لا تتفق مع الشروط العامة لمقاولات الأعمال الهندسية والمدنية وقد تم إبلاغ الشركة المذكورة بذلك بكتابي الوزارة المرقمين (٣٠٠١٨) و (٢٦٤٩٠) والمؤرخين في ٢٠١٣/٦/١٩ و ٢٠١٤/٥/٢٩ على التوالي .
- تم تشكيل لجنة هندسية للإشراف على مراحل تنفيذ أعمال تشييد سياج المجمع الوزاري في مركز الوزارة بموجب الأمر الوزاري المرقم (٨١٦) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/٩ .
- لم يتم تنفيذ بعض الملاحظات الفنية في كتابي الوزارة المرقمين (٦٧٠٩) و (٦٦٧٤٧) والمؤرخين في (٢/١١ و ٢٠١٣/١٢/١٣) على التوالي .
- ورد إلى مركز الوزارة كتاب الشركة العامة للتصميم والإنشاء الصناعي المرقم (٣٤٦١) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٠/٢٠ والذي تضمن تعديل جدول الذرعة الختامية للمشروع ، أن الإجراءات مستمرة لمطابقتها مع الذرعة الموقعية وإجراء اللازم لغرض استلام المشروع .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٢٤٦٩٩) والمؤرخ في ٢٠١٢/١١/٢٢ .

وفيما يخص فقرة رد الإدارة فقد بينت الهيئة الرقابية إن هناك اختلاف بين إجابتي كل من الشركة العامة للتصميم والإنشاء الصناعي بموجب كتابها المرقم (٣٧٥١) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٠ ودائرة الشؤون الإدارية بمذكرتها المرقم (٥٤٥/ص) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٢٠ وحسب الأوليات المقدمة لها من قبل الجهتين .

### مهام وواجبات قسم العقود الحكومية (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [خلال زيارتنا إلى وزارة الصناعة والمعادن لاحظنا إن شعبة العقود الحكومية التابعة لقسم القانونية لا تقوم بالاحتفاظ بكافة أوليات العقود لديها ويتم الاحتفاظ بها لدى الدائرة المنفذة للعقد ] .

### رد الإدارة :

أجابت وزارة الصناعة والمعادن / دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق بموجب الكتاب المرقم (٥٢٨٨) والمؤرخ في ٢٠١٥/٢/٤ ومرفقه مذكرة الدائرة القانونية المرقمة (٢٥١٧) والمؤرخة في ٢٠١٤/١٢/١ ، انه تم الأخذ بالملاحظة والعمل بموجبها اعتباراً من ٢٠١٣/١/١ ، حيث يتم حفظ العقود التي تبرم من قبل الوزارة (كطرف أول) في قسم الاتفاقيات والعقود المرتبطة بالدائرة القانونية .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوزارة حيث تم الاحتفاظ بالعقود التي تبرم من قبل الوزارة كطرف أول في الوزارة أما باقي العقود التي تخص التشكيلات فيتم حفظها لدى تلك التشكيلات .

## الشركة العامة للتبوغ والسكائر

### التخصيص المالي (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعقد تجهيز ونصب وتشغيل منظومة ترطيب لمخزن التبوغ ، لاحظنا عدم وجود تخصيص مالي لشراء مواد أولية ملحقمة لإكمال انجاز نصب أجهزة الترطيب وهذا مخالف للفقرة - أولاً - جـ من المادة (ثالثاً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية الذي ينص على ضرورة توفر التخصيص قبل الدخول في التعاقد ] .

### رد الإدارة :

بينت وزارة الصناعة والمعادن / دائرة الرقابة والتدقيق بموجب الكتاب المرقم (٥٢٨٨) والمؤرخ في ٢٠١٥/٢/٤ ومرفقه مذكرة حسابات الخطة المؤرخة في ٢٠١٤/١٢/١٥ ، إن عقد تجهيز ونصب وتشغيل منظومة ترطيب لمخزن التبوغ هو ضمن تخصيصات الموازنة الاستثمارية .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الشركة العامة للتبوغ والسكائر حيث إن تخصيصات العقد ضمن تخصيصات الموازنة الاستثمارية علماً إن الشركة تجاوزت ملاحظة شركة التدقيق في العقود اللاحقة وحسب ما أظهرته نتائج متابعتها .

## لجنة فتح العطاءات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعقد تجهيز ونصب وتشغيل منظومة ترطيب لمخزن التبوغ لاحظنا عدم تشكيل لجنة فتح العطاءات وهذا مخالف للمادة (سادساً) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ ، الأمر الذي يؤثر على حيادية العملية التعاقدية ] .

### رد الإدارة :

أجابت وزارة الصناعة والمعادن / دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق بموجب الكتاب المرقم (٥٢٨٨) والمؤرخ في ٢٠١٥/٢/٤ ، إن الشركة العامة للتبوغ والسكائر قامت بتوجيه دعوة مباشرة خاصة بمنظومة الترطيب لمخزن التبوغ وتمت المصادقة على الإحالة من قبل مجلس إدارة الشركة بالجلسة المؤرخة في ٢٠١٣/٦/١٣ وبموجب القرار رقم (١) ، وادناه الشركات التي وجهت لها الدعوة المباشرة :

- شركة الهلال الصناعية

- الشركة العامة للتصاميم والاستشارات الصناعية

- شركة صقر الصقور للتجارة العامة .

علماً أن هناك أمر إداري بالمرقم (٦٧٥٢) في ٢٠١٢/١٢/١٣ يتضمن تشكيل اللجان في الشركة العامة للتبوغ والسكائر للسنة المالية / ٢٠١٣ ومن ضمنها (لجنة فتح العطاءات) .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الشركة العامة للتبوغ والسكائر حيث تم اطلاعها على الأمر الإداري الخاص بتشكيل اللجان في الشركة والتأكد من تشكيل لجنة فتح العطاءات ضمن اللجان الواردة بالأمر .

### عقد تجهيز توليفة تبوغ (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعقد تجهيز توليفة تبوغ الموقع في ٢٠١٣/٦/١٢ بمبلغ (٩٩٠٠٠٠) دولار أمريكي لاحظنا أن هناك تأخر في فتح الاعتماد المستندي حيث كان تاريخ فتح الاعتماد في ٢٠١٣/١٠/٢٤ الأمر الذي أدى إلى التأخر في التجهيز علما إن تاريخ الانجاز التعاقد في ٢٠١٣/١٢/٤].

### رد الإدارة :

أجابت وزارة الصناعة والمعادن / دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق بموجب الكتاب المرقم (٥٢٨٨) والمؤرخ في ٢٠١٥/٢/٤ ومرفقها إجابتي الشركة العامة للتبوغ والسكائر / القسم التجاري المؤرختين في (١١/٣ و ٢٠١٤/١٢/١٨) على التوالي ، إن البنوك المراسلة تعتمد سياسات داخلية كمنهج لتسيير أعمالها وعلى ضوء ذلك اعتمد بنك (أبو ظبي الإسلامي ) سياسة داخلية لمصرفه بأن يرفض التعامل مع الاعتمادات الخاصة بالتبوغ بحسب نظرتة للشريعة الإسلامية وعليه أعيد الاعتماد من مصرفه إلى المصرف العراقي للتجارة والذي باشر بالبحث عن بنك مراسل آخر مما أدى ذلك إلى تأخر فترة فتح الاعتماد .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الشركة العامة للتبوغ والسكائر بأن التأخير كان بسبب استبدال البنك المراسل .

### المدد الإضافية الممنوحة للشركات ( عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعينة من العقود الخاصة بالمشروع لاحظنا إن المدد الإضافية الممنوحة للشركات المتعاقد معها لتنفيذ المشروع يتجاوز في بعض الحالات مدة العقد الأصلية ، إن سبب ذلك هو وجود تداخل بين الأعمال المنفذة والخاصة بالمشروع وعدم تهيئة موقع العمل بالكامل. إن عدم وجود سقف زمني يحدد نسب المدد الإضافية من شأنه إعطاء فرصة لاستغلال تلك الثغرة في التعليمات وبالتالي تعطيل تنفيذ المشاريع بشكل كبير والتأخر في انجازها ، والأمثلة الآتية تمثل عينة تم مراجعتها :

اسم العقد	تاريخ توقيع العقد	تاريخ الانجاز التعاقد	مدة العقد	المدد الإضافية	نسبة الإضافة على مدة العقد
تجهيز ونصب وتشغيل منظومة تكييف متكاملة في القاعة الإنتاجية / ١	٢٠١٣/١/٢٣	٢٠١٣/٢/١١	٩٠ يوم	٦٠ يوم	٦٧ %
تجهيز ونصب وتشغيل منظومة ترطيب لمخزن التبوغ	٢٠١٣/٦/٢٠	٢٠١٣/٨/٢٩	٦٠ يوم	٦٠ يوم	١٠٠ %

### رد الإدارة:

أجابت وزارة الصناعة والمعادن / دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق بموجب الكتاب المرقم (٥٢٨٨) والمؤرخ في ٢٠١٥/٢/٤ إن الشركة العامة للتبوغ والسكائر بينت بموجب كتابها المرقم (٥٠٢) والمؤرخ في ٢٠١٥/١/٢٥ ما يلي :

اسم العقد	تاريخ توقيع العقد	مدة العقد	المدد الإضافية	التفاصيل
تجهيز ونصب وتشغيل منظومة تكييف متكاملة في القاعة الإنتاجية/١	٢٠١٣/١/٢٣	٩٠ يوم	٦٠ يوم	- سبق وان قامت الشركة بالتعاقد مع عدة شركات لغرض تأهيل القاعة الإنتاجية في معامل بغداد المخصصة لنصب الخط الإنتاجي الجديد الذي تم التعاقد عليه من قبل الشركة ولتحقيق السرعة بإنجاز الأعمال الخاصة بتأهيل القاعة الإنتاجية قبل وصول الخط المذكور الأمر الذي أدى إلى حدوث تداخل بين الأعمال المنفذة من قبل الشركات لغرض التأهيل والى توقف بعض تلك الأعمال.
تجهيز ونصب وتشغيل منظومة ترطيب لمخزن التبوغ	٢٠١٣/٦/٢٠	٦٠ يوم	٦٠ يوم	- سيتم العمل وفقاً لما ورد بتوصية شركة التدقيق بأن يكون اعداد جداول التنفيذ ومخططات تنفيذ العمل بشكل لا يحدث تداخل بين الاعمال المنفذة لمختلف العقود وبالتالي يؤدي الى توقف الاعمال وتاخرها



### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق علماً إن العقود المشار إليها في الملاحظة قد تم انجازها كما إن الملاحظة تم تجاوزها في العقود اللاحقة للشركة العامة للتبوع والسكائر .

### الشركة العامة للتصاميم وتنفيذ المشاريع

#### المشاريع المتوقفة والمجمدة (منخفضة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعقود الشركة العامة للتصاميم وتنفيذ المشاريع لاحظنا إن هناك مشاريع متوقفة تم صرف مبلغ (٧٣٩) مليون دينار على هذه المشاريع لغاية ٢٠١١ إلا أنها ما زالت متوقفة لغاية ٢٠١٣/١٢/٣١ حيث كانت هذه المشاريع كما يلي:

- ١- موقع كاربونات الصوديوم / محافظة الانبار .
- ٢- موقع المجمع البتروكيمياوي رقم ٢ / محافظة بابل.
- ٣- موقع توسيع المجمع الفوسفاتي في القائم / الانبار.
- ٤- موقع المركبات الصناعية في كبيسة / الانبار .

#### رد الإدارة:

أجابت وزارة الصناعة والمعادن / دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق بموجب الكتاب المرقم (٥٢٨٨) والمؤرخ في ٢٠١٥/٢/٤ ، إن الشركة العامة للتصاميم وتنفيذ المشاريع قامت بإجراء عدة مراسلات رسمية لغرض تصفية المشاريع المتوقفة وإن هذه المشاريع قد تم رفعها من الخطة الاستثمارية منذ عام ٢٠١٢/ من قبل وزارة التخطيط حيث كانت المبالغ المخصصة سابقاً تصرف لأغراض الإدامة الموقعية (أجور ، حراسات ، نقل ، مصاريف إدارية ، ... الخ) وأدناه ملخص عن تلك المشاريع :

- **مشروع موقع كاربونات الصوديوم / محافظة الانبار :** تم نقل خط النورة من المشروع إلى موقعه الأصلي في الشركة العامة للسمنت الجنوبية / معمل نورة كربلاء وإرجاع السكك الحديدية إلى الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية بموجب موافقات أصولية علماً إن الكوادر التابعة لتلك المواقع وقد تم الاستفادة منها في المشاريع المختلفة التي تنفذها الشركة .

- **مشروع موقع المجمع البتروكيمياوي رقم (٢) / محافظة بابل :** تعرض موقع المشروع بعد أحداث سنة ٢٠٠٣ للعمليات العسكرية وأعمال السلب والنهب بالكامل وأنه حالياً عبارة عن قطعة ارض خالية من الموجودات ، وبالنسبة لكوادر المشروع فقد تم توزيع عدد منهم على أقسام الشركة ومنهم من تم نقله إلى وزارات أخرى والمتبقي (٦٠) موظف وحسب ما ورد بكتاب الشركة المرقم (٢٢٤٧) و المؤرخ في ٢٠١١/٦/١٥ .

- **مشروع موقع توسيع المجمع الفوسفاتي في القائم / محافظة الانبار :** تعرض موقع هذا المشروع بعد أحداث سنة ٢٠٠٣ للعمليات العسكرية وأعمال السلب والنهب وتم تكليف كادر الموقع بأعمال تخص مشاريع الشركة في القائم وحسب ما ورد بكتاب الشركة المرقم (٢٢٤٧) والمؤرخ في ٢٠١١/٦/١٥ .

- **مشروع موقع المركبات الصناعية في كبيسة :** تعرض موقع المشروع بعد أحداث سنة ٢٠٠٣ للعمليات العسكرية وأعمال السلب والنهب وإن عدد منتسبيه قليل جداً تم نقلهم لموقع القائم والمتبقي من موجوداته عبارة عن أثاث مكتبي مستهلك فقط وحسب ما ورد بكتاب الشركة المرقم (٢٢٤٧) والمؤرخ في ٢٠١١/٦/١٥ .

### متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية إن المشاريع المتوقفة والمجمدة تم إدراجها باسم مشروع واحد هو (إدامة مواقع المشاريع) البالغ رصيدها (٧٣٩) مليون دينار تخص المبالغ المصروفة لغاية سنة ٢٠١١ حيث كانت المصاريف لأغراض الإدامة الموقعية (أجور ، حراسات، نقل ، صيانة ) وبتخصيص سنوي يتم من قبل وزارة التخطيط وقد تم رفع المشروع من خطة الوزارة لعام ٢٠١٢ بموجب كتاب وزارة التخطيط/ قسم المشاريع المرقم (م ش / ١١٧) والمؤرخ في ٢٠١٢/٧/٩ ولم يتم إدراجه ضمن الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٢ .

## المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

### الحسابات الختامية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال الاطلاع على حسابات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لاحظنا تأخر المفوضية في أنجاز الحسابات الختامية لغاية تاريخ زيارتنا في ٢٠١٤/٨/٣ لم يتم انجاز الحسابات والمصادقة عليها من قبل ديوان الرقابة المالية . وهذا مخالف للقسم الأول - (٥) من تعليمات تنفيذ الموازنة ].

### رد الإدارة :

أجابت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات / الدائرة المالية بموجب الكتاب المرقم (م/١٩١) والمؤرخ في ٢٠١٥/٢/١٩، انه نتيجة الجهود المبذولة من قبل الادارة الانتخابية ومتابعة هيئة الرقابة المالية فيما يخص البيانات المالية وتصفية الموقوفات فقد تمت مصادقة ديوان الرقابة المالية الاتحادي على البيانات المالية للمفوضية للسنتين (٢٠١٠ ، ٢٠١١) وأن البيانات المالية لسنة ٢٠١٢ قيد التدقيق من قبل هيئة الرقابة المالية علما إن المفوضية قد أرسلت البيانات المالية للسنتين (٢٠١٢ و ٢٠١٣) إلى ديوان الرقابة المالية الاتحادي .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لعدم قيام المفوضية بتقديم بياناتها المالية بصيغتها النهائية في الموعد المحدد لها وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في العديد من التقارير الرقابية وكما مبين أدناه :

رقم التقرير	تاريخه	موضوع التقرير	رقم الفقرة
٢٤٢٧	٢٠١٤/٢/١١	البيانات المالية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لسنة ٢٠٠٩	(١)
١٧٨٥٩	٢٠١٤/٩/٢٤	البيانات المالية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لسنة ٢٠١٠	(١)
٢٤٢٩	٢٠١٥/٢/٩	البيانات المالية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لسنة ٢٠١١	(١)

### المطابقات المصرفية (عالية / مكررة) :

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا للمطابقات المصرفية ، لاحظنا وجود مبالغ موقوفة ومتركمة في هذه المطابقات منذ عام ٢٠٠٩ ولم تتم معالجتها بعد . مثال ذلك :

رقم الحساب	المبلغ الموقوف	عملة الحساب
١٠٣٩	٩٧،٤٤٩،٢٧٤	دولار أمريكي
١٢٧	٣٨٤،٦٠٠،٩٨٩	دينار عراقي
١١١	٤١،١٩٥،٩٥٥،٠٦٩	دينار عراقي
١١٢	٢،٦٥٣،١٤٣،٢٢٧	دينار عراقي

إن عدم معالجة هذه المبالغ العالقة في المطابقات المصرفية دليل على ضعف نظام الرقابة على حسابات البنوك ، مما قد يؤدي إلى تراكم الفروقات بين أرصدة المفوضية والبنوك .

### رد الإدارة :

أجابت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات / الدائرة المالية بموجب الكتاب المرقم (م/١٩١) والمؤرخ في ٢٠١٥/٢/١٩، أنه تم تصفية أغلب الموقوفات الظاهرة في الكشوفات المصرفية خلال الفترات اللاحقة وتشكيل لجنة موسعة لغرض انجاز كافة المطابقات الخاصة بالمصرف العراقي للتجارة .

### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية أن أغلب المطابقات المصرفية لا زالت تظهر العديد من الموقوفات وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في العديد من التقارير الرقابية وكما مبين أدناه :

رقم التقرير	تاريخه	موضوع التقرير	رقم الفقرة
٢٤٢٧	٢٠١٤/٢/١١	البيانات المالية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لسنة ٢٠٠٩	(٥ - ب)
١٧٨٥٩	٢٠١٤/٩/٢٤	البيانات المالية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لسنة ٢٠١٠	(٥ - ب)
٢٤٢٩	٢٠١٥/٢/٩	البيانات المالية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لسنة ٢٠١١	(٦ - ب)

### أرصدة السجلات (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لميزان المراجعة الموحد لشهر كانون الأول لسنة ٢٠١٢ ، لاحظنا وجود أرصدة بعكس طبيعتها المحاسبية وذلك لعدم ترحيل الأرصدة الافتتاحية عند تحويل المفوضية من نظام المنح إلى النظام اللامركزي . مثال ذلك : حساب نقدية لدى الصندوق ، والمصرف العراقي للتجارة ، ونقدية لدى الأمانات ، وسلف الأفراد العاملين ، وسلف مستديمة للصرف النقدي / نثرية ، وأمانات متنوعة أخرى ] .

### رد الادارة :

أجابت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات / الدائرة المالية بموجب الكتاب المرقم (م/١٩١) والمؤرخ في ٢٠١٥/٢/١٩ ، أنه تم إجراء اللازم وذلك بنقل أرصدة حساب المنح إلى السجلات وحسب كتاب وزارة المالية المرقم (١٣٨١) والمؤرخ في ٢٠١٤/١/٢٣ وبموجب القيد المرقم (١٨٨) والمؤرخ في ٢٠١٤/٨/١٩ .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبينت انه تم تجاوز الملاحظة خلال سنة ٢٠١٤/ بتدوير الأرصدة الافتتاحية لحساب المنح حسب كتاب وزارة المالية المرقم (١٣٨١) والمؤرخ في ٢٠١٤/١/٢٣ وبموجب مستند القيد المرقم (١٨٨) والمؤرخ في ٢٠١٤/٨/١٩ .

### تدني نسبة الصرف من الموازنة التشغيلية (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لكشف المصروفات النهائي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٣ ، لاحظنا إن نسبة الصرف الفعلي من الموازنة التشغيلية قد بلغت (٤٩ %) . إن عدم صرف المبالغ المخصصة ضمن الموازنة التشغيلية يؤدي إلى حجز تخصيصات دون الاستفادة منها من قبل المفوضية أو من قبل أي جهة أخرى . كذلك ، فإن تدني نسبة الصرف خلال العام يعتبر مؤشراً على سوء التخطيط والتقدير من قبل المفوضية أثناء وضع الموازنة ] .

### رد الادارة :

أجابت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات / الدائرة المالية بموجب الكتاب المرقم (م/١٩١) والمؤرخ في ٢٠١٥/٢/١٩ ، أنه تم ضغط النفقات وترشيدها استناداً إلى تعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٣ ، كما إن المبالغ المقدرة التي جرى وضعها لصرف رواتب موظفي الاقتراع ومراكز التسجيل لم يتم صرفها بسبب تأخر تثبيت موظفي المراكز وبالتالي أدى ذلك إلى عدم الاستفادة من المبالغ المتجمعة .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في معظم التقارير الرقابية الخاصة بالبيانات المالية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وكما مبين أدناه :

رقم التقرير	تاريخه	موضوع التقرير	رقم الفقرة
٢٤٢٧	٢٠١٤/٢/١١	البيانات المالية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لسنة ٢٠٠٩	(٣ - أ)
١٧٨٥٩	٢٠١٤/٩/٢٤	البيانات المالية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لسنة ٢٠١٠	(٤ - أ)
٢٤٢٩	٢٠١٥/٢/٩	البيانات المالية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لسنة ٢٠١١	(٤ - أ)

### سلف وأمانات (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا للسجلات المالية للمفوضية ، لاحظنا وجود أمانات تخص سنوات سابقة بلغت (٧٣٢، ١٣١، ٥٦٠، ١٠) دينار عراقي ، كما لاحظنا وجود سلف تخص سنوات سابقة ومتراكمة منذ عام ٢٠٠٨ لم يتم تصفيتهما بلغت (٨٥٣، ٣٩٢، ٧٣١) دينار عراقي وذلك خلافا لقرار مجلس الوزراء رقم (٣٧٣٦٠) بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٩ والذي ينص على وجوب تصفية السلف وان تقوم الجهة المسؤولة بفرض غرامات على تأخر تسوية السلف للموظفين ، إذ نصت التعليمات أن يتم فرض غرامات قدرها (٧ %) .

### رد الإدارة :

أجابت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات / الدائرة المالية بموجب الكتاب المرقم (١٩١/م) والمؤرخ في ٢٠١٥/٢/١٩ ، انه بعد ورود موافقة وزارة المالية على إجراء القيد الخاص بأرصدة حساب المنح ونقلها إلى حسابات النظام اللامركزي تم العمل على تصفية مبالغ ضخمة جدا من الأمانات كذلك العمل جاري على تصفية السلف الموقوفة واحتساب الغرامات البالغة (٧%) .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لا زالت هناك العديد من الأرصدة الموقوفة بحسابي السلف والأمانات وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقارير الرقابية المبينة أدناه :

رقم التقرير	تاريخه	موضوع التقرير	رقم الفقرة
٢٤٢٧	٢٠١٤/٢/١١	البيانات المالية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لسنة ٢٠٠٩	(٦ - أ ، ب)
١٧٨٥٩	٢٠١٤/٩/٢٤	البيانات المالية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لسنة ٢٠١٠	(٦)
٢٤٢٩	٢٠١٥/٢/٩	البيانات المالية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لسنة ٢٠١١	(٦ - أ)

### أرشفة ملفات العقود (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لنظام أرشفة العقود القائمة لدى المفوضية ، لاحظنا ما يلي:

- عدم وجود إضبارة موحدة خاصة بالعقود ، إذ إن أوليات العقد تكون مجزأة ، حيث يتم الاحتفاظ بمحاضر لجان الفتح والتحليل والعقود في خزانة خاصة لدى مدير قسم المناقصات ، وعطاءات الشركات الفائزة لدى احد الموظفين، ويتم الاحتفاظ بالتأمينات الأولية والنهائية لدى موظف آخر .
- وجود العديد من النسخ المكررة لبعض الوثائق بالإضافة إلى عدم القيام بترتيب وثنائك الملف حسب تسلسل معين وبالتالي لا يمكن دراستها وفهمها بسهولة .
- احتواء ملف العقد على وثائق تخص عقود أخرى .

### رد الإدارة :

أجابت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات / الدائرة المالية بموجب الكتاب المرقم (م/١٩١) والمؤرخ في ٢٠١٥/٢/١٩، تم اعتماد وأرشفة العقود وكافة الأوليات الخاصة بها وفق برنامج وسيرفر خاص طبقاً للأرشفة الحديثة .

### متابعة الهيئة الرقابية :

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص الفقرة الأولى من الملاحظة : أنها تؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق لعدم وجود اضبارة موحدة خاصة بالعقود .
  - فيما يخص الفقرة الثانية من الملاحظة : أنها تؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق لوجود نسخ مكررة لبعض الوثائق .
  - فيما يخص الفقرة الثالثة من الملاحظة : أنها تؤيد ما ورد بملاحظة شركة التدقيق لاحتواء ملف العقد على وثائق تخص عقود أخرى .
- وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في العديد من التقارير الرقابية ومنها التقارير المبينة أدناه :

رقم التقرير	تاريخه	موضوع التقرير	رقم الفقرة
٨٣٣٩	٢٠١٤/٥/٧	نتائج تدقيق العقد المرقم (١٥)	(١٠)
٢٣٢٧	٢٠١٤/٢/١٠	عقود طباعة وتجهيز مستلزمات العملية الانتخابية لانتخابات مجالس المحافظات لسنة ٢٠١٣	(٣)
٨١٢٨	٢٠١٥/٥/٥	إجراءات التعاقد للعقد المرقم ٢٠١٤/٢٣	(٣)

## الوقف السنّي

### تأريخ توقيع العقود (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال تدقيقنا لاحظنا ، في بعض الحالات وجود عقود تم توقيعها بعد فترة الـ ١٤ يوما المسموح بها حسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ - ملاحظة ٢٠ / ب) والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوما من صدور الإحالة ، مثال على ذلك :

تفاصيل العقد	اسم الشركة المنفذة	مبلغ العقد (دينار عراقي)	تاريخ الإحالة	تاريخ توقيع العقد
صيانة جوامع الطوز الإيمان قباء/الفردوس/الشهداء/إبراهيم/ الوهاب	قلاع آسيا	٣٨٤،١١١،٠٠٠	٢٠١٣/٥/٧	٢٠١٣/٧/٧
صيانة وتأهيل جوامع في بغداد / المصطفى/ الغفور/ الملوكي	البروج المعمارية	٤٩٥،٤٦٣،٠٠٠	٢٠١٣/٥/٢٧	٢٠١٣/٧/٤
صيانة جوامع الفلوجة / الرحمن الرحيم/ خالد ابن الوليد/ معاذ ابن جبل	سنا النهرين	١٧٦،٧٨٩،٠٠٠	٢٠١٣/٥/٧	٢٠١٣/٥/٣٠

### رد الادارة:

أجاب ديوان الوقف السنّي / دائرة الشؤون الهندسية بموجب الكتاب المرقم (٩٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٠/٣٠، تعد قرارات الإحالة نافذة من تاريخ تبليغ من ترسو عليه المناقصة توقيع العقد مدة لا تتجاوز (١٤) يوم من تاريخ التبليغ وبعد انتهاء هذه المدة تقوم الدائرة بتوجيه إنذار إلى الشركة المتعاقدة لغرض استكمال متطلبات التعاقد خلال مدة (١٥) يوم كإنذار ووفقا للفقرة (ج) عشرون المادة (٧) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ وبعد توقيع الشركة أو المقاول يتم إرسال كافة الأوليات بدفتر ذمة إلى مكتب المفتش العام لغرض تدقيقها وبيان صحة وسلامة الإجراءات ليتم التوقيع عليها من قبل المدير العام أخيرا وهو التاريخ الذي يبدأ فيه نفاذ العقد وسريانه، وان ديوان الوقف يسعى قدر الإمكان للالتزام بالمدد المحددة بالتعليمات .

### متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص عقد صيانة جوامع/الطوز/الإيمان/قباء/الفردوس/الشهداء/إبراهيم/ الوهاب والموقع مع شركة قلاع آسيا : قام الوقف السنّي بإصدار الكتاب المرقم (٦٨٤١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢ إلحاقا بكتاب الإحالة المرقم (٤٨٥٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/٧ والذي تضمن تعديل مبلغ الإحالة الخاص بالعقد المذكور ، وقد تم اعتبار تاريخ الإحالة بموجب تاريخ الكتاب الأخير وهو في ٢٠١٣/٧/٢، علما أن العقد قد تم تدقيقه وصدر عنه التقرير الرقابي المرقم (٢٤٩٤٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/٤.

- فيما يخص عقد صيانة وتأهيل جوامع في بغداد / المصطفى/ الغفور/ الملوكي والموقع مع شركة البروج المعمارية : فأنها تؤيد وجود تأخير لمدة (٩) يوم بعد انتهاء مدة السماح ومدة الإنذار دون قيام ديوان الوقف بتوضيح ذلك وقد تم تدقيق العقد وصدر عنه التقرير الرقابي المرقم (٢٤٩٤٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/٤.

- فيما يخص عقد صيانة جوامع الفلوجة / الرحمن الرحيم/ خالد ابن الوليد/ معاذ ابن جبل والموقع مع شركة سنا النهرين : قام الوقف السنّي بتوجيه إنذار إلى الشركة بموجب الكتاب المرقم (١٥٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/٥/٢١ وتم توقيع العقد ضمن مدة السماح الثانية بعد الإنذار والبالغة (١٥) يوم حسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ ، علما انه قد تم تدقيق العقد وصدر عنه التقرير الرقابي المرقم (٢١٧٤٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/١٣.

### سلف وأمانات (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لسجلات ديوان الوقف السنّي ، لاحظنا وجود أمانات تخص سنوات سابقة بلغت (٣٨٦، ٧٣٣، ٨٨٩، ٥) دينار عراقي كما لاحظنا وجود سلف تخص سنوات سابقة ومتراكمة منذ عام ٢٠٠٨ لم يتم تصفيتيها بلغت (٥٥٨، ٩٧٠، ٤٧٤، ٣) دينار عراقي وذلك خلافا

لقرار مجلس الوزراء رقم (٣٧٣٦٠) بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٩ والذي ينص على وجوب تصفية السلف وان تقوم الجهة المسؤولة بفرض غرامات على تأخر تسوية السلف للموظفين ، إذ نصت التعليمات إن يتم فرض غرامات قدرها (٧ %) .

#### رد الإدارة :

أجاب ديوان الوقف السني / الدائرة الإدارية والمالية بموجب الكتاب المرقم (١٦١٢٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٢ ، انه ضمن مبلغ الأمانات الوارد في ملاحظة شركة التدقيق تأمينات أولية للمقاولين تتعلق بتنفيذ المشاريع بمقدار (٢٦٨٣٢٨٥٩٥١) دينار تصرف على شكل دفعات عند تنفيذ المشروع أما الباقي فهي أمانات رواتب معادة تعود لسنوات سابقة للمنتسبين من موظفين ورجال دين وخدم الجوامع المعتقلين والمفقودين الذين لم يستدل على أيه معلومات عنهم ، ويتم تصفياتها عند متابعة المعاملة من قبل عوائلهم ومطالبتهم بصرف الرواتب المستحقة وبموجب الإجراءات القانونية اللازمة لذلك ويتم تعديل قيد الرواتب الأمانات بعد مرور خمسة سنوات عند عدم مطالبة مستحقيها إلى الإيراد النهائي لسنوات سابقة . أما السلف البالغة (٣٤٧٤٩٧٠٥٥٨) دينار فأنها تتعلق بسلفة منظمة الأمم المتحدة (منظمة اليونسكو) والبالغة (١٩٦٤٦٤٣٥٣٨) دينار والفرق يمثل سلف متفرقة تتعلق بفرق صرف السلفة المسددة في بداية السنة اللاحقة نقداً وقد سجلت موقوفة في الحسابات للسنة السابقة إضافة إلى وجود سلف متعذر تحصيلها تم رفعها إلى وزارة المالية ومجلس الوزراء وديوان الرقابة المالية الاتحادي بموجب الكتاب المرقم (١١٨١٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/٨/٥ ولم ترد الإجابة عنه لغاية تاريخه.

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة الوقف السني .

#### عدم تهيئة المواقع المخصصة لإقامة المشاريع (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعينة من عقود ديوان الوقف السني ، لاحظنا إن الديوان قام بإبرام بعض العقود لتنفيذ مشاريع دون تهيئة الأراضي المخصصة لتنفيذها ، إذ إن بعض تلك الأراضي كانت مستغلة من قبل الغير ولم يقم الديوان بإزالة تلك التجاوزات قبل إبرام العقود، مما أدى إلى تأخير تنفيذ المشاريع أو توقف بعضها لعدم إمكانية إزالة تلك المعوقات في الوقت المناسب ، وهذا يخالف تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ [ المادة الثالثة – أولا – الفقرة (و – ز) ]، والتي تنص على :

و – إزالة المشاكل القانونية والمادية إن وجدت في موقع العمل عند تنفيذ مقاولات الأشغال العامة بما في ذلك إجراءات استملاك الموقع.

ز – إن يكون الموقع جاهزاً للمباشرة بالعمل فيه كلاً أو جزءاً بما ينسجم والمنهاج الزمني المقرر .  
إن عدم تهيئة المواقع المخصصة لإقامة مشاريع المحافظة قبل إبرام العقود هو دليل على عدم وجود دراسة مناسبة للتأكد من توفير كل مستلزمات عملية التعاقد ، وبالتالي قد يؤدي إلى تأخير انجاز تلك المشاريع في الوقت المناسب حسب ما هو مخطط ، فضلاً عن إمكانية إقامة دعاوي قضائية من قبل الغير نتيجة الإخلال ببنود العقد ، والجدول الآتي يوضح أمثلة على تلك العقود :

اسم المشروع	اسم الشركة	مبلغ العقد دينار عراقي
هدم وإعادة بناء جامع بروانه – حديثة	شركة عين القطر للمقاولات	١٣٤،٤١١،٠٠٠
قاعة ومحلات وضوء جامع نينوى الكبير	شركة الحسون للمقاولات	٩٨،١٥٠،٠٠٠

#### رد الإدارة:

أجاب ديوان الوقف السني / دائرة الشؤون الهندسية بموجب الكتاب المرقم (٩٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٠/٣٠ ، سيتم الالتزام في العقود اللاحقة بما ورد بملاحظة شركة التدقيق وتوصيتها بتهيئة المواقع قبل الإعلان عن المناقصات لتلافي تأخير الانجاز.

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وأكدت على ضرورة الالتزام بـ [المادة الثالثة – أولاً – الفقرة (و – ز)] من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ بتهيئة المواقع المخصصة لإقامة المشاريع قبل إبرام العقود.

### تغيير المخططات والتصاميم بعد التعاقد (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعينة من العقود ، لاحظنا وجود تغييرات كثيرة في تصاميم ومواصفات بعض المشاريع بعد عملية التعاقد ، مثل تغيير بعض المواصفات والمخططات المطلوبة أو تغيير في المساحات لكي تتناسب مع حجم المشاريع ، وهذا يدل على عدم وجود دراسة كافية مبنية على أسس علمية لتنفيذ تلك المشاريع مما يؤدي إلى تأخير إنجازها . إن ذلك مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية (المادة الثالثة – أولاً – الفقرة (ب – د)) والتي تنص على :

ب – وجود دراسة محدثة عن الكلفة التخمينية للمشروع أو العقد المطلوب تنفيذه ضمن تقرير دراسة الجدوى بغية استخدامها كمقياس عند تحليل العطاءات وترسية العقود على إن تراعى السرية في ذلك.

د – إن تكون الشروط والمواصفات وجداول الكميات والخرائط وغير ذلك مما هو ضروري للتنفيذ جاهزة ودقيقة لتجنب إجراء التغييرات أو الإضافات أثناء التنفيذ .  
والجدول الآتي يوضح أمثلة على تلك العقود :

اسم المشروع	اسم الشركة	قيمة العقد دينار عراقي
بناء ثانوية احمد بن حنبل الإسلامية في جامع شاكر العبود – السيدية	شركة محمد فرحان المحمدي	٣٧٥ ، ٦٤٨ ، ٠٠٠
بناء قاعة المناسبات في جامع مصعب بن عمير – الفلوجة	شركة دار المعارف للمقاولات	١٤٩ ، ٥٨٥ ، ٠٠٠
أعمال ميكانيكية وكهربائية لبنانية رئاسة الديوان	شركة المحاسن للمقاولات	٨ ، ٨٦٤ ، ٨٥٤ ، ٠٠٠

### رد الإدارة :

أجاب ديوان الوقف السني / دائرة الشؤون الهندسية بموجب الكتاب المرقم (٩٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٠/٣٠ ، انه تحدث في بعض الأعمال تغييرات أمنية وتوجيهات من قبل المسؤولين يترتب عليها إجراء تغيير خلال التنفيذ وهذا أمر طبيعي وسيتم السيطرة على مثل هذه الأمور قدر المستطاع وبالنسبة لتوصية الشركة بتدريب الكوادر فهناك دورات تخصصية يتم زج المهندسين والفنيين لغرض تطوير قدراتهم وكفاءتهم .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في العديد من التقارير الرقابية ومنها التقارير المرقمة (٧٧٥٦) ، (٨٦٦١) ، (١٢٨٣٨) ، (١٤١٦٣) ، (١٥٥١٧) والمؤرخة في (٤/٢٣ ، ٥/١١ ، ٧/٧ ، ٨/٤ ، ٢٠١٤/٨/٢١) على التوالي .

### الدعوات المباشرة (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال زيارتنا إلى ديوان الوقف السني لاحظنا أن الديوان قد قام باللجوء إلى أسلوب الدعوة المباشرة لإتمام بعض المشاريع على الرغم من كون هذه المشاريع لا تحمل الطابع التخصصي خلافا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية ( المادة – ٤ – رابعا - أ) مثال على ذلك:



اسم الشركة المنفذة	قيمة العقد/ دينار	اسم العقد
ضوء القنديل	٦,٥٩٦,٥٢٥,٠٠٠	أعمال الموقع و أكساء الشوارع والأعمال الكهربائية وأعمال المجاري الثقيلة وأعمال تصريف مياه الأمطار وأعمال تغذية الماء الحلو وأعمال تكميلية ضرورية لبنانية رئاسة الديوان / جامع أم القرى
جاركس اليابانية	٤٢,٤٢٧,٢٥٥,٠٠٠	جامع نينوى الكبير / نينوى
الشيم العربية	٦٨٢,٤٣٣,٠٠٠	صيانة دار ومكتبة الدكتور محمود خلف جراد إمام وخطيب الحضرة القادرية

#### رد الإدارة:

أجاب ديوان الوقف السني / دائرة الشؤون الهندسية بموجب الكتاب المرقم (٩٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٠/٣٠، انه تم تقليص اللجوء إلى أسلوب الدعوة المباشرة إلى أقصى حد ممكن وللحالات الضرورية والتي تتطلب ذلك فقط ، بالرغم من وجود تعليمات تجيز العمل بها في حالات ضمان السرعة والكفاءة وللاسباب الأمنية والمشاريع ذات الطابع التخصصي.

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة ديوان الوقف السني بتقليص عدد حالات اللجوء إلى أسلوب الدعوة المباشرة في العقود اللاحقة التي ابرمها ديوان الوقف والتأكيد على ضرورة عدم التوسع بهذا الأسلوب مستقبلاً وحصر الأعمال التي تنفذ بطريقة الدعوة المباشرة بأضييق حدودها وعلى وفق الضوابط والشروط الواردة في التعليمات النافذة .

#### الهيكل التنظيمي للديوان (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لقانون الوقف السني رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٢ المنشور في جريدة الوقائع العراقية في العدد (٤٢٥٤) بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٥ ، لاحظنا عدم وجود قسم العقود الحكومية ضمن هيكلية الديوان على الرغم من وجود القسم ضمن الهيكل التنظيمي المعمول به حالياً، على الرغم من أهمية القسم لإدارة عقود الديوان].

#### رد الإدارة:

لم يقيم ديوان الوقف السني ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرتي الهيئة الرقابية المختصة المرقمتين (٧٩) و (٩٣) والمؤرختين في (٢٠١٤/١١/٢ و ١٠/٢٦) على التوالي بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق ولم يقيم ديوان الوقف السني باتخاذ أي إجراء لغرض معالجتها ولغاية تاريخه.

#### مهام وواجبات قسم العقود الحكومية (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال زيارتنا لقسم العقود الحكومية الخاص بديوان الوقف السني لاحظنا أن القسم لا يقوم بجميع مهامه المنصوص عليها في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (١٢) ، وأعمال وزارة التخطيط المرقم (٤٦٣٢) والمؤرخ في ٢٠٠٧/٧/٥ ، حيث كانت المهام موزعة بين الجهات المستفيدة وقسم المشاريع وقسم العقود الحكومية ].

#### رد الإدارة:

أجاب ديوان الوقف السني / دائرة الشؤون الهندسية بموجب الكتاب المرقم (٩٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٠/٣٠ ، إن الحد الأعلى المسموح به لتشكيلات العقود في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة هو تشكيل قسم وان مهام ديوان الوقف يتطلب تشكيل دائرة عقود حكومية لذا تم التنسيق بين قسم العقود وبقية الدوائر لتلافي ذلك وبالشكل الذي يضمن التطبيق السليم للتوجيهات وضمان صحة التعاقدات وبالتنسيق مع مكتب المفتش العام.

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وأكدت على ضرورة الالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ والتعليمات الصادرة من وزارة التخطيط (دائرة العقود الحكومية) .

### عمل لجان دراسة وتحليل العطاءات (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا أن لجان تحليل ودراسة العروض لا تعتمد على نسب ترجيح للمفاضلة بين مقدمي العطاءات لأختيار العطاء الأفضل من الناحية الفنية والمالية للترشيح عند الترسية، خلافاً لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (٧- الفقرة حادي عشر) ، وأعمام وزارة التخطيط المرقم (٤٣٩٨/٧/٤) في ٢٠٠٩/٤/١٤ والخاص بضوابط ومعايير الترجيح الاسترشادي مثال على ذلك :

اسم العقد	الجهة المنفذة	رقم المقابلة	قيمة العقد (بالدينار العراقي)
تجهيز وتركيب مظلات كبيرة للمراقد الدينية	مجموعة العوسج للمقاولات	٢٠١٣/١٩	٤,٧١٦,٠٠٠,٠٠٠
هدم وإعادة بناء مرقد الإمام طلحة بن عبد الله / البصرة	هبة الخير	٢٠١٣/١٩	١,٥٠٤,٥٧١,٠٠٠
تجهيز ونصب وتشغيل مولد KVA (٥٠٠٠)	سرب العرب للتجارة	٢٠١٣/٤	٤,٦٢٥,٠٠٠,٠٠٠
الأعمال التكميلية لجامع ومرقد محمد الجاكيري / سامراء	ارض العاشق	٢٠١٣/٢١	١,٤٢٥,١٥٣,٠٠٠

### رد الإدارة:

أجاب ديوان الوقف السني / دائرة الشؤون الهندسية بموجب الكتاب المرقم (٩٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٠/٣٠ ، إن الفقرة (حادي عشر من المادة – ٧) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ نصت على (يتم إعطاء واحتساب نسب الترجيح للعروض المالية والفنية... الخ) ومن النص يفهم إن العرض المالي والفني يتم فيه تثبيت نسب ترجحية فيما يخص العقود الاستشارية ، أما العقود الإنشائية وعقود التجهيز فأنها تتضمن فقط العرض المالي كون العرض الفني يتم من خلال وضع الدائرة للمواصفات الفنية المطلوبة وفق جدول الكميات المعد من قبلها ويبقى على مقدم العطاء تقديم عرضه المالي من خلال تسعيره لجدول الكميات وبعد توفر الشروط القانونية ومعايير التأهيل المطلوبة في الإعلان تقوم لجان التحليل بترشيح المؤهل وفق أوطأ الأسعار لتحقيق أكبر قدر من الوفر المالي للدائرة.

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت أن العقود الواردة في ملاحظة شركة التدقيق قد سبق وأن تم تدقيقها وصدرت عنها التقارير الرقابية المرقمة (١٤٧٥٤) و(٦٢٥٠) و(١٥٦٣٢) والمؤرخة في (٢٠١٣/٧/١١) ، (٤/٦) و (٢٠١٤/٨/٢٤) على التوالي .

## ديوان الوقف الشيعي

### تدني نسب انجاز بعض العقود (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال زيارتنا إلى ديوان الوقف الشيعي لاحظنا تدني نسب انجاز بعض المشاريع التي تعقد الديوان مع بعض الشركات على تنفيذها بالرغم من انتهاء مدة العقد أو انقضاء فترة طويلة على توقيع العقد . مثال على ذلك ولغاية ٢٠١٤/٦/٣٠ :

تفاصيل العقد	تاريخ الانجاز التعاقدية	مبلغ العقد (دينار عراقي)	مدة العقد	نسبة الانجاز
مسجد المصطفى (ص) في أبو دشير	٢٠١٤/١/٦	٢٧٤ ، ٨٧٠ ، ٠٠٠	١٨٠ يوم	١٥ %
تأهيل جامع الإمام الباقر (ع) / الحر/ كربلاء المقدسة	٢٠١٤/٦/١٥	١١٣ ، ٥٦٠ ، ٠٠٠ ١	١٨٠ يوم	٤ %
جامع ولي الله الأعظم (ع) / الديوانية	٢٠١٤/٤/٣	٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٠٠٠	٢٠٠ يوم	٢٣ %
جامع محمد الجواد (ع) / الدجيل	٢٠١٤/٨/٢١	٦٩٧ ، ٩٣٩ ، ٠٠٠	٣٦٠ يوم	١٨ %
حسينية مصباح الهدى/ كربلاء المقدسة / الجابر	٢٠١٤/٤/٦	٣١٤ ، ٩٨٠ ، ٠٠٠	٢١٠ يوم	٣٤ %

### رد الإدارة:

لم يتم ديوان الوقف الشيعي ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرتي الهيئة الرقابية المرقمتين (٣٤) و (٤٤) والمؤرختين في (١٠/٢٦ و ٢٠١٤/١١/٩) على التوالي وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٤٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٤ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت ما يلي :

- فيما يخص عقد مسجد المصطفى (ص) في أبو دشير : تم تدقيق العقد وصدر عنه التقرير الرقابي المرقم (٢٠٢١٨) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٥ .
- فيما يخص عقد جامع ولي الله الأعظم (ع) / الديوانية : تم تدقيق العقد وصدر عنه التقرير الرقابي المرقم (٢٠٦٦٦) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/٥ .
- فيما يخص عقد جامع مجيد الجواد (ع) / الدجيل : تم تدقيق العقد وصدر عنه التقرير الرقابي المرقم (٢٢٣٤٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٧ .

### الكلفة التخمينية (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعينة من عقود ديوان الوقف الشيعي ، لاحظنا عدم وجود دراسة محدثة عن الكلفة التخمينية خلافاً للفقرة [أولاً - ب من المادة (٣) ] من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ ، مثال على ذلك :

اسم المشروع	مبلغ العقد	الكلفة التخمينية
حسينية البلداوي في مركز مدينة / كربلاء المقدسة	٤٥٣ ، ١٦٥ ، ٠٠٠	٧٨٥ ، ٢٣٣ ، ٧٠٠
الكرفان الخاص بمديرية شرطة FBS / الديوانية	١٧ ، ٤٣٧ ، ٠٠٠	٢٣ ، ٥٨٣ ، ٠٠٠

### رد الإدارة:

لم يتم ديوان الوقف الشيعي ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرات الهيئة الرقابية المرقمة (٣٤ ، ٣٥ ، ٤٤) والمؤرخة في (١٠/٢٦ و ٢٠١٤/١١/٩) على التوالي وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٤٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٤ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أظهرت نتائج تدقيقها لعقود ديوان الوقف الشيعي لسنة ٢٠١٤ صحة الملاحظة وقد تم الإشارة إليها في التقريرين الرقابيين المرقمين (٢٠٩٢٩) و (٢١٧٨٢) والمؤرخين في (١١/ ١٦ و ٢٠١٤/١١/٢٧) على التوالي .

### تغيير المخططات والتصاميم بعد التعاقد ( عالية / جديدة )

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعينة من العقود ، لاحظنا وجود تغييرات كثيرة في تصاميم ومواصفات بعض المشاريع بعد عملية التعاقد ، مثل تغيير بعض المواصفات والمخططات المطلوبة أو تغيير في المساحات لكي تتناسب مع حجم المشاريع ، وهذا يدل على عدم وجود دراسة كافية مبنية على أسس علمية لتنفيذ تلك المشاريع مما يؤدي إلى تأخير انجازها . إن ذلك مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية ] المادة الثالثة - أولا - الفقرة (ب - د) [ والتي تنص على :

ب - وجود دراسة محدثة عن الكلفة التخمينية للمشروع أو العقد المطلوب تنفيذه ضمن دراسة الجدوى بغية استخدامها كمقياس عند تحليل العطاءات وترسية العقود على إن تراعى السرية في ذلك .

د - إن تكون الشروط والمواصفات وجداول الكميات والخرائط وغير ذلك مما هو ضروري للتنفيذ جاهزة ودقيقة لتجنب إجراء التغييرات أو الإضافات أثناء التنفيذ .

والجدول الآتي يوضح أمثلة على تلك العقود :

اسم المشروع	اسم الشركة	مبلغ العقد دينار عراقي
مسجد مسلم بن عقيل (ع) / ويسية / مركز الحلة	أم البرتقال	٥٦١ ، ١٧٩ ، ٠٠٠
جامع وحسينية خديجة الكبرى / التاجي أم الجدايل	أعمار الكرماء	١٣٨ ، ٨٩٠ ، ٠٠٠
جامع وحسينية عبد الله الرضيع (ع) بلد	السيل الهادر	١ ، ٢٢٥ ، ٥٨٤ ، ٠٠٠
مسجد الأمام (ع) / بلد	قلعة النهرين	٢٤٤ ، ٨٩٧ ، ٠٠

### رد الإدارة:

لم يرق ديوان الوقف الشيعي ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرتي الهيئة الرقابية المرقمتين (٣٤ و ٤٤) والمؤرختين في (١٠/٢٦ و ٢٠١٤/١١/٩) على التوالي وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٤٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٤ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن تغيير مخططات وتصاميم المشاريع بعد عملية التعاقد يؤدي بدوره إلى تأخر انجاز العقود ضمن المدد التعاقدية المحددة لها . بما في ذلك المشاريع الواردة في الملاحظة .

### المدد الإضافية للعقود (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا لعينة من العقود إن المدد الإضافية الممنوحة للشركات المتعاقد معها لتنفيذ المشاريع تتجاوز في بعض الحالات مدة تنفيذ العقد الأصلية ، إن سبب ذلك هو عدم وجود نص في التعليمات يحدد سقف زمني للمدد الإضافية التي يمكن إن تمنح في بعض العقود إذا تطلبت الحاجة لذلك . إن عدم وجود سقف زمني يحدد نسب المدد الإضافية من شأنه إعطاء فرصة لاستغلال تلك الثغرة في التعليمات ، وبالتالي تعطيل تنفيذ المشاريع بشكل كبير وعدم استغلال موارد الدولة حسب ما هو مخطط ، والأمثلة الآتية تمثل عينة تم ملاحظتها من خلال مراجعة بعض العقود :

اسم العقد	مدة التنفيذ	مجموع المدد الإضافية الممنوحة	نسبة المدد الإضافية إلى مدة العقد
بناء جديد جامع الإمام الحسن المجتبي (ع)	١٥٠ يوم	٧٥٨ يوم	٥٠,٥٥ %
أكمال تطوير المرحلة الثانية لجامع الأحرار	٢٥٠ يوم	٥٥٤ يوم	٢٠,٢٢ %
مأذنة جامع الإمام علي المهدي (ع) / الشنافية	١٧٠ يوم	١٩٩ يوم	١٠,١٧ %

#### رد الإدارة:

لم يرق ديوان الوقف الشيعي ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرتي الهيئة الرقابية المرقمتين (٣٤ و ٤٤) والمؤرختين في (١٠/٢٦ و ١١/٩/٢٠١٤) على التوالي وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٤٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٤ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن التمديد لابد إن يتزامن مع أمر غيار أو سبب طارئ .

#### مشاريع متوقفة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعقود ديوان الوقف الشيعي لاحظنا وجود مشاريع متوقفة لأسباب مختلفة مثال على ذلك :

اسم المشروع	تاريخ المباشرة	مدة التنفيذ / يوم	اسم الشركة	حالة المشروع
ترميم جامع الحاج كاظم النصر اوي / الديوانية / الشامية	٢٠١١/١٠/٦	١٨٠	مروج العراق	متوقف
جامع وحسينية أبي تراب (ع) / سوق الشيوخ	٢٠١٠/٦/٨	٢١٠	نبح الجزيرة	متوقف
جامع أهل البيت (ع) / قضاء الرفاعي	٢٠١٠/٧/٢٦	٢٤٠	نعيم الخليج	متوقف

#### رد الإدارة :

لم يرق ديوان الوقف الشيعي ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرتي الهيئة الرقابية المرقمتين (٣٤ و ٤٤) والمؤرختين في (١٠/٢٦ و ١١/٩/٢٠١٤) على التوالي وكتاب لجنة الخبراء الماليين المرقم (٤٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٤ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إلى المشاريع الواردة في ملاحظة شركة التدقيق في التقرير الرقابي الخاص بتدقيق عقود الوقف الشيعي لعام ٢٠١٠ .

#### المباشرة بتنفيذ المشاريع (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال زيارتنا إلى ديوان الوقف الشيعي لاحظنا أن بعض المشاريع قد تم توقيعها بفارق زمني كبير ما بين تاريخ الفتح والتحليل والإحالة وتاريخ توقيع العقد لفترة تزيد عن السنة وكما هو موضح بالجدول التالي:

اسم العقد	اسم الشركة	تاريخ الفتح	تاريخ التحليل	تاريخ الإحالة	تاريخ توقيع العقد
صيانة جامع أبو عبد الله الحسين (ع) في بغداد / الحسينية	منارة سرجنار	٢٠١٢/٤/١٧	٢٠١٢/٢/١٠	٢٠١٣/٤/٢٣	٢٠١٣/٥/٨
إنشاء جامع وحسينية علي طالب / بغداد - الجعفر	البيجيات	٢٠١٢/٥/١٣	٢٠١٣/٣/٣	٢٠١٣/٥/٥	٢٠١٣/٥/٢١
مأذنة جامع الإمام الحسين (ع) / بغداد - العطيفية	النموذج الراقي	٢٠١٢/٤/٢٣	٢٠١٣/٢/١٠	٢٠١٣/٥/٩	٢٠١٣/٦/١١
إنشاء مكتبة جامع الإمام علي (ع) في بغداد / شارع فلسطين	البيجيات	٢٠١٢/٥/٣	٢٠١٣/٥/٩	٢٠١٣/٥/٢٦	٢٠١٣/٦/١١

## رد الإدارة :

أجاب ديوان الوقف الشيعي / دائرة الشؤون الهندسية – مكتب المدير العام / التخطيط والمتابعة بموجب الكتاب المرقم (هـ/٤٧٩٤) والمؤرخ في ٢٠١٤/٦/١١ ، بوجود فارق كبير بين تاريخ الإحالة وتاريخ توقيع العقد حيث إن الدائرة الهندسية تعتمد المادة (٧) فقرة (٢٠/ب) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ ، وتعتمد المادة (٩) من شروط المقاولات والتي تنص ( إن المقاول نافذة من تاريخ تبليغ من ترسو عليه المناقصة بالإحالة) أما بالنسبة للتأخير فقد قام قسم العقود بتوجيه إنذارات إلى الشركة بخصوص ذلك .

## متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن ديوان الوقف الشيعي لم يقم باتخاذ أية إجراءات بشأن معالجة الملاحظة والالتزام بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية المادة [٧ – عشرون – (ب ، ج)] ، وقد تم الإشارة إلى ذلك في كتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي المرقم (١٣٧٣) والمؤرخ في ٢٠١٥/١/٢٦ والموجه إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء – دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق عن تقرير متابعتنا لتقرير شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ عن تدقيق صندوق تنمية العراق لسنة ٢٠١٢ .

## ضعف مهام قسم التدقيق الداخلي (متوسطة / مكررة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لمهام قسم التدقيق الداخلي لاحظنا ما يلي :
- إن حجم قسم التدقيق الداخلي لا يتناسب مع طبيعة ومستوى أعمال الديوان وأنشطته.
  - لا يقوم قسم التدقيق الداخلي بتدقيق مسودة العقد قبل توقيعه وإنما بعد توقيع العقد.

## رد الإدارة:

- أيد ديوان الوقف الشيعي - دائرة الشؤون الهندسية – مكتب المدير العام / التخطيط والمتابعة بموجب الكتاب المرقم (هـ/٤٧٩٤) والمؤرخ في ٢٠١٤/٦/١١ ملاحظة شركة التدقيق وبين بما يلي :
- فيما يخص حجم التدقيق الداخلي : إن حجم قسم التدقيق الداخلي لا يتناسب مع طبيعة ومستوى عمل ديوان الوقف الشيعي وأنشطته حيث إن الملاك المصدق للقسم (٤٩) موظف والملاك الفعلي (١٣) موظف فقط .
  - فيما يخص عدم قيام قسم التدقيق الداخلي بتدقيق مسودة العقد قبل توقيعه وإنما بعد توقيع العقد : تم الأخذ بالملاحظة بالنسبة للعقود التي تم توقيعها لاحقاً .

## متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص حجم التدقيق الداخلي : أنها تؤيد ملاحظة شركة التدقيق حيث أن ديوان الوقف الشيعي لم يقم باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الملاحظة من خلال توفير الكوادر التدقيقية من ذوي الخبرة والمؤهلات العلمية وقد تم الإشارة إلى ذلك في كتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي المرقم (١٣٧٣) والمؤرخ في ٢٠١٥/١/٢٦ والموجه إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء – دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق عن تقرير متابعتنا لتقرير شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ عن تدقيق صندوق تنمية العراق لسنة ٢٠١٢ .
- فيما يخص عدم قيام قسم التدقيق الداخلي بتدقيق مسودة العقد قبل توقيعه : تم الأخذ بالملاحظة حيث بدء قسم التدقيق خلال عام ٢٠١٤ بتدقيق مسودة العقود قبل توقيعها.

## دليل الإجراءات والسياسات الداخلية (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال تدقيقنا أن الديوان والمؤسسات التابعة له لا تملك دليل إجراءات وسياسات داخلية رسمي يغطي جميع عملياتها . عادةً ما يصدر الديوان التعليمات لتحديد الإجراءات التي يجب إتباعها لتنفيذ مهمة معينة أو من خلال توجيهات الإدارة العليا لكيفية إتمام هذه الإجراءات وبالتالي تكون موثقة بصورة مذكرة داخلية طارئة . مع ذلك، فإن هذه التعليمات لا تشمل جميع الجوانب لوظائف الأقسام . ومن ناحية أخرى ، إن هذه التعليمات ليست موحدة في دليل واحد يشمل جميع السياسات والإجراءات الداخلية ، بحيث تمثل مرجع للموظفين . إن عدم وجود دليل للإجراءات والسياسات يمكن أن يؤدي إلى عدم الكفاءة وعدم التناسق في وظائف الديوان بالإضافة إلى أن الموظفين

الجدد لا يملكون مرجعا للعمل على أساسه. على الأقل ، يتوقع من الديوان أن يوثق دليلا للسياسات والإجراءات لكل من الأقسام الآتية:

- المشتريات
- الموارد البشرية
- القسم المالي

#### رد الإدارة:

أجاب ديوان الوقف الشيعي - دائرة الشؤون الهندسية - مكتب المدير العام / التخطيط والمتابعة بموجب الكتاب المرقم (هـ/٤٧٩٤) والمؤرخ في ٢٠١٤/٦/١١، أنه تم إكمال العقد المبرم مع وزارة التخطيط بشأن إعداد دليل إجراءات وسياسات داخلية لخمس من دوائر ديوان الوقف ، وسيتم التعاقد مع جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد لغرض إعداد دليل إجراءات وسياسات داخلية لبقية تشكيلات ديوان الوقف.

#### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن ديوان الوقف الشيعي لا يزال يفتقر إلى دليل للإجراءات والسياسات الداخلية لاعتماده كمرجع للعمل وفي مختلف أقسام مقر ديوان الوقف والتشكيلات التابعة له وقد تم الإشارة إلى ذلك في كتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي المرقم (١٣٧٣) والمؤرخ في ٢٠١٥/١/٢٦ والذي تم توجيهه إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء - دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق عن تقرير متابعتنا لتقرير شركة التدقيق الدولية ارنست ويونغ عن تدقيق صندوق تنمية العراق لسنة ٢٠١٢ .

#### أرشفة ملفات العقود (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لبعض العقود في الديوان لاحظنا أن أضيابير العقود يتم الاحتفاظ بها بطريقة غير منظمة وبشكل غير جيد مما يؤدي إلى صعوبة دراسة العقود والرجوع إلى أولياتها. إن عدم حفظ أوليات العقود وكافة الوثائق الهامة المتعلقة بها في مكان آمن يعرضها إلى مخاطر التلف والضياع].

#### رد الإدارة :

أجاب ديوان الوقف الشيعي - دائرة الشؤون الهندسية - مكتب المدير العام / التخطيط والمتابعة بموجب الكتاب المرقم (هـ/٤٧٩٤) والمؤرخ في ٢٠١٤/٦/١١، تم استحداث شعبة الأرشفة الالكترونية وقامت هذه الشعبة بالأرشفة الالكترونية للأضيابير والعقود .

#### متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية إن الشعبة تقوم بأرشفة نسخة العقد فقط للأعوام (٢٠٠٨ - ٢٠١٣) وأرشفة عقود عام ٢٠١٣ لكافة محتويات الأضيابير وحسب إجابة قسم العقود الحكومية بموجب المذكرة المرقمة (١٧٢٣) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٢٤، إضافة إلى عدم توفر المساحة الكافية لغرض حفظ الأضيابير والذي يؤدي إلى صعوبة حفظها بشكل يسهل الوصول إليها ، وقد تم الإشارة إلى ذلك في كتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي المرقم (١٣٧٣) والمؤرخ في ٢٠١٥/١/٢٦ والذي تم توجيهه إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء - دائرة الرقابة الداخلية والتدقيق عن متابعتنا لتقرير شركة التدقيق ارنست ويونغ عن تدقيق صندوق تنمية العراق لسنة ٢٠١٢ .

## ديوان أوقاف الديانات المسيحية والايثيوبية والصابئة المندائية مدة الانجاز (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعقود ديوان الوقف المسيحي لاحظنا عدم اعتماد الديوان المدة المحددة لانجاز المشروع من قبل الشركات المحال عليها تلك المشاريع حيث يعتمد على المدة المحددة من قبله علما إن لجنة التحليل تدخل مدة الانجاز ضمن نسب الترجيح . مثال على ذلك :

اسم المشروع	المدة حسب لجنة التحليل	المدة الممنوحة من قبل الوقف
تأهيل الكنيسة وسرداب طائفة الادفنتست السبتيين	١٨٠ يوم	٣٠٠ يوم
إنشاء كنيسة الأقباط	٢٤ شهر	٣٠ شهر

### رد الإدارة:

أجاب ديوان أوقاف الديانات المسيحية والايثيوبية والصابئة المندائية / قسم المتابعة والتقييم الهندسي بموجب المذكرة المرقمة (٢٨٥) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٢، إن المدة المحددة للانجاز يتم إدراجها ضمن التعليمات الممنوحة للشركات التي تشترك في تقديم العطاءات (يتم تحديد هذه المدة من قبل رئيس لجنة التعاقد – رئيس الديوان) وهي التي يتم ذكرها مع إدراج مدة التنفيذ من قبل الشركة في محضر التحليل الذي يتم رفعه لرئيس لجنة التعاقد وبما انه يتم تحديد المدة من قبل رئيس لجنة التعاقد فأن لجنة التحليل لم يسبق لها إن أدرجت مدة التنفيذ ضمن فقرات الترجيح الاسترشادي.

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة ديوان الأوقاف حيث لم يلاحظ وجود مثل هذه الحالة في العقود اللاحقة علما إن ديوان الأوقاف يثبت مدة الانجاز ضمن شروط المناقصة ولا يقوم بإدراج مدة الانجاز ضمن فقرات نسب الترجيح .

### تغيير المخططات والتصاميم بعد التعاقد (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعينة من العقود ، لاحظنا وجود تغييرات كثيرة في تصاميم ومواصفات بعض المشاريع بعد عملية التعاقد ، مثل تغيير بعض المواصفات والمخططات المطلوبة أو تغيير في المساحات لكي تتناسب مع حجم المشاريع ، وهذا يدل على عدم وجود دراسة كافية مبنية على أسس علمية لتنفيذ تلك المشاريع مما يؤدي إلى تأخير انجازها . إن ذلك مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة الثالثة – أولا – الفقرة (ب – د)) والتي تنص على :  
ب – وجود دراسة محدثة عن الكلفة التخمينية للمشروع أو العقد المطلوب تنفيذه ضمن تقرير دراسة الجدوى بغية استخدامها كمقياس عند تحليل العطاءات وترسية العقود على إن تراعى السرية في ذلك .  
د – إن تكون الشروط والمواصفات وجداول الكميات والخرائط وغير ذلك مما هو ضروري للتنفيذ جاهزة ودقيقة لتجنب إجراء التغييرات أو الإضافات أثناء التنفيذ .  
والجدول الآتي يوضح أمثلة على تلك العقود :

اسم المشروع	اسم الشركة	عدد أوامر الغيار
المناقصة (٢٠١١/٢) إنشاء قاعات في كنيسة القديسة شموني / الدورة	شركة أفاق الحرة	١٠
المناقصة (٢٠١٢/٩) إنشاء المقر الإداري لطائفة الأرمن الارثوذكس	أبواب العلا	٧
المناقصة (٢٠١٢/١٠) أعمال تأهيل وتأثيث كنيسة مار زيا / بغداد	شركة ارض الإباء	٦



## رد الإدارة:

أجاب ديوان أوقاف الديانات المسيحية والايثيوبية والصابئة المندائية / قسم المتابعة والتقييم الهندسي بموجب المذكرة المرقمة (٢٨٥) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٢، إن إصدار أوامر الغيار كان للأسباب التالية :

- ظهور فقرات مستحدثة في المراحل الأولى للعمل ولأعمال مخفية لا يمكن توقعها .
- حصول متغيرات في التصاميم لبعض الفقرات إما بسبب طلب الجهة المستفيدة أثناء تنفيذ العمل أو لفقرات عمل تظهر أثناء تنفيذ العمل.
- منح مدد إضافية نتيجة توقف العمل ولأسباب خارجة عن إرادة المقاول.

## متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقارير الرقابية ومنها التقرير الرقابي المرقم (١٣٦٩٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/٧/٢١ عن نتائج أعمال الرقابة والتدقيق عن عقود ديوان الاوقاف (٩/عدد) والتقرير الرقابي المرقم (١٩٣١٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٠/٢٣ عن البيانات المالية لديوان أوقاف الديانات المسيحية والايثيوبية والصابئة المندائية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ علما إن العقود المذكورة في الجدول تخص صيانة وتأثيث ماعدا المناقصة رقم (٢٠١٢/١٤) إنشاء كنسية الأقباط بغداد لا تخص الصيانة وإنما تخص الإنشاء .

## الكفاءة المالية للشركات المنفذة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا إن لجان تحليل العطاءات في الوقف المسيحي لا تقوم بالتأكد من الكفاءة المالية للشركات من خلال صافي العمليات الجارية وتأييد الرصيد والموجودات وحساب الرواتب والأجور للتأكد من العاملين في الشركة فضلا عن تعاقدها في بعض الأحيان مع شركات خاسرة حسب ما تظهره بياناتها المالية المقدمة إلى المحافظة قبل عملية التعاقد ، مما يدل على عدم دراسة تلك البيانات من قبل لجان التحليل للتأكد من الكفاءة المالية لتلك الشركات ، كما نصت تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ / عاشر) ، حيث منحت اللجنة درجه كاملة عند الترشيح بمجرد تقديم حسابات ختامية من قبل الشركات المتنافسة ، مثال على ذلك :

- عقد إنشاء كنيسة الأقباط / بغداد شركة المانجرو للمقاولات العامة.

إن عملية تحليل العطاءات بشكل مناسب يوفر على ديوان الاوقاف الوقت والتكاليف وبالتالي تنفيذ المشاريع بشكل أفضل . وان عدم دراسة الوضع المالي للشركات المشاركة قد يؤدي إلى إحالة المشاريع على شركات خاسرة وغير قادرة على تنفيذ تلك المشاريع المتعاقد عليها .]

## رد الإدارة :

أجاب ديوان أوقاف الديانات المسيحية والايثيوبية والصابئة المندائية / قسم المتابعة والتقييم الهندسي بموجب المذكرة المرقمة (٢٨٥) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٢، إن لجنة تحليل العطاءات وضمن الإجراءات التي تقوم بها أثناء التحليل مفتوحة المصارف للتأكد من صحة صدور خطاب الضمان أو الصك وتأييد توفر الغطاء المالي للشركة لدى المصرف ، إضافة إلى قيام اللجنة بإجراء دراسة دقيقة للحسابات الختامية للشركة للسنة السابقة ولم يتم إحالة أي عمل على شركة لديها خسائر مالية .

## متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية أنها لم تلاحظ قيام ديوان الأوقاف بالإحالة خلال هذه السنة على أي شركة تعاني من خسارة في حساباتها الختامية وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في العديد من التقارير الرقابية ومنها التقرير الرقابي المرقم (٦٩٧٨) والمؤرخ في ٢٠١٢/٤/٤ عن البيانات المالية لديوان أوقاف الديانات المسيحية والايثيوبية والصابئة المندائية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١ والتقرير الرقابي المرقم (١٣٤١٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/٧/١٦ عن نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على العقود المرقمة (٢٠١٣/٦، ١١، ١٩، ٢٢، ٢٧) .

## المدد الإضافية للعقود (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا لعينة من عقود الوقف المسيحي أن المدد الإضافية الممنوحة لبعض الشركات المتعاقد معها لتنفيذ مشاريع الوقف قد تتجاوز في بعض الأحيان مدة

تنفيذ العقد الأصلية ، إن سبب ذلك هو عدم وجود نص في التعليمات يحدد سقف زمني للمدد الإضافية التي يمكن إن تمنح إذا تطلبت الحاجة لذلك. إن عدم وجود سقف زمني يحدد نسب المدد الإضافية من شأنه إعطاء فرصة لاستغلال تلك الثغرة في التعليمات ، وبالتالي تعطيل تنفيذ مشاريع المحافظة بشكل كبير وعدم استغلال موارد الدولة حسب ما هو مخطط ، والجدول الآتي يوضح عينة من تلك العقود :

اسم المشروع	مدة التنفيذ	مجموع المدد الإضافية الممنوحة	نسبة المدد الإضافية إلى مدة العقد
تأهيل كنيسة مار بهنام والشيخ متي/ بغداد/ الدورة	١٢٠ يوم	١٦٠ يوم	١,٣٣ %
إنشاء دار العجزة للطائفة الانجيلية / بغداد	١٥٠ يوم	٣٦٠ يوم	٢,٤ %
أعمال تأهيل وتاثيث روضة النور للسريان الارثوذكس	١٨٠ يوم	١٤٦ يوم	٨١ %

#### رد الإدارة:

أجاب ديوان أوقاف الديانات المسيحية والايثيوبية والصابئة المندائية / قسم المتابعة والتقييم الهندسي بموجب المذكرة المرقمة (٢٨٥) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٢، إن منح الشركات المنفذة للمشاريع المدرجة في الجدول مدد إضافية كان للأسباب المدرجة أدناه:

- تنفيذ فقرات مستحدثة أو زيادة كمية الفقرات بسبب عدم الدقة في إعداد التصاميم .
- الظرف الأمني والأعياد والمناسبات الدينية وهي خارجة عن إرادة المقاول ولا يمكن توقعها.

#### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في العديد من التقارير الرقابية ومنها التقرير الرقابي المرقم (٢٩٢٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/٣١ عن البيانات المالية لديوان أوقاف الديانات المسيحية والايثيوبية والصابئة المندائية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١ والتقرير الرقابي المرقم (١٤٧٢٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/٨/١١ عن نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على العقدتين المرقمتين (٢٠١١/٥ - ١).

#### التأخر في المباشرة بالمشروع (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال زيارتنا لاحظنا أن موقع العمل غير جاهز للمباشرة بالعمل فيه بالرغم من إحالة المشروع للشركة المنفذة وهذا يخالف تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (٣ - أولاً - ز) والتي تنص على أن يكون الموقع جاهزاً للمباشرة بالعمل فيه كلاً أو جزءاً بما ينسجم والمنهاج الزمني المقرر. مثال ذلك :

تفاصيل العقد	تاريخ توقيع العقد	تاريخ تسليم الموقع
إنشاء مخزن ودرج خارجي فوق منزل سكن وكيل رئيس طائفة الصابئة المندائيين في ارض التعميد	١١/ آذار/ ٢٠١٣	٣ تموز ٢٠١٣
أعمال تأهيل كنيسة قلب يسوع الأقدس للأرمن الكاثوليك الكرادة	٩/ حزيران/ ٢٠١٣	١٥ تموز ٢٠١٣
إيصال التيار الكهربائي للمكتب القديم لرئيس طائفة الصابئة والإدارة والمكتبة في المندى	٢٩ تموز ٢٠١٣	٨ أيلول ٢٠١٣

#### رد الإدارة :

أجاب ديوان أوقاف الديانات المسيحية والايثيوبية والصابئة المندائية / قسم المتابعة والتقييم الهندسي بموجب المذكرة المرقمة (٢٨٥) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٢ بما يلي :

- فيما يخص عقد إنشاء مخزن ودرج خارجي فوق منزل سكن وكيل رئيس طائفة الصابئة المندائيين في ارض التعميد: إن تأخر المباشرة بالعمل لغاية تاريخ تسليم الموقع في يوم ٢٠١٣/٧/٣ كان بسبب ممانعة أعضاء السيطرة العسكرية المتمركزة في بداية الطريق المؤدي إلى ارض موقع العمل من إدخال أية مواد أو عمال إلى الموقع إلا بموافقة رسمية (كتاب رسمي)

من قيادة العمليات وقد تم تحرير محضر بهذا الخصوص بتاريخ ٢٥/٣/٢٠١٣ كما تم إصدار كتاب من قبل ديوان الأوقاف لغرض تسهيل مهمة المقاول لإدخال المواد والعمال التي يحتاجها وقد استغرق استحصال الموافقات المطلوبة فترة طويلة حيث تم تسليم الموقع في ٣/٧/٢٠١٣.

- فيما يخص عقد أعمال تأهيل كنيسة قلب يسوع الأقدس للأرمن الكاثوليك الكرادة : إن تأخر المباشرة كان بسبب تأخر الجهة المستفيدة من تسليم الموقع والمصادقة على محضر التسليم وحسب ما مبين في مذكرة إدارة المشروع المرقمة (١١٣) والمؤرخة في ٣١/٨/٢٠١٣ بسبب سفر رئيس الطائفة إلى خارج القطر.

- فيما يخص عقد إيصال التيار الكهربائي للمكتب القديم لرئيس طائفة الصابئة والإدارة والمكتبة في المندى : إن تأخر المباشرة بالعمل كان بسبب عدم توفر مفاتيح هذه القاعات من قبل الجهة المستفيدة الأمر الذي أدى إلى تأخر المباشرة بالعمل.

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في العديد من التقارير الرقابية ومنها التقريرين الرقابيين المرقمين (١٣٤١٠) و (١٤٧٢٩) والمؤرخين في (١٦/٧ و ١١/٨/٢٠١٤) على التوالي عن نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على العقود المرقمة (٦ ، ١١ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٧ / ٢٠١٣) و (١ - ٢٠١١/٥).

#### تدني نسب الانجاز (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال زيارتنا لاحظنا تدني نسب انجاز بعض المشاريع التي تعاقد بها الديوان مع بعض الشركات مثال على ذلك :

نسبة الانجاز	مدة العقد	قيمة العقد (دينار عراقي)	تاريخ توقيع العقد	تفاصيل العقد
٢٠ %	١٢٢ يوم	٢٩٧ ، ٦٢٠ ، ٠٠٠ ٥	٢٠١٢/٨/٢٨	مناقصة ١٣ / ٢٠١١ إنشاء بناية إدارية في كنيسة مارماري / الكنيسة الشرقية / بغداد / النعيرية
٣٠ %	٢٤ شهر	٣٩٩ ، ٩٧٣ ، ٠٠٠ ١	٢٠١٢/١١/١٤	إنشاء مدرسة ابتدائية لطائفة السريان الأرثوذكس/ بغداد

#### رد الإدارة:

أجاب ديوان أوقاف الديانات المسيحية والايثيوبية والصابئة المندائية / قسم المتابعة والتقييم الهندسي بموجب المذكرة المرقمة (٢٨٥) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٢ بما يلي:

- فيما يخص مناقصة ٢٠١١/١٣ إنشاء بناية إدارية في كنيسة مارماري / الكنيسة الشرقية/بغداد/النعيرية : إن نسبة الانجاز الحالية بلغت (٣٠ %) مع مدد إضافية قدرها (٢٢٩ يوم) و نسبة انحراف في العمل قدرها (٣٠ %) أسبابها ما يلي :-

• تأخر في صرف سلف المقاول وذلك لقلة السيولة المالية بسبب عدم إقرار الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٤.

• وجود بعض التعديلات في المخططات التصحيحية للمشروع.

• تكلؤ المقاول في انجاز بعض فقرات العمل.

حيث إن الإجراءات المتخذة هي توجيه تنبيه للشركة وكتابي إنذار من قسم العقود الحكومية المرقمين (ع. ٨٠٣/ح) و (ع. ٨٤٠٩/ح) والمؤرختين في (١٦/٢ و ٢٢/٩/٢٠١٤) على التوالي.

- فيما يخص إنشاء مدرسة ابتدائية لطائفة السريان الأرثوذكس/ بغداد : إن نسبة الانجاز الحالية للمشروع تبلغ (٥٥ %) مع منح مدد إضافية قدرها (١٥٤) يوم وبنسبة انحراف في العمل قدرها (٢٠ %) وان أسباب الانحراف هي :

• تأخر صرف سلف المقاول وذلك لقلة السيولة المالية بسبب عدم إقرار الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٤.

- تلكؤ المفاول في تنفيذ فقرات العمل ، حيث إن الإجراءات المتخذة هي توجيه تنبيه بموجب كتاب قسم العقود الحكومية المرقم (ع.ح/١٨٦٨) والمؤرخ في ٢٠١٤/٤/١٧ وكتاب الإنذار المرقم (ع.ح/ ٨٤١١) والمؤرخ ٢٠١٤/٩/٢٢ .

#### متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي:

- فيما يخص مناقصة ٢٠١١/١٣ إنشاء بناية إدارية في كنيسة مار ماري/الكنيسة الشرقية/بغداد/النعيرية : إن المعلومات الواردة في ملاحظة شركة التدقيق من حيث (تاريخ توقيع العقد وكلفة العقد ومدة العقد ونسبة الانجاز) تخص مشروع إنشاء كنيسة الأقباط الأرثوذكس وليس الكنيسة الشرقية وإنها تؤيد ملاحظة شركة التدقيق حيث تم تأشيرها في تدقيق العديد من عقود الأوقاف .
  - فيما يخص إنشاء مدرسة ابتدائية لطائفة السريان الأرثوذكس/ بغداد : أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق .
- علما إن الملاحظة قد تم الإشارة إليها في العديد من التقارير الرقابية ومنها التقريرين الرقابيين المرقمين (٧٦٥٨) و (١٣٤١٠) والمؤرختين في (٤/٢٢ و ٢٠١٤/٧/٦) على التوالي عن نتائج أعمال الرقابة والتدقيق عن العقود المرقمة (٤١ ، ٤٢ / ٢٠١٣) و (٦ ، ١١ ، ١٩ ، ٢٧ / ٢٠١٣) .

#### التخصيص المالي للمشاريع (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال زيارتنا لاحظنا أن بعض العقود لا يوجد لديها تخصيص مالي ضمن مشاريع الديوان لعام ٢٠١٢ وفي بعض العقود لا توجد كتب تؤيد توفر التخصيص المالي وإنما يتم المصادقة عليها من قبل رئيس الديوان مثال على ذلك :

تفاصيل العقد	اسم الشركة المنفذة	قيمة العقد (دينار عراقي)
عقد تنفيذ مشروع أعمال بناء قاعات وترميم مزارات قضاء سنجار / نينوى	شركة برج عجمان	١,٦٤٩,٨٨٩,٠٠٠
الدعوة المباشرة ٢٠١٢/١ ترميم كنيسة مار بولص الكلدانية / الموصل	شركة سما الرافيدين	٣٥٤,٥٩٥,٠٠٠
مناقصة ٢٠١٢/١٠ تأهيل وتأثيث كنيسة مار زيا / بغداد /الدورة	شركة برج عجمان	٣٧٤,١٥٥,٥٠٠
مناقصة ٢٠١٢/١٤ إنشاء كنيسة الأقباط بغداد	شركة المانجرو	٥,٢٩٧,٦٢٠,٠٠٠
مناقصة ٢٠١٢/١٥ تطوير مقبرة القيامة / قرّة قوش / نينوى	شركة النبأ الصادق	٦٣٩,١٩٣,٠٠٠

#### رد الإدارة:

أجاب ديوان أوقاف الديانات المسيحية والايثيوبية والصابئة المندائية / قسم المتابعة والتقييم الهندسي بموجب المذكرة المرقمة (٢٨٥) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٢، إن المشاريع المدرجة في الجدول هي مكونات صنف مشاريع استثمارية للديوان ولا يتم إحالة أي عمل بدون تحديد توفر التخصيص المالي له من قبل قسم الحسابات.

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث انه لا يوجد تخصيص مالي لكل مكون من مكونات المشروع وإنما يكون على مستوى المشاريع المتضمنة عدة مكونات في حين يجب أن يكون لكل مكون تخصيص مالي مستقل خاص به وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٢٢٢٩٣) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/٢٧ عن البيانات المالية لديوان أوقاف الديانات المسيحية والايثيوبية والصابئة المندائية للسنة المالية المنتهية ٢٠١٢/١٢/٣١ .

### تاريخ توقيع العقود (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال تدقيقنا لاحظنا، في بعض الحالات وجود عقود تم توقيعها بعد مرور فترة الـ ١٤ يوم المسموح بها حسب تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ – ملاحظة ٢٠/ب) والتي تنص على وجوب توقيع العقد خلال ١٤ يوم من صدور الإحالة، مثال على ذلك:

تفاصيل العقد	الشركة المنفذة	قيمة العقد (دينار عراقي)	تاريخ الإحالة	تاريخ توقيع العقد
مناقصة ٢٠١٣/٣ إنشاء مبنى ممثلية الديوان في قرّة قوش	نطاق المهندسين عمران موسى محمد	٨١٦,٠١٥,٥٠٠	٢٠١٣/٧/٢٤	٢٠١٣/٩/٣٠
مناقصة ٢٠١٣/٥ إنشاء بناية التعليم المسيحي في تلسقف نينوى	أضواء دار المعمار حمزة عباس خورشيد	١,٨٥٤,٩٣٦,٥٠٠	٢٠١٣/٧/٢٤	٢٠١٣/٨/٢١
مناقصة ٢٠١٣/٢ أعمال تأهيل الكنيسة والسرداب لطائفة الادفنتست السبتيين	الارتقاء العمراني	٢٧٨,٧٥٣,٠٠٠	٢٠١٣/٥/٥	٢٠١٣/٥/٣٠

### رد الإدارة:

برر ديوان أوقاف الديانات المسيحية والايثيوبية والصابئة المندائية / قسم المتابعة والتقييم الهندسي بموجب المذكرة المرقمة (٢٨٥) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٢ أسباب التأخير بما يلي:

- فيما يخص مناقصة ٢٠١٣/٣ إنشاء مبنى ممثلية الديوان في قرّة قوش : وجود اعتراضات من قبل الشركات .
- فيما يخص مناقصة ٢٠١٣/٥ إنشاء بناية التعليم المسيحي في تلسقف نينوى : استغراق إجراءات صحة صدور التأمينات ودفع الرسوم.
- فيما يخص مناقصة ٢٠١٣/٢ أعمال تأهيل الكنيسة والسرداب لطائفة الادفنتست السبتيين: تأخير ورود صحة صدور خطاب الضمان (بعقوبة).

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في العديد من التقارير الرقابية ومنها التقرير الرقابي المرقم (٢٩٢٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/١/٣١ عن البيانات المالية لديوان أوقاف الديانات المسيحية والايثيوبية والصابئة المندائية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١ والتقرير الرقابي المرقم (١٣٩٦٨) والمؤرخ في ٢٠١٤/٧/٢٤ عن نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على العقود المرقمة (٤، ٥، ٦) (٢٠١٠/٦).

### دليل الإجراءات والسياسات الداخلية (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال زيارتنا أن الديوان والمؤسسات التابعة له لا تملك دليل إجراءات وسياسات داخلية رسمي يغطي جميع عملياتها . عادةً ما يصدر الديوان التعليمات لتحديد الإجراءات التي يجب إتباعها لتنفيذ مهمة معينة أو من خلال توجيهات الإدارة العليا لكيفية إتمام هذه الإجراءات وبالتالي تكون موثقة بصورة مذكرة داخلية طارئة . مع ذلك، فإن هذه التعليمات لا تشمل جميع الجوانب لوظائف الأقسام. ومن ناحية أخرى ، أن هذه التعليمات ليست موحدة في دليل واحد يشمل جميع السياسات والإجراءات الداخلية ، بحيث تمثل مرجع للموظفين . إن عدم وجود دليل للإجراءات والسياسات يمكن أن يؤدي إلى عدم الكفاءة وعدم التناسق في وظائف الديوان ، بالإضافة إلى أن الموظفين الجدد لا يملكون مرجعاً للعمل على أساسه . على الأقل ، يتوقع من الديوان أن يوثق دليلاً للسياسات والإجراءات لكل من الأقسام الآتية :

- المشتريات
- الموارد البشرية
- القسم المالي

### رد الإدارة:

أجاب ديوان أوقاف الديانات المسيحية والايثيوبية والصابئة المندائية / قسم المتابعة والتقييم الهندسي بموجب المذكرة المرقمة (٢٨٥) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٢ ، تم إصدار قانون رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٢

(قانون ديوان أوقاف الديانات المسيحية والايثيوبية والصابئة المندائية) ونشر في الوقائع العراقية في ٢٠١٢/١٠/١٥ واستنادا إلى أحكام البند (ثالثا) من المادة (٨٠) من الدستور والبند (أولا) من المادة (١٣) من القانون أعلاه ، تم إصدار النظام رقم (٥) لسنة ٢٠١٤ (نظام تشكيلات ديوان أوقاف الديانات المسيحية والايثيوبية والصابئة المندائية ومهامها) وحاليا يقوم الديوان بإعداد مقترح لتحديد الأقسام والشعب ومهامها وواجباتها لغرض عرضها على مجلس شورى الدولة لغرض إقراره ونشره في جريدة الوقائع العراقية وبتوقيع رئيس الديوان ، بعدها سيتم إعداد دليل للإجراءات والسياسات يشمل جميع جوانب أعمال الديوان.

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث انه لغاية تاريخه لم يتم ديوان الأوقاف بإعداد دليل إجراءات وسياسات داخلية رسمي يغطي جميع عملياته.

#### عدم وجود نظام محاسبي آلي (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال زيارتنا لقسم الحسابات، لاحظنا انه يتم إعداد الرواتب يدويا. أن هذه العملية مجهدة ومستنفذة للوقت بالإضافة إلى ذلك، إن الإعداد اليدوي للرواتب يزيد من إمكانية ارتكاب الأخطاء البشرية. وعلاوة على ذلك لاحظنا أيضا أن عمل القيود المحاسبية وتسجيلها في دفتر اليومية وترحيلها إلى الأستاذ العام وعمل ميزان مراجعة والتقارير المالية يتم بشكل يدوي].

#### رد الإدارة:

أجاب ديوان أوقاف الديانات المسيحية والايثيوبية والصابئة المندائية / قسم المتابعة والتقييم الهندسي بموجب المذكرة المرقمة (٢٨٥) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٢ ، تم إعداد نظام محاسبي آلي للرواتب من قبل قسم تكنولوجيا المعلومات في الديوان وحاليا في مرحلة التطبيق التجريبي للنظام وسيطبق فعليا بعد التدقيق ومطابقة النتائج مع النظام الحالي .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق لعدم الانتهاء من إعداد النظام لغاية تاريخه ، الأمر الذي يتطلب من ديوان الأوقاف حث قسم تكنولوجيا المعلومات للإسراع في إعداد النظام لغرض تطبيقه.

#### ميزان المراجعة (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال زيارتنا لديوان أوقاف المسيحيين والديانات الأخرى، لاحظنا أن ميزان المراجعة الشهري لا يقدم في الموعد المذكور في تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية للعراق سنة ٢٠١٣ (القسم الأول - ١) الذي ينص على تقديم ميزان المراجعة مع التقرير إلى وزارة المالية / دائرة المحاسبة في موعد لا تتجاوز مدته ١٠ أيام من نهاية كل شهر وكما يلي:

نوع الموازنة	العملة	ميزان المراجعة لشهر	تاريخ التقديم إلى وزارة المالية / دائرة المحاسبة
تشغيلي	دينار عراقي	أيلول	٢٠١٣/١٠/٢١
تشغيلي	دينار عراقي	تشرين الثاني	٢٠١٣/١١/١٨
استثماري	دينار عراقي	كانون الثاني	٢٠١٣/٣/١٠
استثماري	دينار عراقي	شباط	٢٠١٣/٤/٩
استثماري	دينار عراقي	آذار	٢٠١٣/٤/٢٥

#### رد الإدارة:

أجاب ديوان أوقاف الديانات المسيحية والايثيوبية والصابئة المندائية / قسم المتابعة والتقييم الهندسي بموجب المذكرة المرقمة (٢٨٥) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٢ ، بما يلي:

- إن ميزان المراجعة الشهري (للموازنة الاستثمارية) تأخر عن الموعد المحدد وذلك بسبب تأخر تقديم ميزان المراجعة الختامي لسنة ٢٠١٢.

أما بخصوص ميزان المراجعة الشهري (للموازنة التشغيلية) فأن سبب تأخر تقديمه هو العطل والأعياد الرسمية .

- تم انجاز ميزان مراجعة شهر أيلول/٢٠١٣ في ٢٠١٣/١٠/٩ المصادف يوم الأربعاء ولتزامن عطلة عيد الأضحى المبارك يوم الأحد ٢٠١٣/١٠/١٣ ولغاية يوم السبت ٢٠١٣/١٠/١٩.
- تم إكمال ميزان مراجعة شهر تشرين الأول/٢٠١٣ في يوم الأربعاء ٢٠١٣/١١/١٣ [ يوم (٥) من الشهر عطلة (١) محرم ] ، [يوم (١١) من الشهر عطلة رسمية في بغداد بسبب الأمطار ] ، [ يوم (١٤) من الشهر عطلة (١٠) محرم ].

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة ديوان الأوقاف وقد لوحظ من خلال المتابعة انه تم إرسال موازين المراجعة للموازنين الاستثمارية والتشغيلية خلال السنة /٢٠١٤ في مواعيدها المحددة.

## محافظة البصرة

### الحسابات الختامية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال الاطلاع على حسابات المحافظة لاحظنا تأخر المحافظة في انجاز الحسابات الختامية لغاية تاريخ زيارتنا في ٢٠١٤/٧/٢١ لم يتم انجاز الحسابات والمصادقة عليها من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي . وهذا مخالف للقسم الأول - (٥) من تعليمات تنفيذ الموازنة ] .

### رد الإدارة:

أجابت محافظة البصرة / مديرية العقود الحكومية بموجب الكتاب المرقم (٤٠٣٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٢٨ ومرفقه إجابات الأقسام ذات العلاقة بما يلي :

- تم انجاز الحسابات الختامية للمحافظة بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٣ وأرسلت إلى الهيئة الرقابية وقد تم إعادتها إلى قسم الحسابات لإجراء بعض التعديلات وأرسلت مرة أخرى بموجب الكتاب المرقم (د/١١٢٣٦) والمؤرخ في ٢٠١٤/٧/٢١ .

- إن سبب التأخير وجود سلفة بذمة الوحدات الإدارية عن الأعمال التي كلفت بها من قبل المحافظة ولعدم تقديم المستندات في حينها لغرض تسويتها أدى ذلك إلى تأخر انجاز البيانات المالية وسوف يتم معالجة الموضوع في السنوات القادمة .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وان إجابة المحافظة غير دقيقة ، حيث إن البيانات المالية للمحافظة لسنة ٢٠١٣ قدمت بتاريخ ٢٠١٤/٨/٥ بموجب كتاب المحافظة المرقم (١٧٨٢٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/٨/٥ علما انه قد تم تأشير الملاحظة في التقارير الرقابية عن البيانات المالية للمحافظة للسنوات السابقة ومنها التقرير الرقابي المرقم (٣٨٥٦) والمؤرخ في ٢٠١٤/٣/٢٤ عن البيانات المالية لمحافظة البصرة لسنة ٢٠١٢ .

### فترة توقيع العقد (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعقود المحافظة لسنة ٢٠١٣ ، لاحظنا إن توقيع العقود يتم بعد مضي فترة الـ ١٤ يوم وهذا يعتبر مخالفا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (سابعاً) - الفقرة عشرون (ب) مثال على ذلك :

اسم المشروع	تاريخ الإحالة	تاريخ العقد
٤٢/تربية / الأعمال غير المنجزة لمشروع هدم وإعادة بناء ثانوية الوركاء	٢٠١٣/٧/٣	٢٠١٣/٨/٢٦
صحة /ص/٦/مشروع إنشاء مذخر مستلزمات الادوية في قطاع المدينة	٢٠١٣/٩/١	٢٠١٣/٩/٢٢
١٠/ماء/ تجهيز ونصب وحدة مجمعة بسعة ٣٢٠٠م <sup>٣</sup> و ٤ أنبوب ناقل وشبكة أنابيب في منطقة القصر	٢٠١٣/٩/١	٢٠١٣/١٠/١٤

### رد الإدارة:

أجابت محافظة البصرة / مديرية العقود الحكومية بموجب الكتاب المرقم (٤٠٣٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٢٨ ومرفقه إجابات الأقسام ذات العلاقة بما يلي :

- فيما يخص مشروع ٤٢/تربية / الأعمال غير المنجزة لمشروع هدم وإعادة بناء ثانوية الوركاء : تم توجيه إنذار إلى الشركة المنفذة شركة ( منار الشرق ) بموجب الكتاب المرقم (٤١٣٠) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢١ .

- فيما يخص مشروع صحة /ص/٦/مشروع إنشاء مذخر مستلزمات الأدوية في قطاع المدينة : تم توجيه إنذار إلى الشركة المنفذة (الوجدان الصادق) بموجب الكتاب المرقم (٤٩٠٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٩/١٧ .



- فيما يخص مشروع ١٠ / ماء/ تجهيز ونصب وحدة مجمعة بسعة ٣٢٠٠ م<sup>٣</sup> و ٤ أنبوب ناقل وشبكة أنابيب في منطقة القصر: تم توجيه إنذار إلى الشركة المنفذة شركة مجموعة (العادل) بموجب الكتاب المرقم (٥١٥٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/٢ .

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وإن المحافظة قامت بتوجيه كتب إنذار إلى الشركات المنفذة لتلك المشاريع وكما ورد بإجابتها أعلاه حيث تم تزويدها بنسخ من تلك الكتب .

#### كفاءة الشركات المتعاقد معها ( متوسطة / جديدة )

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لاحظنا إن المحافظة قد تعاقدت مع شركات كثيرة لا تمتلك الكفاءة اللازمة لانجاز المشاريع من الناحية الفنية والمالية ، حيث لوحظ إن هناك العديد من الشركات لم تنفذ المشاريع المحالة عليها في الوقت المحدد وخاصة في عقود التجهيز مما أدى إلى فسخ العقد في بعض الحالات وهذا يؤدي إلى تأخر أو عدم انجاز المشاريع . ومثال على ذلك :

اسم المشروع	اسم الشركة	أسباب التلكؤ
بناء مدرسة في الكوت – الزبير	أبراج طوز	ضعف أداء الشركة فنيا وماليا وإداريا
بناء مدرسة ١٦ صف في الجمهورية – الزبير	سماء الاتحاد الخليجي	ضعف أداء الشركة فنيا وماليا وإداريا
هدم وإعادة بناء بناية ردهة النسائية والخدم	تعمير البصرة	ضعف أداء الشركة فنيا وماليا وإداريا

هذا التأخر من قبل الشركات له تأثير كبير على المشاريع الأخرى الخاصة بالمحافظة وخاصة في عقود التجهيز التي لها تأثير كبير على انجاز مشاريع أخرى .

#### رد الإدارة:

أجابت محافظة البصرة / مديرية العقود الحكومية بموجب الكتاب المرقم (٤٠٣٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٢٨ ومرفقه إجابات الأقسام ذات العلاقة بما يلي :

- فيما يخص الكفاءة المالية فإن الشركات المتعاقدة تقدم حساباتها الختامية مصادقة من محاسب قانوني ومن قبل نقابة المدققين والمحاسبين .

- إن أسباب تلكؤ الشركات يعود إما إلى الدائرة المستفيدة أو الشركة المنفذة ومن هذه الأسباب (وجود تعارضات تعيق العمل أو عدم وجود قطع أراضي لتنفيذ المشروع أو ضعف إمكانية الشركة مادياً) .

ولا علاقة للجنة الإحالة بهذه المعوقات لان مهمتها تنتهي عند تسليم العطاءات إلى لجنة المصادقة المركزية وما بعد ذلك فإنه من مسؤولية الشركة المنفذة أو الدائرة المستفيدة.

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن المحافظة تعتمد على تأييد المصرف بالكفاءة المالية للشركة وليس على حساباتها الختامية وما تظهره من تحقيق ربح أو خسارة ، وأظهرت نتائج تدقيقها ومتابعتها لعقود المحافظة لسنة ٢٠١٤ استمرار الملاحظة وإن إجابة المحافظة غير دقيقة .

#### المدة الإضافية الممنوحة للشركات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعينة من العقود الخاصة بالمشروع لاحظنا إن المدة الإضافية الممنوحة للشركات المتعاقدة معها لتنفيذ المشروع يتجاوز في بعض الحالات مدة العقد الأصلية، إن سبب ذلك هو وجود تداخل بين الأعمال المنفذة والخاصة بالمشروع وعدم تهيئة موقع العمل بالكامل. إن عدم وجود سقف زمني يحدد نسب المدد الإضافية من شأنه إعطاء فرصة لاستغلال تلك الثغرة في التعليمات وبالتالي تعطيل تنفيذ المشاريع بشكل كبير والتأخر في انجازها ، والأمثلة الآتية تمثل عينة تم مراجعتها :

اسم العقد	تاريخ المباشرة	مدة العقد	المدد الإضافية	نسبة الإضافية على مدة العقد
أكساء شوارع حي المهلب ومنطقة حي المعلمين في البصرة مع أعمال المجاري	٢٠١٢/١٢/٢	٢٤٠ يوما	٢٨٠ يوما	١٠١٧ %
مشروع إكمال تبليط المناطق قرب السايلو قرب الخربطلية (٥٠/٥١/٦٥) مع أعمال المجاري	٢٠١١/٩/١٨	٣٦٥ يوما	٣٧١ يوما	١٠٠٢ %
تبليط الشوارع المتبقية في حي الميثاق	٢٠١٣/٦/٢٦	١٥٠ يوم	٢٦٥ يوم	١٠٧٧ %

#### رد الإدارة :

أجابت محافظة البصرة / مديرية العقود الحكومية بموجب الكتاب المرقم (٤٠٣٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٢٨ ومرفقه إجابات الأقسام ذات العلاقة ، أنه سبق وان تم مفاتحة جميع دوائر ومديريات المحافظة بكتب رسمية حول ضرورة الالتزام بتهيئة مواقع المشاريع وإزالة العوارض القانونية والفنية قبل تنفيذ المشاريع لتلافي التأخير في انجازها وحرصاً على تنفيذها ضمن الإطار القانوني المتعاقد عليه ومنها الكتابين المرقمين (١٤١٣٥) و (١٢٤٦) والمؤرخين في (٢٠١٢/٧/١٨) و (٢٠١٤/٨/٧) على التوالي .

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وأظهرت نتائج تدقيق ومتابعة عقود السنة ٢٠١٤ استمرار الملاحظة ، علماً إن المحافظة قامت بتوجيه عدة كتب إلى الدوائر المستفيدة بضرورة إزالة التجاوزات وتهيئة مواقع المشاريع قبل طلب تنفيذها لتجاوز منح المدد الإضافية حيث تم تزويد الهيئة الرقابية بنسخ من تلك الكتب .

#### مشاريع متلكنة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعقود المحافظة لاحظنا وجود مشاريع متلكنة دون اتخاذ أي إجراءات حازمة من قبل المحافظة بحق الشركات المتلكنة كفرض غرامات تأخيرية أو سحب العمل أو إدراجها ضمن القائمة السوداء كما ورد في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ١٤ / أولاً ، والمادة ١٦/ثانياً ، والمادة ١٨) مثال على ذلك :

اسم المشروع	تاريخ المباشرة	مدة التنفيذ	اسم الشركة	حالة المشروع
مشروع مجاري القبلية المتكامل (أمطار وثقيلة وبلدية)	٢٠١٢/٥/٢	١٠٩٥	Mokul infrastructure private limited	متلكاً
تأهيل وصيانة وحدات مركز المعالجة في حمدان	٢٠١٣/٧/٢٢	٢٤٠	ضلال الرافيدين للمقاولات العامة	متلكاً
تبليط شوارع الخربطلية	٢٠١١/٨/٣	١٨٠	إسراع الأعمار	متلكاً

#### رد الإدارة :

أجابت محافظة البصرة / مديرية العقود الحكومية بموجب الكتاب المرقم (٤٠٣٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٢٨ ومرفقه إجابات الأقسام ذات العلاقة بما يلي :

- فيما يخص مشروع مجاري القبلية المتكامل (أمطار وثقيلة وبلدية) : تم توجيه إنذار أولي للشركة بموجب الكتاب المرقم (٢٦٠٧٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/١٢/٦. وإنذار نهائي بموجب الكتاب المرقم (١٣٤٧) والمؤرخ في ٢٠١٣/٣/٥ وتم سحب العمل من الشركة بموجب الكتاب المرقم (٥٤٤) والمؤرخ في ٢٠١٤/٢/٢٠ وتم إعادة الإعلان عن طريق التأهيل المسبق من قبل شركة هل انترناشونال.

- فيما يخص مشروع تأهيل وصيانة وحدات مركز المعالجة في حمدان : تم توجيه إنذار للشركة بموجب الكتاب المرقم (٥٩٥٤) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/٢ وإنذار نهائي بموجب الكتاب المرقم (٢٦٢٦) والمؤرخ في ٢٠١٤/٩/٤ .

- فيما يخص مشروع تبليط شوارع الخربطلية: تم مخاطبة هيئة تخطيط وتنمية البصرة / قسم تخطيط القطاعات لغرض إعادة الإعلان عن المشروع بموجب الكتاب المرقم (٤٨٤٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١١/١١ بعد إن تم سحب العمل من الشركة بموجب الكتاب المرقم (٢٣٥٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/٨/٢٠ .

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية إجراءات المحافظات بخصوص الشركات المتلكئة أعلاه حيث تم اطلاعها على كافة الكتب الواردة بإجابة المحافظة .

#### تدني نسب الانجاز (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لنسب انجاز مشاريع المحافظة لاحظنا إن نسب انجاز بعض مشاريع كانت متدنية لغاية ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١٣ . مثال على ذلك :

اسم المشروع	نسبة الانجاز المخطط	نسبة الانجاز الفعلي
إعداد دراسة وتعديل التصاميم المعدة وتنفيذ شبكات ومحطات مجاري مياه الأمطار والمجاري مع تبليط واكساء وأعمال القالب الجانبي والأرصفة للشوارع الداخلة في التصميم الأساسي في ناحية شط العرب	١٠٠ %	١٠ %
تأهيل واكساء شوارع الأصمعي الجديد قرب جامع السهلاني وشقق الفاو مع تأهيل المجاري	٨٠ %	٥ %
تجهيز ونصب المنظومة المركزية لأجهزة مراقبة نوعية الهواء	٥٩ %	٧ %

#### رد الإدارة :

أجابت محافظة البصرة / مديرية العقود الحكومية بموجب الكتاب المرقم (٤٠٣٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٢٨ ومرفقه إجابات الأقسام ذات العلاقة بما يلي :

- فيما يخص مشروع إعداد دراسة وتعديل التصاميم المعدة وتنفيذ شبكات ومحطات مجاري مياه الأمطار والمجاري مع تبليط واكساء وأعمال القالب الجانبي والأرصفة للشوارع الداخلة في التصميم الأساسي في ناحية شط العرب : تم توجيه إنذار للشركة بموجب الكتاب المرقم (٢٤٦٨٥) والمؤرخ في ٢٠١٢/١١/٢٦ وتوجيه إنذار نهائي بموجب الكتاب المرقم (٢٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/١/٥ .

- فيما يخص مشروع تأهيل واكساء شوارع الأصمعي الجديد قرب جامع السهلاني وشقق الفاو مع تأهيل المجاري : تم توجيه تنبيه للشركة بموجب الكتاب المرقم (١١٤٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/٤/١٧ وتوجيه إنذار نهائي بموجب الكتاب المرقم (١٨٥١) والمؤرخ في ٢٠١٤/٧/٦ .

- فيما يخص مشروع تجهيز ونصب المنظومة المركزية لأجهزة مراقبة نوعية الهواء : لم يتم اتخاذ أي إجراء بحق الشركة وذلك بسبب عدم إعلام المحافظة من قبل الشعبة المعنية بالإشراف على المشروع .

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق علما إن المحافظة قامت بتزويد الهيئة الرقابية بنسخ من كتب الإنذار الموجهة إلى الشركات المتلكئة ، أما بالنسبة لمشروع تجهيز ونصب المنظومة المركزية لأجهزة مراقبة نوعية الهواء فلم تقم المحافظة باتخاذ أي إجراء بصده لغاية تاريخه .

### عدم إزالة التعارضات التي تخص المشاريع (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعينة من العقود لاحظنا أن المحافظة لم تتخذ الإجراءات اللازمة لإزالة العوارض القانونية والفنية قبل تنفيذ المشروع ، خلافا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (٣ - أولاً - الفقرة (و - ز - ح) ، مما يؤدي إلى تكدس المشاريع وتأخرها عن المدة المتفق عليها في تنفيذ المشروع ، مثال على ذلك :

رقم المناقصة	اسم العقد	القطاع المستفيد	العوارض
٣/٣٣	تطوير وتأهيل المدخل الجنوبي والغربي والشمالي لقضاء الزبير	البلديات	- يتعارض مع أنابيب نفط الجنوب حسب كشف شركة نفط الجنوب المرقم (ش/٩٨٢١٤/١) بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٠ - يتعارض مع أنبوب دكتايل الخاص لمنطقة حي العسكري حسب كتاب مديرية ماء البصرة المرقم (١٢٧٨٩) بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٨ - تداخل مع مشروع تابع لمديرية كهرباء الزبير والمنفذ من قبل شركة أخرى
٢٧/٨	تأهيل طريق سفوان / الزبير بطول ٣٨ كم	البلديات	يتعارض مع أنابيب نفطية حسب كتاب مديرية بلدية الزبير المرقم (١٠٠٩) بتاريخ ٢٠١٣/٢/٤

### رد الإدارة :

أجابت محافظة البصرة / مديرية العقود الحكومية بموجب الكتاب المرقم (٤٠٣٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٢٨ ومرفقه إجابات الأقسام ذات العلاقة ، أنه سبق وان تم مفاتحة جميع دوائر ومديريات المحافظة بكتب رسمية حول ضرورة الالتزام بتهيئة مواقع المشاريع وإزالة العوارض القانونية والفنية قبل تنفيذ المشاريع لتلافي التأخير في إنجازها وحرصاً على تنفيذها ضمن الإطار القانوني المتعاقد عليه ومنها الكتابين المرقمين (١٤١٣٥) و (١٢٤٦) والمؤرخين في (٢٠١٢/٧/١٨) و (٢٠١٤/٨/٧) على التوالي .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد أظهر تدقيق ومتابعة عقود المحافظة السنة ٢٠١٤ استمرار الملاحظة ، علماً إن المحافظة قامت بتوجيه عدة كتب إلى الدوائر المستفيدة بضرورة إزالة التجاوزات وتهيئة مواقع المشاريع قبل طلب تنفيذها لتجاوز منح المدد الإضافية حيث تم تزويد الهيئة الرقابية بنسخ من تلك الكتب .

### عدم وجود نظام محاسبي آلي (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لقسم الحسابات، لاحظنا أنه يتم إعداد الرواتب يدوياً . هذه العملية مجهددة ومستنفذة للوقت. بالإضافة إلى ذلك، إن الإعداد اليدوي للرواتب يزيد من إمكانية ارتكاب الأخطاء البشرية. وعلاوة على ذلك لاحظنا أيضاً أن عمل القيود المحاسبية وتسجيلها في دفتر اليومية وترحيلها إلى الأستاذ العام وعمل ميزان مراجعة والتقارير المالية يتم بشكل يدوي.].

### رد الإدارة:

أجابت محافظة البصرة / مديرية العقود الحكومية بموجب الكتاب المرقم (٤٠٣٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٢٨ ومرفقه إجابات الأقسام ذات العلاقة ، يتم العمل بموجب معايير الجودة الخاصة بنظام الرواتب اعتباراً من بداية سنة ٢٠١٥ .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن الرواتب والحسابات لا زالت تعد يدوياً وان القيود المحاسبية يتم ترحيلها يدوياً وقد سبق وان تم الإشارة إليها في التقارير الرقابية عن المحافظة للسنوات السابقة .

### ضعف أداء وحدة تقييم الموظفين (متوسطة / مكررة)

- ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لوحدة تقييم الموظفين التابعة لقسم الموارد البشرية، لاحظنا أن الوحدة تواجه ضعفا في أداء مهامها مثل:
- الافتقار إلى المعايير الخاصة بتقييم الأداء الوظيفي وجودته للموظف، ويتم الاعتماد على سجل نشاطات الموظف الذي يقوم بكتابة الأعمال اليومية مع موافقة مدير القسم الخاص به. وهذا لا يعطي مؤشرا صحيحاً لتقييم الموظف وفق الضوابط وتحديد نقاط الضعف في الأداء وتقويمها.
  - عدم إشراك موظفي الوحدة في دورات تدريبية خاصة بالعمل لتطوير مهاراتهم في تقييم الأداء
  - عدم تقبل مفهوم ثقافة التقييم وأهميته من قبل الموظفين.

### رد الإدارة:

- أجابت محافظة البصرة / مديرية العقود الحكومية بموجب الكتاب المرقم (٤٠٣٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٢٨ ومرفقه إجابات الأقسام ذات العلاقة بما يلي :
- تم اعتماد سجل الإنجاز اليومي للموظف في التقييم بناءً على توجيه وموافقة السيد محافظ البصرة السابق .
  - العمل وفق إستمارة تقييم للموظف بالاشتراك مع مكتب توثيق الانجازات ومكتب رئيس ديوان المحافظة .
  - تم إعداد نموذج تقييم نصف سنوي معتمد وفق معايير تقييم دولية ، علما انه لم يتم اعتماده بعد .
  - عمل استمارة منح مكافأة للموظف وحسب الكفاءة والاختصاص والاستحقاق والعمل الاستثنائي والعمل متوقف بها حاليا بسبب عدم إقرار الموازنة الاتحادية .
  - العمل وفق استمارة المعلومات الشخصية (٢٠٧) وحسب كتاب قسم الموارد البشرية والأعمال إلى كافة أقسام ديوان المحافظة بخصوص ذلك .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وان ما ورد بإجابة المحافظة لم يتم تطبيقه لغاية تاريخه وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٩٣٩١) والمؤرخ في ٢٠١٣/٣/١٧ عن البيانات المالية لمحافظة البصرة لسنة ٢٠١١ .

### عدم وجود دليل لتحديد الوصف الوظيفي لجميع موظفي المحافظة (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال تدقيقنا لاحظنا انه لا يوجد تحديد دقيق وواضح للمسؤوليات والالتزامات وهذا نتيجة لعدم إعداد وصف وظيفي واضح ودقيق وبشكل رسمي للموظفين . أن عدم وجود وصف وظيفي رسمي يمكن أن يؤدي إلى ارتباك الموظفين وعدم معرفتهم التامة بمسؤولياتهم وواجباتهم في المحافظة . وكذلك يمكن أن يؤدي إلى صعوبات تواجه الموظفين لعدم معرفتهم التامة بمسؤولياتهم والمهام المناطة بهم ] .

### رد الإدارة:

أجابت محافظة البصرة / مديرية العقود الحكومية بموجب الكتاب المرقم (٤٠٣٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٢٨ ومرفقه إجابات الأقسام ذات العلاقة ، أنه تم اتخاذ ما يلزم بصدد الوصف الوظيفي للدرجات الوظيفية الخاصة بالملاك الدائم ، وتم انجاز دليل الوصف الوظيفي للدرجات الوظيفية الخاصة بالعقود المؤقتة كل حسب اختصاصه في ديوان المحافظة / مديرية العقود الحكومية ، علما أنه قد تم إكماله بالاعتماد على دليل الوصف الوظيفي الصادر من وزارة التخطيط .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث انه ولغاية تاريخه لم يتم إعداد وصف وظيفي للعاملين في المحافظة سواء للملاك الدائم أو العقود وان المحافظة قامت بإرفاق الوصف الوظيفي الصادر من وزارة التخطيط مع الإجابة عن الملاحظة .

### تقارير شهرية لمطابقة الموازنة مع النتائج الفعلية (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال تدقيقنا لاحظنا أن القسم المالي يقوم بتحضير موازنة سنوية وإرسال ميزان مراجعة شهري لوزارة المالية ، لكنه لا يقوم بإعداد مقارنة شهرية بين الموازنة والنتائج الفعلية المثبتة في موازين المراجعة الشهرية مع تفسيرات للفروقات. إن عملية إعداد موازنة سنوية مفصلة تتضمن المقارنات الشهرية مع النتائج الفعلية تعتبر أداة إدارية مهمة في مراقبة المصاريف ، حيث تمكن الإدارة من التعرف على الفروقات مع الموازنة واتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب].

#### رد الإدارة:

أجابت محافظة البصرة / مديرية العقود الحكومية بموجب الكتاب المرقم (٤٠٣٩) والمؤرخ في ٢٨/١٢/٢٠١٤ ومرفقه إجابات الأقسام ذات العلاقة ، أنه يتم الصرف استناداً إلى التخصيصات السنوية المثبتة في الموازنة ويقوم القسم المالي بمراقبة حجم المصروفات مع التخصيصات السنوية في سجل التخصيصات .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وأظهرت نتائج المتابعة استمرارها خلال السنة ٢٠١٤ .

### عدم وجود برامج لتدريب الموظفين (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال تدقيقنا، لاحظنا أن المحافظة تمتلك بعض الموظفين من ذوي الخبرة والكفاءة ، لكننا لاحظنا عدم وجود برنامج لتطوير وتدريب هذه الكفاءات من قبل المحافظة وموافق عليه من قبل الإدارة . لأن الموظفين هم أهم الموارد التشغيلية التي تمتلكها المحافظة لذا يجب وضع خطة لتدريب وتحفيز هذه الموارد لضمان التقدم والنجاح في المستقبل].

#### رد الإدارة:

أجابت محافظة البصرة / مديرية العقود الحكومية بموجب الكتاب المرقم (٤٠٣٩) والمؤرخ في ٢٨/١٢/٢٠١٤ ومرفقه إجابات الأقسام ذات العلاقة بما يلي :

- تم وضع خطة لتدريب موظفي ديوان المحافظة كافة بالإضافة إلى الوحدات الإدارية التابعة لها كافة وقد وضعت بناءً على الحاجات التدريبية للأقسام بعد ما تم مخاطبتهم وتم تجميعها ووضعها في الخطة التدريبية لسنة ٢٠١٤ وقد تضمنت دورات تدريبية تطويرية داخلية وخارجية يتم تنفيذها تباعاً .

- أما الدورات المنفذة منذ تاريخ ٢٠١٤/١/٢ ولغاية تاريخه كانت كالآتي :

- دورة الوثائق القياسية .
- دورة إجراءات التعاقد والمستلزمات الطبية (الصحة).
- دورة معالجة المشاكل الإدارية .
- دورة أسلوب المخاطبة الرسمية .
- دورة حقوق الإنسان .
- دورة الشبكات (CISCO) .
- دورة ويندوز .

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة المحافظة حيث أظهرت نتائج متابعتها وجود خطة تدريبية لدى المحافظة إضافة إلى تنفيذها للعديد من الدورات وكما ورد بإجابتها أعلاه .

### أرشفة ملفات العقود (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لبعض العقود في المحافظة لاحظنا أن أضاير العقود غير منظمة ولا تحتوي على كل الأولويات الخاصة بالمشروع مما يؤدي إلى صعوبة في دراسة العقود والصعوبة في الرجوع إلى أولويات العقود ، إضافة إلى وجود نسخ مكررة من بعض الأولويات في كل اضبارة مما يؤدي إلى إرباك في عملية المتابعة والتدقيق ].

### رد الإدارة:

أجابت محافظة البصرة / مديرية العقود الحكومية بموجب الكتاب المرقم (٤٠٣٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٢٨ ومرفقه إجابات الأقسام ذات العلاقة ، أنه تم الأخذ بالملاحظة حيث تمت فهرسة كافة الأضابير الموجودة في قسم التعاقدات وتنظيمها .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أظهرت نتائج المتابعة استمرارها خلال السنة ٢٠١٤ ، وقد تم الإشارة إليها في التقارير الرقابية الصادرة عن المحافظة للسنوات السابقة .

## محافظة ذي قار

### الحسابات الختامية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال الاطلاع على حسابات المحافظة لاحظنا تأخر المحافظة في انجاز الحسابات الختامية لغاية تاريخ زيارتنا في ٢٣/٧/٢٠١٤ لم يتم انجاز الحسابات والمصادقة عليها من قبل ديوان الرقابة المالية . وهذا مخالف للقسم الأول - (٥) من تعليمات تنفيذ الموازنة ] .

### رد الإدارة :

لم تقم محافظة ذي قار ولغاية تاريخه بالإجابة على كتاب دائرة تدقيق المنطقة الثانية / بصرة المرقم (٢٢٣٠٢) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٧ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبينت ما يلي :

- قدمت المحافظة بياناتها المالية بشكلها الأولي إلى ديوان الرقابة المالية الاتحادي بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٩ بموجب كتابها المرقم (٢٢٧٣) وتم إعادتها بموجب المذكرة المرقمة (١٢٠) والمؤرخة في ٢٠١٤/٤/١٥ لوجود أخطاء عديدة منها [ تثبيت حساب الموازنة الاستثمارية لسنتي (٢٠١٢ و ٢٠١٣) في قائمة المركز المالي بالخطأ ، حساب النقد لدى المصارف وحساب الرصيد النقدي المدور في (١/١ و ٢٠١٣/١٢/٣١) جرى تثبيتهما في كشف أرصدة حسابات الموازنة الاستثمارية بالخطأ ، مجموع المصروفات المقدرة لا يطابق مفردات الحسابات المثبتة في كشف حساب الموازنة الجارية ] ، وقد تم تقديمها من قبل المحافظة بعد إجراء التعديلات عليها وبشكلها النهائي بتاريخ ٢٠١٤/٥/٤ بموجب كتابها المرقم (٦٣١١) عدا النماذج المرفقة لمتطلبات إعداد البيانات المالية (شهادة الإدارة وتقرير الإدارة ) والتي قدمتها بوقت متأخر بموجب كتابها المرقم (١٠٩٥٦) والمؤرخ في ٢٠١٤/٨/١٠ خلافا لكتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي المرقم (١٢١٤) في ٢٠١٤/١/٢٣ الذي ألزم جميع الدوائر بتقديم بياناتها المالية إلى ديوان الرقابة المالية الاتحادي في موعد أقصاه ٢٠١٤/١/٣١ ، وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في تقرير البيانات المالية للمحافظة لسنة ٢٠١٣ .

### فترة توقيع العقد (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعقود المحافظة لسنة ٢٠١٣ ، لاحظنا إن توقيع العقود يتم بعد مضي فترة ١٤ يوم وهذا يعتبر مخالفا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (سابعاً) - الفقرة عشرون (ب) مثال على ذلك:

اسم المشروع	تاريخ الإحالة	تاريخ العقد
تجهيز أجهزة طبية مختلفة لدائرة صحة ذي قار	٢٠١٣/١١/٢٧	٢٠١٣/١٢/٣١
هدم وإعادة بناء مدرسة سعد (٩) صف	٢٠١٣/١٠/١	٢٠١٣/١٠/٢١
إنشاء مبنى دائرة المرأة	٢٠١٤/٢/١٣	٢٠١٤/٣/١٦

### رد الإدارة :

أجابت محافظة ذي قار / قسم التدقيق والرقابة الداخلية بموجب الكتاب المرقم (٤٥٠) والمؤرخ في ٢٠١٥/١/١٥ ومرفقه كتاب قسم العقود المرقم (٣٩٢) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٣٠ بما يلي :

- فيما يخص مشروع تجهيز أجهزة طبية مختلفة لدائرة صحة ذي قار : إن سبب التأخير هو عدم حضور ممثلي الشركة لتوقيع العقد لتأخيرهم في تقديم خطاب ضمان حسن التنفيذ والبالغ (٥٠%) من قيمة العقد وقد تم توجيه إنذار للشركة بالكتاب المرقم (١٥٧٩٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٢/١٧ والمتضمن حضور المدير المفوض لغرض توقيع العقد وبعبكسه سوف يتم اتخاذ الإجراءات القانونية .



- إما بخصوص مشروع هدم وإعادة بناء مدرسة سعد (٩) صف و إنشاء مبنى دائرة المرأة : إن السبب في تأخير توقيع العقد هو تأخر المصرف في الإجابة عن صحة صدور خطاب الضمان .

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد أظهرت نتائج متابعتها صحة الملاحظة للعقود الواردة بملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (٤٣٥٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/٣/١٠ عن نتائج إجراء الرقابة والتدقيق على عقود محافظة ذي قار لسنة ٢٠١٢ .

#### دراسات الجدوى الاقتصادية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال الاطلاع على مشاريع المحافظة لاحظنا عدم وجود دراسات جدوى اقتصادية لمعظم مشاريع المحافظة يتم من خلالها إعداد دراسة محدثة عن الكلف التخمينية للمشروع بغية استخدامها كمقياس عند تحليل العطاءات وترسية العقود وهذا مخالف ( للمادة ٣ - أولاً - ب) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ ].

#### رد الإدارة :

أجابت محافظة ذي قار / قسم التخطيط والمتابعة بموجب الكتاب المرقم (م . ق / ٢٤٢) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٢٣ ، إن تعليمات وزارة التخطيط تشترط ولغرض إدراج أي مشروع في الموازنة أن تقوم الجهة المستفيدة بتقديم دراسة جدوى للمشروع إضافة إلى كشف تفصيلي يتضمن الكلفة الكلية للمشروع وبخلافه لا يتم إدراج أي مشروع ضمن الموازنة ما لم يتم تقديم هذين المتطلبين وبالتالي فإن كل مشاريع المحافظة المقررة من قبل وزارة التخطيط تتضمن دراسة جدوى فنية واقتصادية معدة من الدائرة المستفيدة إضافة إلى الكشف التخميني للمشروع تتم مصادقته من قبل لجنة فنية متخصصة تم تشكيلها في المحافظة هي لجنة مصادقة الكشوفات .

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في العديد من التقارير الرقابية عن تدقيق العقود ومنها التقرير الرقابي المرقم (٩٠٠٢) والمؤرخ في ٢٠١٤/٥/١٤ ، الفقرة (٣- أ) .

#### كفاءة الشركات المتعاقد معها (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لاحظنا إن المحافظة قد تعاقدت مع شركات كثيرة لا تمتلك الكفاءة اللازمة لانجاز المشاريع من الناحية الفنية والمالية ، حيث لوحظ إن هناك العديد من الشركات المتلكئة لم تنفذ المشاريع المحالة عليها في الوقت المحدد وخاصة في عقود التجهيز مما أدى إلى فسخ العقد في بعض الحالات وهذا يؤدي إلى تأخر أو عدم انجاز المشاريع . ومثال على ذلك :

اسم المشروع	اسم الشركة	حالة المشروع
إنشاء دار المسنين والعوق العقلي في الناصرية	الحبوة	تم سحب العمل وإعلان المشروع على حساب الشركة المتلكئة
إنشاء مدرسة (١٢) صف العكيكة	قصور العاج	تم سحب العمل وإعلان المشروع على حساب الشركة المتلكئة
إنشاء مدرسة (١٢) صف في الكرمه	كرم البلاد	تم سحب العمل وإعلان المشروع على حساب الشركة المتلكئة

هذا التأخر من قبل الشركات غير الكفوء له تأثير كبير على المشاريع الأخرى الخاصة بالمحافظة وخاصة في عقود التجهيز التي لها تأثير كبير على أنجاز مشاريع أخرى .

#### رد الإدارة :

لم تقم محافظة ذي قار ولغاية تاريخه بالإجابة على كتاب دائرة تدقيق المنطقة الثانية / بصرة المرقم (٢٢٣٠٢) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٧ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في العديد من التقارير الرقابية عن تدقيق العقود ومنها التقرير الرقابي المرقم (١١٠٥٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/٦/١٠ الفقرة (٢ - أ) .

### تدني نسب الانجاز (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لنسب أنجاز مشاريع المحافظة لاحظنا إن نسب انجاز بعض المشاريع كانت متدنية لغاية ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١٣. مثال على ذلك :

اسم المشروع	مدة العمل	تاريخ المباشرة	نسبة الانجاز الفعلي
مشروع البدالة اللاسلكية في عموم المحافظة	١٨٢ يوم	٢٠١٢/١٠/٢٤	٢ %
إنشاء شوارع مع شبكات مجاري صرف صحي ومياه الأمطار في مركز ناحية الغراف	٧٥٠ يوم	٢٠١٢/٩/١٠	٥ %
إنشاء طريق البدعة مع خطوط مجاري	٥٥٠ يوم	٢٠١٢/٦/١٢	٥ %

### رد الإدارة :

لم تقم محافظة ذي قار ولغاية تاريخه بالإجابة على كتاب دائرة تدقيق المنطقة الثانية / بصرة المرقم (٢٢٣٠٢) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٧ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في العديد من التقارير الرقابية عن تدقيق عقود المحافظة ومنها التقرير الرقابي المرقم (١١٠٦٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/٦/١٠ الفقرة (٧) .

### المدد الإضافية الممنوحة للشركات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعينة من العقود الخاصة بالمشروع لاحظنا إن المدد الإضافية الممنوحة للشركات المتعاقدة معها لتنفيذ المشروع يتجاوز في بعض الحالات مدة العقد الأصلية، إن سبب ذلك هو وجود تداخل بين الأعمال المنفذة والخاصة بالمشروع وعدم تهيئة موقع العمل بالكامل. إن عدم وجود سقف زمني يحدد نسب المدد الإضافية من شأنه إعطاء فرصة لاستغلال تلك الثغرة في التعليمات وبالتالي تنفيذ المشاريع بشكل كبير والتأخر في انجازها ، والأمثلة الآتية تمثل عينة تم مراجعتها :

اسم العقد	تاريخ المباشرة	مدة العقد	المدد الإضافية	نسبة الإضافة على مدة العقد
تأهيل محطة معالجة مجاري الهندية في الناصرية	٢٠١٤/٤/٢١	٢٧٠ يوما	٩١٩ يوما	٣٠٤ ، %
إنشاء مجمع ماء في قرية سيد عبد الأمير وخدمة القرى المجاورة	٢٠١٤/٥/٢٧	٢٠٠ يوم	٢٥٣ يوم	٢٧ ، %
إنشاء مخزن كلور في تل اللحم	٢٠١٤/٤/٢٢	٣٦٠ يوم	٥١٦ يوم	٤٣ ، %

### رد الإدارة:

- فيما يخص عقد تأهيل محطة معالجة مجاري الهندية في الناصرية : لم تقم المحافظة ولغاية تاريخه بالإجابة على ملاحظة شركة التدقيق .

- فيما يخص عقد إنشاء مجمع ماء في قرية سيد عبد الأمير وخدمة القرى المجاورة : بينت محافظة ذي قار / قسم التخطيط والمتابعة بموجب الكتاب المرقم (م . ق / ٢٠٤) والمؤرخ في ٢٠١٥/١/١٣ ومرفقه كتاب مديرية ماء محافظة ذي قار المرقم (١٧) والمؤرخ في ٢٠١٥/١/٥ ، إن أسباب منح المدد الإضافية كالآتي :

- (٢٥) يوم بسبب هطول الأمطار وصعوبة الوصول إلى موقع العمل والزيارة الأربعينية .
- (٦٠) يوم لغرض تنفيذ فقرات الكشف [ الحذف والاستحداث رقم ١ ] .
- (٢٧) يوم لتنفيذ الكشف الإضافي رقم ١/ .
- (٣٥) يوم بسبب المشاكل العشوائية .
- من تاريخ ٢٠١٢/٥/٢٧ ولغاية ٢٠١٢/٩/١٠ توقف بسبب النزاع حول الموقع .
- (١٥٠) يوم بسبب تأخر إيصال التيار الكهربائي حسب كتاب محافظة ذي قار / قسم التخطيط والمتابعة المرقم (٤٠٠٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/٧/٨ .

- فيما يخص عقد إنشاء مخزن كلور في تل اللحم : بينت محافظة ذي قار / قسم التخطيط والمتابعة بموجب الكتاب المرقم (م . ق / ٢٠٤) والمؤرخ في ٢٠١٥/١/١٣ ومرفقه كتاب مديرية ماء محافظة ذي قار المرقم (١٧) والمؤرخ في ٢٠١٥/١/٥ إن أسباب منح المدد الإضافية كالآتي :
- (٤٤) يوم لغرض تنفيذ فقرات الكشف الإضافي رقم ١/ .
- (٨٥) يوم لتنفيذ فقرات الكشف [ الحذف والاستحداث ]
- من تاريخ (٢٠١٢/٧/٢٥ ولغاية ٢٠١٣/٤/٢٣) بسبب الخلافات على الموقع .
- من تاريخ (٢٠١٣/٧/٢٨ ولغاية ٢٠١٤/٢/١١) لغرض تعديل التصاميم .

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في العديد من التقارير الرقابية عن تدقيق العقود ومنها التقرير الرقابي المرقم (١٣٥٤٨) والمؤرخ في ٢٠١٤/٧/١٧ الفقرة (٤ - ج) .

#### تغيير المخططات والتصاميم بعد التعاقد (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعينة من العقود، لاحظنا وجود تغييرات كثيرة في تصاميم ومواصفات بعض المشاريع بعد عملية التعاقد ، مثل تغيير المواصفات والمخططات المطلوبة أو تغيير في المساحات لكي تتناسب مع حجم المشاريع ، حيث بلغ عدد المشاريع التي تتضمن تغييرات (١٩٧) مشروع وهذا يدل على عدم وجود دراسة كافية مبنية على أسس علمية لتنفيذ تلك المشاريع مما يؤدي إلى تأخير انجازها . إن ذلك مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة الثالثة - أولاً - الفقرة (ب - د)) والتي تنص على :

- ب - وجود دراسة محدثة عن الكلفة التخمينية للمشروع أو العقد المطلوب تنفيذه ضمن تقرير دراسة الجدوى بغية استخدامها كمقياس عند تحليل العطاءات وترسية العقود على إن تراعى السرية في ذلك .
- د - إن تكون الشروط والمواصفات وجداول الكميات والخرائط وغير ذلك مما هو ضروري للتنفيذ جاهزة ودقيقة لتجنب إجراء التغييرات أو الإضافات أثناء التنفيذ .

#### رد الإدارة:

لم تقم محافظة ذي قار ولغاية تاريخه بالإجابة على كتاب دائرة تدقيق المنطقة الثانية / بصرة المرقم (٢٢٣٠٢) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٧ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في العديد من التقارير الرقابية عن تدقيق العقود ومنها التقرير الرقابي المرقم (١٣٥٤٨) والمؤرخ في ٢٠١٤/٧/١٧ الفقرة (٤ - ب) .

## محافظه بابل

### الحسابات الختامية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال الاطلاع على حسابات المحافظة لاحظنا تأخر المحافظة في إنجاز الحسابات الختامية لغاية تاريخ زيارتنا في ٢٠/٥/٢٠١٤ لم يتم إنجاز الحسابات والمصادقة عليها من قبل ديوان الرقابة المالية . وهذا مخالف للقسم الأول - (٥) من تعليمات تنفيذ الموازنة].

### رد الإدارة:

لم تقم محافظة بابل ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (٧٧٩) والمؤرخة في ٢٢/١٠/٢٠١٤ والمذكرتين التأكيديتين المرقمتين (٨١٥) و(٢٤) والمؤرختين في (١٢/١١/٢٠١٤ و ١٤/١/٢٠١٥) على التوالي وكتاب دائرة تدقيق المنطقة الثالثة / حلة الموجه إلى مكتب المحافظ المرقم (٢٢٠٩٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/٢/٢ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وبيّنت إن البيانات المالية لمحافظة بابل للسنتين الماليّتين المنتهيتين في ٢٠١٢/١٢/٣١ و ٢٠١٣/١٢/٣١ لم يتم مصادقتها من قبل ديوان الرقابة المالية لغاية تاريخه وكما مبين أدناه :

السنة	التفاصيل
البيانات المالية لسنة ٢٠١٢	تأخرت المحافظة في تقديم بياناتها المالية للسنة موضوع التقرير حيث قدمت إلى هذا الديوان بشكلها الأولي بتاريخ ٢٠١٣/٦/٩ بموجب كتابها المرقم (١٤٧٤٠) في ٢٨/٥/٢٠١٣ وتم تأشير العديد من الفقرات الجوهرية غير المستكملة وأعيدت إلى المحافظة بموجب كتابنا المرقم (١٣٤٦٢) في ٢٦/٦/٢٠١٣ واستكملت بشكلها النهائي وقدمت بكتاب المحافظة المرقم (٤٩) في ١٩/٣/٢٠١٤ خلافا لتعليمات تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٣/ القسم الأول - المادة (٥) وخلافا لكتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (١٣٦٧) في ١٦/١/٢٠١٣ والذي اوجب تقديمها في موعد أقصاه في ٢٠١٣/١/٣١ . وقد تم عرضها على مجلس الرقابة المالية الاتحادي واجل إصدارها لحين حسم موضوع المصادقة على سجل التوحيد وتأبيد مبالغ التمويل ومعالجة حساب جاري دائرة المحاسبة المخالف لطبيعته المحاسبية .
البيانات المالية لسنة ٢٠١٣	استملت البيانات المالية لسنة ٢٠١٣ بموجب كتاب المحافظة المرقم (٢٠٩٦) والمؤرخ في ٢٠١٤/٩/١ وبعد فحصها تم إعادتها إلى المحافظة بموجب كتاب الديوان المرقم (١٦٥٩٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/٩/٧ لوجود نواقص في البيانات المالية، وتم استلامها من المحافظة بموجب الكتاب المرقم (٢٢٠) والمؤرخ في ٢٠١٥/١/٢٢

علما انه سبق وان تم الإشارة إلى الملاحظة في التقارير الرقابية عن البيانات المالية للمحافظة للسنوات (٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١) وكما مبين أدناه :

رقم التقرير	تاريخه	التفاصيل
٧٤٣٢	٢٠١٢/٤/٦	البيانات المالية للسنة المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١
١٥٠٤٩	٢٠١٣/٧/٢١	البيانات المالية للسنة المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١
٢٣٥٧٦	٢٠١٣/١١/١٧	البيانات المالية للسنة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١

### التأخر في إحالة المشاريع (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعقود المحافظة لاحظنا أن هناك (١٠٤) مشروع ضمن خطة مشاريع سنة ٢٠١٣ والتي أدرجت ضمن تخصيصات نفس السنة لم يتم إحالتها لغاية تاريخ زيارتنا في ٢٠١٤/٥/٢٠ الأمر الذي ينعكس على تعطيل جزء من مشاريع المحافظة فضلا عن عدم انجاز المشاريع في الوقت المحدد].

### رد الإدارة :

لم تقم محافظة بابل بالإجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (٧٧٩) والمؤرخة في ٢٠١٤/١٠/٢٢ والمذكرتين التأكيديتين المرقمتين (٨١٥) و(٢٤) والمؤرختين في (٢٠١٤/١١/١٢ و ٢٠١٥/١/١٤) على التوالي وكتاب دائرة تدقيق المنطقة الثالثة / حلة الموجه إلى مكتب المحافظ المرقم (٢٢٠٩٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/٢/٢ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن المحافظة لا زالت مستمرة بإدراج المشاريع ضمن الخطة السنوية ولم يتم التعاقد عليها كما أنها تؤيد عدد المشاريع الواردة في ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في العديد من التقارير الرقابية الصادرة عن المحافظة وكما مبين أدناه :

رقم التقرير	تاريخه	التفاصيل
٧٤٣٢	٢٠١٢/٤/٦	البيانات المالية للمحافظة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٠٩/١٢/٣١
١٥٠٤٩	٢٠١٣/٧/٢١	البيانات المالية للمحافظة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١
٢٣٥٧٦	٢٠١٣/١١/١٧	البيانات المالية للمحافظة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١

### مشاريع متلكنة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعقود المحافظة لاحظنا وجود مشاريع متلكنة دون اتخاذ أي إجراءات حازمة من قبل المحافظة بحق الشركات المتلكنة كفرض غرامات تأخيرية أو سحب العمل أو إدراجها في القائمة السوداء كما ورد في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ١٤ / أولاً، والمادة ١٦ / ثانياً، والمادة ١٨) مثال على ذلك :

اسم المشروع	تاريخ المباشرة	مدة التنفيذ	اسم الشركة	حالة المشروع
تبليط شوارع قرية الصديين بطول ٢٠،٥ كم	٢٠١١/١٢/١٤	٢٩٠	الوند الهندسية	متلكاً
تجهيز وفحص وتشغيل عجلات سونار عدد ٢/ مدينة بابل الأثرية	٢٠١٢/١٢/٢٣	٢٧٠	أهل الحضارة	متلكاً
نصب وتشغيل وفحص مجمعات (السدة سعة ٢٤٠ م٣)	٢٠١١/٧/١٨	١٨٠	البلاد	متلكاً

### رد الإدارة:

لم تقم محافظة بابل بالإجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (٧٧٩) والمؤرخة في ٢٠١٤/١٠/٢٢ والمذكرتين التأكيديتين المرقمتين (٨١٥) و(٢٤) والمؤرختين في (٢٠١٤/١١/١٢ و ٢٠١٥/١/١٤) على التوالي وكتاب دائرة تدقيق المنطقة الثالثة / حلة الموجه إلى مكتب المحافظ المرقم (٢٢٠٩٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/٢/٢ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث لا زالت هناك مشاريع متلكنة لم تقم المحافظة باتخاذ الإجراءات الجدية بشأنها وقد تم الإشارة إليها للملاحظة في التقارير الرقابية المدرجة أدناه :

رقم التقرير	تاريخه	التفاصيل
١٥٠٤٩	٢٠١٣/٧/٢١	البيانات المالية للمحافظة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١
٢٣٥٧٦	٢٠١٣/١١/١٧	البيانات المالية للمحافظة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١

### مشاريع متوقفة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعقود المحافظة لاحظنا وجود مشاريع متوقفة لأسباب مختلفة مثال على ذلك :

اسم المشروع	تاريخ المباشرة	مدة التنفيذ	اسم الشركة	حالة المشروع
أكساء وإنشاء طريق أبو الجاسم وأولاد مسلم في قضاء المسيب	٢٠١٢/٩/٩	٣٦٥	الوهاج المتحدة	متوقف
إنشاء ملاعب خماسية لكرة القدم + ثيل صناعي عدد (١٠) تأهيل قاعة الشهيد (حمزة نوري)	٢٠١٠/١٢/٢٩	٣٦٥	الغياث	متوقف
هدم وتصميم وبناء مدارس متفرقة عدد (٥) في أم المؤمنين	٢٠١٠/١٢/١٤	٣٦٥	الهديل الهندسية	متوقف

### رد الإدارة:

لم تقم محافظة بابل بالإجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (٧٧٩) والمؤرخة في ٢٠١٤/١٠/٢٢ والمذكرتين التأكيديتين المرقمتين (٨١٥) و(٢٤) والمؤرختين في (٢٠١٤/١١/١٢ و ٢٠١٥/١/١٤) على التوالي وكتاب دائرة تدقيق المنطقة الثالثة / حلة الموجه إلى مكتب المحافظ المرقم (٢٢٠٩٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/٢/٢ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن المحافظة لا زالت تقوم بإدراج المشاريع ضمن الخطط السنوية بالرغم من عدم اتخاذ أي إجراء بخصوص المشاريع المتوقفة وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في العديد من التقارير الرقابية ومنها التقرير الرقابي المرقم (١٥٠٤٩) والمؤرخ في ٢٠١٣/٧/٢١ عن البيانات المالية للمحافظة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١ .

### فترة توقيع العقد (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعقود المحافظة لسنة ٢٠١٣، لاحظنا إن توقيع العقود يتم بعد مضي فترة ١٤ يوم وهذا يعتبر مخالفا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (سابعاً) – الفقرة عشرون (ب) مثال على ذلك :

اسم المشروع	تاريخ الإحالة	تاريخ العقد
تجهيز وفحص آلات متنوعة تخصصية إلى مديرية ماء بابل – محافظة بابل	٢٠١٣/٩/١٨	٢٠١٣/١١/١١
قرية ال معيدي وقرية عمية عاصي وتبليط طريق عبيد الهادي في قضاء المحاول	٢٠١٢/١٢/١٥	٢٠١٣/٣/١١
إنشاء حدائق في الشاخة والعودة ناحية الشوملي قضاء الهاشمية	٢٠١٢/١٢/١٥	٢٠١٣/٣/٢٤

### رد الإدارة:

بينت محافظة بابل / مديرية العقود العامة الحكومية / قسم التعاقدات بموجب الكتاب المرقم (٢٢٦١/٤) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٠/٢٦ أسباب تأخر العقود الواردة في ملاحظة شركة التدقيق كما يلي :

- فيما يخص مشروع تجهيز وفحص آليات متنوعة تخصصية إلى مديرية ماء بابل – محافظة بابل لشركة بغداد السلام : إن المشروع مدرج ضمن المشاريع الجديدة لعام ٢٠١٣ التي تمت المصادقة عليها بموجب كتاب وزارة التخطيط المرقم (٢٦٢٠٢) والمؤرخ في ٢٠١٣/١٠/٣٠ وهو السبب في تأخر توقيع العقد .

- فيما يخص مشروع (قرية آل معيدي وقرية عمية عاصي وتبليط طريق عبيد الهادي في قضاء المحاويل لشركة الأنامل الفضية للمقاولات ) ، (إنشاء حدائق في الشاخة والعودة ناحية الشوملي قضاء الهاشمية لشركة الرضوان العامة) : إن المشاريع تمت إحالتها بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٥ ولكون المادة ( ٤- فقرة - ب) من تعليمات تنفيذ الموازنة الاتحادية حددت بموجبها حظر التعاقد بعد تاريخ ٢٠١٢/١٢/١٥ ، لم يتم توقيع العقود إلا بعد ورود قرار مجلس الوزراء المرقم (٥٢٢٨) والمؤرخ في ٢٠١٣/٢/٢٠ والذي ورد إلى المحافظة بتاريخ ٢٠١٣/٣/٦ والذي أشار إلى الموافقة على توقيع العقود في عام ٢٠١٣ للمشاريع المحالة في عام ٢٠١٢.

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة المحافظة للمشاريع الواردة في ملاحظة شركة التدقيق ، علما انه سبق وان تم الإشارة إلى الملاحظة في التقارير الرقابية الصادرة عن تدقيق عقود المحافظة ومنها التقريرين الرقابيين المرقمين (١٣٠٢٠) و (١٣٣١٧) والمؤرخين في ٧/٩ و ٢٠١٤/٧/١٥ عن تدقيق إجراءات التعاقد للعقدين المرقمين (٢٩) و (٢٨) والمؤرخين في ٢٠١٤/٣/٢٤ .

#### لجان تحليل العطاءات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال الاطلاع على محاضر لجان دراسة وتحليل العطاءات لاحظنا عدم قيام لجنة التحليل بالتوقيع على معايير الترجيح التي تم اعتمادها في تحليل وتقييم العطاءات المقدمة لكونها جزء من وثائق وعملية التحليل وكذلك لضمان موضوعية عملية تحليل العطاءات ] .

#### رد الإدارة:

أجابت محافظة بابل/مديرية العقود الحكومية بموجب كتابها المرقم (١٣٢٤٢) والمؤرخ ٢٩/١٠/٢٠١٤، إن لجان التحليل تعتمد في قرار الإحالة على درجات الترجيح والمعايير المحددة مسبقا في مستندات المناقصة للتوصل إلى العطاء الأفضل ومنها التأكد من كون الشركات ليست من الشركات المملوكة .

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بإجابة المحافظة حيث إن لجان التحليل تقوم بتدقيق جميع المستندات والوثائق المقدمة في المناقصة .

#### الكفاءة المالية للشركات المنفذة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا إن المحافظة تتعاقد في بعض الأحيان مع شركات تتحمل خسائر حسب ما تظهره بياناتها المالية المقدمة إلى الوزارة قبل عملية التعاقد ، مما يدل على عدم دراسة تلك البيانات من قبل لجان الفتح والتحليل للتأكد من الكفاءة المالية لتلك الشركات ، كما نصت تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ / عاشر) ، مثال على ذلك :

- عقد تجهيز آليات تخصيص لمديرية توزيع كهرباء بابل لشركة تكنولوجيا المكائن للتجارة العامة.
- عقد بناء جناح ٤ صف طابقين ومجموعة صحية لشركة رمال بابل.

إن عملية تحليل العطاءات بشكل مناسب يوفر على المحافظة الوقت والتكاليف ، وبالتالي تنفيذ المشاريع بشكل أفضل . وان عدم دراسة الوضع المالي للشركات المشاركة قد يؤدي إلى إحالة المشاريع على شركات خاسرة وغير قادرة على تنفيذ تلك المشاريع المتعاقد عليها ] .

#### رد الإدارة:

بينت محافظة بابل / مديرية العقود الحكومية بموجب كتابها المرقم (١) والمؤرخ في ٢٠١٥/١/٤ ما يلي :

- فيما يخص عقد تجهيز آليات تخصيصه لمديرية توزيع كهرباء بابل لشركة تكنولوجيا المكنائن للتجارة العامة : لا توجد أي خسائر للشركة على العكس تشير بياناتها المالية للسنتين (٢٠١١ و ٢٠١٢) إلى تحقيق إرباح .

- فيما يخص عقد بناء جناح ٤ صف طابقين ومجموعة صحية لشركة رمال بابل : لم ترد إجابة المحافظة على الملاحظة .

#### متابعة الهيئة الرقابية:

بينت الهيئة الرقابية ما يلي :

- فيما يخص عقد تجهيز آليات تخصيصه لمديرية توزيع كهرباء بابل لشركة تكنولوجيا المكنائن للتجارة العامة : إنها تؤيد ما ورد بإجابة المحافظة حيث تم اطلاعها على البيانات المالية للشركة للسنتين (٢٠١١ و ٢٠١٢) .

- فيما يخص عقد بناء جناح ٤ صف طابقين ومجموعة صحية لشركة رمال بابل : لم يتم تزويدها بالبيانات المالية للشركة .

علما انه سبق وان تم الإشارة إلى الملاحظة في التقارير الرقابية الصادرة عن تدقيق عقود المحافظة ومنها التقريرين الرقابيين المرقمين (١٣٠١٣) و (٣٨٨٣) والمؤرخين في ٢٠١٣/٦/٢٠ و ٢٠١٤/٣/٤ عن تدقيق العقدين المرقمين (٢) و (٥٠) والمؤرخين في (٣/١٩ - ٣/٩/٢٠١٣) على التوالي .

#### المدد الإضافية الممنوحة للشركات (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعينة من العقود الخاصة بالمشروع لاحظنا إن المدد الإضافية الممنوحة للشركات المتعاقدة معها لتنفيذ المشروع يتجاوز في بعض الحالات مدة العقد الأصلية، إن سبب ذلك هو وجود تداخل بين الأعمال المنفذة والخاصة بالمشروع وعدم تهيئة موقع العمل بالكامل. إن عدم وجود سقف زمني يحدد نسب المدد الإضافية من شأنه إعطاء فرصة لاستغلال تلك الثغرة في التعليمات وبالتالي تنفيذ المشاريع بشكل كبير والتأخر في انجازها ، والأمثلة الآتية عينة تم مراجعتها :

اسم العقد	تاريخ المباشرة	مدة العقد	المدد الإضافية	نسبة الإضافة على مدة العقد
أكساء شوارع حي الشاوي المرحلة الثانية / حلة	٢٠٠٨/٨/١٨	٢٠٠ يوما	٤٨٨ يوما	٢٤٤ ، ٢ %
إنشاء بناية ملحق الجهاز الهضمي في مستشفى مرجان التخصصي	٢٠٠٨/٧/٢١	٤٥٠ يوم	١٠٠٣ يوم	٤٣ ، ٢ %

#### رد الإدارة:

لم تقم محافظة بابل بالإجابة ولغاية تاريخه على مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (٧٧٩) والمؤرخة في ٢٠١٤/١٠/٢٢ والمذكرتين التأكيديتين المرقمتين (٨١٥) و (٢٤) والمؤرختين في (٢٠١٤/١١/١٢) و (٢٠١٥/١/١٤) على التوالي وكتاب دائرة تدقيق المنطقة الثالثة / حلة الموجه إلى مكتب المحافظ المرقم (٢٢٠٩٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/٢/٢ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقريرين الرقابيين المرقمين (١٥٠١٧) و (٢٥٠٣٥) والمؤرختين في (٢٠١١/١٠/٣) و (٢٠١٢/١١/٢٧) عن نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على مشاريع المجلس الأعلى للأعمار المرحلة الثانية لسنة ٢٠٠٧ .



## محافظة كربلاء المقدسة

### الكفاءة المالية للشركات المنفذة (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا إن المحافظة تتعاقد في بعض الأحيان مع شركات تتحمل خسائر حسب ما تظهره بياناتها المالية المقدمة إلى الوزارة قبل عملية التعاقد ، مما يدل على عدم دراسة تلك البيانات من قبل لجان الفتح والتحليل للتأكد من الكفاءة المالية لتلك الشركات ، كما نصت تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ٧ / عاشر) ، مثال على ذلك :

- عقد بناء مدرسة على القطعة ١/٢٣٧٠٧ مقاطعة (٢١) حيدرية في حي الفرات المركز لشركة شعاع ميسان للمقاولات العامة.
- عقد تنفيذ الشبكة الكهربائية لمناطق معامل الطابوق سيد إسماعيل وفريجة والحافظ لشركة قلعة الصمود للمقاولات العامة.

إن عملية تحليل العطاءات بشكل مناسب يوفر على المحافظة الوقت والتكاليف ، وبالتالي تنفيذ المشاريع بشكل أفضل . وان عدم دراسة الوضع المالي للشركات المشاركة قد يؤدي إلى إحالة المشاريع على شركات تتحمل خسائر وغير قادرة على تنفيذ تلك المشاريع المتعاقد عليها .

### رد الإدارة:

لم تقم محافظة كربلاء المقدسة ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٥٧١) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٩ وكتاب دائرة تدقيق المنطقة الثالثة / حلة المرقم (٢٢٠٩٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٢ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في العديد من التقارير الرقابية عن تدقيق عقود محافظة كربلاء المقدسة للسنتين (٢٠١٣ و ٢٠١٤) وكما مبين أدناه :

رقم التقرير وتاريخه	رقم كتاب إرسال العقود	عدد العقود	المبلغ / دينار
٣١٦٣ في ٢٠١٣/٢/٢٣	٢٦٠٥ في ٢٠١٣/٢/٢٠	٢٠	٢٧٤٩٠٠٧٤٥٠
٥٨٦٢ في ٢٠١٤/٤/١	١٥٣١ في ٢٠١٣/٢/٣	٣٠	٣٣١٥٤١٧٠٤٠٠
٨٣٣٨ في ٢٠١٤/٥/٧	٥٩٢١ في ٢٠١٣/٣/٢٨	١٣	١٩١٨٦٨٠٠٧٥٠
٩٦٧٧ في ٢٠١٤/٥/٢١	١٨٢٠ في ٢٠١٤/٢/٤	٤	٤٥٩٥٣٦٨٧٥٠
١٤٤٥٥ في ٢٠١٤/٨/٦	٣٦١٢ في ٢٠١٤/٢/٢٥	٦	٦٠٨٩١٧٦٠٠٧

### فترة توقيع العقد (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعقود المحافظة الموقعة عام ٢٠١٣ ، لاحظنا إن توقيع العقود يتم بعد مضي فترة ١٤ يوم وهذا يعتبر مخالفا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (سابعاً) – الفقرة عشرون (ب) مثال على ذلك :

اسم العقد	تاريخ الإحالة	تاريخ العقد
مد شبكة اتصالات ومد شبكة الكهرباء وتأهيل شبكة مياه الأمطار ناحية الخيرات	٢٠١٣/٧/٢٩	٢٠١٣/١١/٤
تنفيذ الشبكة الكهربائية لمناطق معامل الطابوق سيد إسماعيل وفريجة وال زوين	٢٠١٣/٨/٤	٢٠١٣/١٠/٢١
الأعمال المتبقية لبناء مدرسة في حي الجمعية / قضاء الهندية	٢٠١٣/٣/٤	٢٠١٣/٨/١٥

## رد الإدارة :

ببنت محافظة كربلاء المقدسة / مكتب معاون المحافظ للشؤون المالية بموجب الكتاب المرقم (١٩١٠٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٢٤ ، أسباب التأخير في توقيع العقود بما يلي :

اسم العقد	سبب التأخير
مد شبكة اتصالات ومد شبكة الكهرباء وتأهيل شبكة مياه الأمطار ناحية الخيرات	تأخر توقيع البريد بسبب بداية استلام السيد المحافظ للمنصب
تنفيذ الشبكة الكهربائية لمناطق معامل الطابوق سيد إسماعيل وفريجة وال زوين	تأخر ورود صحة صدور خطاب الضمان لحسن التنفيذ
الأعمال المتبقية لبناء مدرسة في حي الجمعية / قضاء الهندية	يوجد خطأ في ما ورد في الملاحظة حيث إن تاريخ التعاقد الصحيح هو ٢٠١٤/١/١٧

## متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في العديد من التقارير الرقابية ومنها التقرير الرقابي المرقم (١٣٨٥٦) والمؤرخ في ٢٠١٤/٧/٢٣ عن نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على مشاريع تنمية الأقاليم لسنة ٢٠١٣ والذي تضمن (٢١٧) عقد ، إضافة إلى التقارير الرقابية المبينة أدناه :

رقم التقرير وتاريخه	رقم كتاب إرسال العقود	عدد العقود	المبلغ / دينار
٥٨٦٢ في ٢٠١٤/٤/١	١٥٣١ في ٢٠١٣/٢/٢٣	٣٠	٣٣١٥٤١٧٠٤٠٠
٣١٢٠ في ٢٠١٤/٢/٢٠	١٦٥٧٢ في ٢٠١٣/١٠/٢٢	١١	٥٤٢٩٦٦٤٧٥٠
١٢٣٧٣ في ٢٠١٤/٦/٣٠	٧٩٧٦ في ٢٠١٣/٤/٣٠	٢١	٢٩٢٦١٤٩٠٨٥٠

## المدد الإضافية للعقود (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا لعينة من عقود المحافظة إن المدد الإضافية الممنوحة للشركات المتعاقد معها لتنفيذ مشاريع المحافظة قد تتجاوز في بعض الأحيان مدة تنفيذ العقد الأصلية ، إن سبب ذلك هو عدم وجود نص في التعليمات يحدد سقف زمني للمدد الإضافية التي يمكن إن تمنح إذا تطلبت الحاجة لذلك. إن عدم وجود سقف زمني يحدد نسب المدد الإضافية من شأنه إعطاء فرصة لاستغلال تلك الثغرة في التعليمات ، وبالتالي تعطيل تنفيذ مشاريع المحافظة بشكل كبير وعدم استغلال موارد الدولة حسب ما هو مخطط، والجدول الآتي يوضح عينة من تلك العقود :

اسم المشروع	مدة التنفيذ	مجموع المدد الإضافية الممنوحة	نسبة المدد الإضافية إلى مدة العقد
مشروع إنشاء محطة معالجة المياه الثقيلة في مستشفى النسائية والتوليد	١٨٠ يوم	٢٢٤ يوم	١٠٢٤ %
إنشاء الشارع الواصل من جسر الإمام علي ع وصولاً إلى قوس مقابل حي الأطباء / المرحلة الأولى	١٨٠ يوم	٢١٩ يوم	١٠٢٢ %
إكمال تطوير شارع احمد الوائلي	١٥٠ يوم	١٦٦ يوم	١٠١١ %
إنشاء ثلاث مراكز للشرطة في حي العسكري والنصر والبلدة	١٨٠ يوم	٣٤٧ يوم	١٠٩٣ %

## رد الإدارة :

لم تقم محافظة كربلاء المقدسة ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٥٧١) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٩ وكتاب دائرة تدقيق المنطقة الثالثة / حلة المرقم (٢٢٠٩٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٢ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (٣٨٥٦) والمؤرخ في ٢٠١٤/٧/٢٣ عن نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على مشاريع تنمية الأقاليم لسنة ٢٠١٣ .

### عدم تهيئة المواقع المخصصة لإقامة المشاريع (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعينة من عقود المحافظة، لاحظنا إن المحافظة قد قامت بإبرام بعض العقود لتنفيذ مشاريع الخطة الاستثمارية دون التأكد من تهيئة الأراضي المخصصة لتنفيذها، إذ إن بعض تلك الأراضي كانت مستغلة من قبل الغير ولم تقم المحافظة بإزالة تلك التجاوزات قبل إبرام العقود، مما أدى إلى تأخير تنفيذ المشاريع أو توقف بعضها لعدم إمكانية إزالة تلك المعوقات في الوقت المناسب، وهذا يخالف تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة ثالثاً - أولاً - الفقرة (و - ز) ) ، والتي تنص على :

و - إزالة المشاكل القانونية والمادية إن وجدت في موقع العمل عند تنفيذ مقاولات الأشغال العامة بما في ذلك إجراءات استملاك الموقع .

ز - إن يكون الموقع جاهزاً للمباشرة بالعمل فيه كلاً أو جزءاً بما ينسجم والمنهاج الزمني المقرر .  
إن عدم تهيئة المواقع المخصصة لإقامة مشاريع المحافظة قبل إبرام العقود هو دليل على عدم وجود دراسة جدوى مناسبة للتأكد من توفر كل مستلزمات عملية التعاقد ، وبالتالي قد يؤدي إلى تأخير إنجاز تلك المشاريع في الوقت المناسب حسب ما هو مخطط ، فضلاً عن إمكانية إقامة دعاوى قضائية من قبل الغير نتيجة الإخلال ببنود العقد . والجدول الآتي يوضح أمثلة على تلك العقود :

اسم المشروع	اسم الشركة	مبلغ العقد دينار عراقي
بناء مدرسة في حي الفرات على القطعة ٢٣٧٠٧ / ١ ناحية الحر	شعاع ميسان	١,٦٦٠,٤٠٠,٠٠٠
بناء مدرسة في قطاع (١٥) على القطعة المرقمة (٥٧/١) مقاطعة ٨ الكاظمي	شعاع ميسان	١,٥٣٨,٩٣٠,٠٠٠

### رد الإدارة :

لم تقم محافظة كربلاء المقدسة ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٥٧١) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٩ وكتاب دائرة تدقيق المنطقة الثالثة / حلة المرقم (٢٢٠٩٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٢ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في العديد من التقارير الرقابية عن تدقيق عقود المحافظة وكما مبين أدناه :

رقم التقرير وتاريخه	موضوع التقرير
١٣٨٥٦ في ٢٠١٤/٧/٢٣	نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على مشاريع تنمية الأقاليم لسنة ٢٠١٣
١٢٣٧٣ في ٢٠١٤/٦/٣٠	نتائج تدقيق عقود محافظة كربلاء المرقمة (٥٧ - ٧٦)
٣١٦٣ في ٢٠١٤/٢/٢٣	نتائج تدقيق عقود محافظة كربلاء المقدسة

### تغيير المخططات والتصاميم بعد التعاقد (عالية / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعينة من العقود ، لاحظنا وجود تغييرات كثيرة في تصاميم ومواصفات بعض المشاريع بعد عملية التعاقد، مثل تغيير بعض المواصفات والمخططات المطلوبة أو تغيير في المساحات لكي تتناسب مع حجم المشاريع، وهذا يدل على عدم وجود دراسة كافية

مبنية على أسس علمية لتنفيذ تلك المشاريع مما يؤدي إلى تأخير إنجازها. أن ذلك مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (المادة الثالثة – أولاً – الفقرة (ب – د)) والتي تنص على :

ب- وجود دراسة محدثة عن الكلفة التخمينية للمشروع أو العقد المطلوب تنفيذه ضمن تقرير دراسة الجدوى بغية استخدامها كمقياس عند تحليل العطاءات وترسية العقود على أن تراعى السرية في ذلك.

د- أن تكون الشروط والمواصفات وجداول الكميات والخرائط وغير ذلك مما هو ضروري للتنفيذ جاهزة ودقيقة لتجنب إجراء التغيرات أو الإضافات أثناء التنفيذ .

والجدول الآتي يوضح أمثلة على تلك العقود :

أسم المشروع	اسم الشركة	مبلغ العقد (دينار عراقي)
صيانة طريق أبو روية – أبو عويجيلة في ناحية الخيرات	السهل الهندسية	١٠٠٠,٩٩٥,١٥٤
تجهيز مضخات عمودية عدد ٦ / تصريف (٣٥/ثانية) مع ملحقاتها	ميمن الخير وشناوة للمقاولات	١٣,٤٨٤,٧٠٠,٠٠٠
إنشاء الطريق الرابط بين شارع ميثم التمار وطريق كربلاء – النجف بطول (٤,٥) كم	اميم وانوار كربلاء للمقاولات العامة المحدودة (مجتمعا)	٢٠,٣٠٤,٥٥٠,٠٠٠

#### رد الإدارة:

لم تقم محافظة كربلاء المقدسة ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٥٧١) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٩ وكتاب دائرة تدقيق المنطقة الثالثة / حلة المرقم (٢٢٠٩٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٢ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (١٣٨٥٦) والمؤرخ في ٢٠١٤/٧/٢٣ عن نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على مشاريع تنمية الأقاليم لسنة ٢٠١٣ .

#### تدنى نسب الإنجاز (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لنسب إنجاز مشاريع المحافظة لاحظنا إن نسب إنجاز بعض المشاريع كانت متدنية لغاية ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١٣ ، مثال على ذلك :

اسم المشروع	تاريخ الإنجاز	نسبة الإنجاز المخطط	نسبة الإنجاز الفعلي
تشيد بناية محطة الوند ٣٣/١١ كي في مع بناء دارين في ناحية الحسنية	٢٠١٤/٢/١٦	٨٠ %	٢٢ %
إنشاء جزء من طريق يا حسين ( كربلاء – بابل ) بطول ٨ كم	٢٠١٣/١٢/٣	١٠٠ %	١ %
تبليط شوارع قطاع ١٣ العسكري/ ناحية الحر	٢٠١٤/٢/٧	٨٩ %	١٤ %

#### رد الإدارة:

لم تقم محافظة كربلاء المقدسة ولغاية تاريخه بالإجابة على مذكرة الهيئة الرقابية المختصة المرقمة (٥٧١) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٩ وكتاب دائرة تدقيق المنطقة الثالثة / حلة المرقم (٢٢٠٩٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٢ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

#### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (١٣٨٥٦) والمؤرخ في ٢٠١٤/٧/٢٣ عن نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على مشاريع تنمية الأقاليم لسنة ٢٠١٣ .

### حسابات السلف والأمانات (متوسطة / مكررة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا وجود سلف وأمانات مسجلة في سجلات المحافظة لم يتم تسويتها خلال السنة ، إذ بلغ رصيد السلف كما في ٢٠١٣/١٢/٣١ كما يلي:

نوع الموازنة	حساب السلف	حساب الأمانات
الموازنة التشغيلية	٣،٨٥١،٩٨٨،٣١٨	٤٨،٢٣٢،٩٨٨،٣١٨
الموازنة الاستثمارية	٧٨،٥١٣،٣٥٦،٠٥٩	٧،٧٨٨،١٦٦،٧٠٢

إن عدم تسوية السلف والأمانات من شأنه زيادة احتمالات حدوث أخطاء وضياع حقوق المحافظة .

#### رد الإدارة :

أجابت محافظة كربلاء المقدسة / مكتب معاون المحافظ للشؤون المالية بموجب الكتاب المرقم (١٩١٠٠) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٢٤ :

- فيما يخص حسابات الموازنة التشغيلية :

- **حساب السلف :** إن الرصيد المذكور بملاحظة شركة التدقيق لا يمثل السلف الخاصة بنشاط الإدارة المحلية وإنما يمثل سلف متعلقة بدوائر المحافظة حيث تمت المتابعة من قبل المحافظة بخصوص تسديدها وتم تسديد أغلبها والمتابعة مستمرة لتسديد السلف المتبقية .
- **حساب الأمانات :** إن الرصيد المذكور بملاحظة شركة التدقيق يمثل المبلغ المحول من قبل وزارة المالية بموجب الكتاب المرقم (٣٣٤٩٩) والمؤرخ في ٢٠١٣/١١/٦ والمتضمن تخصيص مائة مليار دينار لأغراض الزيارة الأربعينية .

- فيما يخص حسابات الموازنة الاستثمارية : تم تشكيل لجنة لدراسة إجراء التسويات القيدية لحسابات السلف والأمانات وسيتم تزويد ديوان الرقابة المالية الاتحادي / دائرة تدقيق المنطقة الثالثة - حلة بالتسويات بشكل دوري .

#### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في تقرير البيانات المالية لمحافظة كربلاء المقدسة لسنة ٢٠١٣، وقد أظهرت نتائج متابعتها قيام المحافظة بتسوية بعض الأرصدة الموقوفة لحسابي السلف والأمانات .

## محافظة الديوانية

### الحسابات الختامية (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال الاطلاع على حسابات المحافظة لاحظنا تأخر المحافظة في انجاز الحسابات الختامية ولغاية تاريخ زيارتنا في ٢٠١٤/٦/١٨ لم يتم انجاز الحسابات والمصادقة عليها من قبل ديوان الرقابة المالية . وهذا مخالف للقسم الأول - ٥ من تعليمات تنفيذ الموازنة].

### رد الإدارة:

أجابت محافظة الديوانية بموجب محضر المناقشة المؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٦ والذي تم بين السيد مدير حسابات المحافظة والهيئة الرقابية المختصة لمناقشة ملاحظات شركة التدقيق الدولية (KPMG) عن المحافظة لسنة ٢٠١٣ ، إنه تم انجاز الحسابات الختامية للمحافظة لسنة / ٢٠١٣ في الوقت المحدد وقد أرسلت إلى ديوان الرقابة المالية الاتحادي بموجب الكتاب المرقم (١٢٤٧) والمؤرخ في ٢٠١٤/١/٢٩ .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تمت المصادقة على الحسابات الختامية للمحافظة لسنة ٢٠١٣ من قبل ديوان الرقابة المالية الاتحادي بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٠ حيث تم إجراء عدة تعديلات على البيانات المالية لغاية تاريخ إصدارها .

### عدم تهيئة المواقع المخصصة لإقامة المشاريع (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعينة من عقود المحافظة، لاحظنا إن المحافظة قد قامت بإبرام بعض العقود لتنفيذ مشاريع دون التأكد من تهيئة الأراضي المخصصة لتنفيذها، إذ إن بعض تلك الأراضي كانت مستغلة من قبل الغير ولم تقم المحافظة بإزالة تلك التجاوزات قبل إبرام العقود، مما أدى إلى تأخير تنفيذ المشاريع أو توقف بعضها لعدم إمكانية إزالة تلك المعوقات في الوقت المناسب، وهذا يخالف تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ [ المادة ثالثاً - أولاً - الفقرة (و ، ز) ] ، والتي تنص على :

و - إزالة المشاكل القانونية والمادية إن وجدت في موقع العمل عند تنفيذ مقاولات الأشغال العامة بما في ذلك إجراءات استملاك الموقع .

ز - إن يكون الموقع جاهزاً للمباشرة بالعمل فيه كلاً أو جزءاً بما ينسجم والمنهاج الزمني المقرر .

إن عدم تهيئة المواقع المخصصة لإقامة مشاريع المحافظة قبل إبرام العقود هو دليل على عدم وجود دراسة جدوى مناسبة للتأكد من توفير كل مستلزمات عملية التعاقد ، وبالتالي قد يؤدي إلى تأخير انجاز تلك المشاريع في الوقت المناسب حسب ما هو مخطط، فضلاً عن إمكانية إقامة دعاوى قضائية من قبل الغير نتيجة الإخلال ببنود العقد والجدول الآتي يوضح أمثلة على تلك العقود :

اسم المشروع	اسم الشركة	مبلغ العقد دينار عراقي
طريق أبو جفور في ناحية نفر	صفاف ينابيع الخير للمقاولات	١,٧٥٠,٧٥٠,٠٠٠
طريق قرية العنتاكية في ناحية السدير	شركة قمة جنان الرياض	٤٤٩,٩١٩,٠٠٠

### رد الإدارة :

أجابت محافظة الديوانية بموجب محضر المناقشة المؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٦ والذي تم بين السيد مدير حسابات المحافظة والهيئة الرقابية المختصة لمناقشة ملاحظات شركة التدقيق الدولية (KPMG) عن المحافظة لسنة ٢٠١٣ بما يلي :

- فيما يخص مشروع طريق أبو جفور في ناحية نفر: تتضمن الأوليات تعهدات أصحاب الأراضي الزراعية التي يمر فيها طريق أبو جفور بالسماح بإنشاء الطريق ضمن الأراضي العائدة لهم .
- فيما يخص مشروع طريق قرية العنتاكية في ناحية السدير: لم ترد إجابة المحافظة عن العقد .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (١٦٨٢٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/٩/١٠ عن نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على حسابات المشاريع الاستثمارية في محافظة القادسية لسنة ٢٠١٣.

### تدني نسب الإنجاز (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لنسب إنجاز مشاريع المحافظة لاحظنا إن نسب إنجاز بعض المشاريع كانت متدنية لغاية ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١٣ ، مثال على ذلك :

اسم المشروع	نسبة الانجاز المخطط	نسبة الانجاز الفعلي
إنشاء جسر حديد في الديوانية	١٠٠ %	صفر %
أعمال إكمال تقاطع الديوانية – نجف – حلة – سماوة	١٠٠ %	صفر
بناء جناح ٦ صف عدد ٥/ لمدارس في الحمزة	٩٠ %	٢٠ %

### رد الإدارة :

أجابت محافظة الديوانية بموجب محضر المناقشة المؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٦ والذي تم بين السيد مدير حسابات المحافظة والهيئة الرقابية المختصة لمناقشة ملاحظات شركة التدقيق الدولية (KPMG) عن المحافظة لسنة ٢٠١٣ بما يلي :

- فيما يخص مشروع إنشاء جسر جديد في الديوانية : تم تحديد موقع بديل من قبل لجنة برئاسة النائب الأول في المحافظة وبانتظار موافقة المجلس وإكمال الإجراءات.
- فيما يخص مشروع أعمال إكمال تقاطع الديوانية – نجف – حلة – سماوة : إن المشروع بحاجة إلى مبالغ إضافية بسبب تعارضات مع دوائر الكهرباء والاتصالات وتم طلب زيادة التخصيص من قبل وزارة التخطيط.
- فيما يخص عقد بناء جناح ٦ صف عدد ٥/ لمدارس في الحمزة : لم ترد إجابة المحافظة عن العقد .

### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث أظهرت نتائج المتابعة تدني نسب إنجاز تلك المشاريع ، وقد تمت الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٦٨٢٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/٩/١٠ عن نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على حسابات المشاريع الاستثمارية في محافظة القادسية لسنة ٢٠١٣ .

### فترة توقيع العقد (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ خلال مراجعتنا لعقود المحافظة لسنة ٢٠١٣ ، لاحظنا إن توقيع العقود يتم بعد مضي فترة ١٤ يوم وهذا يعتبر مخالفا لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المادة (سابعاً) – الفقرة عشرون (ب) مثال على ذلك :

اسم المشروع	تاريخ الإحالة	تاريخ العقد
تأهيل جزء من مغذي الفاضلية من محطة سومر	٢٠١٣/١٢/١٢	٢٠١٤/٠٢/٢٤
تجهيز ونصب مجمع ماء سعة ٢٥ م <sup>٣</sup> / ساعة في جليحه الزريجة ومجمع ماء ٥٠ م <sup>٣</sup> / ساعة لقرية جليحة الشرقية	٢٠١٣/٠٩/١٩	٢٠١٣/١١/٢٦
تجهيز ونصب مجمع ماء في قرية البو هليل	٢٠١٣/٠٩/٣٠	٢٠١٣/١١/٢٢

## رد الإدارة :

أجابت محافظة الديوانية بموجب محضر المناقشة المؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٦ والذي تم بين السيد مدير حسابات المحافظة والهيئة الرقابية المختصة لمناقشة ملاحظات شركة التدقيق الدولية (KPMG) عن المحافظة لسنة ٢٠١٣ ، إن سبب التأخير يعود إلى إجراءات إدارية واستكمال المستمسكات المطلوبة لتوقيع العقد مثل (مصادقة عقد شراكة من قبل كاتب العدل ، كتاب التأمين ، صحة صدور خطاب الضمان لحسن التنفيذ ، الكتب الخاصة بدائرة العمل والضمان) .

## متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (١٦٨٢٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/٩/١٠ عن نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على حسابات المشاريع الاستثمارية في محافظة القادسية كما تم الإشارة إليها في العديد من التقارير الرقابية عن تدقيق العقود ومنها التقرير الرقابي المرقم (٢١١١١٩) والمؤرخ في ٢٠١٤/٩/١٨.

## تغيير المخططات والتصاميم بعد التعاقد (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لعينة من العقود ، لاحظنا وجود تغييرات كثيرة في تصاميم ومواصفات بعض المشاريع بعد عملية التعاقد، مثل تغيير بعض المواصفات والمخططات المطلوبة أو تغيير في المساحات لكي تتناسب مع حجم المشاريع، وهذا يدل على عدم وجود دراسة كافية مبنية على أسس علمية لتنفيذ تلك المشاريع مما يؤدي إلى تأخير إنجازها. أن ذلك مخالف لتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ [ المادة الثالثة - أولا - الفقرة (ب - د) ] والتي تنص على :

ب- وجود دراسة محدثة عن الكلفة التخمينية للمشروع أو العقد المطلوب تنفيذه ضمن تقرير دراسة الجدوى بغية استخدامها كمقياس عند تحليل العطاءات وترسيه العقود على أن تراعى السرية في ذلك.

د- أن تكون الشروط والمواصفات وجدول الكميات والخرائط وغير ذلك مما هو ضروري للتنفيذ جاهزة ودقيقة لتجنب إجراء التغييرات أو الإضافات أثناء التنفيذ .

والجدول الآتي يوضح أمثلة على تلك العقود :

أسم المشروع	اسم الشركة	مبلغ العقد (دينار عراقي)
أعمال نقل جسر إلى الشنافية (بنت الهدى)	شركة الجاذبية	١٧٥ ،٠٤٠ ،٠٠٠
إنشاء طريق أبو فلوس في غماس	نور المنهج	١ ،٢٧٥ ،٠٠٠ ،٠٠٠
تجهيز ونصب مجمع ماء سعة ٢٠٠م <sup>٣</sup> / ساعة إلى منطقة جسر قدوري لتغذية مناطق (ال كروش/ الزحيم/ البوحجي علي/ ال منصور/ الشواحن) في الدغارة	شركة ارض الإباء	١ ،٠٧٥ ،٤٠٣ ،٠٠٠

## رد الإدارة:

أجابت محافظة الديوانية بموجب محضر المناقشة المؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٦ والذي تم بين السيد مدير حسابات المحافظة والهيئة الرقابية المختصة لمناقشة ملاحظات شركة التدقيق الدولية (KPMG) عن المحافظة لسنة ٢٠١٣ بما يلي :

- فيما يخص مشروع أعمال نقل جسر إلى الشنافية (بنت الهدى) لشركة الجاذبية : إن المشروع بحاجة إلى كميات إضافية وتكسية حجرية بموجب التصاميم المصادقة من الهيئة العامة للطرق والجسور والمكتب الاستشاري وتأييد مديرية الموارد المائية .
- فيما يخص مشروع إنشاء طريق أبو فلوس في غماس لشركة نور المنهج : يتم العمل بموجب تصاميم تعد مطابقة لواقع الحال وحسب مسار الطريق الذي يتم تسليمه من الدائرة المستفيدة .
- فيما يخص مشروع تجهيز ونصب مجمع ماء سعة ٢٠٠م<sup>٣</sup>/ ساعة إلى منطقة جسر قدوري لتغذية مناطق (ال كروش/ الزحيم/ البوحجي علي/ ال منصور/ الشواحن) في الدغارة لشركة ارض الإباء : تم إجراء أمر غيار للمشروع حسب واقع الحال وطبيعة المنطقة وتغيير بعض التوصيات في المجمع للحاجة إليها في عمل المشروع .



### متابعة الهيئة الرقابية :

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق وقد تم الإشارة إليها في التقرير الرقابي المرقم (١٦٨٢٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/٩/١٠ عن نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على حسابات المشاريع الاستثمارية في محافظة القادسية .

### تدني نسب الانجاز المالي (متوسطة / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ من خلال مراجعتنا لاحظنا إن نسب انجاز مشاريع الخطة الاستثمارية وتنمية الأقاليم ومعالجة الفقر متدنية والجدول التالي يبين المبالغ المصادق عليها من قبل وزارة التخطيط للعام ٢٠١٣ ونسب انجازها لغاية ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١٣ :

اسم الحساب	التخصيص (مليون دينار)	الفعلي (مليون دينار)	نسبة الانجاز
تنمية الأقاليم	٤٩٠، ١٤٨، ٧٢٦، ٤٦٣	٢٦٦، ٨٩٢، ٢٩٤، ١٤١	٣٠ %
الموازنة الاستثمارية	٣٧٢، ٠٠٠، ٤٩٣، ٦٤	٨١٧، ٥٣٥، ٤٨٣، ٢٢	٣٥ %
معالجة الفقر	٣١، ٩٠٠، ٠٠٠، ٠٠٠	٦١٦، ٠٠٠، ٠٠٠	٢ %
المجموع	٥٦٠، ١١٩، ٥٢٠، ٤٩٠	١٦٤، ٣٩٤، ٤٢٨، ٠٨٣	٢٩ %

إن سبب التدني الحاصل هو عدم وجود دراسة مبنية على أسس منطقية لوضع الخطط والذي يؤدي بدوره إلى عدم توزيع موارد الدولة بالشكل المناسب.

### رد الإدارة:

لم ترد إجابة محافظة الديوانية ولغاية تاريخه على مذكرة الهيئة الرقابية المرقمة (١٧٦) والمؤرخة في ٢٠١٤/١١/٦ بخصوص ملاحظة شركة التدقيق .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ما ورد بملاحظة شركة التدقيق حيث أظهرت نتائج المتابعة تدني نسب الانجاز المالي للمشاريع الاستثمارية وقد تم الإشارة إلى الملاحظة في التقرير الرقابي المرقم (١٦٨٢٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/٩/١٠ عن نتائج أعمال الرقابة والتدقيق على حسابات المشاريع الاستثمارية في محافظة القادسية.

### المدد الإضافية للعقود (عالية / جديدة)

ورد في تقرير شركة التدقيق [ لاحظنا من خلال مراجعتنا لعينة من عقود المحافظة إن المدد الإضافية الممنوحة للشركات المتعاقد معها لتنفيذ مشاريع المحافظة قد تتجاوز في بعض الأحيان مدة تنفيذ العقد الأصلية ، إن سبب ذلك هو عدم وجود نص في التعليمات يحدد سقف زمني للمدد الإضافية التي يمكن إن تمنح إذا تطلبت الحاجة لذلك. إن عدم وجود سقف زمني يحدد نسب المدد الإضافية من شأنه إعطاء فرصه لاستغلال تلك الثغرة في التعليمات ، وبالتالي تعطيل تنفيذ مشاريع المحافظة بشكل كبير وعدم استغلال موارد الدولة حسب ما هو مخطط، والجدول الآتي يوضح عينة من تلك العقود :

اسم المشروع	مدة العقد	المدة الإضافية	نسبة المدد الإضافية إلى مدة العقد	مبلغ العقد (دينار عراقي)
أعمال طريق باهيزة في المهنوية	٣٦٠ يوم	٦٣٣ يوم	١٧٦ %	١، ٠٦٦، ٨٠٠، ٠٠٠
أعمال طريق زبيد تقاطع الجذع وجسر حديدي في ناحية السينية	٣٠٠ يوم	٢٥٩ يوم	٨٦ %	١، ١٦٥، ٣٨٧، ٥٠٠
تصميم وتنفيذ شبكات مجاري (ثقيلة ومطرية) في شوارع مدينة النجف القديمة - المرحلة الأولى	١٨٠ يوم	١٤٨ يوم	٨٢ %	٣٦١، ٨٣٢، ٧٠٠

### رد الإدارة:

بيّنت محافظة الديوانية بموجب محضر المناقشة المؤرخ في ٢٠١٤/١١/١٦ والذي تم بين السيد مدير حسابات المحافظة والهيئة الرقابية المختصة لمناقشة ملاحظات شركة التدقيق الدولية (KPMG) عن المحافظة لسنة ٢٠١٣ أسباب منح المدد الإضافية بما يلي :

- فيما يخص مشروع أعمال طريق باهيزة في المهناوية : سبب توقفات في المشروع نتيجة اعتراض الأهالي ويتم منح المدة من خلال لجنة منح المدد وحسب تأييد بالتوقفات .
- فيما يخص مشروع أعمال طريق زبيد تقاطع الجذع وجسر حديدي في ناحية السينية : بسبب تأخر تسليم الموقع وتعارضات من قبل الأهالي ويتم منح المدد من خلال لجنة منح المدد .
- فيما يخص مشروع تصميم وتنفيذ شبكات مجاري (ثقيلة ومطرية) في شوارع مدينة النجف القديمة – المرحلة الأولى : لا يوجد هكذا مشروع لدى لجنة المشاريع في المحافظة .

### متابعة الهيئة الرقابية:

أيدت الهيئة الرقابية ملاحظة شركة التدقيق حيث إن التمديد يجب أن يتزامن مع أمر غيار أو سبب طارئ وأن المحافظة بإمكانها تجاوز الملاحظة لاحقاً من خلال إتباع آلية تتمثل بتنفيذ ما ورد بتعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ المادة (٢-أولاً ، ثانياً) مع القيام بجولات استطلاعية إلى مواقع تنفيذ المشاريع للاستعلام عن مدى وجود اعتراضات من قبل أهالي المناطق التي ستقام عليها تلك المشاريع والعمل على تسويتها قبل إحالتها ، كما بيّنت عدم وجود مشروع تصميم وتنفيذ شبكات مجاري (ثقيلة ومطري) في شوارع مدينة النجف القديمة – المرحلة الأولى ضمن مشاريع المحافظة .

### ٣- ملاحظات إقليم كوردستان

بلغ عدد الملاحظات الواردة في تقرير شركة التدقيق الدولية (KPMG) عن تدقيق صندوق تنمية العراق لسنة ٢٠١٣ عن إقليم كوردستان (٣٩) ملاحظة منها (٣٠) ملاحظة جديدة تعود إلى (٨) وزارات و (٣) محافظات و (٩) ملاحظة مكررة تعود إلى (٤) وزارة وكما موضح في الكشوفات رقم (٥ ، ٦ ، ٧) والمرفقة طياً ، وقد تم إعلام أمانتكم الموقرة وممثلة الإقليم بتلك الملاحظات بموجب كتابنا المرقم (١٨٩٧٤/٣/١/١) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٠/١٩ وقد قامت ممثلية الإقليم بتبليغ رئاسة مجلس وزراء الإقليم / مكتب السيد رئيس الديوان بتلك الملاحظات بموجب الكتاب المرقم (١١٥٦٥) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/١٠. كما قامت لجنة الخبراء الماليين بإرسال كافة تقارير شركات التدقيق الدولية عن تدقيق حسابات صندوق تنمية العراق (DFI) لعام ٢٠١٣ والأعوام السابقة والتي لم ترد الإجابة عليها من قبل الإقليم لغاية تاريخه إلى ديوان الرقابة المالية في الإقليم - مكتب رئيس الديوان وبموجب كتابها المرقم (٤٣) والمؤرخ في ٢٠١٤/١٢/٩ .

### ٤- متابعة تقارير شركات التدقيق الدولية عن تدقيق صندوق تنمية العراق

استناداً إلى توجيهات لجنة الخبراء الماليين وفريق المتابعة في ديوان الرقابة المالية الاتحادي وفي ضوء الاجتماعات المنعقدة مع شركة التدقيق الدولية (KPMG) بخصوص تقرير الشركة حول تدقيق صندوق تنمية العراق لسنة ٢٠١٣ ، قامت شركة التدقيق بتصفية ورفع العديد من الملاحظات الواردة في تقرير السنة السابقة لشركة (ارنست ويونغ) تدقيق صندوق تنمية العراق لسنة ٢٠١٢ وكما مبين أدناه :

- تم تصفية (١٠٧) ملاحظة من تقرير شركة التدقيق للسنة السابقة ، منها (٧١) ملاحظة عالية الخطورة و (٣٢) ملاحظة متوسطة الخطورة و (٤) ملاحظة منخفضة الخطورة .
- تم رفع (٢١٢) ملاحظة مكررة من تقرير شركة التدقيق للسنة السابقة والتي تعود للسنوات ما قبل ٢٠١٢ ، منها (١٠١) ملاحظة عالية الخطورة و (١٠٣) ملاحظة متوسطة الخطورة و (٨) ملاحظة منخفضة الخطورة.
- إن الملاحظات الخاصة بكل من [ وزارة المالية ، البنك المركزي العراقي، شركة تسويق النفط ] هي ملاحظات مكررة تعود للسنة ٢٠٠٩ ، لم تتمكن تلك الجهات من تصفيتها واتخاذ أي إجراءات بصددھا ، الأمر الذي أدى إلى ظهورھا في كافة تقارير شركات التدقيق الدولية للسنوات اللاحقة ومنها تقرير شركة التدقيق (KPMG) لسنة ٢٠١٣ .